السلطة والحركة الاسلامية في الجزائر



م ... اسى

دار المعارف

السلطة والحركة الإسلامية في الجزائر

أخطاء وخطايا

محمد العباسى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ شارع كورنيش النيل - ج. م. ع.

مقدمة

الجزائر من الأسماء المحفورة فى الوجدان الإسلامى والعربى والغربى ، فمنها ومن دول المغرب العربى انطلق المسلمون إلى الشواطئ الأوربية ينشرون روح الإسلام السمحة ومن سكانها : البربر كان جل الجيش الإسلامى الذى عبر المضيق إلى بلاد الأندلس (أسبانيا) ووصل حتى الحدود الفرنسية حاملاً مشعل الحضارة الإسلامية التى أضاءت ظلمات أوربا ومشت بعدها إلى طرق النهضة والتقدم .

وهذا البلد كان الصخرة الصلدة ، التى تكسرت عليها كل الهجمات الصليبية ، وكان خط الدفاع الأول عن حياض الإسلام ، لذا كان الثأر الفرنسى من الجزائر الأقوى ، وكانت الهجمة الأخيرة عليها ، هى الأشرس حيث كانت تهدف إلى تنصيرها ، وتغيير لسانها ، ولكن الإسلام حفظ الجزائر خلال مائة وثلاثين سنة من محاولات المسخ الحضارى الذى فرضته فرنسا آنذاك ، كان الإسلام هو السلاح الوحيد لدى الشعب الجزائرى عربه وبربره لمواجهة الهجمة الصليبية الفرنسية .

وكانت عناصر المقاومة الجزائرية التى أرساها عبد الحميد بن باديس ، وهو الأب الروحى للحركة الإسلامية الحالية فى الجزائر ، وقامت جمعية العلماء ببثها فى وجدان الجماهير : « الإسلام دينى ، والعربية لغتى ، والجزائر وطنى » . فالإسلام كان هو عنصر توحيد الجزائريين ، لذا جاء فى المقدمة بدلاً من الانتماء القومى الذى يفصل بين العرب والبربر ، الإسلام فى الجزائر يختلف عن باقى الدول الإسلامية لأنه يعبر عن الدين والقومية فى وقت واحد .

وكل حركات المقاومة الجزائرية بدءاً من الأمير عبد القادر الجزائرى وحتى حرب التحرير التى انتهت عام ١٩٦٢م ، رفعت الشعارات الإسلامية ونهلت من مبادئ الإسلام ، ووظفته لصناعة الثورات وتعبئة الجماهير ، لذا كان يطلق على ثوار الجزائر لقب « المجاهدون » حتى أن صحيفة جبهة التحرير الوطنى يطلق عليها اسم « المجاهد » مما يعنى أن الإسلام دوره فى تشكيل الشخصية الجزائرية ، فهو الذى حض الوجدان الجزائرى ضد التنصير وبه تم توريث حلم التحرير .

ولكن بعد تحقيق الحلم ارتكبت جبهة التحرير الخطيئة الأولى فى حق الجزائر ، وذلك عندما نحت الإسلام جانبًا بعدما أدى غرضه التحريرى ، وظهرت فيما بعد النظريات المصنعة فى موسكو والعواصم الشيوعية والتى تشع بالأفكار الماركسية ، التى يلفظها الجسد الإسلامى السوى فور محاولتها التسلل إليه ، والتأثير على عناصر إدراكه لذا كانت المقاومة الإسلامية للرئيس بن بيللا قوية وظفها الرئيس الثانى للجزائر هوارى بومدين للانقلاب على بن بيللا وقال فى معرض حيثياته لأسباب الانقلاب العسكرى ، إنه جاء من أجل الدفاع عن إسلام الجزائر ، نعم تحالف العلماء مع الجيش ضد توجهات بن بيللا العلمانية والماركسية ، وتلك كانت خطيئة العلماء لأن بومدين لم يكن جادًّا فى طرحه هذا ، ولكنه وظف الإسلام أيضًا لصالح طموحاته وبعدها أسر الإسلام فى نظام حكمه الشمولى العسكرى ، وحاصر التيارات الإسلامية وكانت تلك أيضا خطيئة بومدين ، لأنه اعتقد أن الخمول الإسلامى الذى صاحب حكمه كان انتصارًا لنهجه ، ولكن ما حدث كان عملية تجديد الخلايا فى دم الحركة الإسلامية عملية تخمير لأحداث جسام ، قد تقرر مصير النظام الحاكم مستقبلاً وهو الأمر الذى فطن إليه بومدين فى نهاية حكمه حيث أعطى متنفسًا للإسلام فى محاولة لامتصاص الغضب الإسلامى المكبوت وتأجيله بعض الوقت حتى يتسنى له التفكير فى مخرج من ذلك المأزق ، ولكن الموت كان الأسرع حيث اختطفه بعد أن وضع البلاد فى مأزق خطير .

وجاء بن جديد ليجد أمامه ميراثًا من الحكم الشمولى البغيض طال القريب والبعيد ومجتمعًا يموج بالثورة ، لذا لم يجد بُدًّا من توظيف الإسلام من جديد لمواجهة الإسلاميين وهى الخطيئة الأولى له فاستقدم الشيخ الغزالى والكثير من العلماء المشارقة وخصوصًا من مصر لتقديم بديل إسلامى رسمى للجماهير حتى تنفض عن التيارات الإسلامية التى يموج بها المجتمع الجزائرى ، ولكن الشعب كان قد شب عن الطوق واستفاد من تجارب الماضى ، ولم يكن على استعداد لاختبار نوايا الشاذلى بن جديد الذى جاء للحكم ، والفساد قد طال كل مؤسسات البلاد مما سهل الطريق أمام الأزمة الاقتصادية للتمكن من عنق النظام وبالتالى إعطاء الفرصة للإسلاميين وغيرهم من المعارضين لكشف السلطة أمام الجماهير فمعهم أكثر من دليل .

وعندما جاء عام ١٩٨٨م ، كانت البلاد قد وصلت إلى درجة الغليان ، وأحدثت المظاهرات الغاضبة فى البلاد صدمة هائلة للسلطة ، التى لم يكن أمامها خيار سوى إثبات

حسن النية فى الإصلاح ، وكانت البداية فى النظام السياسى نفسه والخضوع لتيار الديمقراطية والتعددية الحزبية الذى اجتاح العالم أجمع وليس الجزائر فحسب وبمجرد الموافقة على قوانين التعددية ،تبارت الجماعات والتيارات المختلفة للحصول على تراخيص لممارسة العمل الحزبى ، وبلغت عدد الأحزاب الجزائرية إلى حوالى ٥٠ حزبًا وكانت جبهة الإنقاذ الإسلامية ، هى القوة الأولى للتيار الإسلامى التى حصلت على ترخيص حزبى ، وحاول بن جديد أن ينسق معها ويستقطبها إلا أنه فشل فى ذلك ، حيث وجد أنه من الصعب ترويضها ، لذا لم يكن أمامه إلى التعاون مع الشيخ محفوظ نحناح ، الذى كان قد أفرج عنه فى بداية توليه السلطة فأسس نحناح « حركة المجتمع الإسلامى » لينافس جبهة الإنقاذ الإسلامية ، ثم توالت الأحزاب الإسلامية مثل النهضة ، وحزب التجديد ، وحزب الأمة وغيرها من الأحزاب الإسلامية الأخرى .

ومحاولة بن جديد التنسيق مع نحناح ، ومهاجمة الأخير لجبهة الإنقاذ كانت خطيئة بن جديد الثانية ، لأنها أدت إلى اندفاع الجماهير نحو جبهة الإنقاذ أكثر لأنها معارضة بشكل واضح للسلطة ، وترفض فكرة التوظيف لخدمة النظام والجماهير قد ملت الخداع ، وكفاها تجربة تصل إلى ٣٠ عامًا من الأفكار المستوردة ، لم تُنبت عودًا أخضر واحدًا فى أرض الجزائر ، بل أخذت الأخضر واليابس ، وتركت البلاد تتضور جوعًا ، فلماذا لا يجرب الشعب البديل الإسلامى ؟ ولذا ابتعدت الجماهير عن حركة المجتمع الإسلامى « حماسى » التى تعبر عن الفكر الإسلامى الوسيط ، وكان يمكنها عبور المأزق الراهن ، فالغرب لا يخشاها كالإنقاذ مثلاً ، والشعب كان سيدعمها من أجل مستقبل أفضل ، ولكن ظهور « حماس » كمطية للنظام المشلول أفقدها الدعم المطلوب ، وبدت جبهة الإنقاذ بمثابة المهدى المنتظر الذى سيخلص البلاد من الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وعندما جاءت نتيجة الإنتخابات البرلمانية فى جولتها الأولى لصالح جبهة الإنقاذ ذُهل الجميع بدون مبرر رغم أن المقدمات كانت توحى بذلك ، فجبهة الإنقاذ كانت قد فازت فى الانتخابات البلدية ، وتقدمت على جبهة التحرير الحاكمة . كما أن قدرة الإنقاذ على تسيير المظاهرات ، وتحدى السلطات كانت أحد أدلة قوتها ، ولم يكن من المتوقع أن تضعف الضربات المتوالية لقيادات جبهة الإنقاذ من قوتها ، بل شدت من عزيمتها وازداد التعاطف الجماهيرى معها أكثر لأنها ظهرت دائمًا كضحية وكمضطهدة وشهيدة من أجل

الشعب وكانت قمة الخطايا من جانب السلطات الجزائرية مصادرة نتائج تصويت الشعب ، ولا يهمنا وصفه هذا العمل هل هو دستورى أم أبيض أم أخضر وما حدث فى الجزائر ليس انقلابًا ، بل هو مجرد استتباع لمشكلة تاريخية لازالت تتوالد ، على حد قول وليد نويهض فى جريدة الحياة يوم ١٩٩٢/١/٢٤م ، وليس غريبًا أن يحصل ما حصل فى الجزائر ، بل الغريب أن لا يحصل ، فالانقلاب على نتائج الانتخابات والنكوص إلى لغة الحرب الأهلية والإيغال فى سياسة الانفكاك التاريخى عن المجتمع ، وخياراته السياسية ليس سمة تقتصر على الدولة « فى الجزائر » بل سمة عامة تتصل بموضوع « الدولة » ودورها فى العالم الثالث .

وخطيئة الانقلاب الجزائرى الجديد ، مهما كانت مبرراته ، لن تؤثر فقط على الجزائر بل ستطول كل العالم الإسلامى حيث ستدفع الحركات الإسلامية إلى ممارسة العمل السرى والعسكرى ، ضد الأنظمة الحاكمية بعدما ثبت عدم مصداقية الديمقراطية وأنها تعنى أن يتداول الجميع السلطة عدا التيار الإسلامى حتى ولو كان ذلك التداول قد جاء عن طريق صناديق الانتخابات ، وطبقًا لخيار الشعب ، وكان الأجدى إعطاء الفرصة للإسلاميين لممارسة الحكم ، وهنا كان سيحدث أمران : الأول نجاحهم فى إدارة أزمة البلاد ، والخروج بها من الهوة السحيقة ، وهذا هدف نبيل – فى حد ذاته – ولا يهم من قام به ، والثانى فشلهم ، وبالتالى سقوط مشروعهم أمام الجماهير مما يفقدهم التعاطف والتأييد .

وفى كل الأحوال كان التيار الإسلامى سيتبلور فى شكل سياسى منظم ومحكم ويتعامل مع الواقع السياسى ، من خلال الاحتكاك مما يؤدى إلى تعقله وكبح جماح ثوريته ، التى تتعامل مع العوالم المثالية على الورق فقط ، وأظن من لاحظ الخطاب السياسى لجبهة الإنقاذ بعد إعلان فوزها سيجد أنه اتجه إلى المزيد من العقلانية والتسامح السياسى ، بل إن كلمات الجهاد وغيرها من المصطلحات الإسلامية ، قد تراجعت تمامًا ، ولكن لأن معظم المراقبين وأكثر الباحثين يتربصون بالحركة الإسلامية لم يلتفتوا إلى ذلك ، بل ركزوا كل جهودهم على اصطياد كلمة من هنـا أو هناك ترددت على أى منبر مسجد فى الجزائر ، لإلصاقها بجبهة الإنقاذ ، ومحاولة تشويهها ، وإرهاب العالم الداخلى والخارجى منها ، وهذا الأمر سيؤدى حتمًا إلى ضياع الحقيقة وسط الزيف الإعلامى والجهل المعلوماتى للكثير من الباحثين ، الذين يتعاملون مع الحدث الجزائرى من خلال معلومات صحفية فقط دون الغوص

فى تاريخ وفكر الحركات الإسلامية فى الجزائر ، والاعتماد على رد هذه الحركة إلى الأزمة الاقتصادية ، والبطالة وهى المقولة الغربية التى تم ترويجها وتصديرها إلينا ، لنظل طول الوقت لا نعرف الحقيقة .

والرد على تلك المقولة لا يحتاج مجهودات لإثباتها ، فلو كانت الأزمة الاقتصادية وراء « التطرف الإسلامى » كما يقولون فلماذا لا نجد حركات إسلامية فى بنجلاديش وهى من أفقر الدول الإسلامية أو فى الصومال وجيبوتى وموريتانيا مثلاً ، ولماذا نجد حركات إسلامية فى دول غنية مثلما حدث فى إيران وهذا الكتاب ، هو محاولة متواضعة لسد النقص فى هذا المجال حيث وجدت أن بعض الكتب التى صدرت عن الجزائر وأحداثها ، لا تزيد عن بعض الموضوعات الإنشائية والتى تصلح كمقالات صحفية ، جاء بعضها كصرخة لإنقاذ الديمقراطية ، سواء من السلطة أو الإسلاميين ، والبعض الآخر لم يزد عن السرد التاريخى قبل ثورة التحرير ، وعند الانتقال للفترة الحالية لا تجد معلومات شافية ، ولا تحليلات وافية .

أما بعض الدراسات والأبحاث التى نشرت فى مجلة السياسة الدولية ، أو جريدة الأهرام عن مركز الدراسات الاستراتيجية فهى تتسم فى معظمها بقلة المعلومات والأخطاء الكثيرة ، والاعتماد على المادة الصحفية للاستنتاج مما يفقدها المصداقية ، وإن كانت تتسم بهياكل منهجية محكمة ، وتستخدم تعبيرات أكاديمية من الصعب على الجماهير أن تفهمها ، وأعتقد أنها المعنية بالأمر ، لا النخبة المثقفة فقط ، ورغم ذلك نجد أن هذه الهياكل خاوية من المعلومات والأفكار والتحليلات ، وإن كانت هناك بعض الدراسات جيدة وترقى إلى الحقيقة والمصداقية ، وسوف نتناول بعضها من خلال تلك الدراسة ، وعمومًا فإننا سننطلق فى تلك الدراسة من حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها وهى أن الإسلام شئنا أم أبينا هو حضارة المنطقة وقدرها ، وأنه هو ضابط إيقاع المجتمع وحركته ودوراته الحضارية ، لذلك عمد الغرب على إرجاع الإسلام إلى الخلف فى الدول الإسلامية ، ومنعه من التقدم للعب دوره الناظم والموحد ، مما أدى إلى انفكاك حركة التاريخ عن حركة المجتمع ، فانقسم الأخير على نفسه مستعيدًا التناقضات -العصبات السابقة على نشوء الإسلام ونزوله .

ومن هنا يرى وليد نويهض أنه « ليس غريبا أن يحصل إلى انقلاب « الدستورى » على نتائج الاقتراع فى الجزائر ، ويتم النكوص عن الوعود ويحصل الارتداد عن نهج تسليم السلطة سلمًا للطرف الفائز فى الانتخابات ، الغريب حقًّا أن لا يحصل ما حصل ، فلو تم الانتقال السلمى للسلطة وأتيح للرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد أن يفى بوعده لأمكن القول : إن « الانقلاب » الحقيقى والتاريخى قد حدث فعلاً ، ولكن « الخارج » كان بالمرصاد لـ « الداخل » ولعبت الدولة وظيفتها اللاتاريخية ، وانقلبت على المجتمع ، وما حصل فى الجزائر أكد أن المعضلة هى معضلة « الدولة » قبل أن تكون معضلة الديمقراطية وأكد أيضًا أن الديمقراطية مسألة أكبر وأعقد من أن تحسم فى صناديق الاقتراع فهى أساسًا نتاج تاريخى يجب حسمه فى المجتمع أولاً ثم بعد ذلك يتم نقله إلى السياسة »[(١)] .

ويتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل من خلال الوثائق والدراسات دور الإسلام فى الحياة الجزائرية فى الماضى والحاضر وأثره فى صناعة الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية ، مع دراسة المناهج الفكرية للأحزاب والجماعات الإسلامية الحالية فى الجزائر ، فى محاولة لاستشراف المستقبل المجهول لهذا البلد الشقيق بعد إعلان الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد استقالته يوم ١١ يناير ١٩٩٢م ، تحت ضغط العسكريين ، للحيلولة دون وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة ، والتى تقرر حلها فيما يعد نكاية فى الجماهير التى تحدت السلطة ورجالها .

كما أنه محاولة جادة لتشخيص الأزمة الجزائرية وردها لأسبابها الحقيقية بعيدًا عن التشخيص الاقتصادى للأزمة والذى يقفز على أصل المشكلة ويؤدى إلى وصاية السلطة على الشعب ، قلب المشكلة فى الجزائر ليس الأزمة الاقتصادية ، بل هو الأزمة الثقافية دون التقليل من شأن العامل الاقتصادى .

والفترة التى مرت بها الجزائر فى الحياة الديمقراطية منذ انتفاضة ١٩٨٨م وحتى تشكيل مجلس الدولة فى بداية ١٩٩٢م ، تؤكد أن الشعب الجزائرى بأكثريته كان يطالب أولا – بمعالجة الإشكاليات الثقافية ، وفى الانتخابات المحلية ١٩٩٠م ثم البرلمانية

---

(١) وليد نويهض : ليست المشكلة فى الديمقراطية أو عليها ، إنها فى الدولة التى انفصلت عن مجتمعها الحياة اللندنية ٢٤ يناير ١٩٩٢م .

نهاية عام ١٩٩١م صوّت الناخبون للخيار الثقافى الذى يشمل الحرية ، والحقوق ، والأخلاق ، والهوية الروحية ، فجبهة لإنقاذ في حملتها الانتخابية فى انتخابات المحليات ١٩٩٠م ، والتى أيدت فيها الجماهير الإنقاذ أعلنت عدم امتلاكها لمفتاح سحرى لحل الأزمة الاقتصادية ، وأن الشعب سوف يجوع أكثر من الآن ، ورغم ذلك اختارهم الجمهور لأنهم لم يخدعوا المواطنين ، أو يستغلوا معاناتهم على عكس أسلوب السلطة التدليس منذ التحرير ، وحتى الانقلاب مما جعل الجزائريون يكفرون بالنظام الكاذب ويختارون الذين يطالبون بإصلاح الإنسان قبل المصانع . وهو ما ستراه جليا فى فصول الكتاب .

القاهـرة – مايو ١٩٩٢ **محمد العباسى**

الفصل الأول

* الجزائر من الفتح الإسلامى إلى الاحتلال الاستعمارى .
* العلاقات الجزائرية الفرنسية .
* الغزو الفرنسى فى وثيقة أمريكية .
* البعد الإسلامى فى جهاد الأمير عبد القادر .
* استمرار الجهاد بعد عبد القادر .

الجزائر من الفتح الإسلامى
إلى الإحتلال الاستعمارى

يرجع اسم دولة الجزائر الحالى « Algerie» إلى عام ١٨٣١م ، ولكن ولاية Algm الجزائر التى أسسها عروج وخير الدين بربروس ، كانت تحت النفوذ التركى حتى الغزو الفرنسى ، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر[١] وقبل ذلك ، كانت تسمى المغرب الأوسط ولها تاريخ ذو شجون كما سنوضح فى هذه الدراسة ..

ويمكن القول : إن أهل المغرب العربى دخلوا الإسلام فى القرن الأول الهجرى ، وكانت أول محاولة لعرض الرسالة عام ٢٣هـ على يد عبد الله بن أبى السرج (٢٧هـ - ٣٥هـ) ، ثم رافع بن خديج سنة ٤٥هـ ، ثم عقبة بن نافع من ٥٠هـ - ٥٥هـ ، ثم أبو المهاجر بن دينار من ٥٥هـ - ٦٢هـ الذى نجح فى ضم رجال قبائل البربر إليه وشاركوه فى فتوحاته بعد إسلامهم ، ثم مرة أخرى عقبة بن نافع الذى وصل إلى ساحل الأطلسى (٦٢ - ٦٤هـ) ، وبعده قام زهير بن قيس بتوطيد دعائم الحكم الإسلامى فى بلاد المغرب ثم حسان بن النعمان (٧٣هـ إلى ٨٢هـ) ، وعقب ذلك جاء موسى بن نصير فأكمل الفتح وثبت دعائمه (٨٦هـ) ، وهاجم الجزر المنتشرة فى البحر المتوسط مثل صقلية - سردينيا - جزر البليار ، ثم أعد جيشًا من البربر بقيادة طارق بن زياد البربرى فاجتازوا المضيق ووصلوا إلى أسبانيا ، وهزموا ملك القوط وأسسوا الحكم الإسلامى فى الأندلس ، الذى استمر من ٩١هـ - ٧١١م إلى ١٤٩٢م أى حوالى ثمانية قرون كاملة[٢] .

واستمر التقدم الإسلامى فى أوربا ، بفضل جهود المسلمين البربر ، سكان بلاد المغرب ، وغزو جنوب فرنسا سنة ١٠٢هـ ، وبلغوا نهر « الرون » واستولوا على مدينة

---

(١) شارل روبير اجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة . ترجمة عيسى عصفور منشورات عويدات ، بيروت باريس . الطبعة الأولى ١٩٨٢ ص ٩

(٢) محمد مورو : الجزائر تعود لمحمد المختار الإسلامى ١٩٩٢ ص ٥ ، ص٦

« بوردو » على مصب نهر الجارون إلى أن توقف ذلك الفتح عقب معركة بلاط الشهداء والذى استشهد فيها عبد الرحمن الغافقى سنة ١١٤هـ - ٧٣٢م[١] .

وهذا التقدم المذهل للإسلام وقدرته على أن يدك القلاع الصليبية ، وأن يصل إلى عقر دارها كان بفضل المسلمين البربر ، سكان بلاد المغرب الذين دخلوا الإسلام وأخلصوا له أيما إخلاص ، وطوعوا لسانهم للغته العربية ، رغم أن الإسلام لم يأت لتغيير الألسن بل لتغيير القلوب ، مما يدل على أن الإسلام أصبح كل هويتهم وتشكيلهم الوجدانى والإيمانى ، وهو ما سنراه لاحقًا عندما نرى فشل حملة فَرَنْسة سكان الجزائر والتى استمرت أكثر من مائة وثلاثين عامًا ، والمقاومة الشريفة التى أبداها الجزائريون فى مواجهة هذه الحملة فى الوقت الذى انقادوا فيه بسهولة إلى الإسلام ولغته وأصبحوا منذ إسلامهم من جنده المخلصين .

وإن كان الفتح الإسلامى لشمال أفريقية قد حقق الوحدة السياسية لهذه المنطقة لأول مرة فى تاريخها ، إلا أن الفوضى التى عصفت بالدولة الإسلامية منذ أواخر العهد الأموى ، عرضت هذه الوحدة للتمزق ، إذ لقيت الدعوات المناوئة للأمويين ،ومن بعدهم العباسيين ، كدعوات الشيعة والخوارج ترحيبًا ، ولاسيما فى المغربين الأوسط (الجزائر) ، والأقصى (المغرب) مما جعل العباسيين يوافقون على قيام دولة « حاجز » تتمتع بالاستقلال الذاتى هى دولة الأغالبة[٢] .

وهذا يدل على أن أهل بلاد المغرب يميلون إلى الثورة ويدعون إلى العودة إلى أصالة ونقاء الدين الإسلامى ، الذى حاولت عناصر كثيرة تشويهه ، فهم بذاك يكونون من جند الإسلام الأنقياء الأشداء لا من المتمردين على السلطة الإسلامية ، فالتمرد والثورة كان بسبب ابتعاد السلطة والنظام الحاكم آنذاك عن منابع الإسلام الصافية .

وبين القرن التاسع والقرن الثانى عشر الميلاديين تحققت وحدة شمال أفريقية من جديد على يد الموحدين ، وتعاقب فى المغربين الأدنى (تونس) والأقصى (المغرب) حكومات عديدة فى حين كان المغرب الأوسط (الجزائر) فى أغلب الأحيان مسرح صراع على النفوذ بين القوى السياسية الحاكمة فى القطرين المجاورين .

---

(١) المصدر السابق ص ٦

(٢) د. محمد خيرالدين فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال الفرنسى . دار الشرق . بيروت بدون تاريخ ص ٥

وعندما ضعف الموحدون منذ أوائل القرن الثالث عشر إثر هزيمتهم فى معركة لاس نافاس سنة ١٢١٢م ، بدأ المغربان الأدنى والأوسط (تونس والجزائر) يميلان نحو الاستقلال عن الموحدين لتنتهى بذلك الوحدة الثانية ، وقامت على أنقاضها فى منتصف القرن الثالث عشر ثلاث دول : الدولة الحصفية فى المغرب الأدنى (تونس) ، وبنو عبد الواد فى تلمسان فى المغرب الأوسط (الجزائر) ، وبنو مرين فى المغرب الأقصى . ودولة بنى عبد الواد أو الدولة الزيانية ، دولة بربرية ظهرت فى المغرب الأوسط فى أواخر النصف الأول من القرن الثانى عشر وعاشت ثلاثة قرون ونيف ١٢٣٥ - ١٥٥٤م[١] .

التدخل الأسبانى

وبالطبع لم ينس الصليبيون من الأسبان ثأرهم فقرروا التدخل فى شمال أفريقية واسموا ذلك « حرب الاسترداد » . وكانت وصية الملكة إيزابيل ... إنى أرجو الأميرة ابنتى (جين) ، والأمير زوجها (فيليب) وآمرهما بإطاعة وصايا أمنا المقدسة الكنيسة طاعة تامة ، وأن يكون حماتها والمدافعون عنها حسبما يقتضى واجبهما ، وألا يكفا عن متابعة فتح أفريقية ومحاربة الكفار فى سبيل الأمان ..[٢]

ولاشك أن الفوضى السياسية والصراع على الحكم بين الأسر الحاكمة أدى إلى تفكك بلاد المغرب ، مما كان عاملاً مشجعًا للمطامع الأسبانية ، ولذلك لم يكن من المستغرب أن يكتب سكرتير ملك أسبانيا عام ١٤٩٥م : « ... إن البلاد ، يقصد شمال أفريقية ، فى حالة يبدو وكأن الله يريد أن يمنحها لجلالتكم .. »

وتركز التدخل الأسبانى فى المغربين الأوسط (الجزائر) والأدنى (تونس) ، وذلك بعد معاهدة « توردى سيلاس » عام ١٤٩٤ ، التى عقدت بين أسبانيا والبرتغال برعاية البابا ، والتى خصصت لأسبانيا المناطق الواقعة شرق « بنون دوفيليز » (حجر باريس) المغربية[٣] .

ومما سبق يتضح لنا أن دوافع التدخل الأسبانى كانت دينية ، فهى وليدة الصراع مع المسلمين خلال حرب « الاسترداد » وتجاوبت مع دعوات البابا للحروب الصليبية فى

---

(١) المصدر السابق صفحات ٥ ، ٦ ، ٧

(٢) المصدر السابق ص ١٣

(٣) المصدر السابق ص ١٦

النصف الثانى للقرن الخامس عشر ، إثر سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م ووصول الأتراك إلى أسوار البندقية فى أواخر ذاك القرن . كما استاء الأسبان من لجوء ملك غرناطة أبى عبد الله وعدد من أعيان الأندلس إلى وهران ، وترحيب السلطان الزيانى محمد الثانى بهم ، وكان المهاجرون من أسبانيا يستصرخون إخوانهم من المسلمين ويقصدون عليهم الظلم والاضطهاد الذى حل بهم فى الأندلس مما دفع سكان موانئ شمال أفريقيا لشن حربا بحرية ضد السفن والموانى الأسبانية[١] .

وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن أهل الجزائر كانوا أهل نخوة وشهامة ولم يقدروا عواقب استقبال إخوانهم ، بل قاموا بالثأر لهم ، والانتقام من الأسبان وهو الأمر الذى هدد المصالح الأسبانية فى البحر المتوسط ، وكاد أن يقطع الاتصالات البحرية بين السواحل الأسبانية ونظيرتها الإيطالية .

ولذلك قررت إيزابيل تكليف جواسيسها بمهمة استطلاعته فى تلمسان استعدادا للحرب وبالفعل حصلا على المعلومات الكافية لغزو تلمسان إلا أن موتها عام ١٥٠٤م أدى إلى تأجيل الحملة ،إلا أنها تقررت من جديد عام ١٥٠٦م وقاومها الجزائريون مقاومة عنيفة بدون جدوى ، واضطرت حامية الميناء للاستسلام وانسحب السكان إلى الداخل إلا أن النشاط الأسبانى توقف بسبب خلافات بين فرديناند وصهره فيليب ، وبوفاة الأخير استأنف الأسبان نشاطهم عام ١٥٠٨ واستولوا على حجر باريس (بنون دوفيليز) ، على سواحل المغرب الأقصى ، ثم هاجم وهران عام ١٥٠٩ ، ونجح فى اقتحام أسوارها بسهولة لخيانة القائدين المسئولين عن حراسة وهران « .. وأحدهما منافق يظاهر بالإسلام ، والآخر يهودى اسمه أشطورا .. » وقام الأسبان بأعمال وحشية يندى لها الجبين الإنسانى ، أشرف عليها الكاردينال كزيمنيس بنفسه فقتل ٤ آلاف وأسر ٨ آلاف وحول مسجدين إلى كنيستين .
« .. ويومئذ انطلقت ألسنة العلماء ، الشعراء بتوجيه الصريخ إلى الولاة والرؤساء وأمراء القبائل لإنقاذ وهران .. »[٢] .

ولكن ذهبت الصيحات أدراج الرياح ، واستولى الأسبان فيما بعد عام ١٥١٠ على بجاية ونهبوها وهدموا منارة قصر اللؤلؤ ، وحطموا قصر الكوكب والمسجد

---

(١) المصدر السابق ص ١٧
(٢) المصدر السابق ص ٢٠

الجامع الأعظم . كما استولوا فى نفس العام على طرابلس ، وسارع ولاة عدد من الموانى إلى قبول الخضوع للسيادة الأسبانية ودفع الجزية ، مثل تنيس ، وديلبس ، وشرشال ، ومستغانم ، وتوجه فى العام التالى وفد من مدينة الجزائر برئاسة « سالم التومى » إلى بجاية مركز قيادة « بدور نافارو » ، وأبرم معه صلحًا تعهد فيه بالخضوع للنفوذ الأسبانى والإفراج عن جميع الأسرى النصارى ، ثم توجه الوفد عام ١٥١٢م إلى أسبانيا ، وقدم ولاءه إلى الملك فرديناند ، وقبل الوفد تسليم إحدى الجزر ، وهي عبارة عن صخرة مواجهة لميناء الجزائر على بعد ٣٠٠ متر ، أقام عليها الأسبان حصنًا قويًّا مدعومًا بالمدفعية ، مما يعنى وجود شوكة فى جنب الجزائر[١] ، ولم يمنع التوسع الأسبانى إلا ظهور قوة إسلامية جديدة هى الدولة العثمانية والتى أعطى ظهورها دفعة قوية لسكان الجزائر للمقاومة .

عروج وخير الدين بربروسا

وجاء التدخل العثمانى نتيجة لمبادرة اشترك فيها أهل مدينة الجزائر والأخوان عروج وخير الدين بربروسا ، كرد فعل للتدخل الأسبانى .

وكان نشاط عروج وإخوته الثلاثة خير الدين وإسحاق وإلياس موجهًا ضد السفن المسيحية وفى خدمة الإسلام والمسلمين .

وبغض النظر عن جنسهم ، فهم كانوا من المسلمين اتفقوا مع السلطان الحفصى محمد ابن الحسين (١٤٩٤ – ١٢٥٦م) على أن يمنحهم جزيرة « جربه » ليتخذوها قاعدة لأسطولهم ، مقابل مشاركة السلطان بخمس الغنائم ، وحصل عروج على سمعة عظيمة لدوره فى نقل الكثير من مسلمى الأندلس إلى شمال أفريقيا ، فكثر أتباعه وازداد أسطوله إلى حوالى ١٢ سفينة سنة ١٥١٠ بفضل الغنائم التى حصل عليها من مهاجمة السفن المسيحية ، وفى عام ١٥١٢ استنجد به حاكم بجاية وعلماؤها وأعيانها ليساعدهم على تحريرها من الأسبان ، وفشل عروج فى ذلك وقطعت ذراعه وبدلاً منها احتل جيجل واتخذها قاعدة له ، بدلاً من جربة بسبب الخلاف مع السلطان الحفصى الذى امتنع عن إمداد عروج البارود أثناء حصاره لبجاية .

---

(١) المصدر السابق ص ٢١

وسارع أهل مدينة الجزائر بواسطة رئيسهم سالم التومى إلى الاستنجاد بعروج ليحررهم من القلعة المواجهة للمدينة ، فأسرع إليهم ولكنه فشل فى احتلال القلعة المنيعة واحتل فى طريقه شرشال ، وبدأ أهل الجزائر ينظرون إليه كمحتل ، وحاك سالم التومى المؤامرات ضده إلا أن عروج سبق المتآمرين وقتل سالم التومى ، ونادى جند عروج به سلطانًا ، ونجح بالاحتفاظ بالجزائر رغم مؤامرات أولاد سالم التومى الذين لجئوا إلى الأسبان ، ونجح فى إحباط محاولة أسبانية بقيادة « دييجوا دوفيرا » عام ١٥١٦م ، وانتهت بكارثة ، فقد فتك عروج بأفرادها ، وتوسع بعد توطيد حكمه فى مدينة الجزائر واستولى على مليانه ، والمدية ، وتنيس ، وأوكل لأخيه خير الدين أراضى المشرق وقوة ديليس ، واحتفظ لنفسه بمدينة الجزائر ، ومناطق الغرب ، ونجح فى الاستيلاء على تلمسان عام ١٥١٧ لإنقاذها من النفوذ الأسبانى ، وتضخم جيشه بالمتطوعين وتوغل عروج فى المغرب الشرقى حتى « وجده » وأخضع بنى يزناس ، وشرع فى التباحث مع الوطاسيين فى فاس ، للتعاون معهم ضد الأسبان الذين شعروا بالخطر ، فوجهوا حملة بقيادة « دون مارتن » ، نجحت فى قطع الطريق بين تلمسان والجزائر وقتلت إسحاق شقيق عروج ، وتم الاستعانة بحاكم وهران الأسبانى ، للتوجه بحملة نحو تلمسان ، يساعده جماعة من أنصار الزيانيين وتم محاصرة عروج فى تلمسان ، وظل يقاوم مؤملاً بنجدة من أهالى فاس ، إلا أن أهالى تلمسان ثاروا عليه مما أدى إلى هروبه ولكن الأسبان لحقوا به وحاصروه وبعد معركة ضارية حارب فيها عروج كالأسد قتل مع جميع أنصاره عام ١٥١٨م وكان يبلغ من العمر أربعة وأربعين عامًا ، وعمومًا ومهما يقال عن قسوة عروج فى الجزائر وتلمسان إلا أنه نجح فى توجيه ضربة للنفوذ الأسبانى وإضعافه[١] .

الاستعانة بالدولة العثمانية

وبعد استشهاد عروج بدأ دور أخيه خير الدين والذى يطلق عليه أبن أبى الضياف بـ « خير الدين والدنيا » ، فلم يكن مجرد مغامر أو قرصان شهير بل كان مؤسس دولة ، ومن أبرز شخصيات التاريخ العثمانى ، فبعد مقتل عروج أدرك أن عليه الاعتماد على قوة الدولة العثمانية ليحصل على القوة والمال والهيبة مما يسمح له بالسيطرة على المغرب الأوسط (الجزائر) والتغلب على الأسبان ، فقرر الاستعانة بالعثمانيين ، وقبل سفره إلى

(١) المصدر السابق ص ٢٣ ، ص ٢٦ ، ص ٢٧

السلطنة العثمانية لطلب المعونة ، جمع العلماء وأعيان البلاد لإخبارهم ، فمنعوه وتضرعوا إليه ألا يخرج من بينهم حتى تضع الحرب أوزارها ، وقال له العلماء : يجب عليك المقام بهذه البلدة الإسلامية لحمايتها ، ولا رخصة لك فى تركها نهبة للمفترس ، فأجابهم بأنه بقى منفردًا بلا معين من إخوته ، وقد رأيتم ما فعله بنا صاحب تلمسان من بنى زيان ، واستعانته علينا بغير أهل ملتنا ، حتى كفانا الله أمره ، وصاحب تونس الحفصى لا رأى له فى نصرنا وإعانتنا ، وأسلمنا للعدو بمنع البارود ، لولا لطف الله ، فالرأى أن تصل أيدينا بالقوة الإسلامية ، وهو السلطان سليم خان ، ونعتمد عليه فى حماية هذه المدينة ، ولا يكون ذلك إلا بيعة والدخول فى طاعته ، بالدعاء له فى الخطب على المنابر ، وضرب السكة باسمه لنتفيأ ظل حمايته ، فاستكانوا لذلك ورضوا به ، وأعلنوا بالدعاء له على المنابر وكتبوا بذلك للحضرة السلطانية ، وبعثوا له من السكة المضروبة باسمه فى الجزائر ، وحمل خير الدين له هدية فاخرة[1] .

واقتناع العلماء والوجهاء برأى خير الدين يدل على تمكن الإسلام من الشخصية الجزائرية التى لاتريد أن تخضع إلاللإسلام أينما كان، حتى ولوكانت الخلافة أوالدولة الإسلامية التى ستتبعها تبعد عنها آلاف الأميال ، فالخضوع لتلك السلطة الروحية هو الطريق الوحيد للحفاظ على الشخصية الجزائرية الإسلامية فى مواجهة الإخضاع الصليبى الأسبانى .

وقد وافق السلطان العثمانى على الطلب ، ومنح خير الدين لقب « بكلربك » وهو أعظم ألقاب السلطنة العثمانية ، وأرسل إليه قوة من ألفى انكشارى مزودين بالمدفعية ، وخوله حق تجنيد المتطوعين ، وبفضل هذه القوة نجح فى إلحاق هزيمة قاسية بحملة أسبانية سنة ١٥١٩م إلا أنه واجه خيانة من قبل الجيش الحفصى ونجح خير الدين فى الحصول على تأييد رجال القبائل الصغرى بتحالفه مع زعيم بنى عباس عبد العزيز ، الذى ساعده ضد ابن القاضى ، فهاجم الجزائر سنة ١٥٢٥ وقمع ثورات شرشال وتنس وقسنطنية ، واستولى فى صيف ١٥٢٩م على القلعة الأسبانية مقابل مدينة الجزائر ، مما أدى إلى إعلان سلطان تلمسان إلى رفض التبعية الأسبانية ،

---

(١) ابن أبى الضياف : اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان . تونس ١٩٦٣ . الجزء الأول ص ١٠

وامتنع عن تقديم الجزية ، وأقلق نجاح خير الدين الأسبان ، فوجهوا له حملة عسكرية أصيبت بالفشل عام ١٥٣١م ، وفى صيف ١٥٣٤م دخل تونس وأعلن انتهاء الحكم الحفصى ، وتبعية تونس للخلافة العثمانية إلا أنه تم استدعاؤه إلى استنبول ليتولى مهام قبطان باشا أميرال » الأسطول العثمانى عام ١٥٣٦م وترك حسن أغا خليفة له . وفى سنة ١٥٤١م حاول الأسبان احتلال الجزائر من جديد ، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعًا ، وكانت هذه الحملة ضربة خطيرة للنفوذ الأسبانى ، وأصبحت الجزائر بعدها فى نظر أوربا المدينة التى لا تقهر[1] .

وأعطى العثمانيون اسم الجزائر الحديث « للمغرب الأوسط » بعد أن كان اسما لمدينة الجزائر فقط ، كما قاموا برسم الحدود السياسية الحالية فى شمال أفريقيا ووضعوا حدود الجزائر الحالية ،التى لم تتغير تقريبًا منذ ذلك الوقت . واستمر الحكم العثمانى فى الجزائر منذ عام ١٥١٨م حتى ١٨٣٠م ومر بأربع مراحل هى « البكلريكوات » ، وعهد « الباشوات » ، ثم عهد « الأغوات » ، وهو عهد تسلط الجيش على الحكم ، ويمثل أحلك فترة في تاريخ الحكم العثمانى فى الجزائر ، ثم عهد « الدايات » . ولم تكن سلطة الأتراك تشمل كل القبائل فى الجزائر ، فهناك قبائل قوية ، أو اتحاد قبائل كانت تحتفظ بقدر من الاستقلال الذاتى ، وعمومًا لم تكن السلطة التركية الفعلية تشمل سوى $\frac{1}{6}$ الجزائر ، وحاول الأتراك كسب العناصر الدينية ذات النفوذ الكبير فى الجزائر حيث كان أكثر من ثلثى الجزائر تحت إشراف المرابطين المباشر .

وبالإضافة إلى حملات أسبانيا الصليبية تعرضت الجزائر لحملات برتغالية وإيطالية وأمريكية وفرنسية ، ولكنها فشلت أمام تمسك أهل الجزائر بدينيهم والدفاع عنه وعن وطنهم .

---

(١) د . محمد خيرالدين فارس . مصدر سبق ذكره ص ٣٣ - ص ٣٧

العلاقات الجزائرية الفرنسية

تميز القرن السادس عشر بالتعاون التركى الجزائرى الفرنسى فى مجال القرصنة . وأدى الأسطول الجزائرى ، بصفة خاصة خدمات جليلة لفرنسا إبان صراعها المرير ضد إمبراطورية « شارلكان » . ولكن استقلال الجزائر الفعلى عن الدولة العثمانية حرر الجزائر من الإرتباط بالسياسة العثمانية ، وأطلق يدها فى البحر المتوسط مما أدى إلى تكرار الصدام بين السفن الجزائرية والفرنسية ، وهو الأمر الذى نتج عنه اندلاع حروب بينهما ، وكذلك اتصالات ديبلوماسية .

والعلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا بدأت منذ العصور الوسطى ، وقبل أن تتوحد فرنسا فى ظل التاج الملكى ، وكان ذلك بواسطة مدن الجنوب الفرنسى وخاصة « مونبلييه » و « آرل » ، « ومرسيليا » حيث كان يأتى المسملون والمغاربة والمسيحيون للتجارة ، وكانت الموانئ المفتوحة لتجار فرنسا الجنوبية هى : وهران وتنيس وبجاية ، والجزائر ، ولكن حرب المائة سنة فى فرنسا أضعفت هذا النشاط التجارى ، وسجل دخول الجزائر فى إطار الدولة العثمانية بداية عهد جديد ، حيث قام تعاون فرنسى تركى سنة ١٥٣٥م ، تلاه تعاون فرنسى جزائرى ، استمر فى عهد البكلر بكوات ، وحصلت فرنسا خلاله على امتيازات خاصة على الشواطئ الجزائرية[1] وتأثرت العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب تفسير الفرنسيين لكلمة Bastion بمعنى حصن لا مستودع ، وهى الكلمة التى وردت فى امتياز لشركة فرنسية لإقامة مستودع كبير للتجارة ، حيث رغبوا فى تحويله إلى قلعة لحماية تجارتهم من غارات القبائل . وتحول الباسنيون إلى قلعة بالفعل ، مما أدى إلى قيام الحكومة الجزائرية بإصدار أوامر لتدميره سنة ١٦٠٤م ، وبدأت السفن الجزائرية فى مهاجمة السفن الفرنسية ، وألحقت بتجارة فرنسا أضرارًا فادحة ، وفى سنة ١٦٢٠م قرر تجار مرسيليا تسوية الموضوع ، ولكن تعقد الأمر بسبب قيام قرصان جزائرى بقتل بحارة إحدى السفن المرسيلية الصغيرة ، مما أدى إلى مهاجمة أهالى مرسيليا

(١) المصدر السابق ص ١١٨ – ص ١٢١

الفندق الذى يقيم فيه الوفد الجزائرى ، وتم قتلهم وعاودت السفن الجزائرية مهاجمة السفن الفرنسية ، واستولى الجزائريون على أكثر من ٩٣٦ سفينة ، ولم تعد السفن الفرنسية تجرؤ على مغادرة موانئ الجنوب[١] .

فى عام ١٦٢٨م تم توقيع صلح فرنسى جزائرى ، فى اجتماع رسمى يمنح الإمتيازات السابقة لفرنسا مقابل حصول الجزائر على ١٦ ألف ليرة للجند و ١٠ آلاف ليرة للخزينة ، وتم إعادة بناء الباستيون كمركز عسكرى ، وهو الأمر الذى كانت تهدف فرنسا من ورائه إقامة قاعدة تجسس فيه .

وظلت قضية الباستيون سببًا لإثارة الخلافات وتحقيق المكاسب .
فى سنة ١٦٦٤م قاد الأميرال الفرنسى « دى بوفور » حملة على « جيجل » إلا أنه انسحب تاركًا ١٤٠٠ قتيل ومئات المدافع وأججت هذه الحملة روح العداء بين الدولتين .

وفى سنة ١٦٦٥م قاد « دى بوفور » حملة ثانية لتغطية الفشل وفى العام التالى اتفق الجانبان على تسوية المشاكل ، والعودة إلى الاتفاق واستئناف الباستيون لنشاطه مرجحين القناصل الفرنسيين على غيرهم[٢] .

فى عام ١٦٨٢م وجه « لويس الرابع عشر » حملة بحرية كبيرة للجزائر وأمرها بتدمير الجزائر عن بكرة أبيها ، ولكن الحملة لم تحقق أهدافها واستؤنف القصف عام ١٦٨٣م إلا أن المقاومة الجزائرية نجحت فى مواجهة الفرنسيين ، وتم قتل القنصل الفرنسى « لوفاشيه » وعشرين آخرين ، ونتج عن القصف الفرنسى تدمير مائة منزل ومقتل ألف جزائرى ، وطلبت فرنسا السلام وتم الصلح سنة ١٦٨٤م إلا أن لويس نكث بعهده ، ووجه حملة فرنسية أخرى عام ١٦٨٨م لضرب الجزائر بأكثر من عشرة آلاف قنبلة مما أدى إلى إصابة كل بيت فى الجزائر ، وفقـد أهلها معظم ممتلكاتهم وأقاموا خـارج المدينة ، ورغم ذلك لم تخضع الجزائر لفرنسا التى وقعت صلحًا آخر سنة ١٦٨٩[٣] وساد هدوء نسبى فى العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر ، ومالت السياسة الفرنسية إلى الإستماع لنصائح قناصلها ، وبسبب هذه السياسة الحكيمة تحسنت

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٣ - ص ١٢٥
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر الصابق ص ١٣٠ ، ص ١٣١ ، ص ١٣٢

العلاقات وازدهرت التجارة الفرنسية ويرى « هاردى » أنه يمكن اعتبار احتلال الجزائر فكرة نابليونية ، وأن تحطيم الجزائر كان جزءا من مشاريع نابليون فى المتوسط المرتبطة بمشروعه فى الوصول إلى الهند عبر مصر وإيران ، وأن هذه الفكرة حالت فى خاطره مرتين ١٨٠٢م و ١٨٠٨م .

ففى سنة ١٨٠٧م منح الداى المراكز الفرنسية للإنجليز مقابل عشرة آلاف جنيه وعجز نابليون عن فعل شيء ، إلا أن الحكومة الفرنسية اتخذت قرارها النهائى باحتلال الجزائر بشكل نهائى على ١٨٣٠ ، وأبلغت الدول الأوربية قرارها بإرسال مذكرة مؤرخة فى ١٨٣٠/٢/٤ ، وجاء بالمذكرة أن فرنسا قررت بنفسها إنهاء قضية الجزائر ، معتبرة نفسها مندوبة العالم المتمدن ، وحددت المذكرة غرض المشروع الفرنسى : القضاء على الاسترقاق والقرصنة والإتاوات على طول الشاطئ الأفريقى ، تأمين سلامة الملاحة فى المتوسط وجعل شاطئ المتوسط الجنوبى شاطئ إنتاج وحضارة وملتقى لجميع الأمم[1] ومما سبق يتضح أن الجزائر كانت هدفًا لحملات صليبية متعددة استمرت مئات السنين ،وكانت هدفًا حيويًا لفرنسا ، التى لم تلتزم بأى اتفاقية مع الجزائر وأن احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ لم يكن سوى الهدف النهائى للصليبية العالمية والدليل على ذلك أنه فى سنة الاحتلال كان بمدينة الجزائر مائة وستة مساجد أصبح عددها عند التحرير ثمانية مساجد فقط ، كما تم تحويل مسجد « كتشاوه » أجمل مساجد المدينة إلى كنيسة بعد مذبحة دامية فى ١٨ ديسمبر ١٨٣٢م ، وحدث ذلك فى معظم مدن الجزائر .

ومن الأدلة الأخرى على صليبية الاحتلال الفرنسى للجزائر ، قول « كليرمون دى تونير » وزير الحربية الفرنسى سنة ١٨٢٨ وكان ذلك فى عهد شارل العاشر : « لقد أرادت العناية الإلهية أن يقوم جلالتكم – يقصد شارل العاشر – بتأديب أعداء المسيحية – يقصد الجزائر – ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقى لكى ينتقم للدين والإنسانية ، وربما يسعدنا الحظ بهذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم فى النصرانية ،وعندما أقام « بورمون » قائد الحملة صلاة الشكر فى فناء القصبة بمناسبة الانتصار ، بحث بوصف لهذا الاحتفال قال فى نهايته : « مولاى ، لقد فتحت بهذا العمل بابًا للمسيحية على شاطئ أفريقيا ورجاؤنا أن يكون هذا العمل بداية لازدهار

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٩ .

الحضارة التى اندثرت فى تلك البلاد » ووصف المؤرخ الفرنسى « ادوارد دريو » الحملة على الجزائر « بأنه كان أول أسفين دق فى ظهر الإسلام » ، وبرر رئيس وزراء فرنسا بوليناك حملته فى المنشور الذى تم توزيعه على البلاد الأوربية بقولة « إن الوضع الجديد الذى يمكن إقامته فى الجزائر هو لخير المسيحية جمعاء »[1] .

وبذلك يكون الاحتلال الفرنسى للجزائر إحدى حلقات الحروب الصليبية وهو الأمر الذى يؤدى حتمًا إلى إشعال الحماسة الدينية داخل البلاد المستهدفة ويكون الجهاد من أجل الدين أولاً ، ثم الوطن ثانيا ، واستمرار تلك الحرب لأكثر من ١٣٠ سنة يضيف بعدًا تاريخيًّا عميقا للمشكلة بجانب بعدها العقيدى والوطنى ، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى شخصية تحكمها القيم الدينية والأبعاد التاريخية ولذلك فإن الشعب الجزائرى يتسم بصفات وسمات مختلفة عن باقى الشعوب العربية ، حيث تختلط فيه العناصر الدينية والقومية والوطنية ، ولا يمكن فصلها من دماء هذا الشعب ، ولذلك كانت الخطيئة الكبرى للثورة الجزائرية بعد نجاحها ، قيامها بإبعاد الدين عن النظام السياسى الجديد ، وهو الأمر الذى أتاح للحركة الإسلامية فى الجزائر التمكن من الشارع الجزائرى ، لأنها تفاعلت مع عناصره الوجدانية والعقيدية والتاريخية والوطنية والقومية ، وهى العناصر التى تغفلها دائمًا التحليلات الغربية فى معرض الوقوف على أسباب انتعاش الحركة الإسلامية فى الجزائر والتى تردها دائمًا لأسباب اقتصادية .

---

(١) محمد مورو مصدر سبق ذكره ص ٢٤

الغزو الفرنسي في وثيقة أمريكية

وهناك شهادة أمريكية حول الغزو الفرنسى للجزائر ، قام بتحقيقها وترجمتها الدكتور منصور أحمد بوخمسين ، تكشف خطوات وملابسات ذلك الاحتلال ، وتؤكد صليبيته ، والوثيقة الأمريكية عبارة عن مذكرة مطولة ، بعث بها قنصل الولايات المتحدة الأمريكية فى مدينة الجزائر « هنرى لى » إلى وزير خارجية الولايات المتحدة « مارتن فان بيرن » بتاريخ ١٨٣٠/٧/١٥م أى بعد عشرة أيام من احتلال الجزائر ، وتم استلامها بتاريخ ١٨٣٠/١٠/٣م ومكتوبة على سبع ورقات كبيرة من وجهين ، وتحتوى كل صفحة على ٣٣ سطرًا تقريبًا[١] ويؤكد كاتب الوثيقة أن الجيش الجزائرى المدافع ، كان فى كافة المعارك التى خاضها ضد الفرنسيين ، أقل عددًا من الجيش الفرنسى المقابل له ، وهى معلومة مخالفة تمامًا لما هو سائد فى المصادر والمراجع الفرنسية التى قدرت القوات الفرنسية بـ ٣٧,٦٠٠ مقاتل والقوات الجزائرية بخمسين ألف مقاتل . وأكدت الوثيقة عدم فعالية البحرية الفرنسية[٢]

وأن ما يثير الدهشة حقًّا فى هذه الوثيقة هو إدراك كاتبها لخطورة ما أقدم عليه الفرنسيون ، وغفله الآخرون بهذا الخصوص ، إذ بينما اعتبر الفرنسيون استيلاءهم على مدينة الجزائر ، وكأنه احتلال لكافة أنحاء الإيالة ، نجد « لى » يصرح أن سلطة الفرنسيين لن تتجاوز مدى بنادقهم ، وفى هذا التصريح دليل واضح لمدى إدراك « لى » لطبيعة الحكم فى الجزائر ، ومعرفة بأحوالها السياسية فى ذلك الوقت فهو يدرك أن سلطة حكومة الداى لم تكن نابعة من التسلط الفعلى أو القسرى لتلك الحكومة على المجموعات الجزائرية المختلفة ، بل كانت تلك السلطة مستمدة من قناعة دينية لدى الجزائريين ، واعتراف منهم بشرعية الحكومة العثمانية ، وهو ما أسماه بسلطان الفتح القديم ، وذلك على عكس الفرنسيين الذين نظروا إلى السلطة العثمانية كسلطة استعمارية لن يجدوا

(١) دكتور منصور أحمد بوخمسين . الغزو الفرنسى للجزائر فى وتيقة أمريكية معاصرة . حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت –الحولية التاسعة . الرسالة الخامسة والخمسون ١٩٨٨/١٩٨٧ ص ١٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٨ ، ص ٢٠ .

صعوبة في استبدالها ، والحلول محلها ، وهو لذلك يتنبأ بأن احتلال بقية الجزائر ستكون مسألة مختلفة تمامًا عن احتلال المدينة ، ولقد أثبتت الأحداث صحة وجهة نظره(١)

وتقرر الوثيقة أن وحشية الفرنسيين تجاوزت وحشية البرابرة ، فهم يمارسون دون اعتراض من رؤسائهم أعمال السلب والنهب وإتلاف الممتلكات ، وإزهاق الأرواح فى كافة البيوت العائدة للعرب واليهود ، وهى حقيقة أغفل ذكرها معظم مؤرخى الحملة الفرنسية .

ولعل أغرب ما فى الوثيقة هو تصرف الفرنسيين تجاه القناصل الأجانب وبيوتهم وممتلكاتهم ، فقناصل أمريكا والدنمرك والسويد ونابلى ، يقررون حياد بلادهم فى النزاع القائم بين فرنسا والجزائر ، ويقوم هؤلاء بالتجمع فى بيت محصن تحت حماية العلم الأمريكى ، وقيادة القائم بأعمال القنصلية الأمريكية ، وتوافق الحكومة الجزائرية على ذلك ، وتحترم رغبة هؤلاء ، وتحافظ على المكان الذى اختاروه رغم كونه مركزًا استراتيجيًا ، ولكن ما إن يظهر الفرنسيون حتى يضعوا أيديهم على ذلك البيت المحمى ، احتلوه بجنودهم واستخدموه كنقطة مراقبة لهم ، وسخروا أهله لخدمتهم وإطعامهم والترفيه عنهم ، دون أن يأبهوا بأى احتجاج بل وبينما كان هؤلاء القناصل وزوجاتهم يقدمون للضباط الخراف والمرطبات ويسهرون على راحتهم قام جنود هؤلاء الضباط باقتحام بيوت القناصل ونهبها وقتل بعض من كانوا فيها .(٢)

ومما يبعث على الدهشة فى كل هذا ، هو أن فرنسا كانت قد شنت حملتها على الجزائر ، وقامت بإحتلالها بحجة أن داى الجزائر ، قد أهان قنصلها لديه ، عندما قام بضربه بمنشة ذباب أو مروحة كان يحملها الداى !! وأننا نجد فى الوثيقة ليس فقط إهانة لقنصل واحد بمروحة بل إهانات واعتداءات متكررة على قناصل أربع دول ، دون أن ينتج عن ذلك حتى ولا احتجاج رسمى بسيط من أى بلد أوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية التى نرى قنصلها يشكو لوزير خارجيته مر الشكوى من عنف وهمجية الفرنسيين .

---

(١) المصدر السابق ص ٢١ ، ص ٢٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٣ .

وأهم ما فى الوثيقة فى نظرى هى مشاعر القنصل الأمريكى والتى لم يستطع إخفاء تعصبه المسيحى ، ويقول بالنص كما ورد فى ترجمة د . منصور أحمد بوخمسين : « على الرغم من أنى لن أستطع مقاومة التعاطف مع الجانب المتعرض للغزو فى هذه الحرب ، ولم أقدر إلا أن أشفق على المقاومة الباسلة ولكن غير الفعالة التى قام بها هؤلاء بشجاعة وبراعة جنرالات الجيش الفرنسى وقائده ، إلا أنى لا أذكر أبدًا أننى شعرت فى حياتى بمثل هذا الفخر والزهو بالانتصار الذى غامرنى عندما وقع بصرى للمرة الأولى من شرفة موقعنا ، على الفرق المسيحية المنتصرة وهى تدفع أمامها حشود البرابرة ، وتتوج بوجودها المرتفعات المطلة على الجزائر ، بينما راياتها المألوفة تخفق بكبرياء أمام الريح وأسلحتهم المنتصرة تلمع تحت شمس الصباح » .[1]

وهناك ملاحظة هامة نرصدها من خلال ترجمة الوثيقة ، وهى استخدام صفة ، المسيحى لكل ما هو فرنسى ، فيقول القنصل الأمريكى على سبيل المثال : « لقد دعمت طلبى بالإشارة إلى أن موقعنا المحايد قد حافظ عليه البرابرة بكل دقة ، وبأنى أرجو ألا تدعونا إجراءات الجنرال الفرنسى لأن نأسف على اقتراب جيش مسيحى منا » . وفى مكان آخر من الوثيقة يقول : « ولما لم يكن باستطاعتنا إزالة تلك القوة الفرنسية ، أو رفض القيام بواجبات الضيافة تجاه ضباطها ، بقيت مائدتنا وشرفتنا فى ازدحام دائم ، فالأولى كانت المائدة المسيحية الوحيدة داخل خطوطهم ، والتالية كانت أكثر المناطق إشرافًا فى المنطقة المحيطة بالجزائر » . وهذه الوثيقة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على أن الغزو الفرنسى للجزائر كان بدافع صليبى مما يجعل المقاومة الجزائرية تأخذ شكل المقاومة الدينية أيضًا ، وهو ما سنراه لا حقًا .

ولم تخف الوثيقة الأطماع الفرنسية ، والتى كانت هدفًا رئيسيًا للحملة المغلقة برفع رايات المسيح ، فلقد قام الجنرال بورمونت بالاستيلاء على خزينة الجزائر العامة الذائعة الصيت ، والحاوية على مقدار من الذهب والفضة والجواهر تقدر قيمته بمبلغ يتروح بين مائة ومائة وخمسين مليون دولار – على حد قول الوثيقة – وهى أكثر بكثير من التكلفة المحتملة لعملية الغزو ، بالإضافة إلى ما تم الاستيلاء عليه من المؤن والاعتدة الحربية – الحاوية على ألفى قطعة مدفع منها ألف مدفع نحاس ، وكمية من أخشاب بناء السفن ، وفرقاطة تحت الإنشاء وعدة سفن أخرى .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧ .

وهكذا نرى اختلاط الأهداف الدينية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والتاريخية فى عملية احتلال الجزائر ، مما جعل المقاومة العسكرية الجزائرية تستمر من ١٨٣٠ إلى ١٩٠٤ أى حوالى ٧٤ عامًا وإن كانت تخبو أحيانًا بفعل الضغوط العسكرية الفرنسية إلا أنها سرعان ما تشتعل بفضل العامل الدينى الذى كان المحرك الوحيد لكل تلك الثورات والانتفاضات ، الأمر الذى أصبح على مرور الوقت جزءًا أصيلاً من الموروث التاريخى للشخصية الجزائرية بالإضافة إلى كونه عنصر عقيدى أصلا مما يجعله العامل الحاسم فى اختيارات الجزائريين طوال تاريخهم . حتى الآن ، فهى تحكم على الصعيد العسكرى كما سنرى فى المقاومة وحرب التحرير ، وعلى الصعيد السياسى والاجتماعى كما اتضح ذلك فى المحافظة على الشخصية الجزائرية من خلال جمعية العلماء التى قاومت التنصير وحفظت التعريب .

البعد الإسلامى
فى جهاد الأمير عبد القادر

بعد اقتحام الجيش الفرنسى لمدينة الجزائر يوم ٥ يوليو ١٨٣٠ وبعض النقاط الساحلية انقسمت المقاومة الجزائرية إلى شقين : الأول سياسى ، والثانى جهادى ، الأول فشل بشكل كبير لأنه اعتمد على الشكوى والتذمر ، الكشف عن مساوئ الحكم الفرنسى في الجزائر أمام الرأى العام ، من خلال الصحف والرسائل الشخصية .

أما النمط الثانى ، وهو الجهادى ، فهو الذى استمر سنوات طويلة لأن المشاعر الدينية هى التى كانت تغذيه وتدعمه ، واعتمد هذا النمط مبادئ : الجهاد ، الأرض ، الشرف ، الوطن وحمل المرابطون راية الجهاد فى سبيل الله خصوصًا بعد ما تشردت جموع المسلمين من سكان المدن الساحلية ، الذين فروا بدينهم وعائلاتهم إلى الداخل ، وقدم لهم شيخ المرابطين محى الدين الجزائرى والد عبد القادر الحماية والدعم .

وعندما حاولت فرنسا بسط نفوذها على الداخل لم يكن هناك من بُد لتحرك شيخ المرابطين لتنظيم المقاومة. والأطر السياسية للدولة بعد نجاح فرنسا فى احتلال العاصمة، فاتصل بملك فاس ليقوم بدوره بعد أن تعلن له القبائل الولاء ولكنه رفض بعد تحذير فرنسا له.

وقرر محى الدين تقديم ابنه عبد القادر قربانًا للجهاد ، خصوصًا بعدما أثبت بطولات نادرة في المقاومة ، وحاولت القبائل إقناع محى الدين أن يكون ملكًا فرد عليهم : « تعرفون جميعًا أننى رجل عبادة وتقوى ، ويتطلب الحكم استخدام القوة والعنف وحتى سفك الدماء ، ولكن مادمت على أن أكون سلطانكم فإنى أقبل ، ولكن أتنازل عن ذلك لصالح ابنى عبد القادر » .[1]

وتم مبايعة عبد القادر ، أول من بايعه كان أبوه ولقبه بناصر الدين ، وعندما أزفت صلاة الظهر قام بالناس خطيبًا ، وشرح لهم الأخطار المحيطة بهم ، وما كاد ينهى حديثه

(١) بسام العسيلى : الأمير عبد القادر الجزائرى . سلسلة جهاد شعب الجزائر . دار النفائس . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٦ ص ٣٠ .

حتى ارتفعت صيحات الجهاد ، وفى يوم ٢٢ نوفمبر وصل إلى وادى خصيبة الذى يبعد مسافة عشر دقائق عن « معسكر » كان فى انتظاره عشرة آلاف فارس لاستقباله واصطفوا على شكل هلال ، بحسب قبائلهم ، وقدمه أبوه إلى الشعب : « انظروا هذا السلطان الذى أعلنته النبوة ، هذا هو ابن الزهراء ، أطيعوه كما لو كنتم تطيعونى فليحفظ الله السلطان » فردد الناس : حياتنا وأملاكنا وكل ما عندنا له ، لن نطيع قانونًا غير قانون سلطاننا عبد القادر ، وأجاب عبد القادر : وأنا بدورى لن آخذ بقانون غير القرآن ، لن يكون مرشدى غير تعاليم القرآن والقرآن وحده ، فلو أن أخى الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات ، وأثناء استعراض عبد القادر للقوات كان يقف ليردد على مسامع الجميع أهداف العهد الجديد : « الجهاد الجهاد لا حرية ولا استقلال إلا بالجهاد ، الجنة تحت ظلال السيوف ، هلموا جميعا إلى الجهاد » .[1]

ورفض عبد القادر استخدام لقب السلطان ، حتى يكسب صداقة سلطان مراكش واكتفى بلقب أمير المؤمنين ، وهو ألصق بمفهومه للحكم ، وبدأ يشكل جهاز الحكم وتكونت من رئيس وزراء ، ونائب رئيس ، ووزير خارجية ، ووزير خزانة المملكة ، ووزير الخزينة الخاصة ، ووزير الأوقاف ، ووزير الأعشار والزكاة ، وشكل مجلس شورى من أحد عشر عضوا يمثلون المناطق المختلفة ، وجعل على رأسهم قاضي قضاة الجزائر ، ثم أرسل الرسائل إلى المناطق التى لم يغتصبها الفرنسيون فمنهم من أعلن له الولاء ماعدا القليل ، الذين تم إقناع بعضهم وإخضاع الرافضين ، وبذلك استقرت قواعد الحكم على أسس متينة ، قوامها الدين الإسلامى وقواعده الفاضلة . ولم تمض أكثر من سنوات قليلة (فى سنة ١٨٣٧) حتى أصبحت الجزائر عبارة عن دولة اتحادية تضم ثمانى مقاطعات ، على رأس كل مقاطعة خليفة .[2]

وقام عبد القادر منذ لحظة مبايعته بتنظيم الجيش على أسس عصرية جدًّا فى مجال التسليح والتنظيم ، أما من الناحية المعنوية فكان الإسلام وقيمه وأخلاقياته هو الأساس ، فكان يكتب على أكتاف (وأذرع) القوات عبارات إسلامية بدلاً عن الشارة العسكرية عند الأوربيين ، فمثلاً يكتب على الكم الأيمن « الصبر والمثابرة مفتاحا النصر » ، وعلى الكم الأيسر « لا إله إلا الله محمد رسول الله».. وعلى الكتف الأيمن للآغا لا شيء

(١) المصدر السابق ص ٣١ ، ص٣٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٥ ،٣٦ ، ص٣٩ .

يفيد كالورع والشجاعة » وعلى الأيسر « لا شيء يضر كالجدل والعصيان » ، وكان جميع ضباط الجيش يحملون عبارات تحمل مثل هذه المضامين ولم يتجاوز أفراد الجيش الإسلامى فى عهد عبد القادر ١٦ ألف مقاتل بالإضافة إلى الاعتماد على مجاهدى القبائل الذين يبلغ عددهم أحيانا ١٥٠ ألف مجاهد .(١)

وتمكن عبد القادر من تسليح جيشه النظامى بالأسلحة الحديثة التى استولى عليها أثناء القتال أو بالشراء ، وأقام مصانع عسكرية لتصنيع الأسلحة بهدف الاعتماد على القدرة الذاتية ، فأنتج مصنع تلمسان المدافع ومصنع مليانه البنادق والبارود وكذلك مصنع تاقدامت ، ونجح عبد القادر فى استخراج المواد الخام من المناجم والشراء من الخارج بعض الاحتياجات أيضًا ، وبنى قاعدة عسكرية فى تاقدامت سنة ١٨٣٦ . كما نجح عبد القادر فى جعل الشعب الجزائرى شعبًا واحدًا ، ودعوتهم للمحافظة التامة على دينهم ، وبعث روح الوطنية فيهم ، وإيقاظ كل قدراتهم الكامنة ، لبناء مجتمع الحرب والسلم ، فعمل على تنظيم التعليم العام ونشره بين القبائل ، وقام بتطبيق الشريعة الإسلامية فى دولته ، وأصبحت المرأة تستطيع الخروج وحدها دون أن تخاف المهانة ، وحارب الدعارة ، ومنع الخمر والميسر والتدخين .(٢)

وبدأ الأمير عمله بمحاصرة الفرنسيين وتضيق الخناق عليهم ، ومنع التموين عنهم ، ولذلك استخدم سلاح الفتوى ، وأفتى بأن كل من ساعد الفرنسيين مرتد عن دينه ، وأطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم المتنصرة .(٣)

وبدأ الأمير عبد القادر فى الاشتباك مع القوات الفرنسية وإزعاجها ونجح فى الاستيلاء على تلمسان وغيرها من المدن ،واستمرت المعارك بين الطرفين كر وفر ومعاهدات متبادلة منها معـاهدة دى ميشيل فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ ، وفيها اعترف الفرنسيون بسيادة الأمير على غرب ووسط الجزائر ولم يمض العام الثانى على توقيع المعاهدة حتى نكثها الفرنسيون ، عندما أعلنوا الحرب على عبد القـادر والذى تمكن من هزيمتهم فى معركة المقطع (١٢ مايو ١٨٣٥) ، وترتب على هذه أن قررت باريس احتلال « معسكر » حتى

---

(١) المصدر السابق ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٥ : ص٥٩ .
(٣) د . نبيل أحمد بلاسى : الاتجاه العربى والإسلامى ودوره فى تحرير الجزائر . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ص ١٥ .

تجبر عبد القادر على التسليم ، واختارت لهذه المهمة قائدها كلوزيل » الذى توجه بقوة قوامها ١١ ألف جندى إلى مدينة « معسكر » عاصمة عبد القادر بهدف احتلالها ، وما إن دخلها الفرنسيون فى ٦ ديسمبر ١٨٣٥م حتى وجدوها مهجورة ، إذ سبقهم عبد القادر فى إخلائها ، ولكن الفرنسيين رحلوا عنها فى ١٩ ديسمبر إلى مستغانم ، وفسر ذلك الرحيل بأنه انسحاب ، وضاع تبعًا لذلك النجاح الذى صادفته الحملة ولم تمض بضعة أيام على دخول الفرنسيين « معسكر » حتى جاءت أنباء إنتصار عبد القادر على القوات الفرنسية فى « سيدى يعقوب » ، وشهد عام ١٨٣٦م هزيمة أخرى لكلوزيل وذلك عندما حاول التخلص من أحمد باى قسنطينة الذى كان مازال يقاوم الفرنسيين .[١] ولذلك قررت فرنسا العودة إلى أسلوب الخديعة من جديد ، ففكروا فى مهادنة الأمير عبد القادر بإبرام معادة « التافته » معه حتى يتفرغوا لتصفية المقاومة التى يقودها باى قسنطينة ، وهاجموها عدة مرات كانت آخرها يوم ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ حيث نجحت القوات الفرنسية فى احتلالها ، وبمجرد ذلك تعمدت فرنسا إثارة المشاكل بينها وبين عبد القادر ، فطلبت إعادة النظر فى معاهدة تافته ، ولكن عبد القادر رفض ذلك .[٢]

ولما أيقن عبد القادر إخفاق مساعيه السلمية ، وتصميم الفرنسيين على خرق معاهدة « التافته » جمع مجلس الشورى فى « تقدامت » فى شهر يوليو ١٨٣٩م وطرح عليه محاولات فرنسا لخرق المعاهدة ، وكانت النتيجة أن بدأ عبد القادر فى مهاجمة الفرنسيين فتم إبادة الأفواج الأولى من المستوطنين الذين استقروا فى سهل « المتيجة » واستسلام بعض الحاميات الفرنسية فى المناطق الداخلية ، وأسفر هجوم عبد القادر عن زحزحة الفرنسيين عن مواقعهم العسكرية ، وانحسار نفوذهم عن المنطقة الداخلية وتركزه فى المنطقة الساحلية ، كما أخليت مدينة الجزائر من السكان الأوربيين ، ولم يتمكن « فالى » من الرد على هجوم عبد القادر إلا بعد وصول المدد من فرنسا والذى كان حوالى ١٢ ألف جندى ، وأصبح عدد القوات الفرنسية ٦٠ ألف جندى[٣] ولم ينجح « فالى » فى هزيمة عبد القادر ، مما أدى إلى عزله وتعيين الجنرال بيجو بدلاً منه فى منصب الحاكم العام فى الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٨٤١م .

(١) المصدر السابق ص ١٥ ، ص١٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١٦ ، ص١٧ .
(٣) دكتور جلال يحى : السياسة الفرنسية فى الجزائر من ١٨٣٠ إلى ١٩٥٩ ص ١٦١ .

وقررت فرنسا أن تنهى المقاومة بأى شكل كان فوضعت تحت تصرفه جيشًا ١٠٨ ألف جندى فى سنة ١٨٤٧ ، أى ما يوازى ثلث الجيش الفرنسى آنذاك ، وبدأ بيجو استخدام أسلوب الإبادة والأرض المحروقة دون مراعاة لأى اعتبارات إنسانية ، وأدى ذلك إلى سقوط المدن الجزائرية تباعا وكان على عبد القادر أن يخوض صراعًا مريرًا على ثلاث جبهات : الجبهة الداخلية المتداعية تحت ضربات الفرنسيين ، وعلى جبهة الصراع ضد الفرنسيين ، وعلى جبهة المغرب ، وكان هذا الصراع يتطلب إمكانات ضخمة ، فى حين انقطعت كل الموارد بعد أن نجحت فرنسا فى عزل الجزائر من جناحيها تونس والمغرب .(١)

وكانت قمة المأساة أن عبد القادر وجد نفسه محاصرًا بالاعداء من الفرنسيين أعدائه التقليديين ، وسلطان مراكش الذى هاجمه بجيوشه ، وهزمه فى ١٥ ديسمبر ١٨٤٧م ولم يجد بدًا من التسليم .(٢)

الاستبسلام :

وفى شهر ديسمبر ١٨٤٧ ، وقف عبد القادر مع قواته المتبقية معه (٥ آلاف) فى (أقدين) دائرة معسكره على الضفة اليسرى لنهر (ملوية) وأعاد تقدير موقفه وقال : « هل تذكرون القسم الذى أقسمتموه قبل ثمانية أعوام فى المدية عند استئناف الحرب .. إننى دائمًا كنت أعتبر ذلك القسم ملزم لى نحوكم ، كما هو ملزم لكم تجاهى ، إن هذا الشعور وحده هو الذى جعلنى أتابع حمل راية الجهاد فى سبيل الله حتى اليوم ، فإذا كنتم تعتقدون أنه مازال بوسعى أن أقوم الآن بأى شىء فأخبرونى ، وإن كنتم لا تعتقدون ذلك فإنى أسألكم أن تعفونى من القسم الذى التزمت به تجاهكم ، وأجابه الجميع بصوت واحد ، إننا جميعًا نشهد أمام الله أنكم فعلتم كل ما فى وسعكم لإعلان كلمته ، وسيجزيكم الله بعدله يوم القيامة ، فواصل قوله : « أمامنا ثلاثة احتمالات ، إما العودة إلى الدائرة حتى نكون مستعدين لمواجهة أى عقبة ، وإما محاولة إيجاد طريق إلى الصحراء ، وفى هذه الحالة لا تستطيع النساء والأطفال والجرحى أن يتبعونا ، وسيسقطون لا محالة

(١) بسام العسيلى ، مصدر سبق ذكره ص ١٥٠ .
(٢) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٢٩ .

فى أيدى العدو ، وإما الاستسلام . فأجابوه « ليهلك النساء والأطفال ، أهلنا وأهلك ، مادمت سالما وقادرًا على متابعة الجهاد فى سبيل الله ، إنك قائدنا وأميرنا ، فحارب واستسلم كما تشاء ، إننا سائرون وراءك إلى حيث تقودنا » وبعد نقاش أخرج الأمير قطعة من الورق ووضع عليها خاتمة ، وترك للفارسين المكلفين بنقل الرسالة إلى القائد الفرنسى كتابة الشروط لأن المطر كان غزيرًا يمنعه من الكتابة ، واستقبل الجنرال « لامورسيير » فى ليل ٢١ ديسمبر ١٨٤٧ فارسين أبلغاه رغبة الأمير فى الاستسلام ، فوافق على الفور غير أنه لم يكن قادرًا على الكتابة ايضًا للسبب ذاته « الأمطار » فأعطى سيفه ، وخاتمه إلى المبعوثين لتقديمهما إلى عبد القادر علامة قبول شروطه ، فى يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧ وصل الأمير إلى زاوية المرابط « سيدى إبراهيم » واستقبله العقيد « مونتبان » على رأس قوة من ٥٠٠ فارس ، وأدى له المراسم كرئيس دولة ، وبعد استعراض حرس الشرف ، طلب الأمير الصلاة فى الزاوية ، واستجاب له القائد الفرنسى لطلبه وبعد ساعة قضاها الأمير فى الصلاة خرج وتابع رحلته ركب الأمير وعائلته وأتباعه (ومجموعهم ثمان وثمانون شخصًا) السفينة « اسمودس » يوم ٢٥ ديسمبر ١٨٤٧ واتجهت إلى طولون ، إلا أن الفرنسيين نقدوا عهدهم وقاموا باعتقاله إلا أنه تم الإفراج عنه فيما بعد ، وتوجه إلى دمشق ليقضى بقية حياته .[1]

وهكذا نرى أن جهاد عبد القادر الجزائرى اعتمد على الإسلام تمامًا سواء فى القتال أو المعاهدات أو الاستسلام ، وهو الميراث الذى توارثه المجاهدون الجزائريون فيما بعد ، حيث كانت تجربة عبد القادر وشخصيته ، هى محور كل التحركات والثورات بعد ذلك كما سترى فى الفصول المقبلة ، والمنطلق التعبوى الذى تستخدمه الحركة الإسلامية الجزائرية حاليا فى تعبئة الجماهير لإعادة سيرة عبد القادر الذى يراه الشعب نموذجًا ومثلاً يحتذى .

كما يتضح أن عبد القادر كان مسلمًا واعيًا بظروف زمانه فاستخدم الأسلحة الحديثة ، وأقام المصانع العسكرية حتى لا يعتمد على الخارج ، وتعاهد مع أعدائه عندما جنحوا للسلم ، وراعى عدم التنازل عن الحقوق الإسلامية ، وهذا يتضح فى معاهدته مع دوميشال

(١) بسام العسيلى ، مصدر سبق ذكره ص ١٥٠ – ص ١٥٣ .

في ٢٦ فبراير ١٨٣٤ ، فالمادة الثانية نصت على « ستكون عادات المسلمين وديانتهم دائمًا موضع الاحترام والحماية » .[١]

أما معاهدة « تافنه » مع بيجو في ٢٠ مايو ١٨٣٧ وهي التي نصت على تقسيم المناطق وإبقاء الوضع على ما هو عليه نصت المادة الخامسة « على أن يتمتع العرب المقيمون في المنطقة الفرنسية بحريتهم الدينية ، ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائرهم الدينية في كل خصوصياتها ، تحت سلطة قضائهم ورجال دينهم »[٢] فالأرض كان يتفاوض عليها لأن الظروف تحكمه أما الدين فلم يساوم عليه مطلقًا .

كما يتضح البعد الإسلامي في جهاده ضد الفرنسيين في الرسالة التي بعث بها إلى ملك فرنسا لويس فيليب سنة ١٨٣٩ قال فيها : « منذ ظهور الإسلام كان المسلمون والمسيحيون في حرب ، وقد كان هذا يعتبر واجبًا مقدسًا لدى الطرفين ، ولكن المسيحيين ، بعد أن نسوا دينهم ومبادئه ، أصبحوا ينظرون إلى الحرب مجرد وسيلة للتوسع الدنيوى ، أما بالنسبة للمسلمين الحقيقين فهم على النقيض من ذلك ، ينظرون إلى الحرب ضد المسيحيين على أنها مجرد التزام دينى ، وهل هناك أهم من هذا الالتزام ، حينما جاء المسيحيون للاعتداء على أرض إسلامية ، أوبناء على هذا المبدأ فقد حدت عن القواعد التي نص عليها كتابنا المقدس ، عندما وقعت معكم أنتم ملك المسيحين منذ سنتين ، معاهدة سلام ، وبالأخص عندما بذلت كل جهدى لتدعيم هذا السلام بكل الوسائل التي كانت لدى . إنكم تعلمون الواجبات التي يفرضها القرآن الكريم على كل حاكم مسلم ، إذن ، الواجب عليكم شكرى على ماقمت به شخصيا لتخفيف صرامة أحكامه نحوكم ، إنك تطلب منى تضحية تتنافى ودينى ، وهى الخضوع ، وأراك أعدل من أن تكلفنى مثل هذا ، إنك تطلب منى أن أتخلى عن قبائل – وهم إخوانى فى الدين –تلقيت منهم الوفاء والطاعة ، وجاءوا بأنفسهم راضين يدفعون إلى ما فرضه القرآن من جزية ، وتضرعوا إلى ومازالوا بأن أكون عليهم أميرًا ، وقد جلت بنفسى عبر مناطقهم والتى هى خارجة عن الحدود التى

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٥ .
(٢) المصدر السابق ص ١٦٧ .

خصصتها المعاهدة لفرنسا – وتريدون منى اليوم أن أطلب من هذا القبائل أن تخضع لهيمنة المسيحيين ، أبدًا ، وإذا كان الفرنسيون أصدقائى ، فليس لهم أن يطلبوا منى شيئًا يحط من قيمتى لدى شعبى » .(١)

فمسلك عبد القادر الجزائرى السياسى والعسكرى كان التعبير العلمى عن فهمه العميق للإسلام ، وهذا لم يكن بالمستغرب عن الذى قال : « إننى عبد القادر بن محى الدين بن مصطفى بن محمد بن المختار بن عبد القادر بن أحمد ين عبد القوى بن يوسف ابن أحمد بن شعبان بن محمد إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن فاطمة بنت رسول الله (ﷺ) زوجة على بن أبى طالب ابن عم الرسول » .(٢) .

وكان أول من هاجر من المدينة هو إدريس الأكبر الذى أصبح فيما بعد سلطانًا على المغرب ، وهو الذى بنى فاس ، وبعد أن كثر نسله ، توزعت ذريته ، وقدمت عائلته لتستقر فى أغريس قريبًا من معسكر وأجداده مشهورون فى الكتب والتاريخ بعلمهم واحترامهم وطاعتهم لله ، فهو من بيت علم وتقوى ساعده على فهم دينه بشكل يناسب زمانه وقال أيضا : « لو فرشت لى مسالك فرنسا وسهولها بالديباج والذهب ووضعت فى كفة وحريتى فى كفة لاخترت حريتى ، وإننى لا أطلب عفوًا ولا إحسانا ،أطلب فقط احترام العهود التى قدمت لى » .

(١) المصدر السابق ص ١٧١ ، ص ١٧٢ .
(٢) الأمير عبد القادر : سلسلة الفن والثقافة . وزارة الإعلام والثقافة . الجزائر ١٩٧٤ ص ١٠

استمرار الجهاد بعد عبد القادر

وبذرة الجهاد التى زرعها عبد القادر الجزائرى لم تنته باستسلامه فجيوب المقاومة الإسلامية استمرت فى الواحات ، وبلاد القبائل ، فقد سجلت واحة الزعاطشة التى كان يحكمها بوزيان أحد مشايخ الطرق الصوفية بطولات نادرة — عندما رفضوا الرضوخ لأوامر السلطة الفرنسية ، التى حاصرت الواحة أربعة أشهر دافع سكانها عن واحتهم دفاعًا مريرًا رغم احتراق منازلهم ، ولكن القوات الفرنسية تمكنت من اقتحامها .

أما على جبهة القبائل فأعدت فرنسا حملة من ٢٧ ألف جندى وذلك سنة ١٨٥٦ وفى ٢٥ مايو ١٨٥٧ سلمت جماعة « آيت راتن » وكانت من أقوى الجماعات البربرية فى جرجرة، كما استسلمت لالا فاطمة زعيمة قبيلة اليلتن فى ١١ يوليو ١٨٥٧ بعد معارك دامية .

ولكن فى سنة ١٨٧١ إندلعت ثورة إسلامية أخرى لم يكن يتوقعها أحد وأثبتت أن البذر الذى بذره عبد القادر ما زال لديه القدرة على النمو والاخضرار . وجاء الأمير محى الدين بن عبد القادر من الشرق وأخذ يدعو للجهاد ، وأخذت الثورة فى الانتشار وشارك فيها رجال الطرق الصوفية تحت راية الجهاد . وفى نفس تلك الفترة قام الشيخ محمد بن الحداد شيخ الطريقة الرحمانية فى منطقة القبائل بإعلان الجهاد ونادى الجماهير : « إن يوم الخلاص قد حان » ، وانتشرت الدعوة فى المساجد والأماكن العامة والأسواق والمقاهى ، وشاركت القبائل بمائة وخمسين ألف رجل — بزعامة الحاج المقرانى الذى كان يتوقع مددًا من تونس أو من الدولة العثمانية أو من الأمير عبد القادر ، ولكن ذلك لم يحدث . ورغم نجاح تلك الثورة فى البداية إلا أنها لم تدم طويلاً لأن بسمارك مستشار ألمانيا ، رأى أن يخفف الوطأة على فرنسا ، فأطلق سراح عدد كبير من الأسرى لقمع الثورة الجزائرية ، واستشهد المقرانى فى ٢ مايو ١٨٧١ فى معركة وادى سفلة — وحسمت المدفعية الفرنسية نتيجة الثورة فى النهاية .[1]

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٢١ .

ولم تنته هذه الثورة إلا فى يناير ١٨٧٢ عندما حاصر الفرنسيون باقى الثوار فى الصحراء وتمكنوا من أسر أبى مزراق وآخرين بعد أن سقطوا من الجوع والعطش فى ٢ يناير ١٨٧٢م وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى ضرب تلك الثورة بسلاح الحصار إلا أن هذه الثورة أذكت نار الوطنية العربية والتضامن الإسلامى بين الجزائريين ضد الفرنسيين ، وأثبتت أن خميرة الثورة لن تنته من الأرض الجزائرية الإسلامية ورغم إخماد تلك الثورة فإن الانتفاضات استمرت ضد الاحتلال الفرنسى ، ومن أهمها : ثورة أولاد سيدى الشيخ فى جنوب الجزائر سنة١٨٨١ ، بزعامة الشيخ بوعمامة الذى بدأ ثورته فى ١٩ يناير ١٨٨١ ، بمهاجمة المراكز الفرنسية ، وتمكنه من هزيمة وقتل القائد الفرنسى « وينبرينر » وامتدت الثورة إلى وهران ،ومنطقة الصحراء والهقار ، واستمرت ثلاثة وعشرين عامًا (١٨٨١ –١٩٠٤) إلى أن تمكن الفرنسيون من تصفيتها من خلال الحيلولة دون تسلل بوعمامة إلى المناطق السكانية فى الشمال ، وبتفوق الأسلحة الفرنسية وإغلاق الحدود المغربية فى وجه بوعمامة الذى أدت شيخوخته إلى تصفية هذه الثورة .[1] .

وإذا كانت المقاومة المسلحة قد تراجعت بعد ١٩٠٤ إلا أن نوعًا آخر من المقاومة الإسلامية قد اندلع للمحافظة على الشخصية الجزائرية المسلمة ضد محاولة التنصير التى قامت بها فرنسا للانتقام من المسلمين الجزائريين وهو ما سنراه فى الفصل الثانى ، حيث كانت المعركة على جبهة الإنسان الجزائرى نفسه بعد أن حسمت فرنسا الحرب على الأرض بدأت حربها البشعة الثانية على المواطن الجزائرى نفسه فى محاولة منها لاحتلال وجدانه وعقيدته وعقله وكانت تلك الحرب هى الأشرس ولولا الدور الإسلامى فى المقاومة لنجحت فرنسا فى إحتلال النفسية الجزائرية .

(١) دكتور أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ – ١٩٣٠ ، بيروت ، الآداب ١٩٥٩ ص ٦٨

الفصل الثانى

* دور الإسلاميين فى بعث الشخصية الجزائرية المقاومة
* المبحث الأول : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
* المبحث الثانى : دور ابن باديس فى توظيف الإسلام سياسيًا

دور الإسلاميين
فى بعث الشخصية الجزائرية المقاومة

إن طول فترة المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسى وعدم خبوها ، رغم كل المحاولات جعلت السلطات الفرنسية تفكر فى الحل الأمثل لاحتواء الجزائر ، ووجدت أن الدين واللغة هما العقبتان الرئيسيتان فى طريق مخططها ، ولذلك قررت استئناس الدين ومحاولة احتوائه ، وإفراغه من محتواه ، فعمدت إلى انتزاع الشعب الجزائرى من لغته وماضيه الحضارى ، وخداع شيوخ الطرق الصوفية التى كانت تسيطر على الشعب الجزائرى ، وسقوط الصوفية وتحالفها الآثم مع الاحتلال أدى إلى تقديم الفرصة الذهبية للشيخ عبد الحميد بن باديس ليضرب ضربته للحليفيين معًا ، حيث قبل الشعب أفكاره الإصلاحية والسياسية ، وأصبح منذ ذلك الوقت هو الأب الروحى للفكر الإسلامى فى الجزائر المعاصرة ، وتعتمده الحركة الإسلامية الجزائرية الحالية كمرجع لا غنى عنه ، وذلك بعدما انكشف زيف الفكر الصوفى فى الجزائر ، رغم أن الحركة الصوفية كان لها دورها الجهادى المشرف ضد الاحتلال الفرنسى ، ولكن تراجعها وتحالفها مع المخادعين المحتلين أدى إلى سهولة ضربها وسحب الجماهير منها وإقناع الشعب بأفكار إسلامية جديدة تعود به إلى الإسلام النقى ، وهو ما كان يصعب على أى مصلح لو كانت الطرق الصوفية غير متحالفة مع الفرنسيين .

ومحاولة فرنسا المساس بالمحرمات الجزائرية ، الدين واللغة جعل مجمل كفاح الشعب الجزائرى ، ونشاطه السياسى ، محددًا فى إطاره الإسلامى على مدى أكثر من ١٣٠ عامًا فكان الإسلام بكل رموزه ومؤسساته هو الذى يقود ويوجه ، وكانت حلقات الصمود مترابطة من ثورات وأحزاب وجمعيات إسلامية ، وحتى الأحزاب التى ظهرت وكانت لا تحمل توجهًا إسلاميًّا واضحًا كانت تؤكد انتماءها للإسلام ، ابتداء من جهاد الأمير عبد القادر (١٨٣٠ - ١٨٧١م) ، وحتى جبهة التحرير الوطنى ، التى قادت حرب التحرير (١٩٥٤ - ١٩٦٢م) ، لم تنكر هويتها الإسلامية وبعدها الجهادى والخطة الفرنسية كانت تعتمد فرنسة وتنصير الشعب الجزائرى ، فالأميرال كيدون ، الوالى

الفرنسى على الجزائر يخاطب الآباء البيض سنة ١٨٧١م قائلاً : « إنكم إذا سعيتم إلى استمالة الأهالى بواسطة التعليم وبما تسدون إليهم من إحسان تكونون قد قدمتم بعملكم هذا خدمة جليلة لفرنسا ، فليس فى وسع فرنسا أن تنجب من الأطفال ما يكفيها لتعمير الجزائر ، ولذلك فمن الضرورى الاستعاضة عن ذلك بفرنسة مليونين من أبناء البربر الخاضعين لسلطتنا ، واصلوا عملكم بحنكة ودراية وحيطة ، ولكم منى التأييد ، وفى إمكانكم أن تعتمدوا على كل الاعتماد »[1] .

ويحكى الرحالة والمبشر الفرنسى « بوجولا » الذى عمل مع المارشال بيجو - حاكم الجزائر أنه فى عام ١٨٤٤م يوم قابله فى منزله بمدينة الجزائر قال له : «ماذا جئنا نعمل فى أفريقيا ؟ فأجبته لكى نواصل العمل الذى بدأه غودى فروا ، ولويس السابع ، وسان لويس » . وكان هذا المارشال يحرص على جمع الأطفال اليتامى ، أو الذين تمت إبادة أهاليهم ، ويقوم بتسليمهم إلى الآباء النصارى على أمل تحويلهم من الإسلام إلى النصرانية ، وكان يخاطب الأب بقوله ، حاول يا أبتِ أن تجعلهم مسيحيين ، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار »[2] .

نعم لقد مارس الفرنسيون هذه العواطف الصليبية المتأججة عمليا منذ عام ١٨٣٠م حيث حدد وزير فرنسا هدف الحملة آنذاك بأنه يريد « الثأر من أعداء الدين والإنسانية » وأنه يعمل على « تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين » وهذه الأهداف الفرنسية ظل المحتلون يطبقونها ، وبعد مرور قرن كامل على الاحتلال ، كان رئيس الجمهورية الفرنسى يردد نفس ما كان المارشال بيجو يردده ، ففى عام ١٩٣٠م خاطب الرئيس الفرنسى الشعب الجزائرى بقوله إنه « جاء لتشييع جنازة الإسلام » .

وكتب أحد المفكرين الفرنسيين سنة ١٨٨٣م « نحن بصدد خلق أمة فى الجزائر ، أمة لن تكون متمدنية بدوننا، وفى اليوم الذى احتللنا فيه هذا البلد وطردنا منه الحكومة الوحشية التى كانت تضطهده تعهدنا بمصائر هذه الشعوب، واتخذنا على أنفسنا نحوها عهد تمكينهم من الأنوار، والمعارف، والعقائد التى تفضلت الحكمة

(١) د . محمد عابد الجابرى : سياسات التعليم فى المغرب العربى . منتدى الفكر العربى القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٩م ص ١٠٧ .

(٢) محمد على الناصرى : عودة إلى دراسة فترة الاستعمار الفرنسى وآثارها . مجلة العالم ٢٩ فبراير ١٩٩٢م ص ٣٤ .

الإلهية بمنحنا إياها كل ذلك بفضل دولة متحضرة »[1]. وتمثلت خطة فرنسا للقضاء على الشخصية الجزائرية ومقوماتها فى القضاء على اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية مع فرنسة جميع مراحل التعليم ، ومحاولة تصفية معاهد التعليم الحر واضطهاد معلميها، ومن أمثلة ذلك أنه كان فى مدينة قسنطينة، قبل دخول الاحتلال لها سنة ١٨٣٧م ثمانون مدرسة،وسبعة معاهد ، وثلاثمائة مدرسة، وزاوية لم يبق منها بعد الاحتلال سوى ثلاثين مدرسة فقط وفى عنابة كان يوجد ٣٩مدرسة و٣٧ مسجدًا وجامعًا وزاويتان قبل الاحتلال تقلصت إلى ثلاث مدارس و١٥ مسجدًا[2] .

كما اقتضت الخطة الفرنسية القضاء على الإسلام الذى يعتبر مقومًا أساسيًا للشخصية الجزائرية ، وبذلك يمكن لفرنسا إحراز نصر دينى ، ولذلك حولت أعدادًا كبيرة من المساجد الإسلامية الهامة إلى كنائس وباعت جزءًا لليهود نكاية فى المسلمين وسيطرت على الأوقاف وكرد فعل على السياسة الاستعمارية الفرنسية قامت « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » الشهيرة التى تأسست عام ١٩٣١م بعد مرور قرن من الاحتلال ، ورفعت شعارها المجيد الذى كان خط الدفاع الأخير عن الجزائر وهو : الإسلام والعروبة والجزائر كما كان المنطلق لعملية التحرير الوطنى بعد بناء الشخصية الجزائرية من جديد ، فهذه الجمعية هى التى وضعت البنية الأساسية لحرب التحرير .

وإذا كنا نقول إن الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس تلك الجمعية هو الأب الروحى للحركة الإسلامية المعاصرة فى الجزائر ، فإنه أيضًا هو الأب الحقيقى لحرب التحرير ، وإن كان قد استخدم فى جهاده الأسلوب الدينى السياسى ، وكان ذلك بالنظر إلى الظروف الدولية آنذاك ، وطبقًا لمعايير المصلحة الإسلامية عملاً جهاديًا من الدرجة الأولى ولا يمكن أن نقيسه على الظروف الحالية فهو نجح فى منع تذويب الشخصية الجزائرية وإن كان لم يطالب بالاستقلال عن فرنسا آنذاك لأن المعركة كانت على ساحة الإنسان نفسه كفرد وشعب وترك هذه الساحة للحرب على الأرض كانت ستكون خيانة عظمى للإسلام والجزائر ولذلك ركز جهوده على جبهة واحدة هى المحافظة على الشخصية الجزائرية من الأنصهار ، وبالتالى ضياع كل شىء فإذا كانت الأرض قد ضاعت واحتلت

---

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٣٣ ، ص ٣٤ .

(٢) د . تركى رابح : التعليم القومى والشخصية الوطنية (١٩٣١ - ١٩٥٦م) ، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥م ص ٩٣ - ٩٤ .

فإنه من الممكن استردادها ، ولن يتحقق ذلك إذا ضاع إنسان تلك الأرض ولذلك فإن المحافظة على ذلك الإنسان هو فى الحقيقة محافظة على الأرض وهذا ما حدث بالفعل .

فجمعية العلماء تحت قيادة ابن باديس خاضت ذروة معاركها سنة ١٩٣٣م عندما صدر قرار وزير الداخلية الفرنسى باعتبار العربية لغة أجنبية ونجحت إلى حد كبير الجمعية فى الحفاظ على عروبة الجزائر وإسلامها .

ولأهمية دور جمعية العلماء وابن باديس ، سنفرد مبحثين لإيضاح دورها فى بلورة الشخصية الجزائرية فى مفهومها الإسلامى والقومى والوطنى ، تلك الشخصية التى قادت حرب التحرير واختارت الإسلام كمنهج حياة متكامل فى معركة الديمقراطية عام ١٩٩١م وهو الأمر الذى أدى إلى مصادرة خيارات الشعب الأمر الذى دفع الجزائر إلى مرحلة العنف .

ولفهم خيار الشعب الجزائرى لابد من دراسة دور جمعية العلماء ، وابن باديس فى بناء الشخصية الجزائرية .

المبحث الأول
جمعيـة العلمـاء المسلمين

قبل الحديث عن هذه الجمعية ، يجب أن نلقى نظرة عجلى على التيارات السياسية واتجاهاتها بعد الحرب العالمية الأولى ، ويمكن القول : إن الحزب الإصلاحى الذى أسسه الأمير خالد حفيد عبد القادر الجزائرى ، هو بداية الحركة الوطنية ، حيث كان الأمير خالد قد كوَّن وفدا من الضباط الجزائريين فى الجيش الفرنسى طالبوا للرئيس الأمريكى ويلسون أثناء وجوده فى فرساى بفرنسا تطبيق مبادئه المعروفه باسمه على الجزائر[1] ، ورغم المواجهة العنيفة التى اتبعتها فرنسا إزاء الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن الأحزاب السياسية الجزائرية توالت فى الظهور خاصة فى الثلاثينات ، وهى الفترة التى حددت التيارات السياسية واتجاهاتها الثلاث وهى :

١ – تيار يتنوع بين أقصى اليمين واليمين المعتدل وعبرت عنه الطرق الصوفية وكتلة المسلمين الجزائريين المنتخبين .

٢ – تيار الوسط وعبرت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

٣ – تيار اليسار وعبرت عنه جمعية نجم شمال أفريقيا والحزب الشيوعى الجزائرى والتيار الأول انحرفت فيه الطرق الصوفية عن الإسلام الصحيح ، مما أدى إلى إفساد الفطرة الإسلامية ، وتفكك روح التضامن الإسلامى وتطويع الجزائريين على الذل والخضوع للاحتلال ، ومن المعروف أن شيوخ الطرق الصوفية كانوا قد تحالفوا مع الممثلين الفرنسيين ودعوا أتباعهم بطاعة الاستعمار ، إلا أن جمعية العلماء نجحت فى تنبيه الشعب إلى خطورة تلك الطرق وفضها مما جعل الشعب ينفض عنها .

أما كتلة المسلمين الجزائريين المعروفة باسم ودادية المسلمين المنتخبين والتى ضمت ذوى الثقافات الفرنسية وأصحاب الاتجاهات الاشتراكية ، وكذلك المسلمين إلا أن هؤلاء اتفقوا على هدف واحد هو معارضة الاستعمار ، وتزعم هذه الودادية أو الاتحاد

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٤٧ .

الدكتور بن جلول ، وكانت مطالبة هؤلاء تتركز فى المساواة بالفرنسيين مع حرية العقيدة والتعليم للمسلمين ،ومساواة الدين الإسلامى بغيره من الديانات .

أما تيار الوسط الذى مثله العلماء فقد شكل قوة هائلة لنشر الوعى الوطنى ومعارضة سياسة الاستعمار الذى عمل على تحطيم القومية الجزائرية ونجح هذا التيار فى السيطرة على الجماهير الجزائرية .

نجم شمال أفريقيا

أما تيار اليسار مثلته جمعية « نجم شمال أفريقيا » التى استخدمت الصحافة كوسيلة اتصال بالجماهير ، وكانت تصدر صحيفة « الإقدام » التى أنشأها الأمير خالد سنة ١٩١٩م ولكن هذه المرة تحت عنوان « الأقدام الباريسى » وأضافت إليه عنوان فرعى بالعربية « من أجل الدفاع عن مسلمى شمال أفريقيا »[١] .

وكان هذا الحزب يطالب باستقلال الجزائر وإنشاء جيش وطنى ، وتأميم أراضى الشركات الإقطاعية وإلغاء القوانين الاستثنائية بما فيه قانون الأهالى ، وإطلاق حرية الصحافة ،والحقوق السياسية والنقابية ، والانتخابية ، وحق الجزائريين فى التعليم ، وإنشاء المدارس العربية ، وتطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين ، وزيادة القروض الفلاحية .

وقامت السلطات الفرنسية بحله فى سنة ١٩٢٩م ، فلجأ إلى النشاط السرى ، معززاً بذلك التنظيم الشيوعى الذى كانوا قد انضموا إليه فى البداية وفى نفس الوقت تأسس حزب جديد تحت اسم « النجم الثاقب » الذى أصدر صحيفة الأمة إلا أنه حل أيضا . وعاد هذا الحزب فى الظهور مرة ثانية عام ١٩٣٣م .

ويرى أحمد توفيق المدنى فى كتابه « حياة كفاح » أن حركة « نجم شمال أفريقيا » كانت حركة مطهرة فاضلة مخلصة أوحى بها الضمير الحر لرجال من المغرب العربى كان من بينهم الأمير خالد بن الهاشمى حفيد الأمير عبد القادر ، وعلى الحمامى ، ومصالى الحاج ، وقد ظهرت حركتهم الأولى بين العمال المسلمين ، وتم تأسيس الحركة فى ١٩٢٦م[٢] .

---

(١) أبو القاسم سعد الله . مصدر سبق ذكره ص ٤٢٦ .

(٢) أحمد توفيق المدنى : حياة كفاح فى الجزائر ١٩٢٥ – ١٩٥٤م .القسم الثانى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . بدون تاريخ ص ١٣٠ .

ويقول أحمد الصافى وصالح فرحات لأحمد توفيق المدنى : إن هذه الحركة شيوعية بحتة ، وإن عبد القادر بن الحاج ومصالى الحاج من رجال الحزب الشيوعى المعدودين ولا يزالان يعملان سرًا وباتفاق معه .

ويرد المدنى بأن الحركة الوطنية القومية لابد لها فى مبدأ أمرها ، أن تستعين بحركة كبرى تحررية ، والشيوعية حركة تحررية لا محالة ، وانتهى الحوار إلى عدم اقتناع الإسلاميين فى الجزائر بدخول هذه الحركة التى نسج خيوطها لو سيان سان إلى جمعية العلماء[1] .

أعاد مصالى سنة ١٩٣٤م تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطنى لمسلمى شمال أفريقيا ، واعتبرت فرنسا ذلك الحزب غير مشروع ، وفى جنيف التقى الحاج بالأمير شكيب أرسلان ، الذى تمكن من أقناعه بالتحول إلى مظهره العربى الإسلامى وزيادة الاتصال بالحركة الإصلاحية فى الجزائر ، وعندما تقرر حل الجمعية فى ١٩٣٧م أعلنت عن نفسها تحت اسم حزب « الشعب » الجزائرى ، وهو حزب سياسى ذو مضمون إسلامى . وتشير مغنية الأزرق إلى أن مصالى الحاج كان عضوًا سابقًا فى الحزب الشيوعى الفرنسى إلا أنه تأثر فى وقت لاحق بحركة « الإحياء الإسلامى »[2] .

أما الاتجاه الثانى داخل اليسار فكان الحزب الشيوعى الجزائرى الذى استقل عن الحزب الشيوعى الفرنسى عام ١٩٣٥م ، وبدأ تحت قيادة جان شانتورن وأسندت المناصب القيادية فى الحزب إلى الجزائريين أمثال « أوزجان عمار » ، ولكنه فشل على الصعيد الجزائرى .

وهكذا نجد أن قوى اليمين المتطرف (الطرق الصوفية) قد اندثرت ، ومالت قوى اليمين المعتدل والوسط صوب اليسار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الوسط المتمثل فى جمعية العلماء قد انفرد ببرنامجه الخاص بدعم الشخصية الجزائرية العربية المسلمة .

جمعية الجزائر الفتاة

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى جمعية «الجزائر الفتاة» والتى كانت تترسم خطى حركة « تركيا الفتاة»، وكانت الحركة الجزائرية شغوفة بتطعيم الإسلام بالثقافة الفرنسية ، وإن

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٢) مغنية الأزرق: نشوء الطبقات فى الجزائر. ترجمة سمير كرم . مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٠م ص٧٢ .

هدفها كان اكتساب حق المواطنة ، أى العضوية الكاملة في المجتمع الفرنسى شأن المواطنين الفرنسيين فى الجزائر ، وإلغاء المحاكم الخاصة ، وقانون الأهالى ، وإلغاء الضرائب « المسماة ضرائب العرب ، والمشاركة السياسية فى المؤسسات المحلية ، والتمثيل فى البرلمان الفرنسى ، وطالبت حركة الجزائر الفتاة فى مقابل تجنيد الجزائريين فى الجيش بالمواطنة الفرنسية ، التى كان مشرعو الإمبراطورية الثانية يعتقدون أنها لا تتواءم مع الحالة المدنية الإسلامية ، والحقيقة أن ما نص عليه مرسوم مجلس الشيوخ عام ١٨٦٥م من أن « المواطن المسلم هو فرنسى ، ومع ذلك فسيتم تدبير شئونه وفقًا للقانون الإسلامى ، لم يطبق . إذا كان الاعتقاد أن مبادئ القانون الإسلامى تتناقض مع قوانينا وأعرافنا المتعلقة بالزواج والطلاق والحالة المدنية للأبناء » ، ولهذا كان يتعين على الجزائريين – لكى يصبحوا مواطنين فرنسيين – أن يتخلوا عن وضعيتهم الدينية ، على الرغم من أنه تم منح المواطنة الكاملة لليهود الجزائريين (الذين كان الفرنسيون يعدونهم من « الأهالى أيضًا فى البداية » بواسطة مرسوم كريميو للعام ١٨٧٠م وكذلك للأجانب الذين يولدون فى الجزائر بواسطة قانون ١٨٨٩م) .[1]

وهكذا نرى أنه حتى الذين كانوا يطالبون بالمواطنة الفرنسية الكاملة كانوا لا ينسون أبدًا دينهم الإسلامى ، وكان موقف السلطة الفرنسية من تلك الحركة يوجه التحذير القائل : «بأن إعطاء الأهالى الحقوق السياسية من شأنه أن يمكن رجال الجزائر الفتاة من أن يبدءوا حركة وطنية موجهة ضد الاحتلال الفرنسى » .

جماعة الحق :

وكانت هناك معارضة إسلامية لجماعة « الجزائر الفتاة» قادتها جماعة تدعى جماعة « الحق » وكانت تستهدف الإحياء الإسلامى أكثر من الحصول على الحقوق المتساوية مع الفرنسيين ، وتألفت هذه الجماعة من صغار ملاك الأراضى ، وأصحاب المحلات والمعلمين ،وكانوا يطالبون بإصلاحات اجتماعية وإدارية ، خاصة تحسين حالة الفلاحين الاقتصادية ، وبضمانات ضد مصادرة الأرض ، وعلى النقيض من « الجزائر الفتاة» كانت جماعة « الحق » تعارض بشدة كلا من الخدمة الإجبارية ، ومد نطاق المواطنية الفرنسية ، لتشمل الجزائريين وهكذا فإنه فى حين كان أعضاء «الجزائر الفتاة» هم الناطقون باسم مايسمى «النخبة الجديدة»، كان أعضاء جماعة «الحق» يدافعون عن حقوق الفلاحين ومع

(١) المصدر السابق ص ٧٠ .

ذلك فإنها اجتذبت أولئك الأعضاء فى جماعة «الجزائر الفتاة» الذين كانوا يناهضون التخلى عن وضعيتهم الإسلامية للحصول على المواطنة الفرنسية.(١)

نادى الترقى

وفى عام ١٩٢٦م اجتمع ٣٢ رجلاً من أعيان الجزائر ودعا أحمد توفيق المدنى بإنشاء نادى الترقى ، وتم بناء نادى يسع ٧٠٠ شخص وكتب المدنى الاسم بالعربية على اليمين ، وبالفرنسية على اليسار ، يفصل بينها شعار مدينة الجزائر الرسمى وتم وضع رسم مصحف مفتوح فى مكان الصليب الرسمى ، وكان يوم الثالث من شهر يوليو ١٩٢٧م يومًا مشهودًا ففيه تم افتتاح النادى الذى كان يعبر عن اتحاد بين أصحاب النيات الحسنة بغض النظر عن المراكز الاجتماعية ، اتحاد لكل عناصر المجتمع الجزائرى ، كان النادى ميلادًا جديدًا للقومية الجزائرية بعد أن قضى عليها الاستعمار أو كاد .

وكان من نتيجة أعمال النادى علاوة على المحاضرات الأسبوعية : تأسيس جمعية الفلاح، وجمع شمل وحدة النواب الجزائريين، ومؤتمر طلاب شمال أفريقيا، وتأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى، مقاومة سياسة التجنس والاندماج، مساعدة الكفاح الفلسطينى، مقاومة التبشير المسيحى، ومحاولة تكوين بنك إسلامى. وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(٢) .

وإن كانت معظم المصادر تؤكد أن نادى الترقى كان مركزًا فقط لاجتماعات جمعية العلماء فى مرحلتها الأولى ولم يكن للنادى دور مهم فى تأسيس الجمعية وهكذا نرى أن البيئة السياسية والاجتماعية فى الجزائر كانت مؤهلة لاحتضان بذرة جمعية العلماء المسلمين بعد أن هيأت التيارات السابقة التربة النفسية لذلك ، وهكذا لم تجد الجمعية صعوبة فى النمو والاخضرار وطرح الثمار .

ظروف إعلان الجمعية :

ويمكننا القول : إن أساليب فرنسا الاستفزازية ضد الإسلام كانت الدافع الرئيسى لإعلان جمعية العلماء المسلمين، من أهم المصادر التى تناولت تاريخ وفكر هذه الجمعية دراسة مازن صلاح حامد مطبقانى المعنونة بـ: «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها فى

---

(١) المصدر السابق ص ٧١ .

(٢) أحمد توفيق المدنى . مصدر سبق ذكره ص ١١٢ ، ص ١١٤ .

الحركة الوطنية الجزائرية» وهو ما ستعتمده بشكل رئيسى فى هذا المبحث مع غيره من المصادر المساعدة.

واعتمد الباحث على مصادر متعددة حول تأسيس الجمعية وانتهى إلى أن مصادر الجمعية تشير إلى أن التفكير فى العمل الإصلاحى المنظم يعود إلى بداية القرن العشرين وتحديدا عام (١٣٣١هـ - ١٩١٣م) ، حينما التقى عبد الحميد بن باديس بالشيخ البشير الإبراهيمى فى المدينة المنورة ومكثا ثلاثة أشهر يلتقيان كل ليلة بعد صلاة العشاء حتى الفجر يدرسان ما يمكن عمله إذا ما عادا إلى الجزائر للقيام بحركة إصلاحية ، وبعد انتهاء الحرب الأولى وعودتهما إلى الجزائر استمر الاتصال بينهما من أجل تحقيق هذا الأمل .

وكان الإبراهيمى قد عرض على ابن باديس فى (١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م) تأسيس جمعية الإخاء العلمى لتجمع علماء قسنطينه ولكن هذا المشروع لم يتم ، وكانت الخطوة التالية تأسيس صحيفة « المنتقد » لنشر الدعوة الإصلاحية . ودعا ابن باديس فى تلك الصحيفة إلى اتحاد للعلماء وتجمعهم والاتفاق على خطة عمل لإصلاح الأوضاع الدينية والاجتماعية والتعليمية والسياسية : « لو اتحد العلماء على حقهم كما اتحد غيرهم على باطلهم لسعدت الأمة ، ونجت من بلاء كثير » ، ورد ذلك فى العدد الرابع عشر من المنتقد ، وفى العدد الثالث من الشهاب ٩ جمادى أول ١٣٤٤هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥م ، قال : « أيها السادة العلماء المصلحون المنتشرون فى القطر الجزائرى إن التعارف أساس التآلف ، والاتحاد شرط النجاح فهلموا إلى التعارف والاتحاد بتأسيس حزب دينى محض » ، وفى العدد التاسع من الشهاب ٢١ جمادى الثانية ١٣٤٤هـ / ٢٧ يناير ١٩٢٦م يكتب المولود بن الحافظى مرحبًا بهذا الاقتراح لأن الحالة الدينية أصبحت سيئة جدًا لكثرة البدع والخرافات ، ثم تتوالى المقالات المؤيدة لإنشاء تجمع دينى فيكتب أحدهم « يجب تأسيس حزب إصلاحى دينى يكون مركزه العاصمة وله فرعان : أحدهما بقسنطينة ، والآخر بوهران »[1] . كما دعا الشيخ ابن باديس فى عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) الطلاب العائدين من جامع الزيتونة والمشرق العربى لندوة يدرسون فيها أوضاع الجزائر ، وما يمكن عمله

---

(١) مازن صلاح حامد مطبقانى : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها فى الحركة الوطنية الجزائرية ١٣٤٩-١٣٥٨هـ/١٩٣١-١٩٣٩م. دار القلم. دمشق. دارالعلوم بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٨م ص ٦٩ - ٧١ .

لإصلاح هذه الأوضاع ، وكان ممن لبى الدعوة البشير الإبراهيمى ، ومبارك الميلى ، والعربى بن بلقاسم التيسى ، ومحمد السعيد الزهراوى ، ومحمد خير الدين ، واتفقوا على خطة عمل تقضى بإنشاء المدارس الحرة للتعليم العربى والتربية الإسلامية ،والعمل على نشر الدعوة الإصلاحية فى المساجد الحرة ، واستخدام الصحافة والنوادى ، وإنشاء فرق الكشافة الإسلامية للشباب هادفين من ذلك كله : « إذكاء روح النضال فى أوساط الشعب لتحرير البلاد من العبودية والخنوع للأجنبى » كما يقول محمد الطاهر فضلاء فى كتابة التحريف والتزييف فى كتاب حياة كفاح .[1]

وهناك روايات شتى حول تاريخ تأسيس الجمعية ، واختلفت الآراء حول ذلك التاريخ ، وإن كان قد حصر فى الفترة من ١٩٣٠م إلى ١٩٣٥م إلا أن مازن صلاح حامد مطبقاتى ، يؤكد بعد تفنيد الروايات بأنها تأسست عام ١٩٣١م وأنه ليس لأحمد توفيق المدنى – الذى جعل لنفسه الدور الرئيسى فى التفكير فى إنشاء الجمعية فى كتابة حياة كفاح فى الجزائر – دور فى التفكير فى إنشاء الجمعية وإن التفكير فى إنشاء الجمعية سبق وصول المدنى إلى الجزائر بسنوات طويلة وإن الذى كتب القانون الأساسى للجمعية هو البشير الإبراهيمى وليس المدنى كما ادعى .

ويرجع الشيخ البشير الإبراهيمى ظهور حركة الإصلاح الدينى وازدهارها فى الجزائر إلى دعوة الشيخ محمد عبده إلى الإصلاح بالإضافة إلى أن كتب علماء السلف مثل ابن تيمية ، وابن القيم الجوزية ، والشوكانى كان لها أثرها فى تهيئة البلاد لقبول الدعوة الإصلاحية ، بالإضافة إلى الثورة التعليمية التى أحدثها الشيخ عبد الحميد بن باديس بدروسه الحية والتربية الصحيحة التى كان يأخذ بها تلاميذه . بالإضافة إلى عودة مجموعة من الجزائريين الذين كانوا يتلقون العلم فى الحجاز ، وتونس ، ومصر ، وغيرها من البلاد بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك ظهور حقيقة الطرقية ويضيف صلاح حامد مطبقاتى إلى ما ذكره الإبراهيمى عوامل أخرى مثل ظهور حركة فكرية فى بداية القرن العشرين على أيدى بعض العلماء أمثال : عبد الحليم بن سماية ، والحفناوى ، والونيسى ،

(١) محمد الطاهر فضلاء ، التحريف والتزييف فى كتاب حياة الكفاح ، الطبعة الأولى قسنطينة : دار البعث ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ص ٢٩ .

وابن الموهوب ، وهذه وإن كانت لا ترقى إلى أهمية حركة الشيخ ابن باديس ، لكنها لاشك هيأت الشعب الجزائرى إلى قبول الإصلاح وتأييده[1] .

كما ذكر بعض المؤرخين عوامل أخرى مثل الصحافة الإصلاحية : « المنتقد » ، « الشهاب » ، و« الإصلاح » ، و« الفاروق » ، و« ذو الفقار » ، و« الإقدام » ، و« الجزائر » . والأربع الأخيرة كانت صحفًا سياسية إخبارية ، وبجهود فردية أما الثلاث الأولى فكان تلاميذ وزملاء بن باديس وراءها ، بل شارك ابن باديس عبد الحفيظ الهاشمى فى تأسيس جريدة « النجاح » التى ظلت موالية للإصلاح رغم خروج ابن باديس منها ، إلا أنها انحازت للإدارة الفرنسية كليا ، وعادت جمعية العلماء بعد تأسيس جمعية علماء السنة عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٢م) التى أسسها الفرنسيون لمواجهة العلماء . بالإضافة إلى صحف : « الجزائر » لمؤسسها محمد السعيد الزاهرى فى عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) وكانت تحمل شعار « الجزائر للجزائريين » . وأيضًا صحيفة « صدى الصحراء » فى بسكرة ١٣٤٤ - ١٣٤٥هـ (١٩٢٥ - ١٩٢٦م) لصاحبها أحمد بن العابد العقبى ، وكذلك « البرق » وصدرت فى ٣ رمضان ١٣٤٥هـ (٢٧ مارس ١٩٢٧م) ، وكانت شديدة اللهجة ضد الطرقية ، وكانت تضم عددًا كبيرًا من الكتاب الصالحين أمثال العمودى ، والشيخ مبارك الميلى ، والعقبى إلا أنها عطلت فى ١٣٤٦هـ (سبتمبر ١٩٢٧م) وأيضًا صحيفة « الإصلاح » التى أصدرها الشيخ الطيب العقبى[2] .

وبالطبع كان لهذه الصحافة الإصلاحية دور هام فى تهيئة الأذهان والنفوس لاستقبال التغيير ، وإعادة بناء الشخصية الجزائرية ، بالإضافة إلى التقاء رجال الإصلاح فى مكاتب تلك الصحف ، وتبادل الرأى والتعود على العمل المشترك فى مجال محاربة الفساد الاجتماعى والسياسى والدينى .

وجاء عام ١٩٣٠م الموافق ١٣٤٩هـ ليخرج الحمية الإسلامية ويعيد صياغتها من جديد ، حيث احتفل الفرنسيون فيه على نطاق واسع بالعيد المئوى لاحتلالهم الجزائر ، وروى عن الكاردينال فيجيرى قوله : « جعل الجزائر مهدًا لدولة مسيحية يضىء أرجاءها نورة مدينة منبع وجها الإنجيل » وقال بمناسبة الاحتفال المئوى لاحتلال

---

(١) مازن صلاح حامد مطبقاني : مصدر سبق ذكره ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ .
(٢) المصدر السابق ص ٦٢ ، ص٦٣ ، ص٦٤ .

الجزائر : « إن عهد الهلال فى الجزائر قد غبر وإن عهد الصليب قد بدأ وسيستمر إلى الأبد » .

كل هذا كان دافع ابن باديس للتحرك السريع إلى العمل الجماعى بدلاً من العمل الفردى ، والتفكير جديًا لحشد الطاقات حتى يغدو الإبتلاع مستحيلاً أو عسيرًا على الأقل ، وبدأ يردد الشعار الذى جاء فى كتاب أحمد توفيق المدنى « الجزائر » وهو : « الإسلام ديننا ، والعروبة لغتنا ، والجزائر وطننا »[1] .

الاصول الفكرية للجمعية :

وتأسست الجمعية تبعًا لنظام الجمعيات المبنية أحكامه على أساس القانون الفرنسى والذى كان لا يسوغ لأى جمعية الخوض فى الأمور السياسية ولذلك كانت مبادئ الجمعية وقانونها الأساسى ، تراعى القانون ولكن الدعوة إلى الإسلام الصحيح تحمل كل ما حاول القانون الفرنسى أن يمنعه ، فالإسلام منهج حياة شامل وليس طقوسًا تعبدية . ويشير محمود قاسم فى كتابه الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحى لحرب التحرير الجزائرية إلى الأصول الفكرية لجمعية العلماء الجزائريين ، بأنها تدعو إلى الرحمة بالضعيف وإرشاد الضال وإعانة المضطر ، وإغاثة الملهوف و ونصر المظلوم وأن القرآن هو كتاب الإسلام ، والسنة القولية والفعلية الصحيحة تفسير وبيان له ، وسلوك السلف والتابعين وأتباعهم تطبيق لهدى الإسلام . وفهمهم أصدق الفهم لحقائق الإسلام ونصوص الكتاب والسنة ..والتوحيد أساس الدين[2] .

ولخص الشيخ عبد الحميد بن باديس مبادئ الجمعية فى المعانى الآتية : « العروبة ، والإسلام ، والعلم ، والفضيلة » وقال : إن هذه المبادئ هى أركان جمعية العلماء التى تحفظ على الجزائريين جنسيتهم وقوميتهم ، كما روجت جمعية العلماء لمبادئها الإصلاحية من خلال الدعوة والكتب ، ومن أبرزها القانون الأساسى لجمعية العلماء الذى أوضح أن هذه الجمعية اتخذت من نادى الترقى مقرًا لها ، وأنه لا يجوز لها الخوض فى المسائل

(١) د . محمد فتحى عثمان : عبد الحميد بن باديس رائد الحركة الإسلامية فى الجزائر المعاصرة . دار القلم – الكويت . الطبعة الأولى ١٩٨٧م ص ٦٩ .

(٢) محمود قاسم : الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحى لحرب التحرير الجزائرى ، دار المعارف ١٩٦٨م ص ٢٣ – ص ٢٦ .

السياسية لأنها مؤسسة طبقا لقانون الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسى المؤرخ بغرة يوليو لسنة ١٩٠١م .

كما أوضح القسم الثانى غاية إنشاء هذه الجمعية التى تكمن فى محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة[١] .

وفى خطاب ابن باديس فى الاجتماع العام لجمعية العلماء فى آخر رجب سنة ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) بعد سبع سنوات من تأسيسها قال : « ... فسلام عليكم يا أعضاء جمعية المسلمين الجزائريين أجمعين ، وسلام على متهميكم فى المهتمن ، وسلام على منكوبيكم فى المنكوبين ، سجون واتهامات ونكبات ، ثلاث لا تبنى الحياة إلا عليها ولا تشاد الصروح السامقة للعلم والفضيلة والمدنية الحقة إلا على أسسها ، فاليوم وقد قضى الله للجمعية بهذه الثلاث أثبتت الجمعية فى تاريخ الإسلام وجودها ، ونقشت فى قلوب أبناء المستقبل اسمها ... إن جمعيتكم أمينة على حفظ الإسلام ولغة الإسلام فى هذه الديار ، فإن قانونها الأساسى ينص على أنها جمعية تهذيبية إرشادية تحارب الآفات الاجتماعية وكل ما يحرمه صريح الشرع ، وتتذرع لغايتها بكل ما تراه صالحًا نافعًا غير مخالف للقوانين المعمول بها ، وأى وسيلة أقرب إلى تهذيب المسلمين ، وأى دواء أنجع فى علاجهم من دينهم الكريم ؟ وبأى شىء يفهمون هذا الدين ، ويصلون منه إلى ما فيه من تربية وتهذيب إلا بالعربية لغة القرآن العظيم ؟ وتعلم الإسلام ولغة الإسلام مباح فى أصل القوانين ، ولقد صدمت هذه القوانين الأصلية بمعاملات استثنائية رامية فى فهم جميع المسلمين إلى مقاومة الإسلام ولغة الإسلام ، وذلك هو المشاهد من آثارها فى التغليق والتعطيل ! ، لقد قامت الجمعية بالدفاع إزاء هذا كله ، وقامت معها جمع الهيئات أو جلها ، حتى تبين أن المسألة مسألة أمة لا مسألة الجمعية ، وأن المسلمين لا يسكتون عن تعلم دينهم ولغة دينهم بحال ، وقد جيشَ على الإسلام من ناحية أخرى ، فوضعت الذاتية الإسلامية فى المساومة ، فرفعت الجمعية صوتها بالتحذير والتبيين ، ووجدت من ممثلى الأمة آذانا صاغية ففشلت المساومة وهكذا لا تفتأ جمعيتكم إن شاء الله دائبة فى سبيل الإسلام ، والعربية لغة الإسلام فى دائرة القانون العام ، ولو لحقها فى ذلك كل ظلم

---

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٦٢ - ص ٦٣ .

وعدوان ، ﴿والله يعلم أعمالكم ؛ ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم﴾ (سورة محمد ٣٠ ، ٣١)[١] .

وهكذا يتضح من خطاب ابن باديس أن الهدف الأساسى هو الحفاظ على الدين الإسلامى ولغته ، وعدم المساومة على الذات الإسلامية ، مهما تكن العواقب وأصول دعوة العلماء انبثقت عن ثلاثة اتجاهات هى :

١ – **الاتجاه الدينى** : ونادى بالإسلام الذى وضعه الله عز وجل لهداية عباده ، وقد اختار الله عز وجل هذا الدين لتسعد به البشرية لأنه يدعو إلى الأخوة بين البشر ، والمساواة بين جميع الأجناس ويعدل بينهم ، ويحرم جميع ألوان الظلم ، ويدعو إلى التسامح مع الأديان الأخرى ، والتصدق بأموال الأغنياء إلى الفقراء ، ورحمة الضعيف ، وتعليم الجاهل ، ويرشد الضال ، ويغيث الملهوف ، وينصر المظلوم ، ويحرم الاستعباد والظلم بجميع أشكاله ، كما أنه يدعو إلى الشورى[٢] .

٢ – **الاتجاه الاجتماعى** : اتخذ العلماء من القرآن والسنة ومسلك الصحابة والتابعين ، وأتباع التابعين مثلاً أعلى للتعامل فى الحياة ، واعتبر العلماء الطرق الصوفية بدعة لم يعرفها السلف الصالح واعتبروها من أنواع الشرور فى الدنيا لأن فيها تجميد للعقول ، وإماتة للهمم ، وقتل للشعور ، كما دعا العلماء إلى الرحمة بالجاهلين والمغرورين ومحاربة المعاندين المستغلين[٣] .

٣ – **الاتجاه السياسى** : برغم عدم قيام العلماء بالخوض فى السياسة منذ البداية فإنهم دعوا إلى وحدة الصف ، وهاجموا الطرق الصوفية . ومحاولة فرنسا فرض قانون التجنيد الإجبارى ، ودعوا إلى تمثيل الجزائريين داخل المجالس الفرنسية بما فى ذلك المجلس الوطنى الفرنسى مما أدى إلى اصطدامهم بالإدارة الفرنسية[٤] .

وعلى الرغم من أن الفصل الثالث من القسم الأول من القانون الأساسى للجمعية ينص على « لا يسوغ لهذه الجمعية بحال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل فى المسائل السياسية » . إلا أن الكتاب الغربيين أدركوا حقيقة الإسلام وفهم أهداف الجمعية فنجد

(١) د . محمد فتحى عثمان . مصدر سبق ذكره ص ٧١ ، ص ٧٢ .
(٢) د . تركى رابح . مصدر سبق ذكره ص ٢٠٢ .
(٣) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٦٣ ، ص ٦٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٦٤ .

« ليون كان براون » فى مقالته حول الحركة الإصلاحية الإسلامية فى شمال أفريقيا يقول : « وبالرغم من التصريحات المختلفة التى تنفى وجود أهداف سياسية توحى بأن اهتمام المصلحين بالأهداف القومية كان ضعيفًا ، ولكن يجب رفض هذه الفكرة لا لأنها غير صحيحة ، بل لعدم فهم الدوافع النفسية وراء الإصلاح الإسلامى »[1] .

كما فهمت السلطات الفرنسية حقيقة أهداف الجمعية وخطورتها ،ففى وثيقة بعنوان « الجزائر فى نصف قرن » صدرت عام ١٣٧٣هـ (يناير ١٩٥٤م) عن الإدارة العامة للشئون السياسية والخدمات العامة ،التابعة للحاكم العام للجزائر نجد تقريرًا لمحافظ الشرطة « بُرح بو عريرج » يقول : « إن ازدياد نفوذ العلماء هو الخطر الحقيقى على السيادة الفرنسية لأن هدفهم هو تكوين الإنسان المسلم .. » .

ويقول تقرير لمتصرف « فج مزالة » .. ، وعلى الرغم من أنها (الجمعية) تدعى أنها لا سياسية ، فإنها نواة للأحزاب الوطنية ،وقاعدة ينمو فوقها الشعور الوطنى ، ويؤكد تقرير سرى فرنسى آخر ، إن أول عمل فى برنامج الجمعية الإصلاحى ، التصدى للقوى العاملة مع الاستعمار والمؤيدة له ، ويعزو التقرير إلى الشيخ العقبى قوله : « يوم تتخلص أفكاركم من الطرقية سيكون من السهل عليكم المطالبة بالاستقلال » . ويؤكد هذا تقريرا أعده مركز الإعلام بولاية الجزائر إذ يقول : « إن الهدف الرئيسى الذى عمل له العلماء هو إحياء الدين الإسلامى فى صورته النقية ، والمحافظة على عروبتهم وشخصيتهم الإسلامية ، ولأجل ذلك فقد وقفوا فى وجه الطرقية والمتفرنجين الذين تمسكوا بالثقافة الفرنسية ، ويشير مقال فى إحدى المجلات الفرنسية المتخصصة أن التوجه السياسى للجمعية كان دائما مستترًا خلف التفكير الدينى المرن ، فالعلماء لم يناقشوا الأمور السياسية علنًا ، كما أنهم لم يرشحوا أى شخص فى الانتخابات – على الأقل بصورة رسمية – لكن مساعدتهم السرية كانت حاسمة فى حالات كثيرة ، وهذا الابتعاد الاختيارى عن السياسة لم يقلل من حماس وإرادة العلماء وبالتالى نجد صدى ذلك فى صحافتهم التى سارت على نفس الخطة[2] .

ويؤكد الدكتور صلاح العقاد فى كتابة « الجزائر المعاصرة » إن الجمعية لم تتخل عن دورها السياسى ، رغم أنها تأسست لأغراض دينية محضة .[3]

---

(١) مازن صلاح حامد مطبقانى . مصدر سبق ذكره ص ٨١ .

(٢) المصدر السابق ص ٨١ ، ص ٨٣ ، ص ٨٤ .

(٣) د . صلاح العقاد . الجزائر المعاصرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٣/١٩٦٤م القاهرة ص ٢٨ .

بينما يشير تركى رابح إلى بعد نظر الجمعية وعمق تفكيرها لأنها لم تسلك طريق التصدى المباشر للقوى الاستعمارية فى مجال التحرك السياسى ، لأن الجزائر كانت خاضعة لأحكام القانون الفرنسى ، فكيف كانت ستطالب بالاستقلال وهى لم تحقق شخصيتها العربية والإسلامية بعد[1] .

وإذا كان القانون الأساسى للجمعية لم ينص صراحة على المحافظة على الشخصيةالجزائرية ، فإن مقالات أعضاء الجمعية كانت تدعو لذلك ، بل إن شعار المدارس التى أسستها الجمعية كان : « الإسلام دينى والعربية لغتى والجزائر وطنى » .

وقد كانت الدعوة إلى رفض الاندماج تندرج فى نظر فرنسا تحت النشاط السياسى ، ومع ذلك كان الإفتاء بأن المتجنس مرتد لا يحق له أن يدفن فى مقابر المسلمين وينطبق ذلك على كل من استأنف دعواه أمام قاض مدنى بعد أن حكم عليه قاض شرعى[2] .

ويشير علي مراد فى دراسته عن الإصلاحيين المسلمين فى الجزائر فى سنة ١٩٢٥ - ١٩٤٠م إلى أنه فى الوقت الذى كان التأكيد فيه على القومية الجزائرية يعد مظهرًا من مظاهر الشعور المعادى لفرنسا ،وأن كل من يدعو إلى القومية يهتم بمعاداة فرنسا ، ومحاولة المساس بالسيادة الفرنسية ، كان الإصلاحيون لا يخافون من الدعوة إلى القومية أى جنسيتهم الأصلية ، وبالتالى معاداة سياسة الاندماج وهكذا فمنذ عام ١٣٤٤هـ(١٩٢٥م) فإن ابن باديس وزملاءه قد جعلوا دعايتهم تحت شعار الإسلام ، الذى كان يعبر عن الروح الوطنية ويدعو إلى الحفاظ على الخصائص القومية ، وهذان المبدءان يمثلان جوهر العقيدة السياسية للحركة الإصلاحية .

وبذلك يتضح أنه برغم خلو القانون الأساسى من نص الاشتغال بالسياسة فإن ذلك لم يكن ليحول بينها وبين ذلك ، تمشيا مع المفهوم الصحيح للدين الإسلامى الذى لا يفصل بين الدين والسياسة ، وكذلك فإن القانون الأساسى كان ملزمًا بالقانون الفرنسى الخاص بالجمعيات الدينية الذى يمنع التدخل فى السياسة ، ولكن الجمعية أرادت أن توضح دعوتها ، فقام ابن باديس بنشر أصول الدعوة إثر صلاة الجمعة يوم ٤ ربيع الأول ١٣٥٦هـ مايو ١٩٣٧ ونشر فى كتيب مع القانون الأساسى مما يؤكد أنه امتداد له

---

(١) مازن صلاح حامد مطبقانى ، مصدر سبق ذكره ص ٩٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٦ .

وشرح وتفصيل للقانون الأساسى ، ويشير كاتب فرنسى إلى أن أصول دعوة الجمعية كانت مبثوثة فى صحافة الجمعية منذ تأسيسها ، وكل ما حدث أنها جمعت فى كتيب واحد[1] .

أما أصول دعوة الجمعية ، فتعطى صورة عن برنامج الجمعية الدينى والسياسى والاقتصادى ، ففى الفصل الثانى جاء أن الإسلام دين البشرية الذى لا تسعد إلا به وذلك لأنه يحرم الظلم ويفرض العدل بين جميع الناس ، ويشرك الفقراء مع الأغنياء فى الأموال مثل القراض والمزارعة والمفارسة ، مما يظهر التعاون العادل بين العمال وأرباب الأراضى والأموال ، كما أنه يحرم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه ، ويجعل الحكم شورى ليس فيه استبداد ولو لأعدل الناس .

بتحليل ذلك يتضح أن الجمعية رسمت برنامجًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا يُفحم المؤرخين الذين يدعون أن أهداف الجمعية كانت المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية ، دون أن يكون لها برنامج اجتماعى أسوة بالأحزاب السياسية .

ويؤكد الباحث الكندى « أندرى ديرلك » بأن ابن باديس وقف بصلابة ضد الأفكار الاشتراكية التى وجدت جوًا مشجعًا فى الجزائر ، وذلك بالدعوة إلى المبادئ الاجتماعية الإسلامية التى أوضحها القرآن بصراحة حين جعل الناس سواسية وأن الإسلام عندما يطبق بشكل صحيح يقضى على الفروق الطبقية ، ويوجد مجتمعًا متجانسًا لا أثر للصراعات الطبيعية فيه[2] .

وهكذا نرى أن جمعية العلماء مارست دورًا هامًّا فى تأكيد انتماء الجزائر الإسلامى وخاضت المعارك على كل الجبهات ضد الاحتلال الفرنسى رافعة شعار ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ . وكان هذا هو الطريق الصحيح على طريق التحرير وهناك تساؤل يثار حول منح السلطات الفرنسية الترخيص الرسمى لجمعية العلماء بعد أيام من تقديم طلب الترخيص حيث حصلت الجمعية على الترخيص فى ٤ صفر ١٣٤٩هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٣١م ، ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ محرم ١٣٤٩هـ / ٣١ مايو ١٩٣١م يشير أحد المؤرخين إلى ثلاثة أسباب لذلك ، أولها أن الاحتفال المئوى

---

(١) المصدر السابق ص ٨٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٩ .

وما صاحبه من استفزاز لعواطف الشعب الجزائرى جعل السلطات توافق على إنشاء الجمعية لتهدئة رد فعل الشعب الجزائرى ، وثانيها هو تسامح مدير الشئون الأهلية « مسيو ميرانت » أما السبب الثالث فيبدو فى انضمام جماعة من غير الإصلاحيين من رؤساء الزوايا والموظفين الدينيين ، قد يؤدى إلى السيطرة على الجمعية ، وبالتالى احتواء الحركة الإصلاحية .وهناك سبب آخر هو اعتقاد فرنسا أن العلماء لا يشكلون خطرًا عليها ،ويؤكد هذا مؤرخ أمريكى درس الوثائق الفرنسية الموجودة فى الأرشيف الفرنسى حيث ذكر أن الأجزاء المبعثرة من تقارير إدارة شئون الأهالى للسنوات من ١٣٤٣ – ١٣٤٩هـ (١٩٢٤ – ١٩٣٠م) ، لم تر أى خطورة فى حركة الإصلاح ، فقد كانت دوائر الشرطة خلال عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) تهتم بالنشاط المتزايد للشيوعية أكثر من اهتمامها بالعلماء ولكن الاهتمام بالشيوعية لم يمنع فرنسا من مراقبة حركة الإصلاح التى بدأت بعد الحرب العالمية الأولى وإلصاق تهمة الشيوعية بالعلماء .

واستمرت الإدارة الفرنسية فى الجزائر تقلل من شأن حركة الإصلاح ، ففى تقرير صدر عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) نجده يصرح بثقة بالغة أن الحركات الوطنية فى العالم الإسلامى المعاصر ليس لها أى تأثير فى الجزائر ، فالشعب الجزائرى مازال غافلاً عنها وأن كل اهتمامه منصب على حاجاته المادية فقط ، وفى تقرير آخر صدر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) يؤكد بأن نشاط ابن باديس ليس له أبعاد سياسية ولا يتعدى حدود النظريات[1] .

انجازات الجمعية

إذا أردنا تقييم أعمال هذه الجمعية لأفردنا لذلك أكثر من كتاب فهى قد عملت فى كل ميادين النهضة الوطنية ، وحرست القيم ، وحافظت على مقومات الشعب الجزائرى الدينية والقومية وألبت أبناء الشعب على مظاهر الجهل والتخلف والأمية وعلى الحكم الاستبدادى .

ويقول الشيخ محمد الطاهر فضلاء تلميذ الشيخ ابن باديس وعضو الجمعية فى ندوة أقامتها مجلة « العالم » حول الجمعية بمناسبة إعادة نشاطها : « أول شىء وضعته جمعية العلماء مبدأ لحركتها وهدفا لأعمالها هى التربية والتعليم ، وهما معًا مجتمعان فى صعيد

(١) المصدر السابق ص ٩٠ – ص ٩٢ .

واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر إلا فى حال التخصيص اللفظى أو المعنوى ، فالتعليم فى نظر الجمعية لا يكون مفيدًا للمتعلم والمجتمع إلا إذا امتزج مع الطريقة التربوية المثلى فى تكوين المتعلم تكوينًا عمليا صالحًا وكاملاً لعملى الدين والدنيا ، مؤتلفين فى عدل ووئام وتفاعل . كما أن التربية وحدها مهما تذرعت بطرق العلم والتجربة من حيث وسائلها وطرائقها لا يمكنها الوصول إلى تكوين الفرد الكامل ، ما لم تأخذ العلم منهاجًا يضىء لصاحبها درب الحياة ،لهذا نجد جمعية العلماء منذ نشأتها ، قد سعت السعى الحثيث لفتح الكتاتيب والمدارس الحرة ثم عمرت هذه الكتاتيب والمدارس طوال ساعات النهار ، وأولى ساعات الليل بالنشء الصغير فى أولى مراحله ، وبالشباب فى أول ربيعه ، أولئك فى ساعات النهار ، وهؤلاء فى الساعات المسائية الأولى ، تعلم الكل القراءة والكتابة العربية ، وتعبئ الكل وتعدهم الإعداد الكامل للتضحية والفداء »(١) .

وركزت الجمعية نشاطها على مقاومة التبشير ، وسياسة الفرنسة والإدماج فعملت على نشر العربية والثقافة الإسلامية ،بالإضافة إلى محاربة الفكر الخرافى ، وبسبب اتساع نشاط هذه الجمعية أخذت السلطات الفرنسية فى محاربتها وتضيق الخناق عليها ،فأصدرت بتاريخ ١٩٣٨/٧/٨م قرارًا يمنع أى شخص من تأسيس مدرسة إلا برخصة خاصة من إدارة الاحتلال ، وبموجب هذا القانون تم إغلاق عدد كبير من المدارس ، ومحاكمة أصحابها .

وكان وزير الداخلية الفرنسى قد أصدر سنة ١٩٣٣م قرارًا يقضى باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ، ويمنع الخطب والوعظ فى المساجد على غير الموظفين فى الإدارة الفرنسية . ومع ذلك فقد استطاعت جمعية العلماء زرع وسائل المقاومة للسياسة التعليمية الاستعمارية فى الجزائر بإقامتها للمدارس الحرة العربية ، التى سنعرف انتشارًا مهمًّا خلال المرحلة الثانية من مراحل السياسة التعليمية الفرنسية فى الجزائر ، فقد نجحت الجمعية فى إنشاء ١٨١ مدرسة سنة ١٩٥٤م منها ٥٨ ثانوية ، تضم نحو ٤٠ ألف تلميذ ، ربما أن السلطات الفرنسية كانت لا تسمح بالتعليم الجامعى العربى الحر فكان هؤلاء التلاميذ يلتحقون بجامعات تونس والمغرب ومصر : فقد كان بالزيتونة نحو ألف طالب جزائرى وفى المغرب ١٢٠ وذلك بجامعة القرويين ، وفى الأزهر حوالى ١٥٠ وكان بالجامعات

(١) على بواراوى ، جمعية العلماء المسلمين فى الجزائر تستأنف نشاطها فى ذكراها الستين مجلة العالم ١٩٩١/٧/٢٧م ص ٣٢ .

الفرنسية ٥٨٩ طالبًا جزائريًا فبرغم الحصار الذى ضربته فرنسا على اللغة العربية والثقافة العربية والإسلامية فإن نخبة معربة أخذت تتكون بوتائر سريعة ابتداء من الحرب العالمية الثانية إلى جانب النخبة « المفرنسة » التى كان يفرزها التعليم الفرنسى بالجزائر ، وسيكون لهذا الانقسام الثقافى فى صفوف النخبة المتعلمة أثر كبير فى مستقبل الجزائر المستقلة كما سنرى[١] .

ويذكر أحمد توفيق المدنى أنه بعد وفاة ابن باديس وتولى البشير الإبراهيمى الجمعية أسست الجمعية حوالى ١٦٥ مدرسة عربية حرة لتعليم العربية والدين والتاريخ الإسلامى ، وبلغ عدد تلاميذها سنويا ما يزيد عن الخمسين ألفا بين ذكور وإناث ، وتم إنشاء معهد ثانوىٍ للمتخرجين من هذه المدارس فى قسنطينة أطلق عليه « معهد ابن باديس »[٢] .

أما الدكتور نبيل أحمد بلاسى ، فذكر أن المدارس التى أقامتها الجمعية بلغت فى سنة ١٩٤٨م حوالى ١٤٠ مدرسة غطت معظم مدن وقرى الجزائر ، وقد نشرت جريدة البصائر المتحدثة بلسان الجمعية قائمة بأسماء مدارسها — عن العام الدراسى ١٩٥٠ — ١٩٥١م وكان ذلك فى مجال التعليم الابتدائى ، أما تلاميذ معهد عبد الحميد بن باديس فى عام ١٩٥٥م فقد بلغوا ٩١٣ تلميذاً[٣] .

وهناك ٣ مراحل لجهود العلماء التعليمية الأولى من ١٩٣١ — ١٩٣٩م تم فيها تأسيس العديد من المدارس والمساجد والنوادى فى أهم المدن والقرى الجزائرية التى وصلت إليها دعوتها ، وامتد النشاط إلى فرنسا حيث تقيم هناك جالية جزائرية بلغ عددها مئات الآلاف كانت على وشك الذوبان فأوفدت الجمعية مجموعة من العلماء برئاسة الفضيل الورتلانى لانتشال الجالية من وهدة الكفر والذوبان وبدأت عملها الدعائى سنة ١٩٣٦م ، وتمكنت الجمعية من تأسيس ثلاثين مركزاً لها فى باريس وقام العلماء بإلقاءالمحاضرات التوجيهية فى مبادئ الإسلام وتاريخه وتلقين أبناء العمال الجزائريين مبادئ القراءة والكتابة ، وتعليمهم تاريخ وجغرافية الجزائر . أما المرحلة الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٤م) تجمد نشاط الجمعية مثل سائر الأحزاب الجزائرية نتيجة للحرب العالمية الثانية ، أما فى المرحلة الثالثة ١٩٤٤ — ١٩٥٦م وقد توقف نشاط الجمعية فى نوفمبر

---

(١) د . محمد عابد الجابرى ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٩ ، ص ١١٠ ، ص ١١١ .
(٢) أحمد توفيق المدنى ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٧ ./
(٣) د . نبيل أحمد بلاسى ، مصدر سبق ذكره ص ٦٨ ، ص ٦٩ .

١٩٥٤ ، وذلك بسبب اندلاع حرب التحرير ، وقيام سلطات الاحتلال بحل كل المنظمات الوطنية بما فيها جمعية العلماء ، وفى هذه المرحلة حققت الجمعية إنجازات كبرى أثارت فزع الاستعمار[1] .

ولم تجد فرنسا بدًّا من ممارسة أساليب الاضطهاد ، ضد الجمعية وتشويه سمعتها فقامت بسلسلة من الإجراءات ضد التعليم العربى فتم إغلاق مدرسة الحديث إحدى أكبر إنجازات الجمعية ،وحكم بالسجن على الكاتب العام لإحدى شعب الجمعية بدعوى شتم قائد بناحيته ، توجيه الإتهام لمسعود بن القون أمين نادى الإرشاد بسرقة عنقود عنب واتهامه بالاستحمام عاريًا فى صهريج الحكومة ،اتهام البشير الإبراهيمى بالتحريض على إقامة المظاهرات بدون إذن ، منع بعض العلماء من التدريس مثل بلقاسم ابن ارواق وإرسال منشور إلى المسئولين فى المناطق الجنوبية بالجزائر الخاضعة للحكم العسكرى فى ربيع أول ١٣٥٧هـ مايو ١٩٣٨م يطلب إلقاء القبض على كل من ينتسب لجمعية العلماء ، أو من يفد إليهم من الجمعية ، إغلاق الكثير من المدارس الإسلامية واعتقال العلماء أمثال : عبد العزيز بن الهاشمى ، وعلى بن سعد ، عبد القادر الباجورى ، محمد الكامل ، منع أعضاء الجمعية أو من له صلة بها من الحج عامى ١٣٥٦هـ و١٣٥٧هـ (١٩٣٨ و ١٩٣٩م) ،حصار وادى سوف لمدة ٣ أسابيع ، واعتقال عدد كبير من المعلمين ، ومؤيدى الإصلاح فى ١٧ صفر ١٣٥٧هـ الموافق ١٨ أبريل ١٩٣٨م ، بالإضافة إلى اتهام العقبى بمحاولة اغتيال الشيخ كحول[2] .

ويمكن القول هنا أن الجمعية نجحت فى تهيئة الشعب الجزائرى ذهنيًا وحضاريًا ودينيًا وقوميًا لدخول حرب التحرير سنة ١٩٥٤م وهو على وعى تام بماضيه وحاضره وشخصيته ومصيره .

وخير تعبير عن هدف الجمعية هو قالته مغنية الأزرق « تطهير البيت لتهيئة البلد للقومية »[3] ، والقومية فى الجزائر لا تعنى المفهوم القومى العام ولكنها تعنى الإسلام والوطنية معًا فى إطار الشخصية الجزائرية العربية .

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦ ، ص٦٧ .
(٢) مازن صلاح حامد مطبقانى . مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .
(٣) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ٧٣ .

ويرى الدكتور محمد ناصر أستاذ الأدب العربي بجامعة الجزائر أن المهمة الأولى للجمعية كانت التعبئة الروحية والنفسية والأخلاقية إدراكًا منها أن أى إصلاح يراد له نجاح ، فإنما ينبغي أن يبدأ بالإصلاح الداخلي لينطلق بعد ذلك إلى الإصلاح الخارجي ، ومن أسباب نجاح الجمعية إيمانها العميق بأن الإعداد الروحي هو السلاح الذى يقاوم الاستعمار اللاتيني الفرنسي استعدادًا للمجابهة الميدانية العسكرية إذ لا يكفى لنجاح المعركة أن نرفع السلاح فى وجه العدو دونما إعداد إيماني يضمن للمقاوم والمجاهد النفس الطويل والصبر الجميل ، والثبات الذى لا يتزعزع مهما يكن رد فعل الاستعمار قويًّا شرسًا ، وذلك ما حصل فعلاً ما بين نوفمبر ١٩٥٤م ويوليو ١٩٦٢م حين انطلقت الرصاصة الأولى باسم « الله أكبر »[١] .

ونجحت الجمعية أيضًا فى وقف دعاية التجنس ونبذ الدين وأحكامه ، وانقاد النوابُ السياسيون طوعًا أو كرهًا ،إلى ما أصبح يدعى « الإحراز على الحقوق الفرنسية دون التنازل عن الحالة الشخصية الإسلامية ، وأصبح النواب من دعاة التفرنس بالأمس ، ينادون باستقلال الدين الإسلامى عن الحكومة ، وبإدخال العربية إجباريًّا ضمن المناهج الدراسية وابتعد الشعب عن ألاعيب الصوفية وترهاته ، مفضلا الدين الخالص[٢] .

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية رفضت جمعية العلماء وأعضاء حزب « الشعب » إعلان الولاء لفرنسا ، وكان النواب والموظفون ،ورجال الطرق الصوفية يؤيدون فرنسا . ولذلك حلت الحكومة حزب الشعب وزجت ببعض أعضائه فى السجن ، أما بالنسبة لجمعية العلماء فقد نفت السلطات الفرنسية البشير الإبراهيمى إلى « آفلو » بالجنوب الجزائرى وفرضت الإقامة الجبرية على ابن باديس بالإضافة إلى بعض العلماء الذين كانوا لا يزالون فى السجون ، كما قامت الجمعية نفسها بإيقاف صحفها وهو الأمر الذى استغله الصوفيون بإطلاق الشائعات حول تأييد العلماء لفرنسا فى الحرب ، ولا يوجد دليل واحد على ذلك .

ولعبت جمعية العلماء أيضًا دورًا هامًّا للتقريب بين وجهات النظر السياسية الجزائرية ، وفى هذا الإطار دعا الشيخ بن باديس إلى عقد المؤتمر الإسلامى الأول سنة ١٩٣٦ لبحث جوانب القضية الجزائرية والوصول إلى حل يخرج الأمة من حالة اليأس ، ولاقت

---

(١) علي بوراوي . مصدر سبق ذكره ص ٣٤ .
(٢) أحمد توفيق المدنى . مصدر سبق ذكره ص ١٨٥ .

هذه الدعوة قبولاً ، من معظم التوجهات والتنظيمات السياسية التى اتفقت على عقد المؤتمر يوم ٧ يوليو ١٩٣٦ بنادى الترقى بالعاصمة وشارك فيه اتحاد المسلمين المنتخبين ، والحزب الشيوعى ، والحزب الاشتراكى ، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وبعض المستقلين ولم يقاطعه سوى « نجم شمال أفريقيا » وأسفر المؤتمر عن عدد من المطالب لم تخرج عن المساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية ، وتقرر سفر وفد من المؤتمر لعرض تلك المطالب على حكومة الجبهة الشعبية تحت رئاسة مسيو ليون بلوم اليهودى الفرنسى وفاجأت هذه الحكومة الوفد الجزائرى بموافقتها على مطالبها بشرط التنازل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى مما أدى إلى فشل المؤتمر[1] .

وقد أثار اشتراك العلماء فى هذا المؤتمر انتقادات كثيرة لم تزل تردد حتى الآن لأنها تدعو للمحافظة على الشخصية الجزائرية وتحارب سياسة الدمج فكيف تشارك فى مؤتمر يطالب بالمساواة .

وبرغم ذلك لبت الجمعية دعوة الدكتور بن جلول لعقد المؤتمر الإسلامى الثانى سنة ١٩٣٧ وشارك فيه أيضًا كل القوى السياسية عدا « النجمة » وتقرر تشكيل وفد برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس للتفاوض مع حكومة بلوم على المطالب الآتية :

١ – إلغاء كل القوانين والقرارات الاستثنائية .

٢ – أن تلغى الولاية العامة الجزائرية ، وأن تكون الجزائر تابعة لفرنسا رأسًا .

٣ – أن تكون الهيئة الانتخابية بالجزائر واحدة يشترك فيها المسلمون والأوربيون .

٤ – أن يكون للمسلمين الجزائريين نواب يمثلونهم بالبرلمان الفرنسى .

٥ – أن يكون الجزائريون فرنسيين بصفة تامة ، مع بقائهم متمتعين بالحقوق الشخصية الإسلامية .

٦ – الاستقلال التام للدين الإسلامى ، كاستقلال الأديان الأخرى ، والانفاق عليه من أموال الأوقاف المسترجعة التى اغتصبتها فرنسا منذ أوائل عهد الاحتلال .

٧ – اعتبار اللغة العربية لغة دراسة بالمدارس الجزائرية[2] .

---

(١) د. نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٧٦

(٢) أحمد توفيق المدنى ، مصدر سبق ذكره ص ٢٥١

ولكن الحكومة الفرنسية قدمت للوفد مشروعًا مقابلاً عرف باسم « بلوم وفيوليت » ، وقد فرق هذا القانون بين الحقوق السياسية التابعة بصفة المواطن وبين الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية ، وفتح الطريق للإدماج التدريجي مع فرنسا[1] وأثناء المفاوضات قال أحد الوزراء لابن باديس تذكر أن فرنسا معها المدافع ! فأجابه ابن باديس : « وتذكر أنت ، أن الجزائر معها الله»[2] وبذلك فشلت المفاوضات بعدما رفض العلماء المشروع الفرنسى الذى لم يؤيده سوى اتحاد المسلمين المنتخبين ، وادى فشل المفاوضات إلى انتقال الحركة الوطنية الجزائرية إلى مرحلة جديدة اتفقت فيها كل الآراء على الاستقلال دون الاتفاق على وسائل تحقيقه .

وموقف جمعية العلماء السابق لا يمكن اعتباره دعمًا للاندماج ، ولكنه فى الحقيقة الحصول على حقوق الجزائريين ، ما دامت فرنسا تعتبر الجزائر قطعة منها فما الضير بالمطالبة بالمساواة إذن ، ما دام الأمر الواقع هكذا ، ولكنها فى نفس الوقت لم تفرط فى الإسلام ولا اللغة العربية ، وكان ذلك واضحًا فى المطالب التى عرضها ابن باديس بالإضافة لإعلانه مرات عديدة « إننا لا نريد اندماجًا ، ولا نحن نريد استقلالاً » وهذا يعنى أنه كان يعى الظروف الدولية المحيطة به ، ويعرف القدرات المحلية التى يحاول أن يحركها وهو الأمر الذى كان يصعب عليه فيه الاستقلال قبل تهيئة البلاد واستعادة الشخصية الجزائرية وإعادة تركيبها إسلاميًا وعربيًا وجزائريًا من جديد .

والدليل الآخر على سعة أفق الجمعية أن المستوطنين وأنصارهم فى جهاز الإدارة الفرنسى ، وأيضًا رؤساء البلديات هددوا بالاستقالة الجماعية ، وكذلك رؤساء البلديات إذا أقر البرلمان الفرنسى المشروع الذى يطالب بالمساواة لأنه خطوة تحرزها الحركة الوطنية الجزائرية ، قد تتلوها خطوات أخرى مما يهدد مصالح المستوطنين .

فما دام الاستقلال لم يكن متاحًا آنذاك فما ضير المساواة مع الاحتفاظ بحقوق الشخصية الجزائرية الإسلامية والعربية .

وكان من ثمار المؤتمر الإسلامى المنعقد فى ٧ يونيو ١٩٣٦ تأسيس جمعية شباب المؤتمر الإسلامى ، كمنظمة سياسية للعمل بكل الوسائل العلنية لتحقيق عريضة المؤتمر ، وتوحيد جميع الشباب ، ورغم أن الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعية لم يكونوا من قادة

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره صـ ٧٧

(٢) أحمد توفيق المدنى . مصدر سبق ذكره ص٢٥٣.

جمعية العلماء ، إلا أنه حين عقد الاجتماع العام في ٧ جمادى الثانية ١٣٥٦ هـ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٣٧ تم اختيار الفضيل الورتلانى أحد تلاميذ ابن باديس رئيسًا ، وكان من أولى أعمالها إرسال برقيات الاحتجاج ضد المظالم الواقعة فى فلسطين ، وتأسيس لجنة من الشباب لإغاثة فلسطين ، ثم أعلن الجميع الثقة التامة والتقدير الذى لا حد له لما تقوم به جمعية العلماء من نشر مبادئ الإسلام الصحيح ، وما تسديه لهذه الأمة من الآراء الحكيمة . ويبدو أن عدم إعلان أى صلة بين الجمعية وجمعية العلماء يرجع للحذر من السلطات الفرنسية بالامتناع عن إصدار الترخيص المطلوب ، وتشير المصادر أيضًا إلى أن الأمين العمودى تولى أيضًا رئاسة هذه الجمعية التى ضمت الآلاف بعد تأسيسها على يد رشيد قرطبى وحموده أحمد وغيرهما .

وكانت تتلخص نشاطات تلك الجمعية فى عقد المؤتمرات الشهرية المنظمة ، واجتماعات للدعاية السياسية ، والجولات داخل القطر ، وكذلك إعطاء دروس فى اللغة العربية للأطفال وماسحى الأحذية ، وتميز تنظيم الجمعية بميله إلى الطريقة العسكرية حيث يرتدى الأعضاء القمصان الزرقاء الفاتحة اللون فى عروض الجمعية ، كما أنهم جعلوا طريقة اتصال المسئولين بالأعضاء بالطريقة العسكرية ، ولم يخرج برنامجهم السياسى عن برنامج المؤتمر ، وقد رفضوا إعلان الولاء لفرنسا عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) مثلهم فى ذلك مثل جمعية العلماء ، كما أن فكرة الاستقلال وإن لم تلق القبول من جميع الأعضاء إلا أنها كانت تطرح دائمًا فى اجتماعات قادة الجمعية مما جعل وجود تقارب بينهم وبين حزب الشعب رغم الاختلاف فى الأساليب السياسية(١) كما أقامت الجمعية أيضًا جمعية التربية والتعليم الإسلامية لتعنى بوجه خاص بالنشاط التعليمى فى مجالات الإصلاح الإسلامى ، وكان الأساس الفكرى لها هو نفس الأساس الفكرى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(٢) .

وأنشأت الجمعية أيضًا جمعية التجار فى قسنطينة بهدف إيجاد صيغة للتعاون بين التجار المسلمين وللمشاركة فى الأعمال الخيرية ، ورفع المستوى الاقتصادى للجزائريين وأسهمت بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس شركة كبيرة باسم شركة (آمال) ، كان لها دورها فى تعاون التجار المسلمين واتحادهم ، وظهر أثرها فى مشاركتهم فى المشاريع

---

(١) مازن صلاح حامد مطبقانى . مصدر سبق ذكره ص ١٨٧ .

(٢) د . محمد فتحى عثمان . مصدر سبق ذكره ص ٧٣ .

الخيرية من بناء المساجد والمدارس والنوادى ومساعدة الفقراء بالإضافة إلى أن رجال الجمعية فكروا فى إقامة نهضة صناعية فى البلاد ، كما يتضح من مواد قانونها الأساسى – لجمعية التربية والتعليم – إنشاء معمل للصنائع ، كما دعت الجمعية إلى مقاطعة البضائع الأوربية مما يعنى نوعًا من الاستقلال الاقتصادى المحلى الضيق[1] .

وهكذا نرى أن تأسيس جمعية العلماء كان الحد الفاصل بين ماضى الجزائر المظلم تحت نير الاستعمار ، وبين حاضرها الذى أشرق فى ميدان النهضة الإسلامية والعربية وكان ذلك الحاضر الجديد الذى شكلته جمعية العلماء ، هو الأساس الراسخ الذى بنى عليه مستقبل الجزائر تحت راية الاستقلال .

فالجمعية هى التى غيرت أوضاع الجزائر دينيًا وعلميًا وأخلاقيًا واجتماعيًا ، كانت تبث روح الإيمان الخالص والوطنية الحقة ، وأخلاق الفضيلة والرجولة الكاملة ، ثم اختلطت بها فى خط مواز لأعمالها ، دعاية حرب الاستقلال ، فسارت ضمن خلافات ظاهرية أو شخصية ، نحو هدف واحد ، فى طريق واحد ألا وهو هدف التحرير الكامل ، وطريق الثورة العارمة[2] .

ومهما اختلفت الآراء حول دور هذه الجمعية فهى فى النهاية كانت تمثل قوة الوسط بين قوى الجزائر ، أكبر الهيئات التى تركت آثار واضحة فى الجزائر دون أن تغير من اتجاهها العام آنذاك[3] .

كما جاء تأكيد العلماء المسلمين على وجود قومية جزائرية مقوماتها الإسلام والعروبة فعاد كثير من الجزائريين إلى دينهم ، كما أفتى هؤلاء بردة من يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول على صفة المواطن الفرنسى ، وكانت هذه لطمة واضحة أصابت السياسية الفرنسية فى الجزائر ، وساعدت على التميز بين الصفات الجزائرية والصفات الفرنسية ، وبالتالى على نضج الشخصية الجزائرية ونموها وتطورها[4] وهى الشخصية التى انخرطت فى الجهاد المسلح ضد الاحتلال ، وهو ما يعترف به عباس

(١) مازن صلاح حامد مطبقانى . مصدر سبق ذكره ص ٨٨ ، ص ٨٩ .
(٢) أحمد توفيق المدنى . مصدر سبق ذكره ص ١٨٦ .
(٣) د . جلال يحى . السياسة الفرنسية فى الجزائر . القاهرة . معهد الدراسات الإدبية ١٩٥٩ ص ٢٨٣ .
(٤) د . محمد نصر مهنا ، د . عبد الله سيد هديه : تجربة التنمية والتحديث فى الجزائر . دار الثقافة الجديدة القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٢٠ .

فرحات رئيس حكومة الثورة الجزائرية فى المنفى عندما يقول : « كان الجزائريون المتخرجون من جامعة الزيتونة فى تونس والأزهر فى القاهرة وهم الذين شكلوا جمعية العلماء ، يجعلون من نهضة الإسلام والعروبة الشرط الأول للنهضة الجزائرية ، وكان أنصارهم من جماهير الفلاحين يشكلون أعدادًا ضخمة فقد كان الشعب الجزائرى ينطوى على نفسه ويتمسك بقوة بعقيدته الدينية فى مواجهة القهر الاستعمارى والاستثمار العنصرى ، وكان لابد لهذا التيار أن يؤثر بقوته على كل التيارات السياسية فى الجزائر باتجاه طريق الثورة ويؤكد ذلك عبد الباقى على محمد ، أستاذ التاريخ بجامعة قسنطينة بقوله : « إن الدور الذى اضطلعت به جمعية العلماء فى الجزائر كان هو الدعامة التى قامت من خلالها وفى إطارها الثورة الجزائرية الحديثة »[1] .

وعند اندلاع الثورة وضع العلماء أنفسهم تحت تصرف الجبهة وذلك فى اجتماعهم الذى دعا إليه المدنى فى قسنطينة لتأييد الثورة ،ولأنه على حد قوله « كنت من القلائل الذين يعرفون هذا اليوم » ، كما لعب الشيخ إبراهيم مزهودى دورًا هامًّا فى اتصال العلماء بجيش التحرير الوطنى الجزائرى ، حيث تولى منصب القائد المساعد للولاية الثانية ودور العلماء فى حرب التحرير والبعد الإسلامى لجبهة التحرير سنشرحه بالتفصيل فى الفصل المقبل .

ومما يؤكد قوة هذه الجمعية وتغلغلها فى الوجدان الجزائرى أنه بعد إلغائها بعد التحرير وسيطرت جبهة التحرير على الحكم ومحاصرتها للإسلام ، فإنه فى الفترة الديمقراطية القصيرة التى عاشتها الجزائر أعادت الجمعية تأسيس نفسها عام ١٩٩١ وانخرط فيها الكثير من أبناء الشعب الجزائرى مما يعنى تمكن هذه الجمعية من الوجدان والعقل الجزائرى .

(١) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ٧٦ .

المبحث الثانى
دور ابن باديس فى توظيف الإسلام سياسيا

تأتى أهمية أفراد مبحث لدراسة ابن باديس ، ليس لكونه مناضلاً سياسيًا ، وإنما لكونه مصلحًا فى حدود ما يسمح به وفاؤه المطلق للشريعة ، ولأنه قاد عملية العودة إلى الذات الجزائرية التى كانت قد ضاعت بفعل التشويه الاستعمارى ، ولأنه كما يقول المنصف وناس فى كتابه « مفهوم المشاركة السياسية فى المغرب العربى » : إن أهمية نص ابن باديس ليست المدلول السياسى المباشر ، فذلك ثانوى ، وإنما الفهم للشريعة المميز للعصر ، أن هذا الفهم هو جوهر الإصلاح المقترن لاعتبارين اثنين :

– لقد هيمنت قراءة ابن باديس على التاريخ السياسى الجزائرى المعاصر ، وشكلت نموذج قراءة أصولية .

– لقد كانت هذه القراءة محددة أيضًا لتطور الفكر الجزائرى المعاصر ، وخاصة السلفى منه ، من خلال الحرص على العودة بقوة إلى مجال العمل السياسى الوطنى .

إذن ، إن أهمية ابن باديس ، هى فى إضافاته إلى الفكر السلفى الجزائرى وإعادة إنتاجه للمنظومة الإسلامية ، وإسقاطه على العمل السياسى[1] . وهو التزام الصحيح الصريح مما كان عن النبى – ﷺ – وكان عليه أصحابه ،فكل قول يراد به إثبات معنى دينى لن نجده فى كلام أهل ذلك العصر نكون فى سعة من رده وطرحه وإماتته وإعدامه كما وسعهم إعدامه ، ونرى كل فتنة كانت بين الفرق الإسلامية ناشئة عن مخالفة هذا الأصل[2]

---

(١) المنصف وناس: مفهوم المشاركة السياسية فى المغرب العربى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ ص٥٩

(٢) د .عمار الطالبى : ابن باديس حياته وآثاره الجزء الرابع . دار العرب الإسلامى بيروت لبنان ١٩٦٨ : مناظرة بين سلفى ومعتزلى فى مجلس الواثق ص ٢٤٣ – ص ٢٤٤ .

بالإضافة إلى كون ابن باديس هو الأب الروحى للحركة الإسلامية الحالية فى الجزائر
ولد الشيخ عبد الحميد بن باديس فى الخامس من ديسمبر سنة ١٨٨٩ بمدينة قسنطينة وانحدر من أسرة تنتهى إلى المعز بن باديس الصنهاجى مؤسس الأسرة الصنهاجية التى خلفت الفاطمين على عرش القيروان ، وربما كان وصول ابن باديس للزعامة الدينية امتدادًا لأمجاد أسرته التاريخية ، سواء من ناحية والده أو من ناحية والدته التى انحدرت أيضًا من عائلة بن جلول ، التى برزت فيها بعض الزعامات السياسية ، وقد لعبت نشأته الأسرية دورًا كبيرًا فى تكوين شخصيته وبلوغها مرتبة الزعامة[1] كما أعانت عبد الحميد بن باديس مكانة أسرته الاجتماعية على أن يتحرر من الحاجة للتوظف لدى السلطة الاستعمارية ، وأن يخصص حياته لدعوته وجهوده الإصلاحية .

وقد درس عبد الحميد فى قسنطينة بالجزائر ، ثم فى الزيتونه بتونس منذ سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م ، ثم رحل إلى الحجاز سنة ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م حيث كانت ، لدعوة السلفية التى عرفتها شبه الجزيرة العربية منذ أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب قوية ومنتشرة ..

وفى المدينة المنورة اتصل فيها بشيخيه : حمدان الونيس المهاجر الجزائرى ، وحسين أحمد الهندى ، وأشار عليه الأول بالهجرة إلى المدينة ، وقطع كل علاقة له بالوطن (على غرار ما فعله الونيس) ، وأشار الثانى بالعودة إلى الوطن وخدمة الإسلام فيه والعربية بقدر الجهد ، ويقول ابن باديس « فرجعنا إلى الوطن بقصد خدمته ، فنحن لا نهاجر ، نحن حراس الإسلام والعربية والقومية فى هذا والوطن » ولم تكن القومية فى رأى ابن باديس إلا الحفاظ على شخصية الشعب الجزائرى الإسلامية العربية أمام الفرنسية[2] .

البناء الفكرى عند ابن باديس

الأصل الثابت ، عند ابن باديس ، هو الأصل الدينى فى إطار ثنائية أساسية فى فكره : الجوهرى ، والعرضى ، حيث يقول فى الرد على الشيخ الطاهر بن عاشور : « لماذا التذييل ، بدل التدليل والتأصيل ؟ » ويضيف فى موقع آخر : « فيجب على من ولاه الله أمر المسلمين شيئًا من السلطان والخلائق أن يمنعوا هؤلاء الطوائف (يقصد أتباع الطرق الصوفية) ، من الحضور فى المساجد وغيرها ، ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ،

---

(١) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٩١ .
(٢) د .محمد فتحى عثمان . مصدر سبق ذكره ص ٣٧ – ص ٣٨ .

أن يحضر معهم يعينهم على باطلهم ثم إياكم ، والبدع ، فإنها تترك مراسم الدين خالية خاوية ، والسكوت عن المناكر يحيل الشرائع ذابلة ذاوية ...[1] .

فالخط الفكرى الذى انتهجه ابن باديس فى الإصلاح هو إبراز العلة وأصل الداء فى مجتمعات المسلمين المعاصرة بوجه عام ، وفى المجتمع الجزائرى بوجه خاص ، فأكد مرارًا وتكرارًا أن علة العلل لتدهور المسلمين فى حياتهم الفكرية والعلمية إنما هى الابتعاد عن كتاب الله وسنة رسوله « فالخسران الذى وعد به الله من خالف الكتاب والسنة ، وإن كان موجها للمشركين إلا أنه من نصيب أهل البدع والضلال فى المجتمع الإسلامى » ، « فهجرنا ذلك – أى هدى الكتاب والسنة – كله ، ووضعنا أوضاعا من عند أنفسنا واصطلاحات من اختراعاتنا خرجنا فى أكثرها عن الحنفية السمحة إلى الغلو والتنطع ، وعن السنة البيضاء إلى الأحداث والبدع ، وأدخلنا فيها من النسك الأعجمى والتخيل الفلسفى ما أبعدها غاية البعد عن روح الإسلام ، ألقى بين أهلها بذور الشقاق والخصام[2] فبالرجوع إلى كتاب الإسلام وسنة رسوله دون سواها يتحرر المسلمون إذ يعودون إلى المنبع الأصيل الصافى للإسلام ، فيتخلصون من البدع والأباطيل والخرافات ويتطهرون من جراثيم التواكل والخنوع والجمود والتزمت ، والحق أن الحرص على السلفية فى ديننا هو أقصر الطرق إلى المعاصرة ، فالصحيح الثابت لا يصادم الفطرة والعقل ، ولا يستحيل تطبيقه فى بيئة أو عصر[3] .

فثمة تركيز على أهمية التمسك بالأصل رغم حرص ابن باديس على تأكيد انتمائه إلى مدرسة رشيد رضا ومحمد عبده واحتكاكه ببدايات التجديد فى جامع الزيتونه ، الذى تعلم فيه العلوم الإسلامية التقليدية ، فإن ابن باديس بقى سلفيًا ، قليل الحماس للتحديث ، ولعل هذا ما يفسر خلافاته مع بعض رموز المؤسسة الزيتونية ، الذين كانوا على درجة من الحرص على التجديد ، ذلك أن ابن باديس ينظر إلى التجديد والإصلاح ، باعتبارها عودة مطلقة إلى الدين ، الأصل ، ومن ثم إصراره على تأكيد سلفيته وجهده فى إصلاح الإسلام وصولاً إلى ما يجب أن تكون عليه السنة حتى أواخر القرن العشرين .

---

(١) المنصف وناس – مصدر سبق ذكره ص ٦٠ .

(٢) تفسير ابن باديس أو مجالس التذكير من كلام العليم الخبير – دار الكتاب الجزائرى بالجزائر ١٩٦٤ ص ٢٢٧ – ص ٢٤١ .

(٣) د . محمد فتحى عثمان . مصدر سبق ذكره ص ٤٠ .

وسواء اتفقنا أو اختلفنا حول أهمية البعد الإصلاحى والتجديدى ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن نظرية ابن باديس لا تحتمل « التخوم » ، باعتبارها قائمة الذات مكتفية بالإسلام ، الأصل ، غير عائبة بكل إضافات لا تتلاءم مع هذا النص ، لأنها تعتبر بدعًا .

وليس أدل على ذلك من الموقف المحترز الذى أبداه ابن باديس من الحركة الوهابية التى تعتبر مشروعًا سياسيًا ودينيًا متكاملاً ، ويبرر ذلك بقوله : إذ كان النجديون (سكان نجد آنذاك هم السكان الأصليون للمملكة العربية السعودية حاليا) ينتمون للشيخ محمد عبد الوهاب ، باعتباره مصلح بلادهم ، فنحن لا يمكن أن ننتمى إليه إطلاقًا ، لأننا لم نكن من تلامذته ، ولن نمارس معه عمله المباشر ، وإن احترامنا للحقيقة ولأنفسنا يمنعنا من إنكار صلاتنا بأية جهات كانت ، مثلما يمنعنا من الانتماء بطلانا إلى أية جهة كانت »[1] .

وهذا التوجه يعني ويؤكد اتجاه الجزأرة الذى يميز الحركة الإسلامية الجزائرية سواء أيام ابن باديس أو الآن وهو تيار قوى داخل جبهة الإنقاذ الإسلامية بالجزائر ، التى فازت فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ ، والتشريعية عام ١٩٩١م . ويؤكد الاستنتاج السابق الكاتب الفرنسى « جان لاكوتير » مؤلف كتاب Hommes حيث قال بأن العلماء هم الذين وضعوا فكرة الوطن الجزائرى ، إذ قال إن مجددى فكرة الوطن الجزائرى هم بالأحرى هؤلاء الذين أسسوا جمعية العلماء ، أى الشيخ عبد الحميد وأشد أتباعه حماسة كالشيخ الإبراهيمى والعقبى ، فمنذ سنة ١٩٣٠ نرى فى الواقع أن هؤلاء الرجال ذوى الثقافة الرفيعة والعلم الواسع ، وهم من أقوى الشخصيات الإسلامية فى المغرب المعاصر ، قد ربطوا محاولتهم لتجديد الإسلام والقضاء على الطرق الصوفية بمحاولة تجديد الوطن الجزائرى[2] ، وهذا يعنى أن انشغال ابن باديس بفكرة الوطن الجزائرى هى التى جعلته منكبًا على الإسلام الصافى يأخذ منه ما يصلح ويعيد الجزائر الإسلامية ، ولذلك كانت النماذج الأخرى لا يمكن أن تصلح الجزائر ، وذلك لاختلاف الظروف ، فالجزائر كانت نموذجًا فريدًا بين دول العالم العربى فالاستعمار الفرنسى دمجها قسرًا مع فرنسا ، وحاول تغيير هويتها عنوة ، طوال قرن وأكثر من ثلاثين سنة ، ولذلك كان الخطاب الباديسى ، خطاب الكليات والأساسيات والعودة إلى الذات ، كالهوية والدين والثقافة

(١) المنصف وناس . مصدر سبق ذكره ص ٦٢ – ص ٦٣ .
(٢) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ٩٧

والتعليم مع الحرص على نقاوة الدين خطاب المعتدل فى اجتهاده ، العالم بظروف وطنه ، فهيمنة الخطاب الشرعى الدينى كانت مطلقة ، فجوهر عمل ابن باديس لم يكن سياسيًا ، وإن كان فى بعض المراحل قد اتسم بذلك ، ولكنه كان خطابًا دعويًا رساليا ، يهدف لإعادة الإنسان إلى دين الله من جديد ، ويحمى المتيقين من الجزائريين الذين كانوا ما يزالون قابضين على جمرة النار ، فالمعركة فى الجزائر كانت دينية أكثر من كونها سياسية فالدين واللغة كانا هدف الاحتلال قبل الأرض ، فالمعركة كانت إحدى الحروب الصليبية ، لذلك كان يجب تقديم الدين على السياسة وتحصين وجدان الفرد قبل الدفاع عن الأرض .

الخطاب السياسى والدنيوى لدى ابن باديس

على الرغم من أن ابن باديس كان يهيمن على خطابه الدينى أكثر من السياسى إلا أن خطواته الإصلاحية فى المجال الثقافى والتعليمى والاجتماعى تعتبر بحق عملاً وطنيًا سياسيًا عميق الجذور على المدى الطويل ، وذلك لو نظرنا للأمر فى ظروفه الموضوعية ، ففرنسا كما رأينا زعمت أن الجزائر قطعة من فرنسا ، وذلك طبقًا للأمر الصادر فى ١٨٣٤/٧/٢٢ ، وقررت فى مرسوم بتاريخ ١٨٤٨/٣/٤ بعد عام من إخماد ثورة الأمير عبد القادر الجزائرى أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا . وأغلقت فيما بعد نحو ألف مدرسة عربية كانت قائمة حين احتلالها سنة ١٨٣٠ وكان السبيل لمواجهة هذه المؤامرة ،هو تأكيد شخصية الشعب الجزائرى المسلم العربى ولذلك قال كاتب فرنسى فى جريدة Le Cocorde عن « جمعية العلماء » التى أنشأها ابن باديس :« إن سياستهم الحاضرة تنحصر فى المرابطة بحصن الثقافة والدين ، وهكذا يتدخلون فى كل شيء وينتظرون أن يتقدم رجال آخرون لاستعمال السلاح الذى يصقلونه الآن بأيديهم ويعدونه » وبلور ابن باديس مفهوم الشخصية الجزائرية المتميزة على أساس أصولها الإسلامية والعربية ، وكان بهذا التأصيل الدينى فى صميم العمل السياسى الجذرى . وشعار صحيفته « المنتقد » التى أصدرها سنة ١٩٢٥ كان : « الحق فوق كل أحد ، والوطن قبل كل شيء » .

فماذا يعنى « الوطن » وماذا تكون « الأمة » عند ابن باديس إذن ؟ إن الوطن عنده ليس قطعة من الأرض ولا كومة من تراب ،إنه كيان حى من البشر المسلمين الذين يعيشون فيه « نحن الجزائر ، وما الجزائر إلا الجزائريون » و « الأمة » عنده كيان إنسانى إسلامى ، أقوى مقوماته وأخص خصائصه الإسلام ، وليس مجرد تميز

عرقى ، « والعروبة » و « العربية » عنده ملتحمان مع الإسلام لاتنفكان عنه ، وحاجز متين يحول دون « التذويب » الثقافى الذى تستخدمه فرنسا ليظاهر « الإدماج » السياسى[1] . وأكد ابن باديس فى كتاباته وأحاديثه أن الإسلام عنده هو الأصل للكيان الجزائرى ففى بيان بليغ قال « لمن أعيش أنا ؟ أعيش للإسلام والجزائر » ، وحول من قد يرى أن هذا ضيق فى النظر وتعصب للنفس وقصور للعمر يرد ابن باديس : نعم إن خدمة الإنسانية فى جميع شعوبها والحرب عليها فى جميع أوطانها واحترامها فى جميع مظاهر تفكيرها . ونزعاتها ، هو ما نقصده ونرمى إليه ولكن هذه الدائرة الإنسانية الواسعة ليس من السهل التوصل إلى خدمتها مباشرة ونفعها دون واسطة ، ونحن لما نظرنا فى الإسلام وجدناه الدين الذى يحترم جميع أجناسها ، ولما عرفنا أنه دين الإنسانية الذى لا نجاة لها ولا سعادة إلا به وأن خدمتها لا تكون إلا على أصوله ، وأن إيصال النفع إليها لا يكون إلا عن طريقه ، فعاهدنا الله على أن نقف حياتنا على خدمته ونشر هدايته ، فإذا عشت له فإننى أعيش للإنسانية : لخيرها وسعادتها فى جميع أجناسها وأوطانها ، وفى جميع مظاهر عاطفتها وتفكيرها ، وما كنا لنكون هكذا إلا بالإسلام الذى ندين به ونعيش له ونعمل من أجله ...

أما الجزائر فهى وطنى الخاص .. والذى تربطنى بأهله روابط من الماضى والحاضر والمستقبل بوجه خاص ، وتفرض علىَّ تلك الروابط لأجله – كجزء منه – فروضًا خاصة ، وأنا أشعر بأن كل مقوماتى الشخصية مستمدة منه مباشرة ، فأرى من الواجب أن تكون خدماتى أول ما تتصل بشىء تتصل به مباشرة ، وما مثلنا فى وطننا الخاص – وكل ذى وطن خاص – إلا كمثل ذوى بيوت من قرية واحدة ، فبخدمة كل واحد لبيته تتكون من مجموع البيوت قرية سعيدة راقية ، فنحن إذا كنا نخدم الجزائر فلسنا نخدمها على حساب غيرها ولا للإضرار بسواها معاذ الله ، والآن أيها الإخوان وقد فهمتمونى وعرفتم سمو فكرة العيش للإسلام والجزائر ، فهل تعيشون مثلى للإسلام والجزائر ، فلنقل كلنا : ليحيا الإسلام ، لتحيا الجزائر »[2] .

(١) د . محمد فتحى عثمان . مصدر سبق ذكره ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ – ص ١٠٣ نقلاً عن مجلة الشهاب جـ ١٠/م ١٢ فى غرة شوال ١٣٥٥ هـ – يناير ١٩٣٧م .

فالمشاعر القومية مرتبطة لديه دائمًا بالمشاعر الإنسانية وكلاهما مرتكز العقيدة الإسلامية ولكن الجزأرة لديه كانت محور حياته . فبخدمة الوطن الجزائرى يكون قد خدم الإنسانية جمعاء ، فالمحلية أو الإقليمية لديه هى جزء من الأممية التى يدعو لها الإسلام .

أما الوطن والوطنية لدى ابن باديس فيشرحهما فى مقال تحت عنوان « الوطن الوطنية » ، نشر فى الشهاب (جـ ٧/م ١٣) بعددها الصادر فى رجب ١٣٥٦ هـ / سبتمبر ١٩٣٧ م جاء فيها : « ... لا يعرف ولا يحب الوطن الكبير إلا من عرف وأحب الوطن الصغير ، والناس إزاء هذه الحقيقة أربعة أقسام : قسم لا يعرفون إلا أوطانهم الصغيرة (بيوتهم- وأسرهم) ، وهؤلاء هم الأنانيون وهم فى الغالب لا يكون منهم خير حتى لأقاربهم وأهل بيوتهم ، وقسم يعرفون وطنهم الكبير فيعملون فى سبيله كل ما يرون فيه خيره ونفعه ، ولو بإدخال الضرر والشر على الأوطان الأخرى ، بل يعملون دائمًا على امتصاص دماء الأمم والتوسع فى الملك لا تردهم إلا القوة وهؤلاء شر وبلاء على غير أممهم بل وعلى أممهم ، وقسم زعموا أنهم لا يعرفون إلا الوطن الأكبر وأنكروا وطنيات الأمم كما أنكروا أديانها وعدّوها مفرقة بين البشر ، وهؤلاء عاكسوا الطبيعة جملة ، وما عرفته البشرية منذ آلاف السنين ودلائل الفشل على تجربتهم ، حيث أجروا تجربتهم لا تكاد تخفى ، وقسم اعترف بهذه الوطنيات كلها ونزلها ومنازلها غير عادية ولا معدو عليها ورتبها ترتيبها الطبيعى فى تدرجها ، وهذا الرابع هو الوطنية الإسلامية العادلة ، إذ هى التى تحافظ على الأسرة ، بجميع مكوناتها ، وعلى الأمة بجميع مقوماتها ، وتخدم الإنسانية فى جميع أجناسها وأديانها ، وهذه هى وطنيتنا معشر المسلمين الجزائريين الأفارقة ، ووطنية كل مسلم صادق فى إسلامه ووطنيته ..[1] .

فالوطنية عند ابن باديس ، وكذلك الوطن يعرفهما فى إطارها الإسلامى أيضًا والذى يرى من وجهة نظره أنها تعنى الاعتراف بالأوطان والأمم بشكلها الطبيعى ، وهذا ما يدعم فكر الجزأرة لديه ، وخصوصية الوطن والشعب الجزائرى وإن كان يرى إمكانية أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين فى الجنسية القومية إذا تناصفا وتخالصا فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التى قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة .

(١) المصدر السابق ص ١٠٤ .

فثنائية السياسى - الدنيوى ، لا يوجد لها وجود مستقل ، إلا بقدر ما تدعم الدينى ، فالسياسى فى حياة الشيخ ابن باديس يمارس « مبدأ التخفى والتجلى » فيحضر كلما دعم الدينى والشرعى ، ويختفى كلما كانت الحاجة ضرورية لهيمنته ، الخطاب الدينى والسياسى مكمل للدين ، وليس موجها له ، لما تقدم من الأسباب .

وهنا تكمن خصوصية الخطاب الباديسى المتمثله فى غياب المستوى الدنيوى بجانب المستوى الدينى الذى كان الأكثر وجودًا .

لقد كان ابن باديس نموذجًا للعالم السلفى المناضل فى سبيل إسلام « تقى وطاهر » وظل هكذا حتى مماته ساعيًا لتحقيق هذا « الحلم » .. ليكون بذلك علامة بارزة فى تاريخ الفكر السلفى الجزائرى ، « مدشنا » بداية ونهاية السلفية الوطنية ، وتتمثل « وطنيته » فى حبه للجزائر ، ودفاعه عن هويتها الأمر الذى سبب له المضايقات ، إلا أن سلفيته بقيت تقليدية الطبع مالكية الجوهر ، وسنية التوجه عمومًا ، رغم عدم إيمانه الظاهر بتعدد المذاهب ، لأن الإسلام واحد ، كما يقول ومن ثم كانت نظرية ابن باديس الأساس الأيديولوجى الحقيقى لحركة السلفية الجزائرية منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، فخلقت أجيالاً متعددة وقدمت لها المنطلقات الأساسية ، لدخول العمل السياسى الوطنى وتحقيق تطلعات التحرر والبناء والتحديث ، ولذلك كانت السلفية حاضرة ، ومؤثرة رغم تبنى الجزائر الاشتراكية العلمية فى ميثاق الجزائر ١٩٦٤ والميثاق الوطنى ١٩٧٦ ، فلسفية اليوم ، تنتمى روحًا وجوهرًا إلى محاولة ابن باديس الإصلاحية ، بل إنها فى بعض ملامحها لم تتجاوز حدود المشروع الباديسى - كما يقول المنصف وناس فى كتابه مفهوم المشاركة السياسية فى المغرب العربى(١) وهو ما سنراه جليا عندما نتناول الحركة الإسلامية المعاصرة لذا كان من الضرورى إفراد هذا المبحث .

---

(١) المنصف وناس . مصدر سبق ذكره ص ٦٦ - ص ٦٧ .

الفصل الثالث

* البُعد الإسلامى فى حرب التحرير الجزائرية .

البُعد الإسلامى
فى حرب التحرير الجزائرية

إذا كان الإسلاميون قد أقاموا البنية الأساسية لحرب التحرير الجزائرية وإعداد النفوس للثورة بعد أن أعادوا الهوية الإسلامية للشخصية الجزائرية ، فإنهم كانوا مرتكزا أيضا من مرتكزات الثورة التى انطلقت من الأرضية الإسلامية ، وليس معنى عدم مشاركة الإسلاميين فى السلطة أنهم لم يشاركوا فيها ، كما يردد « بن بيللا » أول حاكم للجزائر بعد الاستقلال ففى نـدوة متلفزة قال ردًّا على سؤال للصحفى أندريه بوتار الصحفى الفرنسى فى مجلة الإكسبريس الفرنسية « رجـال الدين لم يلعبوا دورًا مهمًّا فى نضال جبهة التحرير الوطنى ، بل لم يفعلوا شيئًا قط وأنهم رغـم أقوالكم أنهم شاركوا فى الحكومة أقول لكم : « إنهم حاربونا على مدى عـام ونصف عام »[1] . وبالطبع فإن الأحداث والوثائق تكذب « بن بيللا » حتى إن « بوضياف » رئيس المجلس الحاكم فى الجزائر بعد الانقـلاب على نتائج انتخابات ١٩٩١ ورفيق بن بيللا فى الثورة والسجن يكذبه حيث قال : « لقد نادت الحركات الثورية فى الجزائر من عبد القادر الجزائرى إلى حرب التحرير بالرجوع إلى الدين »[2] .

ويشير جان بول شارنيه العـالم الاستراتيجى الفرنسى إلى أهمية دور الدين فى حرب التحرير الجزائرية بقوله: «.. هناك دافع إسلامى لم يتجسد فى تنظيمات سياسية لكنه كان شاحنًا حينيًّا وبشكل عميق التجذر فى حركة التحرر الوطنى، وخاصة بما يتعلق بالطبقة الفلاحية ، ففى حرب التحرير الجزائرية قام الفلاحون فى الجبل بمساندة « جبهة التحرير الوطنى » فى تحقيق التحرر والاستقلال ، ولكن النضال بالنسبة لهؤلاء الفلاحين لم يكن يتموضع فى تحقيق الاستقلال بقدر ما كان ضرورة للتحرر من سيطرة مسيحية يمثلها الفرنسيون على شعب مسلم هو الشعب الجزائرى .

---

(١) بن بيللا نحو عالم جديد دار آسيا للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى . باريس ١٩٨٤ الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٤ ص ١٦٤ .

(٢) الأهرام ١٩٩٢/٣/٤ : حديث بوضياف للصحافة المصرية . أجراه هشام فهيم ص ٥ .

وإذا كان الدين مبعدًا عن الواجهة الخارجية لحركة التحرر العربى لأسباب أيديولوجية واستراتيجية سياسية تبرر تقديم الفعالية لهذه الحركات كفاعلية تسعى إلى تحقيق الاستقلال وليس إلى بناء دولة دينية ، هذا مع أن العامل الدينى كان موجودًا ضمنًا وبشكل عميق ، ويتحرك ضمن الديناميات البنيوية لحركة التحرر فى الوطن[1] .

ويشير الجنرال بوفر إلى دور الإسلام فى حركة التحرير الجزائرية « فى بداية الأمر لم يكن الثوريون سوى حفنة من الرجال ليس بحوزتهم سوى وسائط مضحكة وجابهوا فرنسا التى كانت قوتها تبدو فى تلك الفترة قوة ساحقة ، وبالإضافة إلى هذا كان الشعب الجزائرى لم ينضج بعد للثورة ومع هذا فقد قرر الثوار البدء فورًا بالعمل معتمدين على التقاليد الإسلامية » وهذا ما يؤكده أحد كبار الثوار وهو عباس لغرور « إننى أعرف أننا سنجابه العدو وأيدينا فارغة عمليا ، وليس لدينا إلا لإيمان الذى يعمر قلوبنا ، غير أن ما نعتمد عليه هو إشعال الفتيل المفجر للثورة ، وإننى على ثقة كاملة بأن الشعب الجزائرى بكامله سيتبع مسيرتنا على هذا الدرب ، ذلك لأن الله مع المجاهدين ومع القضية العادلة الله أكبر »[2] .

حتى أن بن بيللا لم يستطع إنكار العامل الدينى فى توجهه الثورى فهو يقول : « كان عمرى ثلاث أو أربع عشرة سنة عندما أقدم أحد المدرسين ، وكان مربيًا جيدًا ، وسبتيا ولكنه متعصب ، على النيل من معتقداتنا الدينية ، فقلت له إننا مازلنا صغارًا ، وأنه لا يحق له أن يفعل ذلك ، فرد علىّ قائلاً : إن النبى محمدًا كان مشعوذًا ، فى ذلك اليوم تحدد اختيارى ، لقد جرحت فى الصميم ، وبعد أربع سنوات مرت على ذلك الحادث أنضممت إلى « حزب الشعب الجزائرى » وناضلت فى صفوف الحركة الوطنية الجزائرية التى لا يمكن فهمها بمعزل عن بعدها الإسلامى .. »[3] .

بل إن بن بيللا قال عام ١٩٨٠ : إن الشعب الجزائرى يعتبر الثورة الإسلامية فى إيران امتدادًا طبيعيًّا للفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ ، ولكل ما كان ينطوى عليه ذلك اليوم وأن تعلق الشعب الجزائرى بالثورة الإسلامية فى إيران هو تعلق عضوى ، فقد عانى

---

(١) د . علاء طاهر : الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢ ص ١٧٥ – ص ١٧٦ .

(٢) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ١٠٣ .

(٣) بن بيللا نحو عالم جديد . مصدر سبق ذكره ص ١٣٤ .

شعبنا الأمرين من ليل استعمارى طويل وسياسة استيطانية عملت على تقويض أقدس مقدسات وجودنا وأولها الإسلام ، ومنذ بداية الاحتلال مارس شعبنا تقاليد عريقة فى الكفاح من أجل التحرير توجت بثورة نوفمبر ١٩٥٤ وما رافقها من آلام ، كل ذلك جعل شعبنا أكثر تفهما للثورة الإيرانية من أى شعب مسلم آخر ، وهذا ما دفعه إلى التعلق بأهدافها أشد التعلق والاستعداد للدفاع عنها ، حتى إن أبناء شعبنا مصممون على الاستشهاد من أجل تلك الثورة إذا ما اقتضت الضرورة .[١] .

وهذه الشهادة من بن بيللا تنفى ما قاله عن العلماء وتؤكد إسلامية ثورة نوفمبر ١٩٥٤ على الرغم من أنه هو الذى انحرف بها عن جادة الصواب وتسليمها لليساريين ، ربما فى محاولة منه لإبعاد الدين عن الواجهة الخارجية طبقًا لمقولة الاستراتيجى الفرنسى « جان بول شارنيه » بأن الهدف هو الاستقلال وليس إقامة دولة دينية حتى لا يعترض العالم الصليبى ويمنع ذلك .

وعندما أعلنت جبهة التحرير عن مبادئها اتضحت شخصيتها العربية الإسلامية واستغلت عامل الدين بهدف توحيد الصفوف من ورائها ، وتمثلت المظاهر الإسلامية فى معظم تحركاتها وخطاباتها .

فالثورة اتخذت كلمتى « خالد ، عقبة » سرًا لها مما يدل على تأصل العقيدة الإسلامية فى نفوس مقاتلى الجبهة ، والذى كان يطلق لقب مجاهد على كل فرد منها كما استخدمت الثورة الكلمات الإسلامية للاتصال مثل : « الدين والعمل الله أكبر ، الله محمد ، الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، النظام والعمل ، خالد ، عقبة الجهاد ، والإخلاص ، محمد على ، السيف ، القلم ، الحرب ، النصر وغيرها من الكلمات[٢] .

وبرز الطابع الإسلامى للثورة فى افتتاح أغلب جلساتها باسم : الله ، والحمد لله ، ثم باسم جيش وجبهة التحرير ، فى إنشاء مصلحة قضائية دينية تابعة لجيش التحرير فى أغلب الولايات ، وعلى كل المستويات ، وكانت تقوم بحل المشاكل الدينية والاجتماعية فى أوساط الشعب ، وتنظم التعليم العربى وتراقبه ، وتقوم بالوعظ الدينى والتوجيه الثورى »[٣] .

---

(١) المصدر السابق ص ٨ .
(٢) د . نبيل أحمد بلاسى . مصدر سبق ذكره ص ١٦٤ .
(٣) المصدر السابق .

وتمثلت مظاهر الجهاد الإسلامى أيضًا فى أنه عند قدوم مواطن للالتحاق فى جيش التحرير ، فإنه كان يقول « أنا قادم للجهاد الذى كان يتسابق إليه المجاهدون الذين كانوا يبغون الجنة ، كما راعت القيادة العسكرية أن يؤدى جنودها الصلاة ، ونعت بعض القادة الجنود الذين يتخلفون عن الصلاة « بأنهم مجاهدون ناقصو الإيمان »[1] .

وعندما تقرر عمل العلم الجزائرى عرفته الجبهة وكان ذلك عام ١٩٥٨ بأن هناك دلالات خلف ألوانه : فلونه الأبيض يعبر عن السلم والأمن ، والأخضر يعبر عن الرزق ، والأحمر يعبر عن الدم ، أما الهلال فيرمز إلى القومية العربية ، أما النجمة فهى تشير إلى أركان الإسلام الخمسة[2] .

وفسر القادة الجزائريون حرب التحرير بأنها جهادٌ إسلاميٌّ ضد الفرنسيين عن الوطن وعن المجتمع الجزائرى وعن الأخلاق الجزائرية التى هى أخلاق المجتمع الإسلامى التى ذكرت فى الشريعة الإسلامية ، ومن هنا كان التأييد الشعبىُ لها يزداد لاسيما بعد تطهير الخونة المندسين بين أوساط الشعب ، والتى أصدرت جمعية العلماء فتوى بكفر المتعاونين مع الاستعمار ، والرد على دعاية الاستعمار وتصوير الحرب التى يقوم بها جيش وجبهة التحرير على أنها حركة جهاد إسلامى .

وعندما طالب المقيم العام الفرنسى « روبرت لاكونست » من الشيخ العربى التبسى صاحب التأثير على الشعب أن يطالب الجماهير بالهدوء وعدم المشاركة فى الثورة رفض التبسى قائلاً : « إننى صادق منذ نعومة أظفارى وأنا الآن شيخ وتريدون منى أن أكذب على الشعب ، كلا لن أتحدث ، كلا لن أتحدث ، وبعد اعتقال الزعماء (بن بيللا ، وبوضياف ، وحسين آيات ، ومحمد خيضر ...) طالبه لاكوست - كمفوض من قبل حكومة جى موليه - بالتفاوض معه لإيجاد حل للقضية الجزائرية ، قال التبسى له : مفتاح الحل بأيديكم أنتم ، مما أدى إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية بين منزله فى حى بلكور بالجزائر ، وعمله فى جمعية العلماء ، ولما كان الشيخ التبسى باعتباره رئيسًا لجمعية العلماء - بعد رحيل البشير الإبراهيمى إلى الشرق - فقد ألف السجن لأنه كان من أنصار الكفاح المسلح مع فرنسا الذى قال عنها : « من عاش فليعش بعداوة فرنسا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

ومن مات فليحمل معه هذه العداوة إلى القبر » ، وقد رفض التبسى عرض الأزهر لإنقاذه من المصير السيئ الذى يزحف إليه حتى اختطافه على يد المظليين الفرنسيين فى الليلة الفاصلة بين ٤ ، ٥ أبريل سنة ١٩٥٧[1] .

ولم يقتصر دور جمعية العلماء على الانخراط فى الجبهة ، والعمل الداخلى فقط بل إنهم قاموا بالدعاية للثورة خارجيًا من خلال أعضائها بالخارج ، واتخذوا من مصر قاعدة لعملهم ، فالشيخ المدنى ، والشيخ الفسيرى ، وعبد الحميد المهرى ، والبشير الإبراهيمى انطلقوا فى البلاد العربية ، يدعون للقضية ويجمعون السلاح ويمثلون الجزائر رسميًا من خلال توفيق المدنى كمندوب دائم للجزائر فى الجامعة العربية بالإضافة إلى عقد الندوات فى المنتديات والجامعات للتعريف بالقضية وكان هذا دور على جانب كبير من الأهمية حيث وفروا للثورة مظلة من الإعلام الخارجى فى الوقت الذى لعبوا فيه دورًا هامًا فى تعميق الوعى السياسى لدى جنود جبهة التحرير ، وكان أحمد حمانى نائب الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين يتولى هذا الأمر .

وإذا نظرنا إلى تأثير العلماء على الشعب أثناء الثورة فلنقلب صفحات كتاب مولود فرعون : « يوميات معركة الجزائر » : عندما تقرر الاضراب عن التدخين والخمور » فى ١٢ توفمبر ١٩٥٥م نفذ الأهالى الإضراب فى نظام ودقة ، والفرنسيون غاضبون لأن أبناء القبائل كفوا عن الذهاب إلى المقاهى وتناول شرابهم جهادًا . إن مجرى الأمور الطبيعى التقليدى ، يرون أن شبح الإفلاس سوف ينتصر فأوامر الثوار أصبحت بمثابة الأحكام النافذة ، فأخليت رفوف الدكاكاين من السجائر ، وأقلع المدخنون عن التدخين وكرهوه حتى فى منازلهم حيث لا رقيب ولا حسيب ، وهجرت المقاهى الفرنسية بالإجماع ، ولم يعد يشاهد فيها أو فى الشوارع سكير ، وأصبح محترفو الشراب يعللون أنفسهم بأن الله سيؤتيهم القوة على الاحتمال ، وهكذا فى الوقت الذى يطلب فيه هؤلاء الفلاحون القوة والعون من الله ، نجده سبحانه وتعالى يقذف الرعب فى قلوب الفرنسيين .

ويقول مولود فى مذكراته يوم ٢ فبراير « بل إخوتنا ، مسلمون حقيقيون ، وحينما جمعونا فى المعصرة كانت أسنان الوجهاء تصطك خوفًا ، غير أن رئيس الجماعة الثورية كان يدعو إلى الاعجاب حقًا ، فبدأ بتلاوة آى الذكر الحكيم مبتدئا بفاتحة الكتاب فى

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٨ .

لغة عربية فصيحة سليمة ، وبنغم كأنه السحر وبإيمان لا يقبل الشك ، ولم نكن فى حاجة إلى فهم معانى الآيات ، بل اكتفينا بالأثر المباشر والجو العجيب الذى انجذبنا إليه انجذابا .

« إن هذه الفئة المؤمنة تجبر الإنسان على احترامها ، ومنذ حضوا الناس على الإقلاع عن السعوط والدخان ولعب الميسر والخمر ، تلك الأمور التى ينهى عنها الإسلام ، وهم مسلمون ، أدركنا أن هذا الدين الحنيف يعيد سيرته الأولى على أرض الجزائر الخضراء ، هل أنت مسلم ؟ إذن فازجر الشيطان واطرده من كل مكان ومن كل قلب ، وليبحث له عن مأوى فى أى مكان آخر ، هل تذهب إلى المقهى ؟ اشرب فنجان قهوتك وتحدث مع الأصدقاء ثم اذهب بعد ذلك إلى بيتك ، لقد جعلك الله مسلمًا فهل يصح أن تستمر فى معصيته وتجاهله ؟ لا . لن يسمح لك بذلك أبدًا ، أواه لقد سررنا من هذا الكلام الجاد المؤمن ، حتى النكات بدت لنا مبتذلة ، حتى أبناء « تيزى هيبل » الذين كانوا أشد الناس فسادًا فى الأرض اهتدوا سواء السبيل وعاد الإيمان إلى قلوبهم ، واختاروا مؤذنًا يؤذن للصلاة ، وبدءوا يذهبون إلى المسجد جماعات بانتظام ، يالعظمة الله ! إنه إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون ؟ وها هو سبحانه يؤلف بين القلوب فى طرفة عين ويجمع المشتتين تحت سقف حظيرته المقدسة الذى أصبح يستظل بظله مضيعون عادوا من فرنسا من أجل الكفاح المقدس وليدفن شهداؤهم فى جبانه تيزى – هيبل مسلمين موحدين مؤمنين بالله ورسله ، لقد قتل بعض هؤلاء العائدين بأيدى إخوتهم المؤمنين ، كذلك الذى أصر على التدخين والآخر الذى أصر على شرب الخمر ، ولما كان هذان الشهيدان ابنى عمومة وينتميان لأسرة واحدة هى أسرتى « فإننا نشعر بالأسى لأنهما خالفا ما أقر به قادتنا المؤمنون الصادقون »[1] .

وهذه المقتطفات من « يوميات معركة الجزائر » لمولود فرعون تشير إلى قوة الإسلاميين المعنوية وتأثير الإسلام فى تغير سلوك المنحرفين من الشعب الجزائرى ، وهو ما يؤكد دوره الرئيسى فى تحرير الجزائر وأهميته فى حياة الجزائرين وتكوينهم النفسى والوجدانى ، ومثال آخر يورده بسام العسيلى فى كتابه جيش التحرير الوطنى الجزائرى عن دور الإسلام فى ضبط المجاهدين ، وكيف حاولت فرنسا استخدامه أيضًا ، فمنذ نشوب الثورة ،

(١) مولود فرعون : يوميات معركة الجزائر . ترجمة عبد العاطى جلال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ ص ٩ ، ص ١٠ ، ص ٢٨ ، ص ٦٩ .

كان جميع الحكام العامين الفرنسيين فى الجزائر ، تواقين دائمًا ، إلى إظهار تأييد جزائرى إسلامى إلى جانبهم ، وضمن هذا الإطار عمل الحاكم العام « سوستيل » على تنظيم جماعات مسلحة من مسلمى القبائل (البربر) تحت ستار (الدفاع عن النفس) لتتصدى لمقاومة جيش التحرير (سنة ١٩٥٥) ، وكان بين الجزائريين الذين طلبت إليهم السلطات الفرنسية ، الانضمام إلى هذه الجماعات ، عدد غير قليل من مجاهدى جيش التحرير ، وانضموا إلى المشروع الجديد بعد الحصول على الموافقة من قائدهم . وكانت المشكلة الأولى التى صادفتهم عندما صدر الأمر لهذه الجماعات بعد تدريبها بالخروج إلى الجبال لقتال جيش التحرير الوطنى ، وعقد قادة القبائل مؤتمرًا سريًّا لمناقشة الموقف ، وقرروا تمثيل معارك صورية مع إخوانهم المجاهدين ، وأن يتركوا على أرض المعركة (جثث الخونة) الذين يتم إعدامهم عادة .

وطبق هذا النظام بصورة دقيقة عدة أشهر ، كان فيها السلاح والمدافع والذخيرة ، تتسرب كلها من هذه المجموعات إلى المجاهدين فى منطقة القبائل ، ومن السخرية حقًّا — بالكفاءة الفرنسية — ألا يكتشف القادة الاستعماريون سر هذه العملية ، إلا عندما أعلنها مباشرة القائد « عبانه » أبرز قادة منطقة القبائل ، ولكن قبل أن يسمح « عبانه » لنفسه بكشف السر ، وقبل أن يتمكن الفرنسيون من القيام بعملية انتقامية ضد هذه الجماعات ، كان أفرادها قد قتلوا ضباطهم الفرنسيين ، وعادوا إلى الالتحاق بقواعدهم لخوض الصراع مع إخوانهم المجاهدين ،وحملت هذه العملية اسم الطائر الأزرق[1] وبذلك يتضح أنه رغم جهد فرنسا طوال ١٣٢ عامًا على خلق هوة بين مسلمى الجزائر (عربهم وبربرهم) كانت الوحدة الإسلامية تحت راية الجهاد فى سبيل الله هى العامل الأقوى من كل محاولات التجزئة ، والفضل يرجع لجمعية العلماء فى تحقيق هذه الوحدة .

الجيش يبلور المبادئ الإسلامية

واستطاعت الثورة الجزائرية أن تتقدم نحو النصر ، بسبب ذلك التجاوب العميق بين الرأى الموجه من اليوم الأول للثورة ،وذلك الطابع القوى من الخلق الفاضل ، السلوك المثالى ، لقد تطهر الشعب الجزائرى من أدرانه بعد سنوات الاحتلال الفرنسى الغاشم ، وبعدما أنزله الاستعمار من محن ونوائب بهذا الشعب الذى عاد للظهور ، وهو يحمل كل

---

(١) بسام العسيلى : جيش التحرير الوطنى الجزائرى . دار النفائس . بيروت .الطبعة الثانية ١٩٨٦ ص١٠٧ .

فضائله الدينية والأخلاقياته التى بقيت كامنة طوال أكثر من قرن من الزمن ، تنتظر الفرصة المناسبة وتتحين الظرف الملائم الذى أوجدته ثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ ، فكانت هى الإيذان لتلك القيم بالظهور ، على طبيعتها ، فأدهشت العالم .

كان جيش التحرير الوطنى هو التنظيم الذى مكن تلك القيم التى كانت كامنة بالظهور وهو الذى آلت إليه تلك القيم ، فإعطاها النظام الملائم ، وفى مؤتمر ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ أعطى نظامًا موحدًا لجيش التحرير وسن قوانين لا يتعداها المجاهد ، ويرجع عليها جميع القادة ، فصدر قرار تحريم الإعدام ذبحًا .وتحريم جميع أنواع التمثيل بالشخص ، أو التشوية بخلقته ، كما نص على إعدام كل من يعتدى على عرض فتاة ، أو امرأة وذلك بعد محاكمة شرعية قانونية ، يتمكن فيها المتهم من الدفاع عن نفسه ، وأمر بالعناية بالأسرى ، وبذلك تكون الثورة قد أقامت الدليل على أنه تمثل القيم الأخلاقية للشعب الجزائرى وهذا هو ما مكن جيش التحرير من إحراز انتصاراته بالرغم من قلة عدده[1] وبالنظر إلى القانون الأساسى لجيش التحرير الوطنى الجزائرى الذى تقرر فى ١٢ أبريل ١٩٥٨ نجد أنه مستنبط من المبادئ الإسلامية فهو ينص على أن من واجب المجاهد أن يحترم نفسه ، وأول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية .وعليه أن يمحو من نفسه كل شعور أنانى ، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة . صوت الضمير والإحساس بالواجب ، ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه ، بل عليه أن يحاسبها كل يوم فى كل شىء على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يؤدى إلى الانفعال ، أو التأثير نتيجة حب الذات ، بل عليه أن يكون طاهرًا وصريحًا ومخلصًا ،ويطلب إلى كل مجاهد القيام بشعائره الدينية الإسلامية ، كما يطلب منه أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه .وعليه أن يكون مثالاً للسيرة الحميدة والشجاعة لجميع إخوانه .

وقرر القانون فى فصله الثالث عقوبات قصاص على الأخطاء المرتكبة إلى ٣ درجات .

أولاً : الأخطاء البسيطة ، وهى الطبع الردىء ، عدم احترام الرفيق ، التسرع، تأخير العمل ، أو إهماله ، القذارة ، التكاسل ، الخصام ، اللباس غير النظامى ، عدم الاعتناء

(١) المصدر السابق ص ١٢٤ ، ص ١٢٦ نقلا عن مجلة المجاهد ، العدد ٩ (٢٠ أوت – آب ١٩٥٧) .

بالمواد المحفوظة ، وعقوبة مرتكبى هذه الأخطاء الإنذار وتسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة ،وتعيينه للحراسة لوقت إضافى ، اللوم ، وقطع المرتب .

ثانيا : **الأخطاء الخطيرة** وحددها القانون فى : محاولة الاغتيال ، العبث بحفظ النظام تصنيع السلاح ، إفساد الذخائر عمدًا ، الغش فى المحاسبات ، اختلاس الأموال ، التزوير ، تضييع رسالة أو عدم تسليمها ، التأخير فى تنفيذ الأوامر ، السرقة ،التعدى على السلم النظامى العسكرى ، والتغيب عن الاجتماع ، السكر ، الحط العلنى من جيش التحرير أو من القادة ، التجاوز فى السلطة ، الامتناع عن أداء التحية التنقل بدون إذن ، وعقوبة هذه الأخطاء تكون فى نزع السلاح أو نقل الجندى إلغاء الإجازات ، خفض الرتبة ، نزع الرتب كلها .

ثالثًا : **الأخطاء الفاحشة** فهى القتل المتعمد ، الفرار من صفوف الجيش ، التواطؤ مع العدو والخيانة ،تعمد كشف السر ، بث روح الهزيمة ، الانشقاق والتألب ، نشر الدعاية الطائفية ، شق عصا الطاعة ، الاعتداء على المحرمات ، اللواط ، الزنا ، تبذير الأموال ، إخفاء أرزاق الثورة ، التخلى عن المركز ، الجبن أمام العدو ، العمل على حط معنويات الجيش ، يقدم مرتكب هذه الأخطاء إلى المحاكم العسكرية للاقتصاص منه بعقوبات تبتدئ من السجن ونزع الرتبة العسكرية ، وخلع الجنسية الوطنية إلى حكم الإعدام : وتنظر محكمة الولاية فى جريمة الزنا والاعتداء على المحرمات مهما كانت رتبة المتهم[1] ومن المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطنى مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية فى تحطيم قوات العدو ، تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك فى نفوس المجاهدين .

وهذه المقتطفات من قانون جيش التحرير الجزائرى نرى أنها راعت كل المبادئ الإسلامية مما يعنى أن الإسلام كان هو المحرك الأول للثورة ، لذا كا من الصعب تجاهله ، بل كان يجب ترجمته عمليا ، والدفاع عنه وحمل لواء القيم الأخلاقية والدينية .

وعلى الرغم مما تقدم فإن محاولات إبعاد الإسلاميين عن المراكز القيادية فى الثورة الجزائرية ، قد بدأت منذ عام ١٩٥٤ بعد إعلانها مباشرة ويتضح ذلك من تدخل مصر فى هذه العملية خصوصًا وأنها كانت قد خرجت لتوها من معركة مع الإخوان المسلمين ،

---

(١) المصدر السابق ص ٢١٦ – ص ٢٢٣ .

ويتضح ذلك من كتاب فتحى الديب . عبد الناصر والثورة الجزائرية حيث كان ضابط اتصال عبد الناصر بالثورة .

ويقول حول مساعيه لتوحيد الأحزاب الجزائرية فى جبهة واحدة : « إنه تم الاجتماع الأول فى بيته ، وحضره البشير الإبراهيمى – رئيس جمعية العلماء ، وأحمد بيومى ممثل حزب البيان ، ومحمد خيضر ، وأحمد ميزغنه ، وحسين الأحول ممثلو مجموعة اللجنة المركزية وتم تبادل الآراء وانتهى النقاش الذى اتخذ طابع الحدة لإصرار الشيخ الإبراهيمى على حضور الفضيل الورثلانى غير الموثوق به (يُعتقد أن السبب الذى لم يذكره الديب أن سبب عدم الثقة يرجع لعلاقته القوية بالإخوان المسلمين أعداء الثورة المصرية) وتم الاجتماع الثانى يوم ٢٢ يناير بمنزل فتحى الديب مع البشير الإبراهيمى ٤ ساعات دون التوصل إلى نتيجة لإصرار الإبراهيمى على ممارسة حقه فى السيطرة على الطلبة الجزائريين (وهو ما لم يقبله الديب) تفاديًا لممارسة الضغط المادى على الطلبة لاتخاذهم مواقف تضر بقضية الثورة الجزائرية ، وبالطبع فإن الديب لم يشأ أن يذكر حقيقة رفضه لسيطرة الإبراهيمى على الطلبة الذين كانوا فى الأصل تلاميذ مدارس جمعية العلماء التى ترسلهم فى بعثات للأزهر والزيتونة والقرويين ، كما أوضحنا سالفًا . والديب يريد أن يسلبه القوة التى تتمثل فى الطلبة مستقبل الأمة لإعادة تشكيلها وفقا للرؤية المصرية وبالتالى دعمًا لبن بيللا ، وتم الانتهاء من هذا الاجتماع بإعطاء مهلة عدة أيام ليقنع البشير معاونيه بأهمية الجبهة .

فى مساء يوم ١٩٥٥/٢/١٧ تم الاجتماع الموسع بمنزل فتحى الديب وحضره الشيخ البشير الإبراهيمى رئيس جمعية العلماء ، والفضيل الورتلانى عضو الجمعية، وأحمد ميرغنه ممثلا لمصالى الحاج ، والشاذلى المكى عضو مجموعة مصالى، وأحمد بيوض ممثلاً لفرحات عباس رئيس حزب البيان وحسين الأحوال ممثلاً لمجموعة اللجنة المركزية المنشقة، ومحمد يزيد عن نفس المجموعة وكل من أحمد بن بيللا ومحمد خضير، وحسين آيات أحمد ممثلين لجيش التحرير الجزائرى.

وبعد نقاش طويل مثمر اتفق الجميع على توقيع ميثاق جبهة تحرير الجزائر وتم وضع اللائحة الداخلية لجبهة التحرير ، والتى تم إقرارها والتوقيع عليها مساء يوم ١٩٥٥/٢/١٨٤[1].

(١) فتحى الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر . دار المستقبل العربى . القاهرة . الطبعة الثانية ١٩٩٠ ص ٧٥ ، ص ٦٧ .

وتم الاتفاق بين أحمد بن بيللا ، وقادة الكفاح بالداخل على خروج قادة حزب البيان وجمعية العلماء إلى القاهرة ، ليتم إعلانهما لحل تنظيمهما والانضمام لجبهة التحرير الجزائرية فى مظاهرة دعائية ، ولكن تكون جميع الأحزاب والهيئات الجزائرية قد انخرطت فى جبهة التحرير باعتبارها الجبهة السياسية الوحيدة الممثلة للشعب الجزائرى والناطقة بلسان جيش التحرير الجزائرى .

وبدأ توافد الإخوة الجزائريين ليصل فى نهاية ١٩٥٦ فرحات عباس رئيس حزب البيان ، والدكتور أحمد فريسس ، وأعقبهم وصول الشيخ أحمد توفيق المدنى أمين عام جمعية العلماء والشيخ العباس عضو الجمعية ولحقهم المحامى عبد الرحمن كيوان عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب والمحامى ساطور وبو منجل من أعضاء حزب البيان والنواب بالمجلس الجزائرى .

وفى ١٩٥٦/٤/٢٥ أعلن فرحات عباس ومعه رؤساء جمعية العلماء الجزائريين فى مؤتمر صحفى بسميراميس الانضمام بعد حـل تنظيماتهم إلى جبهة التحرير الجزائرى ومطالبتهم بضرورة الحصول على الاستقلال التام ، الأمر الذى كان له أثره البالغ على السلطات الفرنسية واعتبار ذلك نصرًا عزيزًا للثورة الجزائرية وقيادة جيش التحرير(١) .

وهكذا يتضح أن جمعية العلماء شاركت بفاعلية فى تكوين جبهة التحرير ، وتنازلت من أجل الاستقلال عن هيكلها وقيادتها ، وانصهرت فى الجبهة مما يؤكد نقاء سريرتها وحسن نيتها وعدم تغطرسها ، لتولى القيادة كما حدث من بعض الأحزاب والقوى السياسية .

وبدأ الصراع الداخلى منذ مؤتمر ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ الذى عقد بوادى الصمام واقتصر من حضروا هذا الاجتماع على قادة ولايات الجزائر ، والقبائل الصغرى والكبرى وممثلين عن شمال قسنطينة ، وتخلف عن الحضور باقى قادة أو ممثلين عن وهران والأوراس وسوق أهراس ، والصحراء ولم يحضر ممثل للخارج ، ونجح عبان رمضان فى فرض رأيه على المؤتمرين ، وتجاهلت القرارات التى اتخذها المؤتمر حول مستقبل الجزائر عروبتها

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

وارتباطها بالدين ، وشكل لجنة عليا للإشراف على شئون الكفاح وسماها لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) ووضع نفسه على رأسها رغم ثلاثية تشكيلها ومعه كريم بلقاسم ويوسف بن خده وتم تعيين محمد الأمين دباغين ليمثل الثورة الجزائرية بدلاً من أحمد ابن بيللا ثم توالت التصفيات الجسدية داخل الثورة ، ونجحت فرنسا فى الاستيلاء على شحنة أسلحة من مصر مرسلة للجزائر على ظهر الباخرة آنوسى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٥٦ بالإضافة إلى حادث اختطاف طائرة أحمد بن بيللا ، ومحمد خيضر ، ومحمد بوضياف ، وحسين آيات بعد أربعة أيام فقط من الاستيلاء على الباخرة . وطالب فتحى الديب أحمد توفيق المدنى (علماء) بإعداد بيان ونداء باسم جبهة التحرير الوطنى الجزائرى وجيش التحرير ، لتقوم إذاعة صوت العرب بإذاعته لشحن همم وعزائم الشعب الجزائرى ، وتفادى ردود الفعل السلبية للحادث ، كما أبلغ توفيق المدنى مجلس الجامعة العربية بالحادث ، وبأنه لا يؤثر على سير الكفاح ، ومطالبة الحكومات العربية بإعلان تضامنها فى تأييد الكفاح الجزائرى ، واتخاذ قرار بتحميل فرنسا مسئولية وقوع أى أذى على المقبوض عليهم(١) .

وهنا يتضح أن الصراع على السلطة لم يخل من الموقف تجاه الإسلام فعبان رمضان أراد الانحراف بالثورة ، كما رأينا ولم يهتم بعروبة الجزائر أو إسلامها وحاول استغلال اختطاف طائرة بن بيللا ورفاقه ليسيطر على مسيرة الثورة ، فعين عمر عمران ممثلا للجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج ليحل محل بن بيللا وليتولى مسئولياته فى القاهرة وعين ممثلين آخرين .

وإذا قارنا موقف أحمد توفيق المدنى الذى التزم بعهد الثورة ، سنجد البون شاسعًا بين موقفه وموقف الآخرين ، وهو ما يحسب لجمعية العلماء ، وفى محاولة لاستعادة الثورة ثم اجتماع يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ لقادة جيش التحرير لمناطق سوق أهراس (عمر بوقلات) نسدراته (عبد الله بو الهوشات) الأوراس (مسعود بن عيسى وعمر بو العيد) خنشله (الباهى شوشان) تبسه (الأزهر الشريطى) ، ومعهم أركان حرب تلك المناطق واستعرضوا قرارات مؤتمر وادى الصمام المنعقد فى ١٩٥٦/٨/٢٠ ، واستقر رأيهم على عدم الاعتراف بتلك القرارات التى تخالف

(١) المصدر السابق ص ٢٣٤ ، ص ٢٤٤ ، ص ٢٤٧ ، ص ٢٤٩ ، ص ٢٥٨ ، ص ٢٦٨ ، ص ٢٧٠ .

الاتجاه الأول للثورة ، بالاضافة إلى إعطائها السلطة للسياسيين على العسكريين مما يتنافى وروح الثورة ، إلى جانب عدم النص بأن الجزائر دولة إسلامية عربية ، تطهير المنطقة بتونس وذلك بإبعاد إبراهيم مزهودى وعمار بن عودة من تونس فورًا ، تعهد منطقتا سوق أهراس وسدراته بتوصيل سلاح منطقة شمال قسنطينة والمناطق الغربية إلى حدودها ، تجديد الثقة بالمناضل على محساس للقيام بجميع أعمال الجيش العسكرية والسياسية فى الخارج ، وتمثيل جيش التحرير تمثيلاً كاملاً ، وتم توقيع هذه القرارات وإيصالها إلى القيادة المصرية لقطع الطريق على محاولات لجنة التنسيق والتنفيذ التى تهدف للإطاحة بكافة العناصر المؤيدة لبن بيللا[1] .

وعموما فقد حسمت المعركة بين الطرفين لصالح الجزائر المسلمة ، والعربية ، وقامت مجموعة عبان رمضان بتصفية بعضها جسديًا وقام كريم بلقاسم باغتيال عبان رمضان نفسه .

وبسبب لمشاكل السياسية الداخلية والخارجية تقرر الاتفاق على إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يوم ١٩ سيتمبر ١٩٥٨ ، وقد وافق مجلس الثورة بالاجماع على تشكيلها برئاسة فرحات عباس وتم تعيين توفيق المدنى عضو جمعية العلماء . وزيرًا للتربية والتعليم ، وإن كانت قطاعات الشعب فى الداخل والخارج قد أعلنت سخطها على الحكومة ، وحدث عصيان وفوضى فى الجبهة الشرقية لإبعاد بعض القادة ، ومحاولة القيام بانقلاب عسكرى بهدف القبض على بعض الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة الجزائرية : وهم كريم بلقاسم ، و محمود الشريف ، وعبد الله بن طوبال ، وعبد الحفيظ بوصوف وإدخالهم الجزائر لمحاكمتهم عسكريًا ، بمعرفة جيش التحرير لارتكابهم جنايات الانحراف عن مبادئ الثورة ، وإبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا فى الثورة ، وإحلال عناصر مشبوهة وغير ذلك من التهم كالديكتاتورية والخضوع لبورقيبة ، واتجاههم للتفاوض مع فرنسا ، واتخاذهم لقرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر دون الرجوع لأعضاء المؤتمر الوطنى للثورة الجزائرية ، وفرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير فى المراكز الحساسة دون مراعاة لشعور القادة والجيش والشعب داخل الجزائر وهم : فرحات عباس ومحمدى السعيد ، والقومندان أدير ، ومحمود الشريف وذلك بالرغم

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩١ .

مما هو معروف عن هؤلاء من خيانتهم للثورة ، ولكن اكتشاف محمود الشريف للانقلاب أدى إلى طلبه من بورقيبة أن يضع تحت تصرف كريم بلقاسم القوة البوليسية اللازمة للقبض على مدبرى الانقلاب ، وتمكن من القبض على ٢٨ منهم وهرب ثلاثة فأعلن المجاهدون العصيان المسلح إلى أن يتم الإفراج عن القادة المقبوض عليهم ، كما تأزمت العلاقة بين مصر والحكومة الجزائرية عام ١٩٥٩[١] .

وعقد المؤتمر القومى للثورة الجزائرية فى أوائل شهر يناير ١٩٦٠ بطرابلس ، وحدثت الصراعات المعتادة بين تكتلات الثورة ، وخلال دورة اجتماع المجلس ظهرت أربع كتل إحداها لكريم بلقاسم وتضم ١٣ عضوا ، والثانية لفرحات عباس وتضم بعد انضمام مجموعة العلماء إليه ٥ أغضاء ، و كتلة اللجنة المركزية وتضم ٨ أعضاء ، أما الكتلة الأقوى فكانت لبوصوف ، وبن طوبال وضمت ١٧ عضوا ، ولعبت كتلة فرحات رغم ضعفها الدور الرئيسى فى احتفاظه برئاسة الحكومة بعد انضمامه لكتلة بوصوف ، ضد كريم بلقاسم وإستغلاله لنظرة فرنسا إليه كعنصر يمكن التفاهم معه فى إقناع أعضاء المجلس القوى لإبقائه على رأس الحكومة التى خرج منها المدنى الذى بقى ممثلا للحكومة بالقاهرة[٢] .

وبسبب تدهور الأحوال الاقتصادية اضطر ديجول إلى الرضوخ لمطالب الثورة وقبول التفاوض مع الحكومة الجزائرية بمدينة إفيان فى أواخر مايو ١٩٦١ وتم توقيع اتفاق الاستقلال يوم ١٩٦٢/٢/٢٨ ، وتم الإفراج عن بن بيللا ورفاقه ، وتم تهريب القادة الجزائريين من الرباط إلى القاهرة ، وتخلف عن الحضور بوضياف الذى رأى أن القاهرة تفضل بن بيللا عليه ، وكان عيد الاستقلال الجزائرى فى أول نوفمبر ١٩٦٢ .

ويلاحظ هنا أن الخط الإسلامى بدأ يضعف فى الصفوف القيادية لأسباب متعددة منها أن الإسلاميين كانوا منخرطين فى صفوف الجهاد فى الداخل ، كما أن الظروف الدولية والإقليمية لم تدعم قوتهم داخل القيادة الجزائرية حيث كانت كل من مصر ، وليبيا ، وتونس ، والمغرب ، وحتى فرنسا تدعم مجموعات داخل قيادة الثورة ، وبالتالى لم يرد التيار الإسلامى إثارة المشاكل الجانبية لأن هدفه المركزى كان تحرير

---

(١) المصدر السابق ص ٤٠٥ ، ص ٤٠٦ ، ص ٤٠٨ ، ص ٤١٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٦١ ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٦ ، ص ٤٧٣ .

الجزائر لا الوصول إلى السلطة لأنه يعتقد أن السلطة الحقيقية هى التأثير الروحى على الجماهير وهو بتلك النظرة يكون له السلطة على الجماهير التى ظل يشكل وجدانها منذ عام ١٩٣١ ، ويمكن القول : إن الضربة الرئيسية التى سددت للتوجه الإسلامى فى الثورة حدثت فى الاجتماع الثالث للمجلس الوطنى للثورة الجزائرية عام ١٩٦١ حيث صاغ برنامج طرابلس محمد حربى ، وهو ماركسى ، ومصطفى الأشرف وهو أستاذ سابق فى جامعة السربون ، ومحمد يزيد ، وهو مركزى سابق وأكد البرنامج بأنه ينبغى تخليص الفلسفة الجديدة من « النزعة الذاتية » و « النزعة الأخلاقية » ، التى هى اتجاه مثالى وطفولى ، يريد أن يغير المجتمع وأن يحل مشكلاته بمساعدة القيم الأخلاقية وحدها ، بالاضافة إلى هذا لابد من وضع « ثقافة وطنية ثورية وعلمية » ويشكل التركيز على الجانب العلمى للثقافة هجومًا مباشرًا على النزعة الأخلاقية البورجوازية الصغيرة ، أى عادة استخدام الإسلام لأغراض ديماجوجية من أجل تحاشى المشكلات الحقيقية ، إن الإسلام بالنسبة إلينا المتحرر من كل البدع والخرافات التى قيدته أو لطخته ، ينبغى أن يظهر ليس فقط فى الدين كدين فحسب ، بل أيضًا فى هذين المجالين الحيويين :الثقافة والشخصية ، والواقع أنه بعيد عن بقايا الإقطاع الإدارى » فإن أولئك المنخرطين فى « الكهنوتية » مدانون بوصفهم « أذنابا » للاستعماريين[1] وهنا تتضح ملامح مؤامرة إخراج الإسلاميين من القيادة والاكتفاء به فى المجال التعبدى والثقافى فقط ، بالإضافة إلى بدء عملية تشهير بالقيادات الإسلامية ، وترك الأمر مفتوحًا ، فلا أحد يعرف هل يقصد البرنامج رجال الطرق الصوفية أو جمعية العلماء التى تم مصادرة جهودها فى هذا البرنامج ولكنه فى جميع الأحوال كان بداية النهاية لتيار الإسلاميين السياسى وإنذارًا له كى يتراجع وهذا ماسنراه فى الفصل المقبل .

فالثورة عندما قامت طالبت فى ندائها الأول بإعادة الدولة الجزائرية التى سبق أن احتلها الفرنسيون إلى إطار المبادئ الإسلامية باعتبار الجزائر مسلمة وتوحيد أقطار الشمال الأفريقى داخل الإطار العربى الإسلامى ، إلا أنها عندما اقتربت من تحقيق الانتصار بدأت ترى أن الإسلام هو اتجاه مثالى وطفولى ويجب ألا يزيد على جوانبه

(١) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ١٤١ .

التعبدية والثقافة ، وبالطبع فهذا الكلام كان لا يعبر عن الفرد الجزائرى المسلم الذى حارب بعقيدة الجزائرة العربية المسلمة ، والتى أدت إلى الانتصار على دولة قوية مثل فرنسا ولكنه كلام النخبة التى تلوك الكلام ، ولم تشارك فى القتال ، ولكنها هى التى صادرت الانتصار الإسلامى العربى لصالحها ففى كل الثورات يضحى أصحاب المبادئ بأنفسهم ويبقى الانتهازيون يجنون ثمار شجرة الاستشهاد ، بعدما تكون القيادات الأصلية قد استشهدت ، وبقى الشعب وحيدًا متعبًا من مسيرة الجهاد غير عابئ بمن يحكم مادام قد تحقق الاستقلال .

وهذا هو أكبر أخطاء وخطايا الثورة الجزائرية بعد الاستقلال ، فتجاهل المرتكزات الأساسية للشعب الجزائرى وفهم شخصيته كان السبب الرئيسى للانهيار السياسى والاقتصادى الذى حدث بعد ٣٠ عامًا من الاستقلال ، برغم الازدهار الكاذب الذى حققه البترول ، والذى كان يخفى فى الحقيقة تفاعلات الغضب الشعبى ويعيد صياغة الاتجاه الإسلامى فى صورة جديدة تراعى الاستفادة من كل التجارب السابقة وأخطاء النظام ، وتوظف البنية الوجدانية والإسلامية التى أسسها عبد القادر الجزائرى وابن باديس والبشير الإبراهيمى وغيرهم من العلماء للإطاحة بالنظام القائم الذى حاول أن يتجمل بالإسلام ، بعد أن ظهرت على وجهه الشاب تجاعيد الفشل لاستغلال وعدم المصداقية ، وهو الأمر الذى رفضه الشعب الذى يعرف حقيقة وجه جبهة التحرير التى تاجرت بأحلام وأهداف وتاريخ الشعب ، ووظفت شخصيته الدينية من أجل الوصول إلى السلطة ، وعندما حققت غايتها داست هذه الشخصية وتجاهلت مقوماتها ، وفرضت نظريات معلبة ثم استيرادها من هنا وهناك ، بما لايتلائم مع الشخصية الجزائرية ، والتى لها مقومات خاصة حتى إن إسلامها جزأرته على يد الشيخ ابن باديس ، وأصبحت القومية جزءًا من الدين لديها ، فالدين والقومية والوطن الجزائرى كتلة واحدة لا يمكن فصلها ، ولذلك فشلت كل تجارب حكومات جبهة التحرير التى لم تراع خصوصية الشعب الجزائرى ، الذى أطاح بها فى أول انتخابات تشريعية عام ١٩٩٢ ، وأعطى أصواته لجبهة الإنقاذ الإسلامية وهو الأمر الذى لم يفهمه بعد الساسة والمحللون ، حيث مازالوا يمارسون نفس الأخطاء فى التحليل والفهم ، ويبررون انتصار الإنقاذ بمبررات غير صحيحة البتة ، وهو الأمر الذى يعنى تفاقم الإشكالية السياسية فى الجزائر ، وانهيار هذه الجمهورية الشابة تحت معاول عدم الفهم فى التعامل مع الحدث الجزائرى .

الفصل الرابع

* الحركة الإسلامية من بن بيللا إلى بن جديد (١٩٦٢ - ١٩٩٢)
* دور مالك بن نبى
* نداء ١٢ نوفمبر (المسودة الأولى للمشروع الإسلامى)
* الحركة الإسلامية الجزائرية المسلمة

الحركة الإسلامية
من بن بيللا إلى بن جديد

انتقل الصراع الدموى الذى كان مندلعًا أثناء الثورة إلى الحكم الجديد بعد الاستقلال ، وهو الأمر الذى أتاح الفرصة للعناصر الشيوعية والانتهازية بتولى مناصب حساسة فى القطاعات التنفيذية والاقتصادية والإعلامية ، وبالطبع كان بن بيللا هو المسئول الأول عن الأخطاء التى حدثت ، فقد عكست الحكومة الثانية التى تشكلت يوم ١٩٦٣/٩/١٩م الأهمية المتزايدة للعسكريين ، وتدنى أهمية الاندماجيين والمركزيين على السواء ، وابتعد بن بيللا عن الساسة القدامى وأصبح يعتمد على مجموعة المستشارين السياسيين ، ورافقت هذه التغيرات فى تركيب الحكومة إجراءات سياسية مثيرة مثل تبنى التسيير الذاتى العمالى وتأميم المشاريع الزراعية والصناعية .

كما لم يحتفظ بن بيللا بعلاقة قوية مع بومدين الذى يسيطر على الجيش ، وكان السبب الرئيسى والحاسم لإحكام قبضته على الحكم ، فاتخذ بن بيللا قرارات أدت إلى نفور بينه وبين بومدين ، مثل تعيين طاهر الزبيرى رئيسًا للأركان وشعبانى واليا لقسنطينة فى غياب بومدين ، الأمر الذى استغلته العناصر المناوئة لبن بيللا للاتصال سرًا ببومدين للتخلص من بن بيللا ، وقام بوصوف بدور الوسيط بين بوضياف وبومدين ، ويقول فتحى الديب : إنه فهم من خيضر أن هناك عملاً يتم ضد بن بيللا يضم بوضياف ، وخيضر ، وحسين آيات ورابح بيطاط ، مع هوارى بومدين[1] وباختفاء الساسة بقى الوجود لقوتين فقط ، قوة بن بيللا وقوة بومدين ، كان بن بيللا منفتحا على التجارب الاشتراكية ،فى حين كان بومدين أكثر اهتمامًا بـ« خصوصية » الجزائر وطابعها الإسلامى ، ونظرًا لأنهما أتيا من خلفية متماثلة كان باستطاعتهما أن يتنافسا للحصول على تأييد الطبقة الاجتماعية نفسها ، طبقة الفلاحين ، ومع ذلك فإن بومدين كان قد أمن طاعة الجيش ، فى حين أن بن بيللا لم يكن قد حسن بعد

---

(١) فتحى الديب . مصدر سبق ذكره ص ٦١٠ .

الأحوال المعيشية للفلاحين الذين لزموا الصمت عندما وقع الانقلاب[1] وكان مؤتمر جبهة التحرير الوطنى الذى عقد فى أبريل ١٩٦٤ ، فرصة لتحديد الخلافات الأيديولوجية بين مجموعة بن بيللا ومجموعة بومدين ، فاستطاع أنصار الطريق اللينينى أن يجعلوا الجبهة تقر آراءهم وحددوا خصومهم ، وهم العلماء وقد وصفوهم « بالظلاميين » ، والكوادر الجديدة المسماة « بالبورجوازية الإدارية » ، والجيش الشعبى وهو القوة الوحيدة المنظمة فى البلاد ، وكان لابد لإعلان الحرب من أن يثير رد فعل لدى الجماعات المهددة ، ومع ابن بن بيللا تذبذب ، وقدم ضمانات للجيش ثم الماركسيين ، ووجد تأييدًا فى الخارج ، فإن المعارضة كانت تتعاظم وتأخذ عليه أنه ضحى بمصالح الجزائريين فى سبيل استراتيجية الثورية المتنوعة ، وجر البلاد باشتراكية فولكلورية إلى الدمار الاقتصادى والتبعية الأجنبية[2] وكان من الأمور المميزة بصورة واضحة أن العلماء - الذين كانوا يؤيدون بومدين دافعوا عن تراث الجزائر الإسلامى ، ونددوا بالاشتراكية المستوردة وأوصوا بأن تكون الأسس النظرية لأعمالهم (أى أعمال القادة) مستمدة من عقائدنا الإسلامية - العربية لا من عقائد أجنبية[3] .

وتشير مغنية الأزرق إلى أنه ليس صحيحًا القول بأن ميثاق الجزائر الذى تم إقراره فى ١٩٦٤ ، يمثل تراجعًا عن علمانية برنامج طرابلس (الذى أوضحناه فى نهاية الفصل السابق وكان يهاجم الإسلاميين) ، فالحقيقة أن كلتا الوثيقتين تؤكد أن على أهمية « ثقافة وطنية وثورية وعلمية » ، وقد ترددت فى ميثاق الجزائر حرفيا تلك الفقرة من برنامج طرابلس التى تتناول الثقافة ،ومن هنا فإن الزعم بأن الخلاف بين العسكريين وبين الأعضاء الماركسيين فى وزارة بن بيللا حول مسائل دينية يبدو أنها تسببت فى الاختلاف بين الوثيقتين ، لهو زعم غير صحيح ، إن الإسلام غالبًا ما يقدم على أنه السبب الرئيسى الثانى لانقلاب عام ١٩٦٥ إلى جانب الدور السياسى للجيش ، وهذا النوع من التفسير يغفل حقيقة أن بن بيللا كان من دعاة الثقافة الإسلامية الجزائرية بالقدر الذى كان يؤمن به بومدين ، وفى ظل حكومة بن بيللا فرضت واجبات إسلامية مثل الصيام والإمتناع عن تناول الخمور ، بينما كان نظام بومدين أقل تشددًا[4] .

---

(١) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ٩٣ .
(٢) شارل روبير أجيرو : مصدر سبق ذكره ص ٢٠٠ .
(٣) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ٩٣ .
(٤) المصدر السابق ص ١٥٢ .

والحقيقة التى تراها مغنية الأزرق هنا ، أن بن بيللا وبومدين على السواء استخدما الدين كأداة للحفاظ على الوحدة فوق التنمية الاقتصادية ، ولكنهما يختلفان فى الجوانب الإسلامية التى يلجئان إليها ، فقد لجأ بن بيللا إلى المبادئ الأكثر شمولية المتضمنة فى الإسلام ، والتى تتجاوز الاختلافات الاجتماعية والعرقية والقومية .أما المكونات الإسلامية التى أكد عليها بومدين فهى تلك المتعلقة بالأمة - أو الجماعة الإسلامية فى مقابل العالم غير الإسلامى ، وهذا التأكيد على هوية إسلامية نقية ينعكس على الصعيد الاقتصادى فى شكل اشتراكية مكيفة مع الواقع الجزائرى ، وهكذا كان بن بيللا يرى الاشتراكية والإسلام مكملاً أحدهما للآخر ، فى حين أن بومدين لم يربط بينهما بوضوح أبدًا ، ويبدو أن استخدام بومدين للإسلام هو أداة ضد الشيوعية أكثر مما هو أداة لبناء مجتمع اشتراكى ، وهكذا يمكن القول بأن التعارض لم يكن بين الإسلام والاشتراكية ، إنما هو بين الإسلام والشيوعية . وتحالف العلماء مع الجيش عام ١٩٦٥ يمكن أن يفسر بأنه كان احتجاجًا ضد الحاشية الشيوعية التى كانت تحيط بالرئيس بن بيللا[(١)] .

وهكذا نرى أن الإسلام كان أحد عوامل الصراع فى الجزائر بعد الاستقلال حيث أن بن بيللا ترك للشيوعيين الفرصة للعمل ضده كما بينا سابقًا ، وهو الأمر الذى وظفه بومدين فى انقلابه ضد بن بيللا ، وجعل العلماء يدعمونه ويقفون معه وهى خطيئة لا يمكن تجاهلها ، ارتكبها العلماء لأنه لا يمكن فرض الإسلام بالانقلاب وعمومًا فعدم وجود مقاومة شعبية للانقلاب لهو دلالة على دعم الشعب الصامت للانقلاب ، الذى جاء من أجل الدفاع عن الهوية الإسلامية للجزائر . وكان بن بيللا يعتقد أن الجماهير ترى جبهة التحرير بهوية وطنية وبعد إسلامى وبالطبع لم ينس بن بيللا تجميل وجه نظامه اليسارى ببعض الديكورات الإسلامية فتم الموافقة عام ١٩٦٤ على « جمعية القيم » التى كانت تصدر مجلة التهذيب الإسلامى وترفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية كمعيار للفصل بين الإسلامى الحزبى والآخرين وكان رئيس الجمعية هو الهاشمى تيجانى المتأثر بأفكار الإخوان المسلمين ، وكانت الموافقة على تشريع الجمعية كجزء من الصراعات ضمن السلطة ، وكمحاولة من بعض المحيطين ببن بيللا للاستناد إليها فى السجال مع اليساريين الداعين إلى السير فى طريق الاشتراكية ، لذلك لم يكن غريبًا إبعاد رئيسها من

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٢ .

الأمانة العامة للجمعية بضغط من اليساريين بعد أن هاجمهم مدعومًا بالشيخ البشير الإبراهيمى[1]

ويوضح التاريخ القصير لـ « جميعة القيم » شدة التأثر بمصر والدعاة المصريين . ونجحت هذه الجمعية ، مستلهمة الأفكار المطروحة فى القاهرة ، ومستفيدة من صراعات السلطة فى الجزائر ، فى فرض التعليم الدينى الإلزامى ، ويقال : إن جمال عبد الناصر اضطر إلى التدخل لدى بن بيللا حتى لا يذهب بعيدًا فى هذا الاتجاه ، وكانت الجمعية معارضة فى إطار السلطة لذلك استطاعت أن تعيش لسنوات ومن دلائل هذا الوضع الخاص أنه كان يمكن لعضو فيها أن يكون عضوًا فى جبهة التحرير الوطنى ، مثل الشيخ عباسى مدنى – زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية الحالى ، الذى استمر فى إطار جبهة التحرير بعد حل جمعية القيم التى كان منتميًا إليها . ولم تكن الجمعية هى الأكثر انتقادًا بين الإسلاميين للتوجه الاشتراكى للنظام ، فكما هو معروف أن الشيخ البشير الإبراهيمى رئيس جمعية العلماء اتخذ موقف الارتياب من توجهات الحكومة ، واعترض على إعلان أحمد بن بيللا عن التجربة الاشتراكية للجزائر ، ويعلق الإبراهيمى « إن الأسس النظرية التى يقيمون عليها أعمالهم (يقصد الخيار الاشتراكى) يجب أن تنبعث من صميم جذورنا الإسلامية لا من مذاهب أجنبية » .[2]

كما لعب الشيخ عبد الطيف سلطانى وهو « الأب الروحى » المحلى للحركة الإسلامية الجزائرية دورًا حاسما فى مهاجمة الاشتراكية ، وهذا الرجل من مواليد القنطرة فى الأوراس عام ١٩٠٢ ، ودرس القرآن منذ الصغر بعد أن رفض والده تعليمه الفرنسية ، حتى لا يصبح كافرًا ، ودرس فى الزيتونة ،وانضك لجمعية العلماء ، وكان إمام جامع فى العاصمة حتى ١٩٦٠ ثم من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ حين اصطدم بالرئيس أحمد بن بيللا ، وتخصص فى مهاجمة الاشتراكية ، الأمر الذى أثار بن بيللا عليه وأبعده واعتمد بن بيللا للتعامل مع « التيار الإسلامى » : المزيج من القمع والاستمالة على قاعدة تسوية تعلن فيها الدولة إسلاميتها ولا تتردد فى إضافة « إسلامية » على « الاشتراكية » ردًا على انتقادات تؤشر أن الثانية ، وحدها ، غير مقنعة[3]

(١) جوزيف سماحة : تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ – ١٩٩٢ . جريدة الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .
(٢) فالح عبد الجبار : عباسى مدنى : مصادر وعية وبرنامج جبهته . جريدة الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦ .
(٣) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ –١٩٩٢ . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

جاء الانقلاب العسكرى الأول فى الجزائر ، ليضعها فى واقع الأمر وجها لوجه أمام حقيقة المأزق التاريخى ، الذى اعترض سبيل الثورة ، وليبرهن على أن البلاد ، باتت اعتبارًا من هذا التاريخ ، فى مواجهة حقبة جديدة مختلفة كلية عن حقبة الاستقلال ، بل أمام شكل جديد من الحكم اتسم بالصرامة والقسوة .

وتروى مذكرات منسوبة للرئيس الراحل هوارى بومدين :ما أنتم فى حياتى إلا لحزب جبهة تحرير ، لقد رفضت وأنا شاب الالتحاق بالحزب الشيوعى أو بحزب الشعب ، وقررت الالتحاق بالقاهرة لمواصلة التعليم ، وهكذا حين أصبحت عضوًا فى الحزب بحكم موقعى فى الجيش ، كنت حريصًا على أن أكون بعيدًا عن أى انحياز لمجموعة دون أخرى ، وقد عرفت أن الأحزاب كلها يشبه بعضها بعضًا ، فهى مناورات ومناورات مضادة فى الفراغ فى أغلب الحياة ، ولهذا كنت فى البداية أفرق بين السياسى والمجاهد ، فالسياسى هو الذى يلوك كلامًا قديمًا دون أن يتحرك من مكانه ، أما المقاتل (المجاهد) فهو الذى يطحن المسافات ، ويمضى إلى الأمام دائمًا ، ومع ذلك فإن مرحلة الدولة ليست هى مرحلة الثورة ،وقد حاولت أن أزاوج بين الحزب والجيش . ولكننى لم أفلح ، فاعتمدت على الجيش بانتظار أن تنضج الظروف من بناء حزب جديد ، وهذه النظرة تعكس مأزق الحل العسكرى للإشكالية السياسية الاقتصادية التى واجهت البلاد أعقاب الاستقلال ، ولأن بومدين نفسه لم يخف شعوره بالقلق من أن تصبح الدولة فى قبضة الجيش مثل دول أفريقيا ، كما يقول فى المذكرات المنسوبة إليه ، فقد اكتشف بنفسه عقم الحل الوحيد الذى لجأ إليه لإخراج البلاد من المأزق كما تخيل . وفى هذا السياق يوضح بعض الحدود والملامح التى ارتسمت أمامه بعد وقت قصير من الإنقلاب : « إن الجيش الجزائرى وهو يكبر ، اكتسب كل صفات الجيوش الأخرى ، ومع أن قواده قد ظلوا على طهاراتهم ونزاهتهم إلا أن جزءا من كوادره الجديدة قل ضلوا الطريق ، فانتفخوا ونفخوا فى نفوسهم وجيوبهم ، وبرر الإنقلاب بأنه كان « من أجل الجزائر التى كانت تزحف نحو حرب أهلية » ويضيف « لقد كان الرئيس آنذاك مولعًا بالشعارات وبهتاف الجماهير دون أن يكون فى إمكانه أن يحد من التمردات الإقليمية ، حتى أن كل مجموعة كانت ترى فى نفسها القدرة على حمل السلاح ، صعدت إلى الجبل وأعلنت تمردها على الدولة » شعرت بالمهزلة وقد كان رفاقى يسألوننى يوميًا عن طريقة لوضع حد لهذه المهزلة ، إلا أننى كنت دومًا ميالاً إلى إقناعهم بأنه يجب أن ننتظر سنوات طويلة لكى

نقنع هؤلاء أن فرنسا قد ذهبت ، وأن مشاكلنا لا تحل بالسلاح ، ويختتم مذكراته قائلاً : « كان هدفنا أن نضع الثورة فى مسارها الصحيح من دون إراقة أى قطرة من الدم ، وإلا فإن تحركنا سيكون هو البداية فى هذه الحرب الأهلية التى نخافها »[1] .

وبحسب المذكرات « إنه كان يشعر بالضيق من رؤية الكادرات السياسية التى تريد أن تأخذ الحياة السياسية بعدًا آخر » مما يضيف تعقيدات جديدة للحل المشوش ويرى سعيد مروان فى دراسته « الجزائر المأزق الثانى » أن المبرر الحقيقى الذى كمن خلف الانقلاب ، كان طموح بومدين لإعادة تكييف جبهة التحرير كحزب حاكم لمواجهة مهمتين متلازمتين : الأول تقبل وجوده كرئيس ، والتحول بالتالى إلى أداة إضافية من أدوات حكمه بعد الجيش والجهاز الإدارى التنفيذى ، والثانية مواجهة تنامى تيار اليسار فى الشارع الجزائرى ، فاليسار الجزائرى (الشيوعيون المتطرفون) كانوا يشكلون مع منتصف الستينات قوة اجتماعية متنامية ، آخذة فى الصعود ، وخصوصًا فى الأوساط الشبابية والعمالية فيما بدت جبهة التحرير أقل إغراء وجاذبية بوعودها وشعاراتها ، وعلى هذا الأساس وجد بومدين ، أن جبهة التحرير لا يمكنها النهوض بمهمة « الرادع الأيديولوجى » ولا القيام بمهمة الجهاز الحزبى المواجه للقوى المجتمعية الجديدة ، وفى السياق تشذيب الحياة السياسية من قوة اليسار المتنامية[2] .

وإذا كانت هذه التحولات تعتبر فى صالح الحركة الإسلامية لأنها تخلص البلاد من يسارى بن بيللا كما أن العلماء أيدوا الإنقلاب ودعموه على المستوى الشعبى وكان مبعث الإرتياح الإسلامى لبومدين حماسه للتعريب ، واختيار أحمد طالب الإبراهيمى ابن الشيخ بشير ، وزيرًا للتربية والإعلام ، وسماحه بعودة الشيخ عبد اللطيف سلطانى الذى أبعده بن بيللا بسبب مهاجمته لتوجهات الحكم اليسارية ، إلا أنه سرعان ما حدثت المواجهة فى نفس عام الإنقلاب برغم أن الحكم الجديد كان قد أنشأ وزارة للشئون الأهلية تعنى بالمسائل الدينية .

ففى أول « نوفمبر » ١٩٦٥ هاجم الشيخ سلطانى تجاوز النظام الجديد لـ « الأخلاق الإسلامية » بسماحه للنساء بالمشاركة فى العرض العسكرى الذى أقيم فى ذلك اليوم

---

(١) سعيد مروان : الجزائر المأزق الثانى . مجلة الشاهد العدد ٧٩ . الموافق مارس ١٩٩٢ ص ٢٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٦ .

وكانت المواجهة الثانية عندما أوقف بومدين « جمعية القيم » فى سبتمبر ١٩٦٦ بناء على طلب من عبد الناصر بسبب البرقية شديدة اللهجة التى أرسلتها له الجمعية لإعدامه سيد قطب ، وتم حلها نهائيا فى ١٩٧٠/٣/١٧[١] .

ووجد بومدين نفسه فى بداية السبعينات يتبع تكتيكًا جديدًا يقوم على أساس الانفتاح على اليسار المهمش وتشجيعه على تقبل حقيقة تعايشه مع جبهة التحرير ، ولكن فى ظلها وبحراستها ، وكان بومدين يهدف من وراء هذا التكتيك جعل جبهة التحرير ، إطارًا سياسيًّا وتنظيمًا فضفاضًا قادرًا على استيعاب التيارات السياسية الهمشة التى نبتت فى مجتمع ما بعد الاستقلال ، فاندفع التيار الشيوعى إلى الاندماج فى المنظمات النقابية والطلابية الرسمية عازمين على الاستفادة من سياسة التعايش حتى أقصى درجة ، بينما القوى الإسلامية وجدت طريقها فى عملية التعريب لتواصل جهود جمعية العلماء ، فإذا كانت الأخيرة قد أعدت الشعب الجزائرى لحرب التحرير فإن الإسلاميين رأوا فى سياسة التعريب الفرصة الثمينة لتشكيل الوجدان الشعبى طبقًا لمفاهيمها الإسلامية للوصول إلى الحكم دون دماء أو انقلابات عسكرية ،وهو ما حدث بالفعل .

وحكم علاقة بومدين بالإسلاميين قضيتا التعريب والإصلاح الزراعى ولعب لعبة التوازن التى يقوم بها الحكام عمومًا فى العالم الإسلامى بين الإسلاميين واليساريين واضعافهما معًا فى مواجهات بينهما يستفيد-منها النظام ولكن التجارب أثبتت عقم هذه الطريقة لأنها فى النهاية تطيح بالنظام نفسه الذى يعتمد فى قوته على إضعاف الآخرين ، دون تقوية نفسه حتى يتحلل من الضعف والهزال ويسقط أمام أى هبَّة صغيرة ، ويتضح ذلك فى تجربة الجزائر .

فعندما قرر بومدين تطبيق سياسة التعريب ، وجد أبرز المشايخ إلى جانبه وبالتالى بدأ يتضخم دورهم فى المدارس والجامعات والمجتمع ، وجاءهم الدعم من المدرسين المشرقين الذين تم الاستعانة بهم لسد الثغرات فى هذا المجال ، وقام الأزهر بدور بارز فى هذا المجال ، وقد واجهت عملية التعريب مقاومة قوية من جانب المفرنسين وكذلك اليسارين وأصبحت المسألة تتداول على المستوى الأيديولوجى فقيل : « إن التعريب ما هو إلا شعار تختفى وراءه العناصر الرجعية فى الجزائر من أجل الاتجاه التقدمى فى البلاد ، ومحاربة

---

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .

الثورة الزراعية التى تعمل القيادة الثورية على تحقيقها لمصلحة سكان الأرياف ، وبالتالى فالتعريب ما هو إلى دعوة شوفينية لا غير ، أو بالأصح : دعوة رجعية »[1] .

ورد الدكتور أحمد طالب الإبراهيمى ، وزير التعليم آنذاك على هذا التوجه ، وذلك عند افتتاح الموسم الدراسى ١٩٦٧– ١٩٦٨ ربط بين تعريب التعليم والإصلاح الفلاحى : « الإصلاح الفلاحى هو استرجاع الجزائريين للأرض الجزائرية ، والتعريب هو استرجاع الجزائريين للروح الجزائرية » وأشار إلى المقاومة التى يبديها خصوم التعريب من داخل نظام التعليم نفسه ، فقال : إن تعليمات الوزارة « تفرغ من محتواها أو تترك فى درج المكاتب » ثم حذر كل من « لا يؤمن بسياسة التعريب » طالبًا منهم ، أن يتركوا مكانهم لغيرهم من المؤمنين بالتعريب ، ولابد هنا من الإشارة إلى قرار بومدين بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٦٨ والقاضى « بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم »[2]

ويدخل الرئيس بومدين معركة الدفاع عن التعريب ويصرح فى خطاب له أمام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم ١٩٧٠/٤/٢٩ قائلاً : « إن التعريب يجب أن يرتبط بتجربة الثورة الجزائرية ويستفيد من التجارب فى البلاد العربية وغيرها » ثم أشار إلى الجدل المحتدم حول التعريب ، وأكد فى خطاب له يوم ١٩٧٠/٦/١٩ « إن قضية التعريب هى مطلب وطنى وهدف ثورى ، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة فى الميادين الأخرى ، وأنا شخصيًا أعتقد أنه يجب أن يكون الاختيار على هذا الاساس حتى يكون اختيارًا واضحًا ، فالتعريب بالنسبة لنا هو مطلب وطنى ، هو هدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للجماهير ، وفى مثل هذه الحالة اعتقد أنه يجب على النخبة المثقفة أن ترجع إلى الشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع ، لأن الشعب هو الذى احتضن عبر السنوات كل ما يمثل عنصرًا أساسيًا لما نسميه اليوم بالمقومات الشخصية ، ثم إن الاختيار لا يكون بين تعليم الفرنسية ، التى تمثل ، لا أكثر ولا أقل ، فرنسة للشعب الجزائرى ، وتحقيق الحلم الذى راود لعشرات السنين المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر ومسخ هذا الشعب والقضاء على مقوماته وشخصيته وربطه بصفة نهائية حتى يصبح عبارة عن حظيرة صالحة لكل شىء ، وبين تعليم العربية ، وعيم بومدين الموقف فيقول « إذن فالقضية قضية التعريب الكامل المطلق ، وهو هدف استراتيجى لابد من تحقيقه ، لأنه ليس لدينا

---

(١) د . محمد عابد الجابرى . مصدر سبق ذكره ص ١٢٨ .
(٢) المصدر السابق

اختيار ، فنحن مرغمون على السير فى هذا الطريق »[1] وتزامنت المرحلة الثانية مع المخطط الرباعى الأول ١٩٧٠ – ١٩٧٣ ، ونص هذا المخطط على قبول جميع الأطفال الذين ولدوا سنة ١٩٦٢ وبلغوا ست سنوات من عمرهم وتقدموا للتسجيل فى المدارس ، أما البالغون منهم ثمان سنوات فإن تسجيلهم بالمدارس سيكون إجباريًّا ، وهكذا سيتم حسب توقعات المخطط تمدرس جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ سنة عام ١٩٧٨ ، وبذلك يكون جيل الاستقلال داخلاً فى المدارس بأجمعه ، وهذا يعنى أن حجم الابتدائى سيبلغ ٢ مليون و ٦٢٠ ألف تلميذ سنة ١٩٧٣ ، سنة نهاية المخطط ، كما سيرتفع حجم التعليم الثانوى إلى ٤٢٠ ألف تلميذ فى نفس السنة وسيرتفع حجم التعليم العالى فى السنة نفسها إلى ٢٧ ألف طالب .

وبالنسبة لتحقيق هذا المخطط ، كانت النتيجة الفعلية ارتفاع حجم الابتدائى فى السنة الأخيرة من المخطط إلى ٢ مليون و ٢٠٦ ألف و٨٩٣ تلميذًا فى التعليم الحكومى وكان هناك ١٨٥٣ تلميذًا فى التعليم الخاص و٦٠٩٨ فى مدارس البعثات وبلغ مجمل أعداد الثانوى ٣٨٠ ألف ، وقفز حجم تلاميذ التعليم الدينى الذى كانت تشرف عليه وزارة الأوقاف من ٩٠٨ تلميذ سنة ١٩٦٣ إلى ٢٣ ألف و ٨٠٧ سنة ١٩٧٣ ، وبذلك أصبح التعليم الحكومى فى الجزائر ثلاثة أنواع عصرى مزدوج ، عصرى معرب ، عصرى دينى ويمتد إلى كل مراحل التعليم[2] .

وفى نفس الوقت قرر بومدين إطلاق الثورة الزراعية عام ١٩٧٢ واستعان بالطلبة اليساريين ، وهم فى معظمهم « مفرنسون » ليكونوا طلائع فى الريف الجزائرى لإقناع الفلاحين بفضل التطور اللارأسمالى ، مروجين للتحالف مع الاتحاد السوفيتى وللدور الذى يلعبه الحزب الشيوعى الجزائرى الممنوع (حزب الطليعة الاشتراكى) ضمن مؤسسات النظام .

أحس الإسلاميون عذر الحكم بهم وأنه يخشى قوتهم المتنامية عبر التعريب فلجأ لليساريين طلبًا فى مساعدتهم لإنجاز الثورة الزراعية ، وبالطبع تدخل عملية الاستعانة

(١) المصدر السابق ص ١٢٩

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠ – ص ١٣١ .

باليساريين فى تنفيذ الشق الثانى من أهداف بومدين فى إطار التوازن المطلوب لاستقرار الحكم .

وكانت ردة الفعل الإسلامية قوية وتزعمها الشيخ عبد اللطيف سلطانى الذى أصدر عددًا من الكتب ، أهمها : « المزدكية هى أصل الاشتراكية » وتم توزيعه فى الجزائر رغم منعه ، ونص على أن الاشتراكية كفر ، وكل فلاح يستثمر أرضًا مؤممة كافر و والصلاة لا تجوز فوق أرض انتزعت من أصحابها خلافًا لأحكام القرآن وألف سلطانى هذا الكتاب فى المغرب ، كما أصدر كتابا آخر تحت عنوان « دفاعًا عن الإيمان الإسلامى » ، وكتاب ثالث بعنوان « سهام الإسلام » وأصبحت هذه الكتب دليل عمل الإسلاميين ،وأدت إلى تحالف كبار ملاك الأراضى والأغنياء مع الإسلاميين ،مما شكل قوة مجتمعية يعمل لها حساب سينضم إليها مستقبلاً الطلاب المعربين والذين سيشكلون الحركة الإسلامية الحالية وبجانب الشيخ سلطانى ظهر الشيخ أحمد سحنون حيث دعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ضد توجهات النظام الاشتراكى .

وبالطبع فطن بومدين إلى خطورة الموقف خصوصًا بعد ما ظهرت مقاومة فلاحية للثورة الزراعية ، فقرر العودة إلى دعم سياسة التعريب بعد ما كانت قد تراجعت إلى حد ما بسبب الاهتمام بالثورة الزراعية ، وأعلن انتسابه للإسلام الذى يدعو إلى العدالة الاجتماعية ولا يعارض منح الأرض للفلاحين .

وحصل التحول فى نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ ، حيث فتح باب النقاش حول الميثاق الوطنى الجديد ، وظهر أثناء النقاش مواجهة قوية بين طلاب الإصلاح الزراعى اليساريين وتيارهم ، وبين التيار الإسلامى المعرب وانتهت المناقشات بتحالف بين التيار الإسلامى العروبى والسلطة أدى إلى صياغة ميثاق ١٩٧٦ .[١]

ففى صيف عام ١٩٧٦ تم إقرار الميثاق الوطنى الجديد ، فى استفتاء عام بعد مناقشة شعبية طويلة ، وأكد الميثاق الجديد –مجددًا– التزام الجزائر بالاشتراكية وإن كان يذكر على سبيل التحديد أن هذا النمط من الاشتراكية يتواءم مع القيم الأساسية التى يعبر عنها الإسلام ، وبالإضافة إلى هذا يحذر الميثاق الوطنى من أن الاشتراكية

---

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

الجزائرية لا تعنى « مساواتية تبسيطية تتجاهل القدرات الشخصية والمواهب الفردية ، وتولد الضعف » .[1] .

والميثاق فى معظمه يشرح الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية التى تبناها بومدين وترتكز على ثلاث ثورات ثقافية تهدف إلى إدخال العربية كلغة قومية ، والتوسع فى التعليم ، والعلم والتكنولوجيا ، والثورة الزراعية ، والثورة الصناعية .

عمومًا فإن التبدل فى سياسة بومدين الداخلية حركت ميول القوى المجتمعية القديمة والإسلامية مثل الجماعات التى تعتبر امتدادًا لجمعية العلماء والإخوان المسلمين ، واعتبارًا منذ ذلك التاريخ بدأت قوة جديدة فى الصعود ببطء على أنقاض القوى المجتمعية الجديدة ، المهمشة والمرتضية بالتعايش فى الظل .

ولكن الإسلاميين لم يتجاوبوا بكامل تياراتهم مع النظام عدا عباسى مدنى الذى استمر يعمل ضمن التحرير الوطنى ، ويترشح باسمها فى الانتخابات ويفوز ، ويتحمل اتهامات من زملائه بأنه شارك فى وضع سياسة الإصلاح الزراعى ، وهو ينفى ذلك كما خفف سلطانى وسحنون انتقاداتهما ، وكانت المعارضة الجذرية التى رفضت التسوية التى اقترحها الميثاق ، وكان رمزها الشيخ محفوظ نحناح الذى لم يكتف بالاعتراض اللفظى ، ولكنه لجأ إلى العمل المسلح مدشنًا بذلك أسلوب عمل ستلجأ إليه لا حقًا مجموعات إسلامية أهمها مجموعة (مصطفى بو عالى) ولم يزد نحناح عن القيام بنسف عمود كهرباء بالقرب من مدينة بليدا ، انتهت بالقبض عليه ومحاكمته وزجه فى السجن عام ١٩٧٦ وأطلق سراحه بن جديد عام ١٩٨١[2]

واستمر بومدين فى انفتاحه على الإسلام من خلال تطبيق الإصلاح التعليمى ، وكانت سنة ١٩٧٦ هى المرحلة الحاسمة فى تطور نظام التعليم بالجزائر ، ويمكن القول : إن المدرسة الجزائرية قد ولدت سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بعد تطور دام أكثر من عشر سنين ، وبالإضافة إلى تأميم التعليم الحر وإدماجه فى التعليم الحكومى بهدف القضاء على التحبوية .

---

(١) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

كما أولى الميثاق الوطنى الذى وافق عليه الشعب فى ٢٧ يونيو ١٩٧٦ والذى يعتبر المصدر الأساسى للتشريع فى الجزائر ، والمعبر عن أيديولوجية الثورة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بقضية التعريب وأكد عليها بشكل نهائى لا رجعة فيه وهو انتصار بدون شك للتيار الإسلامى العروبى الذى كان يناضل فى هذا المجال ، ويمارس نشاطه السياسى فى هذا الإطار الثقافى والذى منه ستخرج جماهير الحركة الإسلامية أو المؤيدة لها كما سنرى .

ونص الميثاق على ما يلى : « أن اللغة العربية عنصر أساسى للهوية الثقافية للشعب الجزائرى ، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التى تعبر عنها . ولهذا فإن تعميم استعمال اللغة العربية وإتقانها ، كوسيلة عمل خلاقة ، يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائرى فى مجال التعبير عن مظاهر الثقافة ، وعن الأيديولوجيا ، وأن الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن إرادتها الوطنية ، بالأداة المشروعة ، الأصيلة والمحكمة التجهيز ، ستساهم فى إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل ، وتستفيد فى الوقت نفسه ، عن دراية ،من مكتسباتها وخبراتها ، إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البته ولا رجعة فى ذلك ، ولا يمكن أن يجرى النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج « ويضيف الميثاق : أن التعريب المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتأ يحقق من يوم لآخر تقدمًا مرموقًا فى الجزائر ، ويسمح لقطاعات واسعة ، خاصة ضمن الشباب ، أن تكتشف نفسها من خلال ممارستها للغة الوطنية ، وهذا يعنى موضوعيًّا ، مكسبًا واسع المدى ، بقطع النظر عن ميزته المشروعة ، ذلك أنه يشكل عمليا إجابة لا حد المطامح التى يصبو إليها الشعب الجزائرى أثناء الاحتلال الأجنبى ، كما يشكل فى الوقت نفسه محيطًا ثقافيا ونفسيًّا حقيقيًّا من شأنه أن يساعد على إعداد جهاز الدولة والحزب والأجهزة الرسمية والمؤسسات الاقتصادية لتعرب بالفعل أكثر فأكثر عن مصالحها ، وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة ، ومن هنا وبمساعدة مبادرات القيادة الثورية ، الرامية إلى التعجيل بالإنجاز المنهجى لهذا المشروع العظيم يتجسد توحيد استعمال اللغة نفسها فى العمل والتعليم والثقافة ، وهذا هو الهدف الذى يتطابق ضمن أهداف أخرى ، مع استرجاع جميع المقومات التاريخية للأمة الجزائرية » .

وبرغم الإنجازات فى مجال الإصلاح التعليمى لم تكن فى مستوى الطموحات ، ولكن يكفى القول بأنه فى العام الدراسى ١٩٧٨ - ١٩٧٩بلغ عدد تلاميذ الابتدائى ٢ مليون و ٩٧٢ ألف و ٢٤٢ والإعدادى ٣٠٨ ألف و ٧٢٥ تلميذاً فى الأقسام المعربة ، و ٥٥٣ ألف و ٩٥٧ تلميذاً فى الأقسام المزدوجة أى ٨٦٢ ألف و ٦٨٢ تلميذاً أما المرحلة الثانوية فقد قارب عدد تلاميذها ١٨٠ ألف تلميذ بينما ارتفع حجم التعليم العالى إلى ٧٠ ألف[١] ، وهذه الأعداد الضخمة من الطلاب المعربين سيكونون هم قوة الدفع الرئيسية ، كما سنرى للحركة الإسلامية ، ويكون بذلك بومدين قد ساعد على نموها سواء بوعى منه أو بدون وعى لأن ثقافتها كانت عربية إسلامية ، وفى الجزائر لا يمكن فصل الوطنى عن القومى عن الإسلامى كما يمكن أن يحدث فى مناطق أخرى .

---

(١) د . محمد عابد المجابرى . مصدر سبق ذكره ص ١٣٧

دور مالك بن نبي

وكان هناك مصلح إسلامي يلعب دورًا مهمًا فى بث الوعى الإسلامى فى المجتمع الجزائرى وتحصينه لمواجهة اليسار ، وهو مالك بن نبى الذى عاد إلى الجزائر بعد الاستقلال ، وعمل فى الجامعة المركزية ، وبذل جهده فى فتح مسجد بها ، معتبرًا ذلك إنجازًا مهمًّا جدًّا فى تلك المرحلة وكان ذلك عام ١٩٦٤ . ووثق صلته بالطلاب الذين كانوا يترددون على ذلك المسجد بإنشاء « نادى التوجيه الأيديولوجى والثقافى » لكنه عندما لم يجد طريقًا إلى ذلك عبر القنوات الرسمية التى تجاهلته ، فتح باب منزله لإقامة ندوة فكرية أسبوعية مع طلابه واستمرت حتى وفاته سنة ١٩٧٤ ، ومن تلك الندوة ومن مسجد الجامعة ، انطلقت حركة ثقافية إسلامية واعية تطورت فيما بعد إلى عمل حركى إسلامى شمل مختلف أنحاء الجزائر ، وكانت ندوة مالك بن نبى حلقة مهمة فى تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة .

ويقول الدكتور عبد اللطيف عبادة الأستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وأحد رواد ندوة مالك : إنه أراد لندوته أن تكون مؤسسة رسمية فى ظل الدولة الجزائرية المستقلة تسمى « نادى التوجيه الأيديولوجى والثقافى » وفى مقر رسمى لكن إرادة الله أرادت أن تكون بعيدة عن الرسميات فكانت الندوة فى بيته المتواضع ، بعيدًا عن الضغوط والتدخلات الحزبية والحكومية . واندرجت الندوة فى إطار الدراسات الاجتماعية التى تهدف إلى دراسة الحالات المنحرفة والشاذة قصد تصفية ما امتنع منها على العلاج الثورى ، ولا شك أن دراسة الحالات المرضية ستكون أنفع للوطن .

وكانت الندوة تعقد يوم السبت للمثقفين بالفرنسية ، ويوم الأحد للمثقفين بالعربية . وانطلقت حركة مالك التغيرية فى اتجاهات ثلاث :

١ — حركة تنظيرية تهتم بفقه حركة التغير ، وقد انطلقت من ندواته أو من بيته .

٢ — حركة لتبسيط المعارف الإسلامية ونشرها على الشعب .

٣ - حركة دعوية لنشر الإسلام قولاً وعملاً ، وقد انطلقت من مسجد الطلبة بالجزائر العاصمة فى الجامعة المركزية ،وكانت بمبادرة من مالك وتلاميذه ، ولا عجب أن يرتبط فكر مالك بالعمل ، وهو الذى يدور فكره حول مسألة الفعالية وإعادة الإشعاع الاجتماعى للدين .[1] .

ويقول الدكتور محمد سالم الأستاذ بجامعة الجزائر إن مالك فتح المسجد فى الجامعة عام ٦٨ - ٦٩ ، وكان له كلمة مشهورة يقول فيها : إن مترًا مربعًا داخل الجامعة للصلاة خير من مكان رحب للصلاة خارجها ، وذلك لإدراكه أهمية مثل هذا المكان .فسوف يكون مجالاً لتيار فكرى حضارى يواجه التيار الشيوعى ، الذى يسيطر على الجامعة ، وقد صح توقعه ذاك ، فكانت تلك النقطة مصدرًا لإشعاع الفكر الإسلامى على الأحياء الجامعية والجامعات ، وعن طريق الطلبة ، انتقل إلى مساجد البلاد ، ويمكن أن أقول بدون غلو ، إن ذلك المتر المربع كان بمثابة الخلية الأم للصحوة الإسلامية بالجزائر ، دون أن ننسى مشايخ الحركة الباديسية ، بنادى الترقى ، وبعض الشيوخ أمثال الشيخ العرباوى والشيخ مصباح بالحراس ، والشيخ عبد اللطيف سلطانى ، الشيخ أحمد سحنون .

وتبع نشاط ذلك المسجد فى الجامعة محاضرات وندوات ، وتكونت حركة طلابية تسمى حركة الطلبة الثوريين « التى كونها رشيد بن عيسى التلميذ الأول لمالك وتصدت للتيار الشيوعى بالمواجهة الفكرية » .

ويضيف محمود سالم ، « إن فكر مالك أعاد الثقة فى النفس ، والقوة لمقاومة الفكر الغربى واليسارى فى الجامعة الجزائرية ، مما أدى إلى انهزام التيار المعادى للإسلام فى نهاية السبعينات ، وتغلب التيار الإسلامى المثقف فى الجامعات والمعاهد والثانويات ، وبذلك يكون قد ساهم بفاعلية فى الصحوة الإسلامية المعاصرة فى صفوف المثقفين فى الجزائر وخارجها ، ولكن هذه الحركة الإسلامية لم تهتم الاهتمام الكافى بالمستوى الرفيع لفكر مالك بن نبى »[2] .

ويشير د . عبد اللطيف عباده إلى أن فكر مالك أثر تأثيرًا يجابيًا فى الجزائر لأن معظم الحركات الإسلامية تريد أن تكون وفية لمذهبه باستثناء جماعات قليلة ، فهمت

(١) مجلة العالم العدد ٤٢٦ الموافق ١٩٩٢/٤/١١ ص ٣٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٤ ، ص ٣٥ .

فكر مالك فهمًا خاطئًا الذى كانت كل منطلقاته سلفية ، وكان انشغاله الأول أن يعود للإسلام إشعاعه الأول وتأثيره الكبير فى المحيط الاجتماعى ، لأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، وإنما صلح أول هذه الأمة بالقصيدة ، وبالشورى ، لا بتقديس الشيوخ ، وبتقديم الواجب على الحق ، وبممارسة النقد الذاتى أمام الملأ ، كما فعل عمر ، وبالتمسك بكل الإسلام كما فعل أبو بكر عندما حارب مانعى الزكاة ، منه أخذت الحركات الإسلامية أسلوب عملها فى الأوساط الجامعية ، وتحررها من عقدة اللفظية ومن القابلية للاستعمار وجرأتها فى مواجهة الصراع الفكرى .

وإن انتشار الوعى الإسلامى فى الأوساط الجامعية ، وسهر الجامعيين على البحوث والدراسات ، وعلى نشر الثقافة الإسلامية الرفيعة وتصديهم للحركة التغريبية ودفاعهم عن الصحوة بكل ما أوتوا من قوة ، إنما يستمد جذوره من فكر مالك بن نبى وعمله التغيرى ، أضف إلى ذلك أن الحركات الإسلامية استفادت من مالك فى اهتمامه بالمرأة المثقفة وإدخالها حقل الدعوة .(1)

غير أن المؤسسة التى تركت آثارًا قيمة فى أوساط الحركة الإسلامية فى ملتقيات الفكر الإسلامى التى تنظم سنويا منذ عام ١٩٦٩ وتشرف الدولة عليها والتى يعود لمالك الفضل فى تأسيسها ، حيث سمحت للنشء بالاحتكاك مباشرة بأقطاب الحركات الإسلامية ، فكانت بمثابة جامعة متنقلة تنشر الوعى الإسلامى وتفتح للشباب نوافذ على الحركات الإسلامية فى العالم ، على الرغم من أنها كانت تستغل لأغراض سياسية ولكن تم الاستفادة منها أيضًا . وبذلك نرى أن مالك بن نبى ، كان يعمل بهدوء ثورة فكرية على مستوى المثقفين ، وانطلق عمله من الجامعة والمسجد والندوة ، ونجح فى مواجهة التيار التغريبى والشيوعيين الخصوم الألداء للحركة الإسلامية ، وترك أثرًا بارزًا لا يمكن تجاهله فى تاريخ الفكر الإسلامى بالجزائر ، وتعامل مع السلطة بذكاء فليس من الشجاعة المواجهة قبل الإعداد ، والدخول فى معارك وهمية دون سلاح ، لذلك كان هم مالك الوحيد هو المواجهة الفكرية مع أعداء الإسلام ، وبث الوعى الإسلامى بكل الطرق المتاحة ويمكن القول : إن تحركه كان من أسباب عودة بومدين للتعامل مع الإسلام ولو كان من خلال التعريب أو بعض المقولات الظاهرية ، لذلك لا يمكن تجاهل دوره خصوصًا أن هناك حزبًا إسلاميًا أعلن على أسس مبادئه .

---

(١) المصدر السابق

وفى الفترة التى كانت قبضة بومدين القوية ، تعيد صياغة الحياة السياسية ، لكنها لم تكن قادرة بعد على إنجاز حلها التاريخى ، لمأزق الجزائر فلقد قام مفهوم الدولة ووظائفها عند بومدين على ثلاثة أسس : الجيش والبيروقراطية ، والحزب ، وعلى هذا الأساس أقام بومدين نوعًا من التوازن فى الدور والوظيفة وفى مقدار القوة ، ولكن النفوذ الأكثر كان لمصلحة الجيش بوصفه جهازًا وطنيًا موثوقًا به ، واستمد تبعًا لذلك ، شرعيته فى التدخل المباشر الهادف إلى إبقاء « التوازنات مستقرة[1] .

كما كان المجتمع الجزائرى يشهد تحولين مهمين : الأول ظهور التباشير الأولى لفشل الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وهو الأمر الذى أدى إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة مع صعوبة استيعابها ، وكان الإسلاميون يراهنون على فشل الثورة الزراعية ، ويستعدون لاستقبال هذه الهجرة المتدفقة من الريف . وتعزز هذا الاتجاه عندما تبين أن المفرنسين يقطفون ثمار السياسة الموجهة ضدهم : التعريب ، فى حين يدفع المعربون ثمنها وتتجذر نقمتهم ، لأن التعريب كان أعرج فهو يقدم التعليم دون أن يُوجد فرص عمل ملائمة للخريجين ، وهذا ما يؤدى بالطبع إلى زيادة نقمتهم على الدولة ويكونون فى صفوف المعارضة وإذا كانت ثقافتهم عربية إسلامية ، فهذا يعنى بالتالى انضمامهم للمعارضة الإسلامية . التحول الثانى من وجهة نظر جوزيف سماحة فى دراسته حول « تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر » ، هو التقدم المتعثر لسياسة التعريب وآثاره على إنتاج فئة من العاطلين أو العاملين ، بأجور متدنية جدًا لا علاقة لها بالشهادات التى حازوا عليها ، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من المدرسين كانت إخوانية الهوى .

فى الوقت الذى تراخت قبضة الدولة فيه عن قطاع بناء المساجد وتأسيس الجمعيات الملحقة بها : بين ١٩٦٢ و ١٩٧٢ شهدت الجزائر بناء ٤٤٧٤ جامعًا – كما يشير كتاب الإخوان والجامع للباحث الجزائرى أحمد رواجيه بالفرنسية – وارتفع العدد إلى ٥٢٨٩ فى سنة ١٩٨٠ ، وكانت استعادة المساجد التى حولها المستعمرون إلى كنائس وكاتدرائيات تتحول إلى مناسبة وطنية ذات بعد سياسى ، بالإضافة إلى تمويل الأثرياء لبناء المساجد مكافأة للإسلاميين على موقفهم من الإصلاح الزراعى ، ولمحاربة الدولة فى قطاع سعت ، إلى تأميمه ، ولم يستطع مسئول منع إعطاء التراخيص ، واحتاجت هذه المساجد إلى أئمة

---

(١) سعيد مروان . مصدر سبق ذكره ص ٢٤ .

وخطباء جاء الكثير منهم من مصر أو من المتطوعين الجزائريين الذين وفرهم التيار الجزائرى ، وأصبحت مساجد الجزائر أربعة أنواع : مساجد الدولة وتخضع للرقابة ، ومساجد الشعب حيث المقاومة السلبية ، والمساجد الحرة حيث الدعوات الجهادية ، المساجد الخاصة المبنية من باب التدين أو الوجاهه ، واستفاد الجزائريون من قانون صدر ١٩٧١ ، يسمح بتأسيس الجمعيات من أجل التعبير عن تعطشهم إلى أطر تنظم جزءا من حياتهم خارج الحزب الأوحد وبين ١٩٧١ و ١٩٨٧ ، تم تأسيس ما لا يقل عن ١١ ألف جمعية يرتبط معظمها بالمسجد ، ويعنى بشئون دينية فى حين يتصل القليل منها بالرياضة(١) .

وكان بومدين يتعامل مع هذه القوة المجتمعية بتقديم بعض التنازلات لها بهدف تخديرها ، ولتظل فى مرحلة الكمون ، ولكنه فى الحقيقة كان يلقى عليها بعض الكيماويات لتزداد قوة واخضرارًا ، وأصبح وقفها أمرًا مستحيلاً خصوصًا وأنها لم تكن منظمة بشكل يمكن السيطرة عليه وحله ولكنها كانت فى إطار الإسلام الواسع التى من الصعب على السلطة ضربه لأن ذلك سيؤدى حتمًا إلى ثورة كل الشعب ويبدو أن الموت كان الحل الأمثل لإفلات بومدين من المأزق الذى شارك فى صنعه .

وجاء بن جديد

مع صعود الشاذلى بن جديد ، أدرك الشعب الجزائرى أن حقبة القبضة الحديدية أوشكت على نهايتها ، وأن فصلاً من الارتخاء سيبدأ اعتبارًا من ١٩٧٨ ، بالفعل تم الحصول على هامش لنوع من النشاط الحزبى المنافس ترافق مع سلسلة إجراءات وإصلاحات أعلنت فى ديسمبر ١٩٧٨ ، طالت العديد من أوجه الحياة السياسية بدأت بإطلاق سراح بن بيللا والسماح للمناضلين القدامى بالعودة من المنفى .

كانت خريطة الجزائر السياسية والمجتمعية فى هذه الفترة سهلة القراءة : الحركة الإسلامية التى بدأت تزدهر فى أرجاء العالم الإسلامى ومنها الجزائر بالطبع والقوى الرأسمالية القديمة والجديدة والحزب الشيوعى النشط فى أوساط الطلبة .

وفور تولى بن جديد السلطة أطلق من فوره حرية التعبير والخطباء للعلماء ، وقرر إذاعة الآذان فى الراديو بعد أن كان ذلك ممنوعًا ، وبدأ يقول ويؤكد – فى خطبه – أن

---

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .

الإسلام هو ديانتنا وعقيدتنا ، وأعلن عن مشروع لإقامة جامعة إسلامية فى قسنطينه ، إلا أن التيار الماركسى داخل جبهة التحرير والذى كان مازال قويًا ، وقف فى وجه سياسة بن جديد الواقعية ، وعدم السماح له بوقوع تغيرات جذرية فى سياسة السلطة مع التيار الإسلامى ويكفى ما قدمه بومدين من تنازلات لهذا التيار فى الميثاق الوطنى سنة ١٩٧٦ ، وإعلانه يوم الجمعة إجازة رسمية بدلاً من الأحد والتغاضى عن نشاطه ، بالإضافة إلى سماح بن جديد لحرية تعبير الخطباء وإذاعة الآذان ،ولم يكن بن جديد ممسكًا بكل السلطة فى يده بعد ، ومازالت القوى المختلفة داخل الجبهة تتصارع ، فما لبث أن أسقط من خطبه وأحاديثه التوجهات الإسلامية ، بل بدأ يهاجم المساجد الحرة ، ووصفها بأنها تستخدم لأغراض همجية بهدف إسقاط السلطة » .

كما شهدت مرحلة بن جديد فى بدايتها تحولات محلية وإقليمية ودولية ، أجبرته على اتباع سياسة مغايرة لسلفه : فشل التجربة البومدينية الزراعية والصناعية ، وتعثر التعريب مما أدى إلى هجرة الشباب من الريف إلى المدن ، وعدم توفير وظائف لخريجى المدارس العربية مما وفر لهم وعيًا نقديًا للنظام وساعد على تفاقم تلك المشكلة تقلص فرص الهجرة إلى أوربا مما أدى إلى انفجار الربيع القبائلى عام ١٩٨٠ ، وتجدد طرح المسألة الثقافية ببعدها الأسمى ؟

وعلى الصعيد الإقليمى كان انتصار الثورة الإسلامية فى إيران واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وتشرذم الصف العربى واغتيال السادات ، واحتلال « إسرائيل » لجنوب لبنان وتجدد الحرب الباردة مع وصول ريجان لرئاسة الولايات المتحدة ، وهو الأمر الذى دفع الجزائر شعبًا وحكومة للبحث عن لغة جديدة للصمود والتصدى .

وبحلول عام ١٩٨٠ أصبحت الحركة الإسلامية تشكل تهديدًا للنظام خصوصًا بعد تبلورها فى الوسط الجامعى وظهورها بشكل علنى « خاصة » فى جامعة قسنطينه وبغض النظر عن إطلاق اللحى تأسيًا بالنبى محمد ﷺ فإن « البعض لم يتردد فى التشيع (أى يعلن اتباعه المذهب الشيعى) اقتداءًا بالثورة فى إيران والاستفادة من العلاقات الودية بين إيران الثورة والجزائر ولكن الأكثرية ظلت متأثرة بأفكار الرواد الجزائريين ساعية إلى سد النقص فى فكرهم بالالتفات إلى المرجع المصرى »[1] .

---

(١) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ - ١٩٩٢ . مرحلة التحفز والكمون فى

وكانت أولى الجماعات التى تبلورت هى جماعة التبليغ ، وجماعة الطلائع وظهرتا عام ١٩٧٩ وكانت هناك خلافات هائلة بينهما ، فالأولى تتدخل فى السياسة وتستهدف إعادة الإنسان إلى الإسلام ، والثانية تهتم بالسياسة ولكنهما كانا يسترشدان بخطب الشيخ عبد اللطيف سلطاني والشيخ سحنون ، وكانت تتناول قضايا سياسية واقتصادية والدعوة لإقامة الدولة الإسلامية وانتقاد الإعلام الرسمى ورموزه بالإضافة إلى ذلك فإن أهم المفاجآت التى حدثت فى الجزائر أنه بعد إطلاق سراح بن بيللا فى ١٩٧٩/٧/٢٤ اعتمد خطابًا ذا نبرة قومية إسلامية جذرية تتجاوز ما كان مطروحًا من التيار الإسلامى فى الجزائر (فدعوته تقترب من الطرح الذى يقدمه عدد من اليساريين العرب سابقًا فى مصر ولبنان والتى أطلق عليها التسوية الأيديولوجية بين الحركة القومية والحركة الإسلامية ، ويقودها فى مصر طارق البشرى ، محمد عمارة ، عادل حسين وهى الدعوة التى لم تتلق أى صدى على المستوى الجماهيرى ، ولكن تلوكها النخبة فى جلساتها وتبشر بها فى مقالاتها)

كما أن جيل المساجد الحرة التى تأسست فى عهد بومدين والطلاب المعربين قد بدأ فى الدخول إلى الجامعات حيث دانت السيطرة للإسلاميين فيها ، ولم يكن أمام السلطة إلا اللجوء إلى أساليب التهديد والاعتقالات ، وبدأت المضايقات تطول الدكتور عباس مدنى وطالبته قوى الأمن أكثر من مرة بوقف دروسه ومحاضراته خشية حدوث اضطرابات .

« وبدأت المنشورات توزع فى الجزائر بتوقيع « نداء الإسلام » ،وتم تدمير محل لبيع الخمور فى مارس ١٩٨١ ، قتل شرطى بعد اعتصام فى جامع فى سبتمبر ١٩٨١ . رشق النساء السافرات بماء النار »[1] .

العقد الأول لحكم الشاذلى . الحياة ١٩٩٢/٢/٤ .

(١) المصدر السابق

نداء ١٢ نوفمبر
المسودة الأولى للمشروع الإسلامى

ازدادت المواجهة بين الطلبة المعربين ، والمفرنسين اليساريين خصوصًا بعد ما بدأ الإسلاميون يسيطرون على المراكز الجامعية التى كان اليسار يسيطر عليها منذ أيام التطوع فى الإصلاح الزراعى ، وحقق التيار الإسلامى انتشارًا كبيرًا مما أخل بالتوازن داخل الحركة الطلابية ، وتحول الأمر إلى مصادمات ومشاجرات بسبب تحويل الإسلاميين لكل المراكز التى يحصلون عليها إلى مساجد ومكتبات إسلامية .

تطورت الأحداث إلى اغتيال طالب بخنجر – وقيل إن الطاعن كان من خارج الجامعة وجاء ليدعم الإسلاميين – استفادت السلطة من هذا الحادث لتشن حملة اعتقالات واسعة فى صفوف الطلبة الإسلاميين ، وأدى ذلك بالطبع إلى انفجار المظاهرات بالجامعة ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها قوة الإسلاميين بشكل كبير .

وانتهت المظاهرات بإصدار العريضة المعروفة باسم نداء ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ وهى تعتبر المسودة الأولى للمشروع الإسلامى جاء فيها :« شجب القمع الموجه ضد الشباب المؤمن وتعتبر أن مصادره هى الشيوعية والعنصرية والبعثية ، ويضع هذا النداء هذا القمع فى سياق الحملة على المسلمين فى لبنان وفلسطين ، ويدين وضع الدولة الجزائرية فى خدمة المستعمر داعيًا إلى تعاون الإرادات الخيرة للعودة إلى الإسلام وعدد النداء ١٤ بندًا هى :

١ – التنديد بوجود عملاء أعداء الدين فى أجهزة الدولة .

٢ – شجب تعيين النساء والعناصر المشبوهة فى القضاء وإضعاف حصانته .

٣ – ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية .

٤ – رفض منع المواطن من التمتع بحريات

٥ – أهمية اعتماد توجه إسلامى للاقتصاد بمنع المعاملات غير المشروعة وتشجيع حيازة المواطن للثروة الوطنية .

٦ – اعتماد الشريعة فى سياسة الأسرة ضد سياسة فرنسا الرامية إلى تحلل الخلية العائلية .

٧ – رفض الاختلاط فى المؤسسات كافة .

٨ – إدانة الفساد والارتكابات غير الأخلاقية فى المدرسة والإدارة .

٩ – التنديد بتزوير مفهوم الثقافة وعدم إنجاز الاستقلال الثقافى .

١٠ – إدانة إفراغ التربية والثقافة من المضمون الإسلامى .

١١ – شجب استخدام الدولة للإعلام فى مواجهة التجديد الإسلامى .

١٢ – ضرورة إطلاق سراح المعتقلين .

١٣ – إعادة فتح الجوامع المغلقة .

١٤ – معاقبة المعتدين على المعتقدات وفق أحكام الشريعة الإسلامية(١) حمل النداء توقيع الشيخ عبد اللطيف سلطانى والشيخ أحمد سحنون ، والدكتور عباسى مدنى ، ورفض محفوظ نحناح الانضمام إليهم ، وبذلك لم تطوله اجراءات السلطات حيث تم اعتقال سلطانى ثم أفرجت عنه السلطات نتيجة لتدهور حالته الصحية إلا أنه ظل رهن الاعتقال المنزلى حتى توفى فى ١٢ أبريل ١٩٨٤ . وشارك فى تشييع جنازته ٤٠٠ ألف شخص ، مما يدل على قوة تأثيره فى الشعب الجزائرى كما تم وضع سحنون تحت الإقامة الجبرية بعد فترة وجيزة من اعتقاله إلا أن السلطات سمحت له بالمشاركة فى تشييع الجنازة ، أما الدكتور عباسى مدنى فدخل السجن ليمضى فيه فترة طويلة .

ولم تتوقف المصادمات باعتقال الشيوخ الثلاثة بالإضافة إلى الطلبة المعتقلين فتجددت المظاهرات من جديد مما أدى إلى اتساع حملة الاعتقال لتطال على بلحاج ومحمد سعيد وعدد آخر من الشخصيات الذين ظهرت أسماؤهم مؤخرًا .

والحركة الإسلامية حتى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، كانت هلامية لا مرشد لها ولم تحاول أن تتبلور فى تيار متماسك ، ويعلل الدكتور عباسى مدنى ذلك فى حوار مع مجلة أكتوبر : « لم يكن ثمة تنظيم لأن السلطة تمنع ذلك ، أعلنت طاقاتنا شابة ولا نريد أن

(١) المصدر السابق .

يجنى كبارنا على صغارنا ، لم نسلك سلوك إخواننا فى غير الجزائر . كنا واثقين أن مشروعنا سيتحقق ، خبرتنا السياسية هى التى تجعلنا لا نقع فى ورطة التنظيم »[1] .

ولكن خطأ النظام فى قمع الحركة الإسلامية السلمية التى كانت تخوض معركتها على الساحة الثقافية والدعوية ، وتطالب بشكل سلمى لتطبيق الإسلام ، ولم تكن قد لجأت إلى التنظيم لتحقيق أهدافها بعد ، بل كانت تركز جل اهتمامها للدعوة لمشروعها الحضارى « أدى إلى تبلور تيار إسلامى مسلح . خصوصا بعد اعتقال أكثر من ١٥٠٠ مسلم والقيادات الإسلامية الثلاثة سلطانى وسحنون ومدنى » لاحتجاجهم على اعتقال السلطة للطلبة المسلمين بعد صدام لهم مع الطلبة الشيوعيين بعد انتخابات جامعية فاز فيها الطلبة المسلمون للعام الثانى على التوالى .

(١) مجلة أكتوبر « الجزائر » مارس ١٩٨٩ .

الحركة الجزائرية الإسلامية المسلحة

سمع الشعب الجزائرى عن اسم « مصطفى بوعالى » فى ديسمبر ١٩٨٢ عندما أعلنت السلطات عن ضبط مجموعة باشرت العمل المسلح ، وعن نجاح بعض أفرادها وعلى رأسها مصطفى بوعالى فى فك الحصار العسكرى وقتل شرطى والهرب نحو الجبال .

لقد كان بوعالى أول رجل يواجه النظام الحاكم بالسلاح منذ قيام الثورة الجزائرية فمن هو ذلك الرجل الذى كانت الصحف الجزائرية تصفه بـ « المجرم » بوعالى شخص عادى جدًا ، شارك فى الجهاد أثناء الاحتلال الفرنسى ، موظف فى شركة الكهرباء ، عضو فى جبهة التحرير ، لكنه شديد النقد حيال ممارستها . انضم إلى الحركة الإسلامية فى أوائل السبعينات ، فكان يحضر مجالس العلم ، ويتفقه على أيدى بعض العلماء ، ولم تمض فترة طويلة حتى بدأ هو نفسه يلقى المحاضرات على الناس محرضًا إياهم على التمسك بتعاليم الإسلام وتطبيق شرعه فى حياتهم اليومية ،كان يخاطب الناس فى المساجد « الحرة » المؤقته التى كانت تقوم السلطة بإغلاقها فتفتح فى مكان آخر ، انتقل بوعالى فى محاضراته إلى مهاجمة الحكم الشيوعى المطبق فى الجزائر وكان الناس يقبلون على مسجده فى قطاع العاشور فى العاصمة من أماكن نائية فى عام ١٩٧٧ ، اجتمع بوعالى مع الشيخ أحمد سحنون وبعض الإسلاميين ، وطالبهم بأن يقوموا بحمل السلاح والجهاد ضد حكم الرئيس الجزائرى السابق هوارى بومدين .

فقد كان يرى أن هذا النظام ، يسعى بكل السبل إلى نزع الهوية الإسلامية وقتل العقيدة فى المجتمع الجزائرى ، وكان رأى أغلب الحاضرين فى هذا الاجتماع أن الوقت ليس مناسبًا للبدء فى مثل هذه الخطوة الجريئة ، فضلاً عن أن الشعب لم يستعد بعد معنويًا لكى يؤيد هذا الأسلوب فى التعامل مع النظام(١) .

---

(١) د . صلاح الدين عز : الحركة الإسلامية فى الجزائر . جريدة النور الإسلامية . القاهرة . ٤ نوفمبر ١٩٨٧ الموافق ١٢ ربيع أول ١٤٠٨ ص ٢ .

ومن المعتقد أن بوعالى وإن كان قد أرجأ تنفيذ مخططه إلا أنه كان يجند الشباب من خلال المساجد انتظارًا للوقت المناسب الذى قد يقنع فيه الحركة الإسلامية بعدم جدوى التعامل السلمى مع النظام .

ويقول جوزيف سماحة : إنه فى يوليو ١٩٨٢ تحول مصطفى بوعالى إلى أمير جماعة تشكلت من انصهار مجموعات متفرقة ، وباتت تعرف باسم « الحركة الجزائرية الإسلامية المسلحة » ورغم تكاثر اعتقالات أفرادها لم تتوقف عن العمليات التى كان لها دوى إعلامى رغم تأثيرها المحدود ، ورغم ذلك كان بوعالى يظهر فى الجوامع وهو المطلوب من السلطة ، واستمر الكر والفر بين الحركة والسلطة وسقط فيها عشرات القتلى إلى أن حوصر بوعالى فى ٣ فبراير ١٩٨٧ ، وقتل وأصبح روبن هود إسلامى[1] هناك ملاحظة على رواية سماحة ، وهى أن معظم المصادر تجمع على أن تنظيم بوعالى كان موجودًا بالفعل قبل المظاهرات الجامعية إلا أن أعماله المسلحة لم تبدأ إلا بعد اعتقالات نوفمبر ١٩٨٢ ، وفشل أسلوب الدعوة السلمى ، كما أن السلطة نفسها أعلنت عن عمليات بوعالى العسكرية فى ديسمبر ١٩٨٢ وتتهم الحركة الجزائرية الإسلامية المسلمة محفوظ نحناح - رئيس حزب المجتمع الإسلامى (حماس) حاليا - بأنه أوشى بمصطفى بوعالى للسلطة .

يروى أحمد مراح المسئول العسكرى فى الحركة قصة بوعالى مع نحناح : « حاول بوعالى تشكيل مجلس شورى ، واتصل بنحناح ليبلغه طالبًا إليه عدم الوشاية ، تردد نحناح ثم أصر على لقاء بوعالى فى رمضان ١٩٨٢ ذهبنا فجأة إلى منزل « البليدى » - نحناح من مواليد بليدا « دخل بوعالى مع اثنين وبقيت فى الخارج للحماية ، عندما خرج بوعالى قال : إن اللقاء إيجابى وأن نحناح طلب موعدًا فى العاشرة من مساء اليوم التالى لاستشارة نائبه بوسليمانى وأعضاء التنظيم عدنا فى ثلاث سيارات مسلحة فلم نجده ، زاد قلقنا من استفساره عن حجم الأسلحة ، عند اعتقالى وتفكيك الحركة لم يكن بين المعتقلين على رغم اعتراف بعضهم أنه أعطاهم عناوين فى الخارج للتدريب على السلاح ، ولقد افهمنى المحققون أن نحناح أبلغ السلطات عنوانه وقام بلقائنا يطلب منها وأنه كان يمكن اعتقالنا فى اليوم التالى ، ولكن الأجهزة امتنعت على ذلك لأنها

---

(١) جوزيف سماحة مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٤ .

تريد معلومات أكثر »[1] وما زاد الشك حول نحناح عدم توقيعه على وثيقة ١٢ نوفمبر بالإضافة إلى أنه كان قد تم الإفراج عنه بقرار من بن جديد عام ١٩٨١ .

ولكن بتمحيص تلك الشبهات يمكن نفيها لأنه من الممكن أن يكون نحناح لم يرد التوقيع على الوثيقة لأنه لا يريد معارضة بن جديد بشكل مباشر خصوصًا وأنه هو الذى أفرج عنه ، كما أنه من غير المعقول أن تكشف السلطات مصادر معلوماتها لأعدائها ، وأى كلام من المحققين يهدف إلى انتزاع المعلومات وتوريط آخرين ، وكذلك للإيقاع بين الجماعات الإسلامية ، وثالثًا من الممكن أن يكون نحناح نفسه كان تحت المراقبة خصوصًا وأنه كان خارجًا لتوه من السجن ، وبذلك تم التوصل إلى بوعالى ، وعمومًا فإن نحناح ينفى هذه الروايات ولكن علاقاته مع النظام هى التى وضعته وتضعه فى موضع الشبهات .

وكان فكر جماعة بوعالى متأثرة بفكر حزب التحرير الإسلامى ، وهناك من ينسب بوعالى لصالح سرية المسئول عن عملية الفنية العسكرية فى مصر فى السبعينات . وقسم بوعالى البلاد على غرار جبهة التحرير سابقًا إلى مناطق ويشرع فى القيام بعمليات تؤمن له المال والسلاح .

وكان التركيب الاجتماعى للحركة : ٤٩ عاملاً ، و ٢٩ عاملاً زراعيا ، وأستاذا ، و ٧ موظفين عمومين ، و ٤ تقنيين ، ومهندس واحد ، ٢٢ تاجرًا ، و ٥ حرفيين ، و ٨ طلاب ، و ١٣ عاطلاً عن العمل ، و ٣ مقاولين ، ومهن أخرى ، إنها خارطة مصغرة للمجتمع الجزائرى تمثل فيها الفئات العاملة والمنتجة موقعًا أكبر .

وعند القبض على التنظيم اتضح أن الحركة خططت لاغتيال مسئولين أو خطفهم وتدمير فندق أوراس ومراكز المتعاونين الفرنسيين ،ونسف مقر اتحاد المرأة الجزائرية[2] .

وفى ١٥ يونيو ١٩٨٧ بدأت محاكمات لـ٢٠٢ من مجموعة مصطفى بوعالى ، ولم يجرؤ النظام على إصدار أحكام قاسية ضد هذا التنظيم ، الذى انتهى بقتل مصطفى بوعالى فى فبراير ١٩٨٧ والقبض على معظم عناصره ومحاكمتها وعمومًا فإن رؤية الحركة الإسلامية الجزائرية لتنظيم مصطفى بوعالى وأسلوبه انحصرت فى موقفين :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

الأول رأى أنه شخص غير مسئول لأنه استبد برأيه وقام بأفعال تعرض التيار الإسلامى كله للخطر ، الثانى كان يرى أن بوعالى أعطى مثالاً طيبًا للناس حتى يحطموا الحاجز النفسى الذى يمنعهم من أن يأخذوا زمام الأمور بأيديهم قبل فوات الأوان . والعجيب أن الدولة برغم إدراكها لقوة التيار الإسلامى إلا أنها لم تستطع تشخيص الحالة ، واعتبرت أن انضمام الشباب للحركة الإسلامية يرجع إلى الفراغ الذى يعانى منه الشباب ،ولذلك ظهر « تقرير الشباب » الذى كان يهدف إلى إيجاد وسائل مختلفة لملء أوقات الفراغ ، وذلك بإنشاء مراكز رياضية ومحلات للرقص وفتح الملاهى الليلية ، وتشجيع الشباب لارتيادها ، وبرغم ذلك فإن الإقبال على ارتياد المساجد لم يقل ، بل زاد هذا الأمر الحركة الإسلامية قوة خصوصًا وأن الشباب خريج المدارس العربية وجد أن السلطة لم تحاول بجدية إيجاد حل لمأزق الشباب ولكنها تدفعهم إلى هاوية أخلاقية ، وتخدير عقولهم وطموحاتهم بالثقافة الغريزية وهو ما أدى بالشباب إلى الانخراط فى الحركة الإسلامية إنقاذًا لأخلاقهم ، وهروبًا من الانحراف ، فكانت المساجد الحرة هى المواقع الدافعية عن الأخلاق وبالتالى فتح المناقشات الدينية التى تنتهى غالبًا إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى إخراج شباب محصن دينيًا وناقم سياسيًا وقررت السلطة أيضًا منازلة الإسلاميين على أرضهم خصوصًا وأن الشاذلى بن جديد واصل مشروع التعريب بشكل أفضل من بومدين ، وقررت إفراز شرعيتها الإسلامية وإعادة وصل ما انقطع بين التيار الإسلامى — بعد تدجينه — وبين السلطة ، فتقرر الاستعانة بالشيخ المصرى « محمد الغزالى » صاحب السمعة الطيبة داخل الحركة الإسلامية فى العالم أجمع ، وتم تعينه « مدير الهيئة العلمية فى جامعة الأمير عبد القادر » ، خصوصًا وأنه يدعو إلى إسلام معتدل غير مواجه للسلطة ، وإن كان شعاره هو الإسلام هو الحل الذى تحول فيما بعد إلى « الإنقاذ هو الحل » على أيدى جبهة الإنقاذ وجمهورها كما سنرى لا حقًا ، وكان الغزالى بمثابة صمام الأمان للسلطة والحركة الإسلامية فى آن واحد ، وقام بدور المهدئ ، ولكن عجز النظام عن إيجاد حلول للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، خرجت الأمور عن المسار المرسوم لها خصوصًا بعد أن بدأت تظهر قيادات شابة بعد وفاة سلطانى فى ١٩٨٤/٤/١٤ ، والذى كانت جنازته استفتاء على الحركة الإسلامية ، وتحولت جنازته إلى مظاهرة شعبية ضد السلطة وتكرر الأمر فى ١٩٨٤/١٢/٢ ، عند تشييع

عمر العرباوى الذى خرج عشرات الآلاف لتشيعه وكان على رأسهم عباسى مدنى الخارج من السجن حديثًا . وبظهور القيادات الشابة للحركة الإسلامية بدأت تعاملاتها ترتكز على الضغط على جراح النظام الاقتصادية والأخطاء السياسية .

وعندما اندلعت أحداث العنف فى الفترة ما بين منتصف أكتوبر ومنتصف نوفمبر ١٩٨٦ والتى اشتعلت بدون سابق إنذار فى قسنطينة وسطيف تم اعتقال عدد كبير من الطلبة ، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تتراوح من عامين إلى ثمانية ، وفى خطاب له أمام ولاة المحافظات فى ١١ نوفمبر ١٩٨٦ ، شن بن جديد هجومًا عنيفًا على الإسلاميين موجها لهم الاتهام بأنهم وراء هذه المظاهرات ، ودعا الولاة للانتقام من « هؤلاء الذين يتسترون وراء الدين » ، كما طالب الولاة بالامتناع عن إصدار ترخيصات جديدة لإنشاء مساجد ثم قال : إن الإيمان يجب أن يكون فى القلب وأن الناس تستطيع أن تصلى فى منازلها بدل من الذهاب إلى المسجد[1] .

وفى أكتوبر ١٩٨٨ انفجر العنف المكبوت فى الجزائر ، وكانت أعنف مظاهرات تشهدها الجزائر آنذاك وجاءت فى ظل التغيرات الدولية وبداية انهيار الأنظمة الاشتراكية وهبوب رياح الديمقراطية على أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفسه ، ولم تستطع جبهة التحرير ضبط الشارع ، فنزل الجيش فى تلك اللحظة ليظهر مدى ترهل الحزب الحاكم ، وكيف أنه لا يعبر عن الشعب والمجتمع مما اضطر الشاذلى بن جديد إلى التحاور مع قادة التحرك الشعبى ، واستقبل عباسى مدنى ، على بلحاج ، محفوظ نحناح ، حيث لعب هذا الثلاثى دورًا واضحًا فى تأطير الغضب الشعبى وإحراج النظام ، فكان لابد من الإصلاحات الديمقراطية ، والتى أدت إلى السماح بالتعددية الحزبية فى ١٩٨٩/٧/٥ وتم تعديل الدستور .

وأول إطار رسمى للإسلاميين بعد الإصلاحات الديمقراطية كان فى تأسيس « رابطة الدعوة » برئاسة الشيخ أحمد سحنون وعضوية كثيرين من بينهم عباسى مدنى ، وعلى بلحاج ، ومحمد السعيد ، ومحفوظ نحناح ، وهاشمى سحنون ، ولم تعلن الرابطة عن طابع سياسى واضح بل أكدت فى بياناتها الأولى التأكيد على موقع الإسلام وإصلاح التوجهات الإيمانية ، وتحسين الأخلاق ، وتدعيم الاقتصاد عن طريق الحل الإسلامى إنها

(١) د . صلاح الدين عز . مصدر سبق ذكره .

تريد كما تقول « النضال على مستوى الفكر » والدليل على ذلك أن الرابطة لم تدع إلا لمظاهرة واحدة فى ديسمبر ١٩٨٩ ، وذلك ردًا على مظاهرة جماهيرية فى الجزائر وكانت مظاهرة رابطة الدعوة ،تضم حوالى مائة ألف مواطن بينهم عشرات الآلاف من النساء المحجبات يهتفون ضد العلمانية وقانون الأسرة ، والعدوان الغربى الثقافى على المرأة .[١] .

وبعد ذلك تم تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى ١٠ مارس ١٩٨٩ وتعتبر أول تنظيم سياسى معلن للتيار الإسلامى ، ثم تقرر إعلان حزب حركة المجتمع الإسلامى « حماس » فى ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو ثانى أكبر الأحزاب الإسلامية فى الجزائر كما أعلن عن أحزاب إسلامية أخرى مثل حزب النهضة الإسلامية وحزب التجديد وحزب الحركة من أجل الديمقراطية ، وغيره من الأحزاب التى سنبينها فى الفصول اللاحقة لتمارس دورًا سياسيًا علنيًا ، وتؤكد سيطرتها على الشعب الجزائرى وتغلغلها بين طبقاته .

وحول رأى الشاذلى بن جديد فى الترخيص لحزب إسلامى فى الجزائر وأن هذا قد يثير بعض حساسيات الدول المجاورة قال بن جديد يوم ١٩٨٩/١٠/٢ فى صحيفة الشرق الأوسط : « كل بلد حر فى تصرفاته ، ولكن نحن بلد إسلامى والدستور واضح فى هذا ،ولكن بالنسبة لنشاط ولعمل الحزب الإسلامى فإنه يخضع لقواعد ، وعندما يحترم هذه القواعد القانونية بالنسبة للجزائر فليس من حقنا أن نمنعه ، ونحن مسلمون وبودنا أن نشجع الإسلام بمفهومه الصحيح ليس « إسلام » الخرافات والتطرف ، وإذا لم يكونوا راضين عن هذا القرار (يقصد الدول المجاورة) فهذا شىء يعنيهم ، ولكننا لا نطبق الديمقراطية على الشيوعيين ، ونحرم التيار الذى ينادى بالانتماء الروحى ، ولا أستطيع أن أمنعه شريطة أن يحترم الجانب القانونى من قواعد اللعبة لا أكثر ولا أقل »[٢] وبذلك حسم بن جديد موقفه وقرر ترك الأمر للجماهير كى تختار من تشاء ورفع وصايته عن الشعب لأنه قد بلغ مرحلة الوعى والإدراك .

وجاءت الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ لتحقق جبهة الإنقاذ فوزًا ساحقًا لم يتوقعه أحد ، فقد حصلت على أكثر من ٥٥٪ من الأصوات وعلى الأكثرية فى ٨٥٦ مجلسًا

---

(١) جوزيف سماحة تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ٦٢ - ١٩٩٢ - مرحلة الانقضاض من انتفاضة أكتوبر إلى الانقلاب العسكرى الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

(٢) حوار مع الشاذلى بن جديد . الشرق الأوسط ١٩٨٩/١٠/٢ .

بلديًا من أصل ١٥٤١ في ٣١ ولاية من أصل ٤٨ ولاية ، وكشفت انتخابات ١٩٩٠/٦/١٢ المحلية عن نفوذ الإنقاذ القوى فى مناطق الوسط والوسط الغربى ، والغرب وقسنطينه كما حازت على ٧٠٪ من الأصوات فى مدن الجزائر ووهران وقسنطينه ، وجمهورها هو القطاع الخاص والخريجون الشبان من المعربية ومن الكليات العلمية والتقنية .

والسلطة الحاكمة وباقى الأحزاب العلمانية فى الجزائر لم تفهم مغزى تلك الانتخابات وبدلاً من إصلاح الأحوال ، وتبنى رغبة الشعب فى طلب تطبيق الإسلام تخطئ فى التشخيص ثانية ، وتظن أن قانون الانتخابات هو السبب فى فوز الإسلاميين خصوصًا وأنه كان يسمح لرب العائلة أن يصوت عن كل عائلته ، فتقرر تعديل القانون « فى ٢ أبريل ١٩٩١ ، وتم فيه زيادة عدد مقاعد البرلمان من ٢٩١ إلى ٥٤١ مقعدًا مع إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وتقسيمها من جديد وفق أسس اهتمت بأهمية المناطق وتجاهلت تعداد السكان ، كما تضمنت هذه التعديلات استبدال نظام التصويت بالأغلبية من المرة الأولى إلى نظام التصويت بالأغلبية بعد دورتين من التصويت مع تجريم استخدام المساجد ، والمؤسسات الدينية فى الدعاية الانتخابية »[1] وإلغاء الوكالة فى التصويت . .

ودعت جبهة الإنقاذ جماهيرها إلى الأضراب العام ضد هذا القانون الذى أصبح ساريًا بتصديق الرئيس الشاذلى بن جديد ، وقرر الرئيس الجزائرى بعد استمرار هذه المظاهرات الضخمة والمصادمات لأكثر من ثلاثة أيام فرض حالة الطوارئ (الحصار) وتأجيل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها فى ٢٧ من نفس الشهر (يونيو ١٩٩١) وتكليف الجيش بحفظ النظام .

وكان رد فعل عباس مدنى على قرارات بن جديد منفعلاً بعض الشىء حيث هدد بإعلان الجهاد المقدس ضد النظام إذا لم ترفع حالة الطوارئ وتجرى الانتخابات فى موعدها أو تحديد موعد جديد لها .

ولكن السلطة كانت تخشى تنفيذ مدنى لتهديده خصوصًا وهى تعرف حجم شعبية جبهة الإنقاذ ، فتم اعتقال عباسى مدنى ونائبه على بلحاج فى ليلة الثلاثين من يونيو - الأول من يوليو ١٩٩١[2] .

---

(١) جمال الدين حسين : الجزائر فوق بركان .القاهرة ١٩٩٢ بدون ناشر ص ١٠ - ص ١١ .
(٢) المصدر السابق ص ١٢ .

وبعد ذلك أعلن سيدى أحمد غزالى إلى رئيس الحكومة المؤقتة فى الجزائر والذى عينه بن جديد لمواجهة الموقف أنه وحكومته لا يعارضان فى إجراء تعديلات على قانون الانتخابات التشريعية الذى كان سببًا رئيسيًّا ومباشرًا فى إضرابات يونيو واستعداده لتلافى اعتراضات جبهة الإنقاذ على القانون .

وبالفعل تقدم غزالى بمشروع قانون معدل لإجراء الانتخابات البرلمانية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، وصدر القانون فى صورته النهائية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٩١ وتضمن أن يكون عدد الدوائر الانتخابية ٤٣٠ دائرة - وكان غزالى يطالب بأن يكون عددها ٣٧٧ دائرة ، وأن يكون السن الأدنى لعمر المرشح ٢٨ عامًا وكانت الحكومة تطالب بأن يكون ٢٥ عامًا .

وبرغم أن جبهة الإنقاذ كانت قد قررت عدم المشاركة فى الانتخابات التشريعية طالما أن مدنى وبلحاج رهن الاعتقال إلا أن « عبد القادر حشانى » الرئيس المؤقت لمكتب الإنقاذ لمكتب الإنقاذ التنفيذى أعلن أن الجبهة ستخوض الانتخابات وكان يوم الخميس ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، هو المقرر للانتخابات واختبار حقيقة قوة جبهة الإنقاذ خصوصا بعد الضربات المتوالية التى لحقت بها والانشقاقات الداخلية التى حدثت بعد اعتقال مدنى وبلحاج بالإضافة إلى دخول أحزاب إسلامية أخرى الانتخابات « حماس » ، « النهضة » ، « التجديد » وغيرهم مما يعنى تفتيت الأصوات الإسلامية .

وكانت المفاجأة التى أذهلت المراقبين والسلطة أن مرشحى جبهة الإنقاذ حققوا فوزًا ساحقًا بحصولهم على ١٨٨ مقعدًا من ٢٣٢ دائرة حسمت نتائجها بينما حصلت جبهة التحرير ، وهى الحزب الحاكم على ١٦ مقعدًا فقط وجاءت فى المركز الثالث وسبقها حزب القوى الاشتراكية وحصل على ٢٥ مقعدًا ، والمستقلون على ٣ مقاعد ، وجاء حزب حماس فى المركز الرابع وإن كان لم يحقق مقاعد ولكن هذا يضاف إلى قوة الإسلاميين .

وبذلك يبقى لجبهة الإنقاذ الفوز بالأغلبية المطلقة فى البرلمان ٢٨ مقعدًا فقط من بين باقى الدوائر الانتخابية التى كان مقرر الإعادة فيها يوم الخميس ٢٦ يناير ١٩٩٢ .

وقبل أن تتم عملية استكمال الانتخابات فى موعدها المقرر أعلن الرئيس الجزائرى يوم الجمعة ١١ يناير ١٩٩٢ استقالته ، لتدخل الدولة فى فراغ دستورى وتم استدعاء

محمد بوضياف أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطنى ، وتم تشكيل مجلس أعلى للدولة برئاسته ووزير الدفاع ووزير الداخلية وغيرهما لحكم الجزائر وإلقاء العملية الانتخابية وحل جبهة الإنقاذ الإسلامية التى أخذت شرعيتها من الشعب وفرضت الطوارئ مما أدى إلى دخول البلاد فى دوامة عنف دامية .

فمن هى جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وكيف نجحت فى استقطاب الجماهير وأخذت شرعيتها من الشعب ؟ وما هى مصادرها الفكرية وأسس تحركها هذا ما سنتناوله فى الفصل المقبل .

الفصل الخامس

* جبهة الإنقاذ الإسلامية
* التاريخ . الفكر . الميثاق . الممارسة
* تأسيس الجبهة
* ملامح إدارة الصراع السياسى مع السلطة
* تيارات الإنقاذ
* المكونات الفكرية والسياسية

جبهة الإنقاذ الإسلامية

الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر ، كادت تحكم البلاد وتسوس العباد ، بعدما حصلت فى الانتخابات التشريعية التى أجريت يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م على ٣ مليون و٢٦٠ ألف و٢٢٢ صوتًا ، أى ما يوازى نسبة ٤٧,٤ فى المائة من المقترعين ، وجاءت جبهة التحرير الوطنى الثانية على المستوى التصويتى لحيازتها مليون و ٦١٢ ألف و ٦٤٩ صوتًا ، وإن كانت قد جاءت فى المركز الثالث بحساب عدد المقاعد ، أما جبهة القوى الاشتراكية فجاءت فى المركز الثالث على المستوى التصويتى حيث حصلت على ٥١٠ ألف و ٦٦١ صوتًا ، وعلى المركز الثانى بالنسبة لحساب المقاعد ، كما جاء حزبان إسلاميان آخران فى المرتبة الرابعة والخامسة وهما حماس » ، و« النهضة » . وبذلك تكون جبهة الإنقاذ قد حازت على ١٨٨ مقعدًا مقابل ٢٥ لجبهة القوى الاشتراكية و١٦ مقعدا لجبهة التحرير الوطنى .

وفى دوائر الإعادة فإن الإنقاذ موجودة فى حوالى ١٧٠ دائرة ، والتحرير فى حوالى ١٥٠ دائرة مقابل ١٣ لجبهة القوى الاشتراكية وحماس ٣ دوائر والنهضة دائرة .

وبقراءة الأصوات التى حصلت عليها الإنقاذ فى الدوائر التى كان سيتم فيها الإعادة يتضح أنها تحتل المرتبة الأولى فى حوالى ١٠٠ دائرة سيعاد الاقتراع فيها فى ١٦ يناير ١٩٩٢م (والتى لم تتم بسبب استقالة الشاذلى بن جديد ثم إلغاء الانتخابات التكميلية) وحصلت فيها الإنقاذ على نسب بين ٢٥ فى المائة إلى ٤٩ فى المائة وهذا يعنى ضمان الإنقاذ للفوز بالـ٢٨ مقعدًا المتبقية للحصول على الأغلبية المطلوبة .

وعمومًا فإن إلغاء الانتخابات لن يحل الإشكالية السياسية والمجتمعية فى الجزائر بعدما بات واضحًا أن « المشروع الإسلامى » يملك جمهورًا شبه ثابت حيث منح جبهة الإنقاذ ثقته فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠م وفى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١م ، وأن اعتبار التصويت للإنقاذ مجرد عقاب لجبهة التحرير تفسير لا يكفى فى الانتخابات التشريعية إذا تم قبوله فى الانتخابات المحلية ، حيث اعتبر المراقبون أن التصويت كان يومها اعتراض وكانت أول انتخابات حرة ، أما الانتخابات التشريعية فإنها تختلف لأنها

كانت التجربة الثانية وكانت تعددية فعلًا ، ولذلك خسرت جبهة الإنقاذ مليون و٧١ ألف و٢٥٠ صوتًا قياسًا بالانتخابات المحلية ، ذهبت هذه الأصوات إلى الأحزاب المعارضة الأخرى التى امتنعت عن دخول الانتخابات المحلية فى ١٩٩٠م ، أى أن هناك حوالى المليون صوت اقترعوا للجبهة مرة من باب الاعتراض فقط ، ولكن ماذا يمكن تفسير تصويت الملايين الثلاثة الذين اقترعوا ثانية لجبهة الإنقاذ ، وكانت الخيارات أمامهم مفتوحة .

وفى نفس الوقت فقدت جبهة التحرير ٦٣٣,١٤٩ صوتًا قياسًا بأصواتها فى الانتخابات المحلية وبالتالى لا يجب أن نقع فى الخطأ التحليلى بأن جبهة الإنقاذ فازت لاعتراض الشعب الجزائرى على جبهة التحرير الوطنى ونكاية بها ، ولكن الحقيقة أن التصويت تم لصالح المشروع الإسلامى الذى كان يتم بناؤه فى أناة وهدوء منذ ١٩٣١م حتى الآن أما محاولة البعض الإشارة إلى أن الممتنعين عن التصويت وهم يشكلون ٤١ فى المائة يعتبر فى صالح الأحزاب الأخرى ، بالطبع هذه محاولة ساذجة للغاية لأن هذه النسبة كان يمكنها التصويت لهذه الأحزاب ، وهذه نسبة معقولة فى الانتخابات عمومًا فالانتخابات الرئاسية الأمريكية وهى أهم انتخابات فى العالم لا يشارك ٥٠ فى المائة فى التصويت ولذلك فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية تعتبر هى القوى الشرعية فى الجزائر ، وفى هذا الفصل سنتناول بالتفصيل تاريخها ومرتكزاتها الفكرية وخطابها الإعلامى قبل وبعد الفوز ليمكننا فهم الحدث الجزائرى بشكل موضوعى ، دون اتخاذ موقف مسبق ، أو الاتكاء على آمال كاذبة نحلل بها الموقف لتخرج النتائج على الهوى الكاذب . فالذين صوتوا لجبهة الإنقاذ يعتبرون مصادرة رأى الشعب بعد اختيار المشروع الإسلامى هرطقة كبيرة ، عودة إلى جاهلية مرفوضة ، كانت البلاد على موعد مع دينها فحرمت من ذلك .. وبذلك ازداد المأزق الجزائرى صعوبة لأن الإنقاذ فى نظر الشعب أصبحت شهيدة وللشهداء عند الجزائريين مكانه كبيرة .

تأسيس جبهة الإنقاذ الإسلامية

الرواية المرجحة حول تأسيس جبهة الإنقاذ تقول : إن رابطة الدعوة برئاسة الشيخ سحنون وهى أول هيكل رسمى للإسلاميين فى الجزائر بعد السماح بالتعددية الديمقراطية ، والتى تأسست كما أوضحنا سالفًا للنضال على مستوى الفكر ، شهدت مناقشات حول أهمية العمل السياسى فدعا الشاب على بلحاج إلى تأسيس حزب سياسى يسعى للوصول إلى السلطة مقترحًا تسمية « الجبهة الإسلامية الموحدة » تجاوب معه عباس مدنى مقترحًا تسميته « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » معللاً ذلك بما يلى : « جبهة تعنى المجابهة والإتساع الآراء متعددة ، إسلامية لأن هذا هو نموذج التغيير والإصلاح ، إنقاذ للتأكيد على المهمة الرسولية ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾ ، ورفض الشيخ محمد السعيد تشكيل الحزب داعيًا إلى انتظار إقرار الدستور الجديد ، فرفض بلحاج متذرعًا بأن الانتظار يعنى استمداد الشرعية من الدستور وهذا مرفوض ، ورفض محفوظ نحناح أيضا فكرة الحزب فى البداية قائلاً : إنه مع تيار تقوده نخبة من العلماء لا مع حزب يقوده « أولاد » يقصد على بلحاج (٣٣ سنة آنذاك) وإن كان نحناح قد عاد وغير رأيه وأسس حزب « حماس » وشارك فى الرفض عبد الله جاب الله ، الذى أسس فيما بعد حزب « النهضة » ، وبقى عباس مدنى عضوًا فى رابطة الدعوة ، لكنه استقل عنها ليعلن جبهة الإنقاذ الإسلامية مدعومًا من على بلحاج[1] وتأسست فى مارس ١٩٨٩ ، وهى تنطوى على مدلول تاريخى . كما يقول الدكتور عباس مدنى ، فهى مرتبطة بأول ١٩٥٤م ، لأن نداء أول نوفمبر كان ينص على أننا رفعنا السلاح من أجل إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة قائمة على أساس مبادئ الإسلام ، فسارت الجبهة منطلقة من هذا المبدأ ، لكنها لم تلتزم به عندما حققت النصر ، إذْ أقيمت دولة جزائرية على أساس الأيديولوجية الاشتراكية . « الجبهة الإسلامية للإنقاذ قامت لإنقاذ ما أتلفته الجبهة من الاستقلال إلى اليوم ، فهى تعيد

(١) جوزيف سماحة : تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ، مرحلة الانقضاض من انتفاضة أكتوبر إلى الانقلاب العسكرى . الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

الاعتبار للتاريخ منذ عهد أول نوفمبر إلى اليوم ، هدفها إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة على أساس المبادئ الإسلامية » .

ويضيف : « فالاسم هو الجبهة ، ومعناه تنظيم ، الإنقاذ : إنقاذ المبادئ والمكاسب التاريخية ، والإسلام كان غاية واليوم يصبح حقيقة ، ولذلك يمكن القول إن الجبهة هى انصهار لكل التيارات الإسلامية الموجودة فى الجزائر تحت راية الجبهة التى تسعى إلى برنامج شامل وجامع ، وهى أيضًا جبهة غير طائفية وغير مذهبية وغير متوقفة على كيانات جزئية ، بل هى جبهة على سعة المساحة الجزائرية ، لذلك فالجبهة تتسع لكل إرادة إسلامية من الاتجاهات المختلفة أما مواصفات وغايات وأهداف الجبهة فهى :

– تعتمد على القرآن والسنة وتعتبرهما المصدرين الأساسيين بل هما الميثاق بالمفهوم الأيديولوجى .

– الجبهة ليست بالحزب السياسى التقليدى (حتى تتحدد مهامها من الأغراض الاستهلاكية الآتية) .

– هى كينونة تاريخية وإرهاص رسالى وجهد حضارى (تستفيد من الخبرة البشرية بأجمعها قديما وحديثا) ، وتستفيد أيضا من تجربة الصحابة ساعة طرحت المشكلة السياسية بوفاة الرسول ﷺ ومختلف العهود الإسلامية ابتداء بعهد الخلفاء الراشدين والعهد العباسى والأموى فمحاولات عبد المؤمن بن على وعهد المرابطين بالمغرب ومحاولة الأمير عبد القادر الجزائرى ، وخلاصة النهضة السياسية التى عرفتها البلاد فى مرحلة ما قبل الثورة ثم برنامج الصومام فطرابلس ...

– تجربة « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » ليست إيرانية ولا سودانية ولا سورية ولا مصرية ، إنها جزائرية محضة ، يقول مدنى : « قد نستفيد من تلك التجارب كما استفدنا من غيرها ولكن الأرضية مختلفة والمعطى التاريخى بإرهاصاته كثورة نوفمبر وثورة أكتوبر ١٩٨٨م غير تلك التى تكلمنا عنها ... »

أما عن العلاقة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والرابطة الإسلامية للدعوة ، فيرى الدكتور مدنى أنها علاقة تكامل « إننا فى ظروف تتسع مجالاتها للعمل الصالح على قدر تنوعه ، يتحقق ثراؤه على قدر تكامله ، ويتحقق مراده من توصيل البلاغ وتحقيق مقاصد الشريعة ،

وترشيد عبقرية الأمة وتوجيه إرادتها الخيرة فى منهجية متكاملة وفى عملية واعية لأداء رسالة واحدة ، إنها أمانة الله ورسوله ، إنها وظيفة هذه الأمة من حيث هى خير أمة أخرجت للناس ، فهى مبرر وجودها وتبقى دائمًا مبرر استمرارها[(١)] .

وبعد هذا التصور الذى قدم به عباسى مدنى جبهة الإنقاذ ، فإن الجبهة الجديدة وضعت تصوراتها فى مذكرة من خمسة عشرة مطلبًا رفقها بن جديد (كان ذلك قبل أن تعلن على الملأ برنامجها السياسى فى ٧ مارس ١٩٨٩م) ، تضمنت المذكرة : تحديد جدول زمنى للإصلاح ومجالاته ، حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات فى غضون ثلاثة أشهر » ، وتشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية ، التزام الدولة بحماية الحريات العامة وإطلاق المعتقلين وعدم ملاحقتهم ، إعادة النظر بسياسة الأمن ، استقلال القضاء بفرض الحسبة ، إلغاء الاحتكار الرسمى لوسائل الإعلام ، وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية ،وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات ، وانتشار المخدرات ، التزام رئيس الدولة تطبيق الشريعة طالما أنه يحكم شعبًا مسلمًا ، حماية كرامة المرأة الجزائرية وحقوقها فى البيت ومركز العمل ، حماية المهاجرين الجزائريين ، وضمان التعليم الإسلامى لهم وتسهيل شروط عودتهم ، إصلاح النظام التعليمى ، التدخل لدى الصين والهند والاتحاد السوفيتى وبلغاريا لوضع حد لاضطهاد المسلمين ، وبلورة خطة لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، ونجدة المجاهدين الأفغان[(٢)] .

وهذه المذكرة تعتبر حلًا وسطًا بين نداء نوفمبر ١٩٨٢م ومشروع البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ وتحدد ملامح فكر الجبهة وشكل الصراع المحتمل مع النظام والذى سنراه خلال هذا الفصل .

---

(١) عبد الله بوفولة : الأوساط الإسلامية فى الجزائر تعالج قضية استقالة عثمان امقران من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مجلة العالم . لندن ١٢ أغسطس ١٩٨٩م ص ٣٦ – ص ٣٧ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥م .

ملامح إدارة الصراع السياسى مع السلطة

وإذا نظرنا فى كيفية قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإدارة صراعها مع السلطة سنجدها اعتمدت أسلوبين مترابطين وذلك باللجوء إلى الشعب والسلطة معًا فى وقت واحد بهدف ضمان الدعم الجماهيرى واستمرار عملية التعبئة الشعبية ، وفى نفس الوقت وضع الرئيس بن جديد فى خانة الإحراج السياسى وهو ما سنراه فى مثالين الأول بعد نجاح الإنقاذ فى الانتخابات المحلية (البلدية) والثانى أثناء تغيير قانون الانتخابات .

فعلى الرغم من انتصار جبهة الإنقاذ فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠م لم تكتف بذلك بل قامت بمسيرة إلى رئاسة الجمهورية قال عنها عباس مدنى : إنها مسيرة تاريخية نادرة الوقوع ، حيث تحتج السلطة المحلية على السلطة المركزية ، وسلم مجموعة من رؤساء المجالس المحلية مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية لائحة مطالب جاء فيها :

* المدخل السياسى : الحمد لله القائل ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ والصلاة والسلام على رسوله ﷺ القائل : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » وعلى آله وصحبه أجمعين .وبعد :

من خلال الحصار الخانق والمجهض لكل ما تسعى إليه المجالس المنتخبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ من تحقيق آمال الشعب الجزائرى المسلم الذى اختارها ممثلة له فى انتخابات ١٢ جوان « يونيو » ١٩٩٠م ، ظهرت صعوبات مفتعلة ، جعلت المواطن يعيش أزمات خطيرة ، ونظرا للأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلديات والولايات ، فإن منتخب الجبهة الإسلامية للإنقاذ اتفقوا على ضرورة دراسة الوضعية التى وجدت عليها البلديات والولايات ، وضبط مشكلاتها وتحديد الحلول المناسبة لها حتى لا تترك الأمور للإدارة التى تعودت المماطلة والمراوغة ، مما اضطر بعض المجالس المنتخبة إلى سحب الثقة منها ، ووفاء لمبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى عاهدت الله ثم الأمة على تأدية الأمانة حتى تصان بصيانة المسؤوليات وبعد ممارسة ميدانية دامت خمسة أشهر ، ودراسة وافية وعلمية لمختلف المشكلات وتحديد الضوابط

الشرعية للقضاء على مختلف الانحرافات ، كالرشوة والمحسوبية والجهوية ومنع التبذير والإهمال والسرقة ، وضبط وإصلاح ممتلكات البلدية فى حدود الإمكان ، وترشيد مصاريفها وتقديم لوائح فى أكثر من مناسبة على مستوى الولايات ، ومختلف الجهات للوزير المنتدب لدى الجماعات المحلية والحوار مع وزارة الداخلية ورئاسة الحكومة تأكدنا من أن الحكومة كانت على علم ، ولم تستجب إلا بمواعيد عرقوب ، فوقع اليأس منها مما دفع المجالس البلدية والولائية إلى تقديم هذه العارضة لرئيس الجمهورية وتحميله مسؤولياته :

١ – وضع حد للتقنينات التى توضع بذهنية الحزب الواحد ، وتطفى عليها الانتهازية التشريعية كمشروع تعديل الانتخابات حتى لا يصبح القانون إداة صراع سياسى تستعمل ضد الحلول المنتخبة .

٢ – وضع حد لتجاوزات السلطة التنفيذية على القوانين : مثل فرض سلطة الدائرة على البلديات دون أى سند قانونى .

٣ – وضع الإدارة المحلية فى طاعة المجالس المنتخبة وضرورة تجاوب الإدارة المركزية مع قرارات المنتخبين .

٤ – التقرير الفورى لانتداب النواب على مستوى البلديات والولايات حتى يتسنى لهم خدمة مصالح الأمة على أحسن وجه .

٥ – إعفاء المجالس المنتخبة من كل الديون الموروثة من العهد السابق وتكفل السلطة المركزية بتسديدها .

٦ – رفع كل العراقيل القانونية والبيروقراطية التى يفرضها القابض البلدى والمقيدة للتصرفات المالية لرئيس المجلس الشعبى البلدى بصفته آمرا بالصرف حتى يتمكن من تسخير الأموال لخدمة مصلحة الأمة .

٧ – الغاء قانون الاحتياطات العقارية الأخيرة وإبقاء هذه الاحتياطات تحت سلطة البلدية لإنهاء التدخل التعسفى للسلطات فى توزيع أراضى البلدية كإعطاء ١٢٨ هكتارًا المقررة لمشروع سكن لشركة أجنبية فى بلدية المحمدية لإنجاز ملعب الجولف .

٨ – إعادة سلطة القرار للمجالس المنتخبة فى الميدان الاجتماعى والثقافى كالتشغيل والسكن والصحة والتربية ووضع حد لتجاوزات الهيئات التنفيذية فى هذا المجال .

٩ – نظرا للعجز الخطير للإسكان فى أغلب المدن الجزائرية فإننا نطالب بتدعيم مالى خاص بهذا القطاع كإنجاز مشاريع سكنية مستعجلة ، وإفراغ الثكنات المتواجدة فى كبريات المدن لنقل المنكوبين إليها .

١٠ – إعادة النظر فى فكرة تشغيل الشباب والسمو بها إلى فتح مجالات إنتاجية اقتصادية واستثمارات زراعية فى خطة إنمائية تكون فى مستوى توظيف طاقات شباب الأمة .

١١ – تدعيمًا لاستقلالية القضاء ، وعملاً بمبدئه ليقدر على عدم التورط فى ما يحدث من عملية الحصار ضد البلديات والولايات ، مما جعله يفقد حريته ويعجز عن البت فى القضايا المتعلقة بهما ، نطالب بالسماح له بتطبيق قرارات المجالس المنتخبة فى حدود صلاحيته .

١٢ – وضع حد للاستفزازات والإهانات التى يتعرض لها منتخبو الشعب من طرف بعض عناصر الأمن والدرك ، ونندد بما حدث لشيخ البلدية ونوابهم فى بلدية يلمان وعين الملح وسكيكدة ، كما نطالب بالإطلاق الفورى لسراح النائب الذى لا يزال رهن الاعتقال فى سجن المسيلة .

١٣ – الإيقاف الفورى لحملة الطرد القضائى التعسفى من السكان وإيجاد حلول مستعجلة للعائلات المشردة .

١٤ – تخصيص حصص فى التلفزة والإذاعة لتغطية مختلف نشاطات المجالس المنتخبة وذلك لإشعار الرأى العام بما ينجز من البرنامج السياسى المنتخب .

إن هذه القضايا التى ذكرت مشكلاتها وعينت حلولها وضبطت سياستها تحتاج من السلطة المحلية والمركزية تكاملاً محققًا للتعاون لأن المسئولية مشتركة ، فبدون هذا التعاون تبقى المصالح معلقة ، والمشكلات متفاقمة والمسئوليات معطلة مما يعرض البلاد لتفاقم أزمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبناء على ذلك فإن إرادة الأمة كلية وموحدة وليس من حق أى جهاز مهما كان مستواه واعتباره أنه يقصر أو يتهاون فى الأمة ، فى عرض مصالحها للتلف والإفلاس كالذى حدث منذ الاستقلال إلى اليوم ، إن وضع حد للضياع ، والإفلاس والظلم والبطالة والرشوة والبيروقراطية والتضخم وغلاء المعيشة وفقدان الضرورى من السكن والعلاج

والتربية والتوجيه لمن الحالات التى يجب أن يوضع لها حد ليكون للإصلاح دلالته ، ويتحقق للأمة حظ من القدرة على وضع حد لآلامها ، والبدء فى الوثبة الكبرى المحققة لآمالها ، قال تعالى : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة ، فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ وقال : ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ .

« رؤساء البلديات والولايات الإسلامية »[1] .

وهذه المذكرة تشير إلى الصراع القائم بين السلطة والإنقاذ وتوضح أن الأخيرة أرادت بها أن تكشف الشعب أن سبب فشلها فى إدارة بعض المحليات يرجع للعقبات التى تضعها الحكومة ولا تنسى الإنقاذ أيضًا من خلال هذه المذكرة التأكيد على برنامجها الذى يعبر عن الشعب ويوافق الجميع على تنفيذه ، وبذلك يكون أى فشل للإنقاذ فى الممارسة السياسية على الحكومة أن تتحمله ، ومعنى ذلك أن السلطة المحلية الإسلامية لن تنجح فى تنفيذ برنامجها إلا إذا سيطرت على السلطة المركزية من خلال الانتخابات البرلمانية ، وهذا الأمر جعل بعض المحللين لنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية التى تمت فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م ، يرجعون أحد أسباب فوز جبهة الإنقاذ إلى أن الجزائريين « اعتبروا سوء إدارتها للبلديات مبررًا لإعطائها صلاحيات أكبر »[2] . وبذلك يكون التصويت فى المرة الأخيرة كان لإتاحة الفرصة للإنقاذ لتنفيذ مشروعها الإسلامى والذى تم صياغته بما يحل كل مشاكل الشعب الجزائرى .

كما تدل هذه المذكرة والتى قدمت فى مسيرة لرئاسة الجمهورية على حسن تكتيك الإنقاذ السياسى فهى تُحمل الرئيس المسئولية ، وتعلم كل الشعب بحقيقة الموقف وبالتالى ترفع عن نفسها أى حرج قد تقع فيه بسبب سوء الإدارة ، ويتحمل الرئيس والشعب معًا المسئولية وبالتالى فإذا لم يصدر الرئيس قراراته بتنفيذ المطالب ، فإن على الشعب إذن أن يقوم بأداء واجبه نحو المطالب التى تعبر عن مشاكله ، وذلك بالتصويت للإنقاذ فى الانتخابات البرلمانية ، ويبدو أن الإنقاذ نجحت فى ذلك التحدى مما يؤكد أن الجبهة

---

(١) مجلة العالم . لندن .العدد ٣٥٦ الموافق ١٩٩٠/١٢/٨م ص ١٧ .

(٢) جوزيف سماحة : تقدم « الإنقاذ » ، تراجع « التحرير » ، و « الاشتراكية » قوة ثالثة . الحياة . لندن ١٩٩٢/١/٧م ص ٨ ..

الإسلامية للإنقاذ ليست وليدة عام أو هلامية التكوين ، ولكنها على قدر عال من الفهم والتنظيم والقدرة على مخاطبة الجماهير والتعامل معها بحنكة وذكاء .

وبهذه المذكرة تكون الحركة الإسلامية قد أضافت الوثيقة الثالثة من وثائقها وهى نداء نوفمبر ١٩٨٢م ، مذكرة المبادئ الـ١٥ التى قدمتها الجبهة لابن جديد ثم مذكرة رؤساء البلديات والولايات الإسلامية ، هذا بالإضافة إلى البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ والذى سنتناوله عندما نتناقش فى مكوناتها الفكرية وأصولها الحركية .

أما المواجهة الثانية والأكثر شراسة كانت حول تعديل قانون الانتخابات والتى انتهت بالإطاحة بحكومة مولود حمروش الذى جاء أصلاً لمواجهة الإنقاذ واعتقال عباس مدنى وعلى بلحاج ومئات آخرين من الإنقاذ ، وفرض حالة الحصار (الطوارئ) وسقوط عشرات القتلى وإن كانت النتيجة المهمة التى حصلت عليها الإنقاذ فى هذه المواجهة الظهور بمظهر الشهيدة والمقموعة ، ولهذا معنى وجدانى كبير داخل نفسية شعب يقدس الشهادة ويرفض القمع بالإضافة إلى كشف النظام ، وإثبات أنه لا يعتمد على الشعب فى شرعيته بل على الجيش الذى نزل للمرة الثانية بعد الاستقلال لضبط الأمن وكانت الأولى عام ١٩٨٨م ، فكيف سارت الأحداث لنرى كيفية إدارة صراع أهم مواجهة مع السلطة؟ فى ٢٤ مارس ١٩٩١م ، عقد وزير الداخلية الجزائرى محمد الصالح محمدى ندوة صحفية تناول فيها مشروع قانون الانتخابات ، والوكالة والدوائر الانتخابية الذى قدمتة الحكومة . المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) لمناقشته والمصادقة عليه ، استعدادًا للانتخابات التشريعية وفى ٢٧ مارس أعلنت ثمانية أحزاب رفضها للمشروع ودعت إلى تكوين لجنة انتخابية وطنية لإعداد القانون ، وهددت بإضراب عام فى حالة عدم الاستجابة لمطالبها .

فى ٣٠ مارس وجه الشيخ عباس مدنى رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسالة مفتوحة لأعضاء المجلس الشعبى الوطنى يحذرهم فيها من المصادقة على مشروع الحكومة المتعلق بقانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية ، ويحملهم فيها مسئولية الخيانة العظمى إن هم صادقوا عليهما ، ووجه على بلحاج نداء إلى كافة الإسلاميين دعاهم فيه إلى « وحدة الصف ضد الحكومة » .

فى أول أبريل ١٩٩١م يوافق المجلس الشعبى الوطنى على مشروعى القانونين اللذين تقدمت بهما الحكومة ، فى ٢ أبريل يدعو عباس مدنى فى مؤتمر صحفى إلى إيقاف تنفيذ قانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر ، وإلى ضرورة إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة

ومتزامنة مع التشريعية (إحراج للشاذلى) وهدد بإضراب عام فى حالة عدم استجابة السلطة لشروطه فى ٣ أبريل يصدر الرئيس بن جديد مرسومًا رئاسيًّا بدعوة الناخبين إلى انتخابات تشريعية مسبقة فى ٢٧ يونيو ١٩٩١م . فى ١٢ مايو ١٩٩١م انتهى أجل تقديم طلبات الترشيح للانتخابات ، وقد تقدم إليها مرشحو ٣٩ حزبًا سياسيًّا على رأسها حزب جبهة التحرير والجبهة الإسلامية للإنقاذ وعدد كبير من المستقلين .

ولكن لماذا اعترضت الإنقاذ على القانونين ؟ وكيف تحول الخلاف الإدارى إلى تطرف سياسى وعنف جماعى وعصيان مدنى ؟

الخلاف برز حول قضيتى تقسيم الدوائر والانتخابات الرئاسية المبكرة ، إذ اعتمدت حكومة مولود حمروش تقسيمًا جديدًا للدوائر الانتخابية اعتبرته جبهة الإنقاذ موجهًا ضدها ، لأنه يعطى نسبة أكبر من مقاعد البرلمان للمناطق الريفية ، حيث يتمتع حزب جبهة التحرير الوطنى بنسبة عالية من التأييد . وقلص عدد المقاعد التى كانت خاصة بالمناطق المدنية ، حيث برزت جبهة الإنقاذ قوة انتخابية كبرى فى الانتخابات البلدية (المحلية) فى يونيو ١٩٩٠م[١] .

بالإضافة إلى إلغاء التصويت بالوكالة حيث كانت السلطة تعتقد أن الرجل يمكنه التلاعب فى أصوات أسرته لصالح جبهة الإنقاذ ، وطالبت ، الإنقاذ أيضًا بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى الوقت نفسه مع الانتخابات النيابية وهذا الطلب من الإنقاذ له وجاهته الدستورية ، وفى الوقت نفسه إحراج لبن جديد وممارسة ضغوط عليه ليتنازل بالنسبة للانتخابات البرلمانية .

وبينما كانت الأحزاب السياسية التسعة والثلاثون التى قررت دخول الانتخابات التشريعية تضع لمساتها الأخيرة لبرامجها الانتخابية دعا عباس مدنى يوم ٢٣ مايو لإضراب سياسى سلمى مفتوح بداية من ٢٥ مايو ١٩٩١م احتجاجًا على عدم استجابة الحكم لمطالب لإنقاذ وفى خلال أسبوعين من ذلك التاريخ ، تحولت حركة الحوار السياسى والاستعداد الانتخابى إلى عنف متبادل وحالة من العصيان المدنى ثم العنف المتبادل .

---

(١) حسن أمين : الجزائر : التفاهم وليس المواجهة . مجلة العالم ، لنـــدن . ١٩٩١/٦/١٥م عدد ٣٨٣ ص ١٠ .

قامت وزارة الدفاع يوم ٢٢ مايو (قبل دعوة مدنى بيوم) بتقريب وحداتها العسكرية من المناطق السكنية وأعلنت فى بيان لها ،أن ذلك لضمان الاستقرار وحسن سير الانتخابات المقبلة والمحافظة على الديمقراطية . فى يوم ٢٤ مايو نظمت جبهة الإنقاذ تجمعًا عامًّا فى ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة أشرف عليه عباس مدنى وعلى بلحاج لشرح أسباب الإضراب وشكله وصوره يبدأ الإضراب يوم ٢٥ مايو هزيلًا وظهور مسيرات متفرقة وبأعداد محدودة . فى ٢٧ مايو (اليوم الثالث للإضراب) تغير الأمر حيث أخذ اتجاهاً آخر حيث خرجت مسيرات مضادة للإنقاذ من القوى الأخرى دون أن تتدخل قوات الأمن ضدها وهو الأمر الذى غذى حركة الإضراب ووسع دائرتها ، فبعد أن كانت المسيرات فى الأيام الأولى محدودة ، تصاعدت وتيرتها ، وتضخم عدد المشاركين فيها وأصبحت تجوب الشوارع رافعة المصاحف ، ومنادية بقيام الدولة الإسلامية ، وبذلك تكون المسيرات المضادة هى التى أثارت الجماهير الإسلامية العادية وجعلتها تنضم للإنقاذ « ساعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى هذا التحرك الاحتجاجى بعض العناصر المهمة ، التى دفعت الشارع الجزائرى إلى الالتحام بها ، بعد أن وقف يتفرج فى البداية ، فقد كان رفضها لقانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية محل إجماع معظم الأحزاب المعارضة ، فكانت مطالبها السياسية واضحة لكل الناس ، ومقبولة عندهم أيضًا ، واعتمدت فى هذا التحرك شعارات مغرية للشارع تتفق وقناعاته ، أو لا تختلف عنها على الأقل .

« لقد كان البعد الدينى العقائدى فى الشعارات التى نادت بها المسيرات تستهوى عامة الناس ، وكذلك محتواها السياسى ، وغاب عنها أى نفس حزبى ضيق ، وزاد رفع المصاحف فيها بكثافة فى إلصاقها بالمقدس ، فما الذى يمنع العامة من الالتحام بها خصوصًا وأنها سلمية منظمة ؟ وهذا ما حصل فعلاً ، لقد كان الإحساس العام لدى المتظاهرين والمعتصمين أن المشاركة فى هذا التحرك يمليها الانتماء للإسلام وليس الانخراط فى حزب ، والحس الدينى فى الشارع الجزائرى قوى جدًّا ومرهف ، لذلك فإن أهل الجزائر سريعو الاستجابة له ، شديدو التعلق والانصياع لمن يرفع رايته « وقوى هذا المعنى فى نفوس الناس الخطاب الرسمى لقادة الإنقاذ ، منهم لا يتكلمون باسم حزب أو فئة من الناس ولكن باسم الشعب ، ولا يصدرون تعليماتهم وقراراتهم انسجامًا مع خطة وضعتها جبهة أو هيئة أو اجتهاد من بين عدة خيارات ، ولكن انتصارًا للإسلام وتنزيلاً

لمقتضيات العمل به وحماية الجزائر من المخاطر . هذه هى سمات الخطاب الموجه إلى شعب متدين ما زال العمل الحزبى فيه مبتدئًا . « مسألة أخرى ساهمت فى نجاح هذا التحرك وتتمثل فى عدم استعداد مؤسسات الدولة التى يمكن أن تتدخل ضده وهى بالخصوص الجيش والشرطة والدرك ، حيث اجتهد خطاب الجبهة لتحييدها عن المعركة قدر الإمكان ، وحصر الخلاف مع الحزب الحاكم ورموزه ، فكان شعار (الجيش والشعب معك يا إسلام) ، وأكد الخطباء أن رجال الأمن والجيش ليس معهم مشكل أو خلاف ، وألحوا على المتظاهرين والمعتصمين ألا يُسيئوا إليهم ، بل يحسنوا معاملتهم ، لذلك كان مشهد وقوف أحد منظمى المسيرات والاعتصامات ، أو بعضهم مع عون الأمن أو حتى المسئول عنه أمرًا عاديًّا ، وقد نمى هذا المعنى فى معظم أيام الأضراب باستثناء أيامه الثلاثة الأخيرة ، الطابع السلمى الذى ساده ، حتى إن على بلحاج كتب رسالة فى (إزالة الريب والشكِ فى الإعذار إلى رجال الشرطة والدرك والجيش) .. »[(١)] .

وفى الأسبوع الثانى من الاحتجاجات تحول الأمن إلى ما يشبه العصيان المدنى ، وهو الأمر الذى رأت فيه الحكومة خطرًا على أمن البلاد واستقرارها ، فكان استعمال القنابل المسيلة للدموع لتفريق المسيرات والاعتصامات ، وإخلاء الساحات العامة فى المدن الكبرى وسط مقاومة من الجماهير ، فسقط القتلى والجرحى وذلك بداية من يوم ٤ يونيو ١٩٩١م .

فى ٥ يونيو يصدر الرئيس بن جديد مرسومًا رئاسيًّا يقرر فيه حالة الحصار (الطوارئ) بداية من ٥ يونيو لمدة أربعة أشهر فى كل أنحاء البلاد وحظر التجول بولايات الجزائر والبليدة وبومرداس وتيبازة ابتداء من يوم ١٩٩١/٦/٦م وتنزل قوات الجيش ، لتتمركز فى الساحات العامة والمواقع والشوارع الاستراتيجية ويقبل بن جديد مولود حمروش ، ويكلف سيدى أحمد غزالى وزير الخارجية السابق بتشكيل حكومة جديدة ، ويقرر تأجيل الانتخابات التشريعية .

وفى ٧ يونيو ١٩٩١م يلتقى غزالى بعدد من زعماء المعارضة من بينهم ، عباس مدنى ، وبلحاج وفى نفس اليوم ، يعلن عباس مدنى وبلحاج فى جامع السنة بباب الواد

---

(١) على بوراوى : الجزائر تنجح فى تخطى عقبة أولى فى طريق الديمقراطية . مجلة العالم . لندن العدد ٣٨٣ ص ١٢ ، ص ١٣ .

بالعاصمة وكذلك لوسائل الإعلام إنهاء الإضراب بداية من يوم السبت وتوصلهما لاتفاق مع رئيس الحكومة بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة قبل نهاية عام ١٩٩١م ، وفى ٨ يونيو انتهى الإضراب وانسحبت وحدات الجيش وعادت الحياة إلى طبيعتها . واعتبرت جبهة الانقاذ أنها حققت أهدافها من الإضراب من خلال الإتفاق مع الحكومة على إجراء انتخابات تشريعية فى أكتوبر ورئاسية قبل نهاية العام ، مع إعادة تقسيم الدوائر ولكن الأمور لم تسر على الشاكلة التى تم الاتفاق عليها ، حيث رأت الإنقاذ من جهتها أن الامتثال الكامل لقرارات وأوامر القيادة العسكرية والسلطة السياسية فى البلاد اعتداء صارخ عليها ، وإجهاض لتحركاتها السابقة مادامت بعض مطالبها لم تلب بعد ، من ذلك عدم عودة عمال كثيرين ممن استجابوا لندائها للإضراب إلى وظائفهم ، واستمرار إيقاف ومطاردة عناصرها والمنسوبين إليها ، وكذلك الإبقاء على حالة الحصار .

ومما زاد الأمر تعقيدًا قرار السلطة العسكرية منذ يوم ٢٠ يونيو « إعادة رموز الجمهورية » إلى بعض البلديات التى تسيطر عليها جبهة الإنقاذ ، وذلك بنزع لافتة « بلدية إسلامية » التى وضعتها الإنقاذ ، ووضع شعار « من الشعب إلى الشعب » عليها . ورفع علم الجزائر فوق المبنى ، ووضع صورة رئيس الجمهورية ، وبررت السلطة ذلك أن تبديل لافتة البلدية التى قامت بها الإنقاذ لا يطابق شعار الدولة المحدد فى الدستور حسب المادة .ويبتعد عن المادة ٨ التى تنص على وجوب أن تحافظ المؤسسات على الهوية والوحدة الوطنية ، وعهدت لتنفيذ ذلك إلى لجان رعاية النظام العام للولايات ، وبالطبع حدثت مصادمات بين الطرفين وسقط ضحايا ، بل أن بعض البلديات نادى فيها مسئول البلدية أو إمام المسجد إلى الجهاد « لرفع هذه المظلة » ، لذلك فإن الوحدات العسكرية التى انسحبت يوم ٢٣ يونيو ١٩٩١م من شوارع كثيرة فى العاصمة ، عادت فى الليلة التالية بحجم أكبر بعد أن حدثت المصادمات بين متظاهرين إسلاميين وقوات الجيش وانتشر المسلحون من المدنيين وحدثت اشتباكات مؤسفة ، وتم اختطاف بعض رجال الأمن وخيم على الجزائر موجة من القلق والحزن خلال أيام وليالى ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ يونيو نتيجة الأحداث التى اندلعت ، والضحايا الذين سقطوا ، وازدياد عدد المعتقلين استخدمت السلطات العسكرية الخطاب الدينى أيضًا فى مواجهة الإنقاذ ودعت الأئمة إلى « النصح على الخشوع والطمأنينة والتآزر والتضامن كما ينص على ذلك ديننا الحنيف » ودعت المؤمنين إلى القيام بواجبهم الدينى فى مساجد أحيائهم ، ونصحت بتجنب التنقلات

غير الضرورية باتجاه العاصمة ، وكذلك ما بين أحيائها «باتجاه المساجد المعروفة كمنابر سياسية وبؤر للتحريض على الفوضى » ، ورجت أولياء الأمور أن يمارسوا واجبهم الشرعى تجاه أبنائهم من الشبان المراهقين[1] .

وفى يوم الجمعة ٢٨ يونيو ١٩٩١ دعا الشيخ عباس مدنى فى مسجد ابن باديس بالقبة إلى رفع حالة الحصار ، وحذر باللجوء إلى الجهاد ورفض الحوار مع الحكومة الجديدة إذا لم يتحقق ذلك :

ولكن فى يوم ٣٠ يونيو تم اعتقال عباس مدنى وعلى بلحاج وقال بيان السلطة العسكرية إنهما « دبرا ونظما وشنا وقادا عمدًا مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة » كما تم اعتقال ٧٠٠ آخرين من عناصر جبهة الإنقاذ ، وقالت السلطة العسكرية إنه سيتم حسابهم فرديًا على أعمالهم أمام العدالة .

وإذا أمعنا النظر فى سيناريو الأحداث السابقة وحقيقة التصعيد الذى حدث وصولاً إلى المواجهة المفتوحة التى انتهت إلى حصول جبهة الإنقاذ على لقب الشهيدة والمقموعة والمظلومة ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من التعاطف معها والنقمة على الحكومة والنظام ، وبالتالى التصويت لها فى الانتخابات التشريعية . لجبهة الإنقاذ تفسر تصعيدها للموقف بأنها كانت تقابل به تحركات من قبل السلطة : الإضراب ضد قانون الانتخابات ، التظاهر للرد على محاولة ضرب الإضراب وتجاهله . والرد على ما رأت الجبهة بأن عدم الاستجابة لمطالبها فإن ذلك قد يشوه حقيقة وضعيتها الجماهيرية وتماسكها الداخلى ، وحسب وجهة نظر الجبهة أن السلطة انقلبت على تعهداتها وفرضت حالة الطوارئ ، وللرد على ذلك تحدت الإنقاذ حالة الحصار (الطوارئ) وتمثل ذلك بتحرك شعبى ليلى يبدأ مع ساعات حظر التجول وينتهى مع انتهائه أما تهديد مدنى بإعلان الجهاد فى حالة عدم رفع حالة الحصار كان – كما ترى الإنقاذ – لا يتضمن الإنذار بقدر ما تضمن تصويرًا لحقيقة الأوضاع ودعوة للعودة إلى الاتفاقات التى سبق وتم التوصل إليها فى أوائل يونيو ١٩٩١ بعد المواجهة الدامية بين الأمن والمتظاهرين . التفسير المضاد لرواية الجبهة ، يرتكز على أن قيادة الإنقاذ اتبعت دائمًا أسلوب التصعيد كلما شعرت أن عملها الأولى

---

(١) على بوراوى : بعد أحداث العنف الأخيرة فى الجزائر . نداءات ملحة للحوار مجلة العالم ١٩٩١/٧/٦م ص ١٣ .

مهدد بالفشل ووصف بعض المراقبين وضع الجبهة بأنه هروب إلى الأمام ، أما الاعتراض على قانون الانتخاب فلم يكن بسبب الظلم الذى لحق بالجبهة نتيجة تقسيم الدوائر بقدر ما كان نتيجة إدراك الجبهة أن الإنتخابات بحال حصولها فى ذلك الموعد (يونيو) ، وضمن تلك الظروف ، وفى ظل أى قانون ، لن تحقق للجبهة النتائج المرجوة ، وذلك لفشلها فى تحقيق انجازات فعلية فى البلديات التى فازت بها وعدم قدرة الإنقاذ على توحيد الحركات الإسلامية فى جهة واحدة ، بالإضافة إلى التقلبات التى حدثت داخل الجبهة بسبب موقفها فى حرب الخليج ، وعدم وجود برنامج يحدد ماتعد الجبهة القيام به فى حالة فوزها بالأغلبية ، والتناقضات داخل الصف القيادى فى الجبهة مدنى – بلحاج ، علاوة على أن تمكن السلطة من احتواء حالتى الإضراب والتظاهر من خلال تغيير الحكومة والتعهد بإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية ، قبل انتهاء العام اتجهت السلطة إلى تفريغ ما. اعتبر انتصارًا للجبهة من محتواه وبسحب عوامل التصعيد والتوتر التى تحتاجها الجبهة لإبقاء التحرك الجماهيرى حاضرًا فى الساحة ، الأمر الذى يمدها بقوة وبأنصار جدد . عمدت الجبهة إلى خرق ساعات حظر التجول بحثًا عن نقاط احتكاك جديدة تحرج السلطة ، وترفع عن اهتمام الشارع بما يجرى وترافق ذلك مع تعدد حالات استعمال السلاح مع التهديد بالدعوة للجهاد[1] .

ويمكن القول وفقا لهذا التفسير فإن الأمر كان بمثابة فرصة السلطة لحسم خيارها بالدخول فى مواجهة مفتوحة مع الإنقاذ بدل أسلوب المواجهات المتفرقة الذى تمارسه الإنقاذ وهذه المواجهة الشاملة تدعمها الميزات الإقليمية والعربية والدولية التى تتوفر لكل سلطة تتواجه مع حركة إسلامية ، كما أن الظروف المحلية كانت مواتية أيضًا حيث أن هناك انقسام داخل الجبهة جعل بعض القيادات المؤسسة منهم ابن عزوز ، أحمد مرانى ، الهاشمى سحنونى وبشير فقيه ينتقدون مدنى وبلحاج عبر التلفاز واعتبراها خطرًا على الإسلام والجزائر » وأقروا بأن كُلا من الحكومة والإنقاذ ارتكبوا أخطاء ودعوا إلى حقن الدماء واعتماد الحوار لحل المشاكل المطروحة .

علاوة على صمت وحياد الأحزاب التى كانت فى حالة عدم وفاق مع الإنقاذ التى رفضت التنسيق مع أى قوة أخرى بما فيها القوى الإسلامية نفسها .

---

(١) حسن أمين . مجلة العالم . لندن . العدد ٣٨٦ الموافق ١٩٩١/٧/٦م ص ١١ .

وعمومًا فإن جبهة الإنقاذ نجحت بدون شك فى جر السلطة إلى معركة فى الشارع ظهر فيها طغيان السلطة واستشهاد جبهة لإنقاذ ، وبهذا الأسلوب نجحت فى الانتصار من خلال صناديق الانتخابات البرلمانية التى تمت فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م وأثبتت أن انتصار العسكر فى معركة العنف المتبادل فى الشارع الجزائرى كان زائفًا وعاملاً مساعدًا من عوامل انتصار جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التشريعية حيث نظر إليها الشعب بصفتها حركة مقموعة تقدم الشهداء فى سبيل ما تؤمن به فى بلد ليس أعز عليه من ذلك .

وبذلك تكون جبهة الإنقاذ قد نجحت فى إدارة الصراع مع السلطة وحققت كل أهدافها حتى اكتسحت الانتخابات التشريعية ، ويبدو أن السلطة لم تفهم بعد استراتيجية وتكتيك الإنقاذ فإلغائها الانتخابات وتشكيل مجلس رئاسى لحكم البلاد تحت رعاية الجيش ، يدخل فى خانة دعم المشروع الإسلامى ، وزيادة شعبيته سواء بوعى منها أو بدون وعى ، ولا يعنى عدم خروج الجماهير لمواجهة الجيش دفاعًا عن خيارها الانتخابى ، إن الإنقاذ فقدت الدعم الشعبى ولكن يمكن القول أنه عاد للكمون للظهور وقت الحاجة مثلما فعل بعد مصادمات يونيو ١٩٩١م حيث اعتقد الكثير أن الإنقاذ فقدت جمهورها الذى يعتبره البعض « مسيس » أكثر منه متدين بالمعنى الذى تريده جبهة الإنقاذ ، ولكن هذا الجمهور ، خرج من مكمنه عند الحاجة وأعطى أصواته للإنقاذ ، ومنحها شرعية الوجود الشعبى طبقا للمعايير الديمقراطية ، فهو فى عمومه جمهور مؤمن ، اختار الطرح الإنقاذى من بين مجموعة الخيارات التى كانت معروضة أثناء الانتخابات التشريعية ، والتى خاضتها أحزاب يزيد عددها عن الأربعين بالإضافة إلى وجود خيارات إسلامية شتى ، تدخل فى إطار الطرح الإسلامى المعتدل مثل « حماس » و « النهضة » أو الطرح الإسلامى القومى مثل اتباع بن بيللا أو الطرح الإسلامى النخبوى مثل حزب التجديد ، بالإضافة إلى حزب « الأمة » ليوسف بن خدة . اختار الشعب الجزائرى الطرح الانقاذى الحاد الاعتراض والذى استشهدت الكثير من عناصره فى سبيل هذا الطرح ، وهو الأمر الذى جعلت الجماهير تُحسن به الظن . كما أن اختياره يعنى أيضا رفض الشعب لأسلوب القمع واستخدام العسكر للحصول على الشرعية .

تيارات الإنقاذ

حسبما يروى فهمى هويدى نقلاً عن الدكتور عباس مدنى فإن جبهة الإنقاذ جاءت ثمرة تلاقى جيلين ، جيل المجاهدين أبناء جمعية العلماء (هو أحدهم) وجيل الصحوة الإسلامية الراهنة ، وهو توصيف دقيق إلى حد كبير ، لأن الجبهة تتحدث بلسانين فى واقع الأمر ، وليس بلسان واحد ، فالدكتور مدنى يقدم – فيما يعلن – رؤية متوازنة ويمكن قبولها كخطاب سياسى ناضج ، لكن ثمة لسانًا آخر للجبهة – من إفرازات جيل الصحف – يخاطب الجماهير بلغة أخرى ، شديدة الحدة ، بل مهيجة وتحريضية ، أهم رموزها على بلحاج[1] وبالنظر إلى قوام الشخصيات القيادية للإنقاذ ، من ناحية تجربتها السياسية ومكوناتها الفكرية ، نجد أنها تنقسم إلى ثلاث أجيال : الأول رافق حرب التحرير منذ بدايتها ، والثانى برز عشية حرب الاستقلال ، والثالث ترعرع فى ظل الحكم الجديد (بن بيللا ، بومدين ، بن جديد) وبالتالى . فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تضم ثلاثة تيارات تلاقت على ما سمى الإنقاذ الإسلامى وتبرز إزدواجية فى التكوينين الثقافى والفكرى ينعكس حتمًا على الأداء السياسى . وتعبر فى هيكلها الضخم عن تفاعل اثنين من التيارات الأساسية ، الأول ، هو التيار الإصلاحى وخطابه إلى النظام ، وهو يمثل امتدادًا لجمعيات العلماء والقيم وجند الله التى تعاقبت على المجتمع الجزائرى ، فلم تقترف العنف إلا لماما ، ولا هى مع تمسكها بالقيم الإسلامية الأصلية ، قد رأت غضاضة فى الانفتاح على بعض القيم الفردية ، وأما الثانى ، فهو التيار الانقلابى وخطابه إلى الجماهير ، وهو الذى يمثل امتدادًا لجماعات مثل نداء الإسلام ، ومصطفى بوعالى التى أقامت دعواها على أساس رفض الحلول التوفيقية واعتمدت العنف أسلوبًا للتعامل[2] .

التيار الأول : سلفى يقوده عل بلحاج (٣٨ سنة) والذى يعيش مناخ الصحوة الإسلامية « وتتلمذ على ابن تيمية من جانب وحسن البنا وسيد قطب من جانب آخر ،

---

(١) فهمى هويدى : الجزائر تدفع « فاتورة » الديمقراطية . الأهرام ١٩٩٠/٥/٢٩م ص ٧ .

(٢) د. نيفين عبد المنعم مسعد: جبهة الإنقاذ الإسلامية وانتخابات المجلس الشعبى الوطنى فى الجزائر (١–٣) تنظيم تراتبى يكفل التواصل مع جيلين مختلفين من المواطنين . الحياة . لندن ١٩٩١/٥/٦م ص ٥ .

وهو الداعية والخطيب المفوه بخلفيته الثقافية الذاتية ، المستمدة من دراسته فى جامع الزيتونة ، وفى قرية وادى السوف على الحدود مع تونس »[1] . و « يحظى باحترام كبير فى الشارع الإسلامى، ليس فقط لكونه خطيبًا مؤثرًا ومحرضًا ، ولكن أيضًا لأنه رجل شديد الصدق والوضوح مع قناعاته ، وشديد الزهد فى الزعامة والطموح السياسى »[2] .
وهو كما يقول عن نفسه : « ولدت فى تونس عام ١٩٥٦م يتيم الأبوين ، والدى من شهداء الثورة ، درس العربية وأدرسها ، شاركتُ فى الدعوة الإسلامية منذ السبعينات وسُجنتُ ٥ سنوات من سنة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧م بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم ، والاتصال بمصطفى بوعالى ، تأثر بعبد اللطيف سلطانى وأحمد سحنون وبكتابات حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة ، وقرأ كل ما كتبه سعيد حوى وأعجب بمواقفهم الشجاعة ضد الطاغوت وبصورة خاصة مصطفى بوعالى ومروان حديد ، أنتمى إلى التيار السلفى وأرجع إلى ابن تيمية وابن القيم الجوزية ، تركت قراءاتى لابن تيمية تأثيرًا علّى حال دون حماسى للثورة الإيرانية ، ودفعنى إلى السجال مع الشيعة وانتقاد كتابات الخمينى ، ورفض اعتبار الأثنى عشرية مذهبًا خاصًا فى الإسلام ، بل كنت ممن اعتبروا تشيع بعض الجزائريين غداة الثورة الإيرانية خطرًا على الدعوة الإسلامية يجب التصدى لها[3] ، فبلسان حاله يعترف على بلحاج معاداته للإمام الخمينى وثورته الإسلامية ، وهذا ما ينفى عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهمة الانتماء إلى الإسلام الثورى فى إيران ، خصوصًا إذا عرفنا أن قواعد التيار الذى يمثله على بلحاج واسعة جدًا ، وتضم المتدينين الملتزمين بأفكار الجماعات السلفية ، والتى تختلف معها جماعات أخرى عديدة فى الساحة الإسلامية ، وهذا التيار هو البنية التحتية للإنقاذ .

التيار الثانى : ينتمى إلى مدرسة أخرى لها اهتماماتها الثقافية الأوسع نطاقًا وإدراكًا ، كانت تعرف من قبل باسم « جماعة المسجد » وأطلق عليها فيما بعد اسم جماعة « الجزأرة » إشارة إلى كونها تحصر نشاطها فى إطار الوطن الجزائرى فقط ، وليست لها علاقات بالتنظيمات الإسلامية الدولية ، وعلى النقيض من التيار الأول الذى يضم عددا من شباب وعوام المسلمين ، فإن هذا التيار أقل عددًا ولكن المنتمين إليه أقرب إلى شريحة النخبة المثقفة ،

---

(١) فالح عبد الجبار : عباسى مدنى : مصادر وعيه وبرنامج جبهته . الحياة . لندن ١٩٩٢/٢/٢٦ .
(٢) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى ١٩٩٢/١/١٤م ص ٧ .
(٣) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥م .

من أصحاب المؤهلات العليا وأساتذة الجامعات التى استلهمت أفكارها من مالك بن نبى[1] ، وبالتالى فإن هذا التيار يضم كل تلاميذ المدرسة الباديسية (أى تلاميذ ابن باديس) والتيار الإصلاحى الذى تحدثنا عنه آنفًا وينتمى الدكتور عباس مدنى إلى هذا التيار ، وهو أستاذ جامعى نال شهادة الدكتوراة ، من بريطانيا ، وكان من المجاهدين القدامى الذين شاركوا فى حرب التحرير وسجن فى العاصمة متهما بالهجوم بالقنابل على مكاتب إذاعة الجزائر ، ولم يطلق سراحه إلا بعد انتهاء الحرب وقضى بذلك ٧ سنوات فى سجون الاحتلال ، وهو من قدامى الدعاة الإسلاميين فى الجزائر ، وتلقى دروسه الأولى فى المدارس القرآنية ، ثم انضم إلى مدارس العلماء الحرة وبدأ الشيخ مدنى الذى يعتبر خطيبًا أكثر منه داعية بعد إطلاق سراح العمل السياسى الدينى لشجب انحراف جبهة التحرير الوطنى ، التى أخذ عليها تبنى الاشتراكية خلال مؤتمر طرابلس عشية الاستقلال ، إلا أنه ومثل جميع الشخصيات الإسلامية البارزة فى تلك الحقبة لم يتمكن من التأثير على مجريات الأمور ، ووفى رحيل بومدين ومنح خليفته بن جديد فرصة لعباس مدنى لدفع قضيته ، فبرز للمرة الأولى عندما نظم عام ١٩٨٢م أول تظاهرة إسلامية فى قسنطينة ، وسجن حتى عام ١٩٨٤م ، وعندما أطلق سراحه مارس العمل السرى ، وبعد أحداث ١٩٨٨م واعتراف الحكومة بالتعددية الحزبية ١٩٨٩م انضم إليه الجناح المتشدد فى التيار الإسلامى لتشكيل الجبهة الإسلامية الإنقاذ[2] . وكانت من التهم الموجهة إليه ، تهمة الاتصال بمصطفى بوعالى ، ولكنه رغم كل ذلك فإنه ينتمى إلى التيار الإسلامى المعتدل وكان جزءا من النظام ودخل الانتخابات تحت لوائح جبهة التحرير ، وهو عمومًا لا يمل الدعوة إلى الحوار وينفتح على الغير . ويتمير بتكوين ثقافى حديث ، تقليدى .

التيار الثالث : يضم شريحة من المتحمسين للعمل الإسلامى الذين لم تكن لهم انتماءات فكرية محددة ، ولكنهم التحقوا بالجبهة عقب الانفجار الشعبى سنة ١٩٨٨[3] . ويشكل عباسى مدنى حلقة وصل وتواصل بين الجيلين ، الجيل الذى ساهم فى الثورة الوطنية ، وعارض تحولها الراديكالى ، وجيل بلجاج الذى تفتح فى ظل دولة الثورة[4] ومنذ ظهور

(١) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى .. مصدر سبق ذكره .
(٢) نبذة عن الشيخ عباس مدنى رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر الشرق الأوسط ١٩٩٠/٦/١٤م .
(٣) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى . مصدر سبق ذكره .
(٤) فالح عبد الجبار : عباس مدنى – مصادر وعيه وبرنامج جبهته . مصدر سبق ذكره

الإنقاذ عام ١٩٨٩م ، وكان الغلبة فيها للتيار السلفى لسيطرته على منابر المساجد ، فضلاً عن تميز شخصية بلحاج الخطابية والتحريضية والتى تستهوى الشباب من التيار السلفى أو التيار الثالث المتحمس للعمل الإسلامى خصوصًا وأن على بلحاج « تشده إلى التراث علاقة نصية يسقط عنها أحيانًا بعد التطور التاريخى »[1] ، ويمكن القول : إن الدكتور مدنى الأقرب إلى تيار « الجزأرة » خضع لنفوذ التيار السلفى الذى كان يسيطر على الشارع ، ويملك وسائل تحريكه وقتما شاء وهكذا هيمن الخطاب السلفى على خطاب الجبهة السياسى والتعبوى وتلاشى صوت تيار الجزأرة ، واحتل السلفيون مختلف مقاعد مجلس شورى الإنقاذ وقدموا مرشحيهم فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠م ، وبذلك أصبحوا قوة الضغط الرئيسية وإنقاد عباس مدنى لها وأصبحت لهجته أكثر تحريضية من قبل مما أدى إلى اعتقاله مع على بلحاج ، وبالتالى بدأ التيار السلفى داخل الجبهة ينحسر خصوصا بعد اعتقالات يونيو ١٩٩١م .

« وبعد ذلك تقدم تيار « الجزأرة » الذين عرف منهم فيما بعد الدكتور محمد سعيد وهو أستاذ جامعى تولى القيادة نيابة عن مدنى ، ثم اعتقل وأفرج عنه بعد ذلك وعرف عبد القادر حشانى الذى تولى رئاسة المكتب التنفيذى لجبهة الإنقاذ وتقدمت عناصر الجزأرة ، لتشارك فى عضوية المكتب التنفيذى ، كما أن ممثليها أدرجوا ضمن قوائم المرشحين الذين فازوا فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩١م[2] ، ولذلك نجد أن الخطاب الإعلامى للإنقاذ فى مرحلة قيادة الجزأرة كان أقرب إلى الاعتدال ، ونجح فى خوض المعركة البرلمانية رغم كل محاولات استدراج الإنقاذ إلى فخ العنف فى محاولة لإلغاء الانتخابات ، ولكن حشانى طبع الإنقاذ بتوجيهه ونجح فى الفوز والحصول على الشرعية الشعبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وعلى الرغم من أن البنية التنظيمية للإنقاذ لم تدرس بعد دراسة متمعنة إلا أن فالح عبد الجبار حاول أن يضع يده على الهيكلة التنظيمية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ويرى أنها : هرمية بسيطة (أقل تعقيدًا من هرمية الأحزاب المركزية) ، وتمتد فى خطوط متوازية من بؤرة القيادة فى المركز إلى الأحياء المنظمة عبر الجوامع . وهى هياكل جاهزة من ناحية مرونة

---

(١) د . نيفين عبد المنعم مسعد : مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩١/٥/٦ .

(٢) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى . مصدر سبق ذكره .

التجميع والتعبئة ، وهى تحل واحدة من المشكلات التنظيمية العويصة فى بلدان العالم الثالث التى لا تستطيع الركون إلى التنظيمات الحديثة : النقابات ، الطلاب ، بسبب القمع ، ولا تجد طريقة لحشد سكان مدن الصفيح المهمشين ، والمكدسين . وتقدم شبكة الجوامع هيكلية جاهزة تمامًا ، وبموازاة القدرة على تعبئة الأحياء ، التى تنفرد بها الحركات الإسلامية عمومًا ، تمد الحركة قنوات وخطوطا تنظيمية فى المواقع الحديثة : الجامعات والمدارس . وهنا أيضًا يلعب المسجد (مسجد الجامعة مثلاً) نقطة تجميع وتحريك يسيره ، وتفتقر الحركة إلى هياكل نقابية عمالية وهذه سمة مميزة لأغلب الحركات الأصولية .

إن البنية التنظيمية للحركة ، تجمع عناصر حديثة (خلايا ،تراتب هرمى ، قيادات محلية ووسطية وعليا) ، وأجهزة متخصصة : (خطبة الجمعة ، مراكز العبادة ، الأعياد والمناسبات الدينية ، هذا المزيج لا يتوافر للأحزاب العلمانية المعارضة ، وتؤلف شبكة أماكن العبادة فى أى بلد مسلم ، بناء حاضرًا للتحشيد والاتصال ، ويتمتع بقدر من الانتظام يفوق أى تنظيم آخر ، باستثناء النقابات العمالية فى المصانع ، أو اتحادات الطلبة فى الجامعات . إن فعالية المساجد هى أنها تتحرك فى قلب الأحياء ، وتتمتع بحماية ذاتية ناتجة عن طابعها القدسى .. »[(١)]

وتنتمى جبهة الإنقاذ الإسلامية – على حد قول د .نيفين عبد المنعم مسعد – إلى تلك الحركات الدينية التى عرفها انتونى والاس بأنها «جهد واع ومنظم وصبور لأعضاء مجتمع معين من أجل بناء ثقافة أكثر إشباعًا » ورأى أن التشوهات الثقافية فى المجتمع ، سببًا كافيًا لانتظام الحركات الدينية ، التى تميل على الأرجح إلى إرجاع أزمات النظام الأخرى من سياسية واقتصادية إلى تلك التشوهات ، وبالنظر إلى الأوضاع فى الجزائر عام ١٩٨٨م ، نجد أنها كانت تعكس لونًا من ألوان تلك التشوهات الثقافية التى ألمح إليها والاس ، والذى كان يعود فى جوهره إلى محاولة القيادة السياسية تطويع الإسلام لخدمة الاشتراكية ، فإذا بتلك الأيديولوجية تعجز عن تجسيد المثاليات الدينيــة للمواطنين ، لا بمعنى أن هناك انقطاعــا مبدئيا بين الاشتراكيــة وبين

---

(١) فالح عبد الجبار : عباس مدنى مصادر وعيه وبرنامج جبهته . مصدر سبق ذكره .

الإســلام ، لكن المقصود أن ممارسات القيادة السياسية هى التى افتعلت هذا الانقطاع ثم عمقته .[1]

وعلى هذا الأساسى رأت جبهة الإنقاذ أن اختلال منظومة القيم الإسلامية فى المجتمع ، كان وراء الإحباطات الاقتصادية والسياسية ، وردت سخط الجماهير إلى الأسباب الثقافية ثم تقوم بتسيس هذا السخط ، وتوظفه فى مجال العمل الجماعى وكانت الإضرابات التى اندلعت فى أكتوبر ١٩٨٨م هى المناسبة الأولى لتقديم القوى الإسلامية إلى الرأى العام المحلى والدولى ، والتى تبلورت فيما بعد إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى مارس ١٩٨٩م عندما تم السماح بالتعددية الديمقراطية .

(١) د .نيفين عبد المنعم مسعد . مصدر سبق ذكره .

المكونات الفكرية والسياسية للإنقاذ

يمكن تحديد المرتكزات الفكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بقرارات قادة الجبهة للفكر الإسلامى السلفى (ابن تيمية ، ابن القيم الجوزية) وفكر الإخوان فى مصر وسوريا ، بالإضافة إلى الفكر الباديسى ، وتراث جمعية العلماء علاوة على مؤلفات مالك بن نبى فمن المؤكد أنه ليس بين القادة الإسلاميين فى الجزائر مفكرون لهم نظرية خاصة كما يتضح ذلك من نصوصهم خصوصًا وأنهم تلقوا علومهم الدينية والفكرية من خلال جهودهم الخاصة ، وهذا لا ينفى اجتهادهم وقدرتهم على التوصل إلى برنامج سياسى يعتمد العقل والدين لمخاطبة الجماهير وسنحاول من واقع نصوص البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ وتصريحات زعمائها أن نوضح افكار الجبهة ومشروعها الحضارى .

يشير البرنامج السياسى للجبهة إلى مواصفاتها ويحددها فى ٧ نقاط :

١ – فهى تعمل على وحدة الصف الإسلامى وتحافظ على وحدة الأمة ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ وقول الرسول ﷺ (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا) .

٢ – تقديم بديل إسلامى لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ – من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطًا ﴾ وقول الرسول ﷺ (يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولاتختلفا) .

٤ – ومن ميزات طريقتها الاعتدال فى الجمع بين المطالبة والمغالبة دون أفراط أو تفريط لقوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم » ، وتستعمل المطالبة لإقامة الحجة لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ ، كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : « متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا » .

٥ – ومن طرقها العملية ، العمل الجماعى وجودة توظيف الجهد الكلى للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع فى الأغراض الشخصية ، ونبذ الاتكالية لقوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ .

٦ – ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجمع الإرادات الخيرة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

٧ – ومن خصائصها الإنقاذ الرسالى التاريخى الحضارى الشامل أسوة برسول الله ﷺ، منقذ البشرية لقوله تعالى ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾ .

أما الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية لمشروع الجبهة هى : الشرع ، والعلم ، ونفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة ، حيثيات التطبيق وشروطه إنجازه ، وعولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على أساس ضوابط .

١ – الالتزام بالمشروع الإسلامى ومنهجه في العدل والكفاية والشمول حتى يتسنى معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها .

٢ – توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته فى ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها ، وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هى شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف .

٣ – ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائرى المسلم التائق للمعالى ، الراغب فى الخروج من ورطة الاستعمار للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته فى ربه عز وجل ، الذى يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهدًا لعبقريته ومحكا لتجربته واستمرارًا لرسالته ، وينبغى تبسيط المراحل ضبطًا منهجيًا مراعيًا نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه ، وفى أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية ، والفعالية .

٤ – استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية ، تبقى حافزًا لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسيًا واعيًا وجهدًا للإرادة الكلية للشعب الجزائرى عبر أجياله حتى تحقيق المراد والعمل مع الشعب فى كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده .

٥ – تحدد الجبهة علاقتها ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات فى ضوء الوضوح المنهجى لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فى النطاق الشامل ، والمصالح الكبرى للشعب الجزائرى وثوابته ، وذلك حسمًا للمواقف الارتجالية ، ومنعًا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف الفاقدة للوعى السياسى المطلوب والالتزام بالمنهجية والشريعة من ضوابط الجبهة بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالى :

(أ) **الترتيب العقائدى** : الشعب الجزائرى شعب مسلم ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدى والضوابط الأيديولوجى للعمل السياسى فى جميع المجالات .

(ب) **المحور السياسى**: السياسة فى مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى السياسة الشرعية والتى تتمثل فى حكمة التدبير ، وجودة التنسيق وإحكام التوقع ، ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام ، والاعتدال فى المواقف بمنهج الصدق لأنها تقوم على الإقناع بدلاً من القهر ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ وتلتزم بالشورى تفاديًا للاستبداد لقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾. ولتجاوز تناقضات سياسة الأيديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق مايلى:

أولاً : القضاء على الاستبداد بتبنى الشورى ولإزالة الاحتكار السياسى والاقتصادى والاجتماعى بتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتفادى قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة ، وفى جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس على السواء ، للتخلص من سياسة الحرمان ، وتضمن الجبهة حرية التعبير وتشجع النقد الذاتى وتحدد طرق المحاسبة الإدارية والسياسية والاقتصادية ، وتحيى نظام الحسبة الإسلامية وتطبق مبدأ من أين لك هذا ؟ فى حدود الشرع .

ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لزامًا تصحيح النظام السياسى بجعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة : ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾. مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه فى الإصلاح ؛ إصلاح الجهاز التنفيذى ، والمنظومة العسكرية ، والسياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف

وتؤم لمصلحة الأمة ، وإصلاح المنظومة الإعلامية بما يجنب البلاد التبعية الثقافية ، وإصلاح المنظومة الاقتصادية والسياسة التجارية الداخلية والخارجية ، وإصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة البيروقراطية ، كفالة الدعم الفلاحى ، وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتى والتصدير ، إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوى واستيعاب جميع الأعمار ، وكفالة حقهم فى الحد الأعلى من التحصيل ، إعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحضانة القاضى كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الربانى ، حيث أنه هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسى، وضمانًا لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية، يعاد النظر فى قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد ، وفاقد العدالة الشرعية ولايجبر أحد على الانتخاب سواء فى خدمة عسكرية أو وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها ، فينتخب جميع الناس بمحض الحرية وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم، بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة فى تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين فى مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

(جـ) **منظور السياسة الاقتصادية** : تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للانقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما فى ضوء النمو السكانى ، والتطور الحضارى والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية البلاد من التضخم ، والمديونية اللتين أمستا تشكلان أخطر التناقضات التى تواجهنا أمام العمل الجاد لتحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ، وإن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة .

لهذه الأسباب كلها تتلخص الجهود السياسية الاقتصادية فى وضع سياسة رشيدة للزراعة ، وإعادة النظر فى سياسة التصنيع الحالية كى تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب ، إعادة النظر فى التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك ، إعادة النظر فى السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال

القرار السياسى سواء بالداخل أو فى الخارج . وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهى تنطلق من منطلق إسلامى لإنقاذ الإنسان والحضارة تعتبر الاقتصاد سواء فى إنتاجه أو استهلاكه وسواء فى استثماره الاستهلاكى أو الحضارى الأشمل ، ما هى إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقى به إلى ما يطمح إليه من سعادة فى الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدى والأيديولوجى الاقتصادى تعالج المحاور التالية فى نموذج اقتصادى إسلامى فى جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الإنمائية الشاملة .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى صياغتها ، طبقًا للسياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصبًا من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبرًا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » واستخدام الطرق التكنولوجية والفنية فى استصلاح الأراضى وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية ، مع العناية بتربية المواشى وإعادة النظر فى سياسة التوزيع والتسويق فى الداخل والخارج ، وتدعيم الزراعة والصناعة التحويلية ، وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجة الآجلة على حساب العاجلة أو العكس ، إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية . وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعى وفى المجال الصناعى ، تتلخص سياسة الجبهة فى جعل الصناعة تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها ،تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، والتنوع الوظيفى للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة قادرة على الاكتفاء الذاتى ، إنماء الخبرات التكنولوجية ، مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متكفية مع مستجدات التطور الصناعى والتكنولوجى ، إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية لإعداد الكفاءات المطلوبة ، إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه ، إعادة النظر فى سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع فى يد الأجنبى، وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة فى الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر، أويتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا ، وضع معايير لحماية الجوذة وحق المستهلك ، والجبهة على ضوء هذه السياسة ستعمل دومًا على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ضمن سياستها

الإسلامية الشرعية الشاملة حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسى المتكامل .

أما **التجارة** فهى من وجهة نظر الإنقاذ شرايين الاقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات ، وبواسطتها تتكامل المصالح ، وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية فى نطاق الشريعة الإسلامية ، والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون ولا يصح العكس . ولتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وذلك بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واخسار الميزان ، اعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات ، تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية ، وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتوفير الاحتياجات الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية ، إعادة النظر فى سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقًا للقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » ، التوفيق بين البيع والشراء على أساس الشريعة لضمان المصالح وصيانة القيم ، إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق الوفرة ،إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية فى إبرام العقود وتنظيم الشركات وضبط المعاملات ، وضع جهاز استقبال إدارى تقنيتى اقتصادى للإشراف على المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والتجارية التى تساعد على التعرف على البضائع ، وضع سياسة للتجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية للاقتصاد بشرط ضبط التعامل التجارى الخارجى وفق الحاجة والوفرة فى الداخل ، ومنع احتكار التجارة إلا فى حالات استثنائية لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرهما ، ومراعاة التدرج فى حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادى الضرورى بين حجم الصادرات والواردات ويخضع هذا الميزان إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية بعيدة المدى كى لا تتحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آنية حماية المنتجات الوطنية مع مراعاة ضمان الجودة ، اعتبار المنتج المصدر للخارج من أهم الميادين التى تتبلور فيها إرادة الشعب الجزائرى لفرض وجوده بجهده ، ضرورة إعادة النظر فى العلاقات مع صندوق النقد الدولى ، وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة فى الأزمة الحالية ، وإثارة مشكلة المديونية فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكملة ومتكاملة مع

سياستها الزراعية والصناعية فى نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنماء والتجاوب مع متطلبات النمو الاجتماعى والثقافى والحضارى .

وتشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التى تساعد على التحكم المنهجى فى الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الطرق التالية :

– إعادة النظر فى القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء فى الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى مما يشكل الحوافز الحقيقية للإنتاج مع الخضوع إلى التحديدات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

– إعادة النظر فى تسعير العملة داخليا وخارجيًّا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن فى الداخل والخارج وحماية القيم الاقتصادية وتقوية الحافز لجهد المنتج .

ولضمان القرار السياسى سواء فى الداخل والخارج تعتمد ميزانية الدولة على الثروات الطبيعية ، الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى وضرورة توفير الاكتفاء الذاتى وعدم الاتكالية على الغير مع ضمان العدل ، ولذلك يجب إعادة النظر فى سياسة الضرائب الجمركية ، اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية ، تأسيس صندوق التكافل الاجتماعى والقرض الشرعى لحالات التأزم الاقتصادى أو الاجتماعى ، تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة فى الخارج على وضع أموالهم فى صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليحقق الكفاية المطلوبة ، وهو من ضروب الجهاد بالمال وذلك سواء عن طريق القرض أو التبرع أو الاستثمار على أن تلتزم الدولة بالحفاظ على أرزاق الناس إعادة النظر فى سياسة البنوك قصد ضمان الثروات للدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين فى إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسى . إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، تعديل وسيلة الجباية التى صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وأصبحت عاملاً من عوامل الغلاء والتضخم وسياسة نهب المواطن باسم القانون .

السياسة الاجتماعية : تنطلق من مبدأ تكريم الإنسان ﴿ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾ وذلك بكفالة الحقوق والحريات التى كفلها الشرع المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس

بالتساوى لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعى المانع للصراع الطبقى الطائفى .

ومن ثم تتمحور سياسة جبهة الإنقاذ فى حق الوجود للإنسان والذى برره الله بالعبادة ، ولم يبرره بالكسب الذى اعتبرته النظريات الحديثة ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيليا فى الكون ، والإنسان هو محور الكون بفضل فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو - أى الإنسان - يصير صانعًا للحضارة وليس أبدًا عالة عليها ، ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمته واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية فى الكون .

وتقوم سياسة الإنقاذ على مبدأ كفالة حق الرعاية والعناية فى جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال ، وذلك بمقتضى مبدأ المساواة فى الإسلام ، وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة فى كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ..

١ - **السياسة التعليمية** : ضرورة كفالة حق التربية لكل المواطنين دون تميز عنصرى أو طائفى أو عرقى أو دينى أو نوعى ، واعتبار ذلك حق للأمة ، وتحدد ميزانية الدولة للتربية لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

يتقيد التوجيه التربوى بالميول والخبرات والقيم الإسلامية كعدم الاختلاف ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية وفق الضوابط الشرعية ، مراعاة التوظف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ، ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات فى التعقيد التكنولوجى الوظيفى ، ضبط سياسة الامتحانات للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين ، منح فرصة للمتواجدين فى الشارع سواء الذين طردوا من المعاهد التربوية أو من خلال الامتحان بهدف كسبهم للمشروع الاقتصادى والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

ويعاد النظر فى المحتوى التربوى بما يضمن النوعية التربوية المطلوبة فى كل المستويات وجميع التخصصات وتصفيته من الأيديولوجيات الغازية ، التى تتعارض والقيم

الإسلامية ،وإعادة النظر فى الطرق التربوية الشائعة ، والتى تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلاً من أن تنتجها ، وصارت تكون المتعلمين بدلا من العلماء العارفين ،وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية ، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار إلى رسالة المربى وقيمته ومكانته فى الأمة الإسلامية مع ضرورة رد الاعتبار المادى ليتكافأ مع الواجبات الجسام المطلوبة منه . وتناول البرنامج نقاطًا أخرى فى هذا المجال تضمنت النظام الاجتماعى فى المؤسسات التربوية ، والسلم التعليمى ، مرحلة الإلزام ، الوسائل التعليمية ، التربية الرياضية ، التربية التعليمية على أن يكون إصلاحها بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

والحق الثالث : الذى تضمنه الإنقاذ وتعمل على تنفيذه هو حق الانتخاب والترشيح والمشاركة فى التسيير ، فالإسلام يجعل الإنسان مسئولاً وبمقتضى هذه المسئولية يستحق حقه فى الانتخاب أو اختيار القيادة ، وهذا الحق يخوله حق الترشيح مادامت تتوافر فيه الشروط : الإسلامية – العدالة – القوة – الكفاءة – الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضوعية التى تتطلبها المستجدات ، وحقه فى التسيير هو تولى المسئوليات الإدارية والمهنية التى تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير ، وبذلك يكون الموظف أو المعين مسئولاً أمام الله وأمام الأمة ، كما يستحق توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسئولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعى والأخلاقى والمهنى والسياسى .

والحق الرابع : الذى تكفله السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ للمواطنين هو إفساح المجال للمبادرة من خلال الحريات التى تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية فى جميع مجالات الحياة ، وهو شرط نفسى تفرضه طبيعة المرحلة لتأهل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى .

والحق الخامس : ضمان الأمن على الدين والنفس والعقل والعرض والمال والتى كفلها الإسلام لتوفر شرطًا نفسيًّا لا يكون الاستقرار إلا به .

سادسًا : إصلاح الأسرة الجزائرية فى نطاق الشريعة الإسلامية والرعاية والعناية بالطفل إلى سن الرشد ، وضمان التكافل الاجتماعى إلى حد الإيثار ، وضمان التماسك الأسرى ، وتقترح الجبهة الإسلامية لإزالة العقبات أمام تحقيق هذه المبادئ : توفير العمل

لأصحاب الأسر لوقف الهجرة التى تفكك الأسرة ، توفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعًا للتشرد . وسائر آفات غياب السكن ، العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم إلى بلادهم بتوفير ما جعلهم يلجئون إلى الغربة ، العناية بالأم ، خاصة التى ترعى الأطفال ومساعدتها بمنحه للأمومة حيث يعتبر عملها البيتى وظيفة اجتماعية وتربوية تتقاضى عليها جراية بنفس المستوى الذى يتقاضاها العامل فى العمل أو الحقل أو غيرها .

سابعًا: العناية بالمرأة: نظرًا لسمعة المرأة المسلمة التى اكتسبتها فى عهد الرسول ﷺ ، بما توصلت إليه فى نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضى الله عنها – بعلمها – ومشاركتهن مع الرسول فى غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ، مما دل على وعيها السياسى ، وفى عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات فى الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفى عهد احتلال الجزائر وثورة نوفمبر التى برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها فى هذه المرحلة ، وقد أصبحت تمثل أكثر من ثلثى نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم ، وتوظيفها الرشيد فى الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة ، وذلك بتخصص المرأة العناية التالية : رفع مستواها العقائدى وجودة تكوينها المسلكى ، رفع مستوى وعيها السياسى والتربوى والحضارى ، إعادة الاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى ، توعية المجتمع ليدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها ، فالإسلام لم يميز المرأة عن أخيها الرجل بكل ما يكرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام : (النساء شقائق الرجال) وقوله : (استوصوا بالنساء خيرًا) كما تضمن البرنامج الاجتماعى للجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضًا ، إعادة النظر فى سياسة المنح العائلية ورفع مستوى معاش المتقاعدين بما يتلاءم مع التضخم ، العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد رواتب تكون فى مستوى كفالتهم الاجتماعية التى تحفظ لهم كرامتهم ، إعادة النظر فى سياسة السجون لضمان كرامة المسجونين ورعايتهم جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وتربويًا : إسلاميًا ومعرفيا ومهنيًا وإعدادهم للاندماج الوظيفى فى المجتمع بعد خروجهم . وضع ميزان بين الأجر المناسب للجهد والخبرة ، وبين القدرة الشرائية للحاجات الاستهلاكية . الإصلاح الاجتماعى الشامل من خلال تطبيق نظام الحسبة لضبط العلاقات بين الناس

في الشارع ، والسوق ، والمصنع ، والحقل ، والإدارة والمسجد ، وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذى يعين من طرف القضاء ليستتب النظام وتتوفر شروط الوئام وتصان المصانع والآداب العامة والقيم وترقى الأمة إلى ما ترمى إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة .

ثامنا : السياسة الصحية : تهدف إلى وقاية الأمة من الأمراض والأوبئة التى تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية أجيال يكونون محققين لما ترمى إليه الآية الكريمة : ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ وقوله تعالى : ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم﴾ وقوله تعالى ﴿إن خير من استأجرت القوى الأمين﴾ وقوله ﷺ : (المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير) ، ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة رفع مستوى الوعى الصحى التربوى ، وتعليمَ الناس آداب الوقاية ، إعادة النظر فى نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة ، وضع طريقة تكاملية بين الطب المجانى والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان فى منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أجير . توفير الدواء مع تدعيمه لصالح الفقراء ، توفير الأجهزة الطبية الحديثة ، تطوير وسائل الإنتاج الصيدلى ، ومخابر البحث لتحقيق الاكتفاء الذاتى لوضع حد للتبعية ، الإكثار من المستوصفات حتى تتواجد فى كل الأحياء .

المحور الثقافى والحضارى :

السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتلخص فى حماية الأمة من الغزو الثقافى والقهر الحضارى ، مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الإسلامية والحضارية والتى فيها تكامل العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلمى النظرى والتطبيقى ، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيه أجيال من العبقرية ، إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرجت للناس أمة الرسالة والحضارة ولكى يتحقق ذلك يجب مراعاة نفسية الأمة من حيث أنها ذات استحقاق لحياة العز والمشاركة الفعالة فى الجهد الحضارى ، وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبقرية ، وضرورة رد الاعتبار للدين الإسلامى كنظام حياة ضامن السعادة فى الدارين ، وإعادة الاعتبار إلى

العلم وتقنياته وكذلك العلماء ، وتشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية (العربية) وبهذا تصير الثقافة مانعًا من موانع التصدع لوحدتنا الوطنية ، وحامية حِمَى الأمة الثقافى والحضارى من الغزو الفكرى والحضارى ، مصدرًا من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية ، ولذلك يجب إعادة النظر فى البرامج الإذاعية والمتلفزة ، وتشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة ،وتوفير الكتاب الإسلامى والعلمى والتقنى .

كما أن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تضمن حرية التعبير ، وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى من حيث هى نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوبًا وأمة ولذلك ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة مرحلة من أغلى مكاسبها ،حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ، ومن ثم يعد الإعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ،الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الربانية ،ولا تأخذ إلا ما صح من علوم وتقنية ، ولا تستورد إلا ما جد ويصلح للصراع الثقافى والحضارى المعزز للاستقلالية الثقافية والحضارية ومن ثمة ، فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات ، وتمحيص للأخبار ، وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبليغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك تعمل جبهة الإنقاذ على تشجيع الصحافة على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام الأجنبية لكى تستعيد ثقة الشعب بها ،تشجيع الصحافة المتخصصة وتقوية الصحافة الإسلامية لمواجهة الغزو الثقافى والتوجيه المغرض لعرقلة سير النهضة الإسلامية ، ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكفاءات والتقنيات كى تكون فى المستوى المحقق للمراد من الحرية الإعلامية .

الجيش : وتقترح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لكى يظل الشعب الجزائرى جيشًا والجيش شعبًا ، وحتى يستعيد سمعته التاريخية وقدرته القتالية ، إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية ، حيث يصير الإيمان أول مواصفاته رفع مستوى خبرته العسكرية والعلمية والتكنولوجية وتطوير عتاده ، وجدية تدريبه ، إنشاء الأكاديميات العسكرية الراقية فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضائى ، إحداث

الصناعة العسكرية المتناسبة مع المستوى الحضارى المطلوب ، تشجيع البحث العلمى فى المجال العسكرى ، ترفع الجيش عن التورط فى القضايا السياسية ، وتحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكرى الذى يخول للمواطن القدرة على الدفاع عن وطنه ، على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير مع تنمية الخبرة التدريبية فى ظروف مناسبة ، ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، وتبقى القاعدة الثابتة من قوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ لأنه إذا أرادت السلم فاستعد للحرب .

السياسة الخارجية : تحدد الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسة الجزائر الخارجية ضمن السياسة الشرعية الإسلامية ،وبذلك تكون فى عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها ، وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميهما الإسلامى واستقرار العالم مما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر فى ازدهارها وتعتبر جبهة الإنقاذ حماية حقوق الإنسان كما جاءت فى القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها ، وبذلك تقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتمييز العنصرى ، والتعذيب وبشاعة الأسر ، وخنق حريته فى التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته لقوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾[1] .

ويوضح لنا هذا الملخص لبرنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ محاور مشروعها الحضارى الذى خاطبت به الجماهير ، والتى وضعت له ضوابط ثلاثة هى : الشرع ، العلم ، ونفسية الشعب الجزائرى واعتبرت الإسلام هو النطاق العقائدى والضابط الأيديولوجى ، ومراعاة أن تكون التشريعات طبقًا للشريعة الإسلامية ، وهذا المبدأ فى معظم دساتير دول العالم الإسلامى ، وإذا كانت الجبهة قد دعت للعمل الجماعى ، ففى نفس الوقت لم تغفل تشجيع روح المبادرة والقطاع الخاص ، واعتمدت مبدأ المساواة والتكافل الاجتماعى ، مما يمنع الصراع الطبقى والطائفى وضمنت الجبهة فى برنامجها ، حرية الرأى وحق الأحزاب فى المشاركة فى الإصلاح وشجعت النقد الذاتى وأفردت دورًا للمرأة ليس فى المنزل فقط بل فى العمل والعلم أيضًا وعمومًا فإن برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ ينفى عنها الكثير من الاتهامات الإعلامية التى أشارت إلى أنها تهدف العودة بالجزائر إلى الوراء

---

(١) النص الكامل للبرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. يافا للدراسات والأبحاث ١٩٩١م الطبعة الأولى .

ولكن أدبيات الإنقاذ تشير إلى أنها تأخذ الجزائر إلى الأمام وتمتطى صهوة العلم والإصلاح ، وتستخدم المناهج العلمية لإصلاح البلاد والعباد ولكن فى إطار إسلامى .

ويبدو أن رفض السلطة والمعارضة لها جاء بسبب التفاف الشعب حولها حيث نجحت فى التعبير عنه ، وقدمت نفسها كبديل إسلامى لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، وذلك بمفهوم معتدل يراعى التدرج ونفسية الشعب الجزائرى ، ولا يمكن أن نحاسب الناس على نواياهم ، ولكننا هنا نناقش القضية من خلال أوراقها .

الخطاب الإعلامى للإنقاذ

وإذا تناولنا الخطاب الإعلامى للإنقاذ سنرى أنه يلهج ليل نهار بالديمقراطية ، ورغم ذلك نجد أن وسائل الإعلام تنفى ذلك بل تأخذ رأى أحد أعضاء الجبهة حول الديمقراطية ، وأنها كفر ، وتعممه وتصادر آراء زعماء الجبهة ، وهذا يعنى أن النية مبيتة لاستغلال أى زلة لسان لتشويه جبهة الإنقاذ ولا يمكن أن نصدق ما يقال إلا إذا تم وضعه فى إطار منهجى سليم ، كأن يقوم باحث بعمل تحليل مضمون الخطاب الإعلامى لجبهة الإنقاذ منذ تأسيسها حتى مصادرتها ويركز على الديمقراطية والحرية فإذا وصل لنتائج علمية أعلنها للعامة ، وإلى أن يحين ذلك ومن خلال المادة المتوفرة ، سنحدد رؤية الديمقراطية لدى زعماء جبهة الإنقاذ ، وحول فهمه للديمقراطية يقول الشيخ عباس مدنى فى يونيو ١٩٩٠ أى بعد نجاح جبهته فى الانتخابات المحلية : « ما هى الديمقراطية إنها تصور لفكرة .. فلسفة ، أنها لا تعطى شيئًا ، نحن الذين نعطيها محتوى وبعدًا فى حالة إذا ما تعاملنا معها كمصطلح وطبقناه ، لقد اتفقنا على التعددية السياسية وهى اليوم حقيقة وإذا أردتم هى تجسيد لتضحيات وكفاح الشعب الجزائرى ، إنها تعنى الحرية ومن قال إن الحرية تعطى ، لا يعرف الحرية ، إنها تؤخذ ومن قال : إنها أعطيت لنا نحن المسلمين ؟ وقبل ذلك ألسنا جزءًا من الشعب الجزائرى ، نحن أبناء الجزائر وإذا كانت الحرية عبارة عن شجرة غرسها الشعب الجزائرى وسقاها بدمائه ، من يستطيع نكران نصيبنا من التضحيات والدماء وإذا بدأت هذه الشجرة ، تعطى أكلها أفلا يكون للذى ساهم بدمه وعرقه وبمداده حق فيها والثمار هنا هى مجهودات تبذل ، ديمقراطية إذا اعتمدنا على تعريفها المنتشر هى حكم الشعب ، نعتبر التعددية السياسية خضوع الموجودين فى السلطة ، والذين يمثلون الإرادة الشعبية ، ولا نستطيع القول إن الحزب الفلانى أصبح فى الحكم ، لأن الحكم فى الواقع للشعب وأنه بالرغم من القصور الموجود فى هذا المفهوم والمفهوم الإسلامى الذى يعنى حكم الله وأن الحاكم ليس إلا منفذًا

لشرع الله والفرق بين هذا وذاك هو أن الشعب له إرادة كاملة وهو حر فى اختياره ، نحن فى مفترق طرق والتعددية هى المفترق ، ولا داعى للقهر البوليسى وكل واحد له أن يختار بكامل حريته ، إذ لا وجود لنا بدون حرية التعبير ، والمعارضة ضرورية لتجنب الأخطاء ، التى لا ترجع إلا بالخسران على الذين ارتكبوها فحسب بل تتعدى ذلك إلى الشعب ، والمعارضة موجودة منذ عهد الخلفاء[١] ، وأكد عباس مدنى أن الدولة الإسلامية تسمح بتعدد الأحزاب ، وأن المعارضة ضرورية وهى حق أهل الرأى وأولى العلم ، وأن تشكيل الأحزاب وقيامها مرهون بإرادة الشعب حتى لو كانت أحزابا غير إسلامية ، إننا نطالب بالحرية للجميع ، ولا نريدها أن تكون لبعض دون آخر ، وديننا دين المساواة فى الواجبات والحظوظ إننا نريد التعددية الحزبية ضرورة ، فالدولة تدول ، ولا يمكن أن تدوم لبشر ، ولو كانت تدوم لنا ، لدامت لمن قبلنا ، التعددية السياسية ضرورية لكى ينتقل الحكم من فعالية لأخرى ، لأن الجبهة الإسلامية لو كتب الله لها أن تشكل الحكومة ، فإنها ستبذل أقصى جهدها وتوظف عبقريتها، ولكن هل ستبقى دائمًا فى شبابها؟ أبدًا، لابد أن يجىء وقت تشيخ فيه وتضعف، وتحتاج البلاد إلى طاقة أخرى جديدة[٢] .

وينفى مدنى صفة العنف وعدم التسامح مؤكدًا أن الجبهة الإسلامية تقبل التعايش والتكامل والتعاون ، الذى دعا إليه الإسلام ، إن الجبهة تقبل الديمقراطية كسبيل للحوار وأسلوب للحكم ومجال للتعبير عن إرادة الشعب الجزائرى وتعرض الحل الإسلامى فى هذا الإطار[٣] .

وحول مسألة الديمقراطية وضمان الحقوق السياسية للآخرين فى حكومة الجبهة الإسلامية خصوصًا وأن بعض الإسلاميين لا يتورعون عن الإدلاء بتصريحات تنم عن عدم اقتناعهم بالديمقراطية يرد عباس مدنى على هذا السؤال فى جريدة الحياة اللندنية بقوله : « الغريب أن الديمقراطيين أنفسهم لا يؤيدون الديمقراطية إلا إذا كانت لصالحهم ، إن الديمقراطية هى حكم الشعب ، وذلك لا يكون إلا بإرادة الشعب ومن رفض إرادة الشعب فليس ديمقراطيًا ، واعتقد أن حملة شعارات الديمقراطية هم أكبر أعدائها كالشيوعيين

---

(١) عباس مدنى: لا أصولية فى الإسلام وفوزنا لايشكل ضغطًا على النظم المجاورة: مجلة العام ١٩٩٠/٧/٣٠ ص١٠.

(٢) الأخبار ١٩٩١/١/٤م .

(٣) أحمد مصطفى العملة : أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى السياسة الدولية أكتوبر ١٩٩١م ص ١١٨ .

في بلادنا ، إن الإسلاميين ليسوا أعداء للديمقراطية وما يجرى فى الجزائر هو الدليل ، إن العهد الحالى هو عهد حكم الجماهير وللجماهير أن تختار نظامها أكان ذلك على أساس الديمقراطية أو على أساس الشورى ، ونحن نفضل الشورى على الديمقراطية لأن فيها كل مزايا الديمقراطية وليس فيها عيوبها ، فعندما تختار ستختار الأعدل والأقرب إلى عقيدتنا فالشورى أمر تفردت به الأمة الإسلامية فارتقت ، وبه تميزت ، فإذا أرادت أن تبقى على تميزها فعليها بالشورى دون أن تعادى الديمقراطية فى ما أصلحت وفى ما أفادت ، والتعددية مرتبطة بالمعارضة ، والمعارضة كانت ضرورته ، وكانت في عهد الخلفاء الراشدين فلِمَ لا تكون عندنا اليوم ؟ إن المعارضة تساعدنا فى اكتشاف أخطائنا ما لم يوجد من ينبهنا إليها ، وكيف نتخلص من ضعفنا ما لم نعد الطريق ليكون بديلاً لنا ، نحن لسنا طلاب حكم أبدى والتغيير ضرورى ، ولكن لابد من إعداد المؤسسات الحرة التى تقوم بمهمة التغير[1] .

وأعلن عبد القادر حشانى ، الرئيس المؤقت لجبهة الإنقاذ قبل اعتقاله ، وبعد فوز جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التشريعية ، فى حديث للتليفزيون الفرنسى أن الإنقاذ « ستحاول بنعمة الله أن تحافظ على كل الحريات ، وتعطى الشعب الحق فى اختيار ممثليه »[2]

والباحث الفرنسى برنار يرى أن قراءة كتابات على بلحاج تدل على أنه يرى أنه لا مجال للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية حسب الطريقة الغربية فقط ، بل هم يعارضون تعددية سياسية ضمن نطاق الإسلام ، إنهم يرون أن مجلس الشورى الذى يضم علماء الدين هو الذى يجتمع ويتخذ قرارًا هذا النظام نخبوى بصورة ساطعة[3] .

ولكن على بلحاج ينفى ما يقوله برنار ويكذبه ، وإن كان لم يرد عليه بشكل مباشر ولكنه كان حوارًا مع مجلة « الوطن العربى » فقال حول الشورى : « مجلس الشورى عندنا ينبغى أن نفهمه على أنه ليس مجلس فقهاء وإنما هو مجلس فيه جميع التخصصات لأن هناك الشورى فى أمور شرعية وهناك شورى عامة تتعلق بالأمة ، وهناك شورى تتعلق بالتخصص . فإذا كانت القضايا شرعية فهنا يراعى فيها قوة الدليل ، وإذا كانت الشورى

---

(١) عباس مدنى : الجيش لن يتدخل لئلا يصطدم بالشعب .الحياة . لندن ١٩٩٠/٦/٢٨م .

(٢) الحياة ١٩٩١/١٢/٣٠م : الإنقاذ توكل التزامها الدستور ص ١ ، ص ٤ .

(٣) برنار : الحركة الإسلامية فى الجزائر لا تمتلك نهجًا خاصًّا بها . الوطن الكويتية ٣٠ يناير ١٩٩٢م . ص ١٤ نقلا عن لوبوان الفرنسية .

فى أمور أهل الاختصاص فيراعى فيها أهل الاختصاص ، وإذا كانت الأمور عامة تتعلق بالأمة فهنا الشورى لابد أن تكون عامة ، ونطرح جميع القضايا فى مجلس الشورى التابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ على البساط شريطة أن تكون كل هذه الاجتهادات والأقوال لا تخرج عن منهج أهل السنة والجماعة[1] إذن مجلس الشورى ليس قاصرًا على رجال الدين كما حاول أن يوحى الباحث الفرنسى ، وهذا لا ينفى أن على بلحاج هو الأكثر تشددًا فى الإنقاذ .

والسياسة من وجهة نظر بلحاج - « جانب من جوانب الإسلام ، ويعتبر هذا الجانب المخول لحراسة باقى جوانب الإسلام ، ولذلك نرى سر كلمة عثمان بن عفان رضى الله عنه « إن الله يزغ بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن » ، وذلك أن السلطان سلطانان ، سلطان قهر وسلطان حجة ، ويتقدم سلطان الحجة على سلطان القهر فى مواطن كثيرة »[2] .

« من العينة السابقة لتصريحات زعماء جبهة الإنقاذ نجد أنهم يفضلون الشورى بالمفهوم الإسلامى وإن كانوا لا يعادون الديمقراطية بل يعطون للشعب حق الاختيار ويؤمنون بالتعددية السياسية وتداول السلطة ، وتقديم سلطان الحجة أى الإقناع وهى وسيلة ديمقراطية لاشك فى ذلك .

وعمومًا لا نستطيع الحكم على جبهة الإنقاذ أو غيرها من الأحزاب أو حتى الحكومات إلا إذا وضعت فى اختبار السلطة نفسها ، وصدق العمل النظرية ولكن الذى حدث أن الكتاب والصحفيين والمفكرين والسياسيين حاسبوا الجبهة على نواياها وهى لم تزل غيب على الرغم من أنهم يرفضون البعد الغيبى فى التفكير ، وهللوا لمنعها من الوصول إلى السلطة بوسائل غير ديمقراطية على الرغم من أنها وصلت إليها من خلال الشرعية الديمقراطية ، فالإنقاذ هى التى فازت فى اختبار الديمقراطية وغيرها من المتحمسين للديمقراطية هم الذين رسبوا فى الاختبار وهذا ما يدعم الإنقاذ ، ويضعف الآخرين ، لأنه حتى لو تم تنفيذ قرار المحكمة الجزائرية بإلغاء جبهة الإنقاذ الإسلامية كهيكل سياسى ، فإن هذا لا يمكنه إلغاء مشروعها الحضارى الإسلامى ، الذى تقدمت به إلى الجماهير والجماهير اختارت مبادئ وأفكارًا لا أشخاصًا وأحزابًا .

---

(١) تمام البرازى : على بلحاج صوت التطرف الإسلامى . مجلة الوطن العربى . باريس ١٩٩٠/٧/٢٧م .

(٢) عبدالله بوفولة: الشيخ على بلحاج: العرب بغير الإسلام مجموعة أصفار . مجلة العالم . لندن ١٩٩٠/١٢/٨م . ص ٣٠ .

والأمر المخيف حقا أنه بعد إغلاق باب الجهاد السياسى أمام جبهة الإنقاذ الإسلامية فإنها قد تلجأ إلى العمل السرى ، وعلى حد قول على بلحاج .. « لكن عندما تسد الأبواب فهنا من حقنا أن ندافع عن ديننا بكل ما نملك من قوة وطاقة ، شريطة ألا نبدد دماء الناس ، وألا نتصرف تصرفًا عشوائيًّا ارتجاليا ، بل نتصرف تصرفًا حكيمًا حسب الظروف وحسب الطاقة التى عندنا ، ولذلك من عقائد أهل السنة والجماعة أن الجهاد ماض إلى يوم القيامة ، ولكن له فقهياته وظروفه وشروطه حتى يكون جهادًا مشروعًا »[1] .

وهذا يعنى اللجوء إلى استخدام العنف ولكن وفقا للظروف ، فلا يعنى عدم تحرك جماهير الإنقاذ أنها رضت بسرقة الشرعية منها ، ولكنها تكمن حتى تأتى الظروف المناسبة للإعلان عن نفسها سواء بالعنف أو العصيان ، أو السلبية السياسية وكل ذلك سينعكس بالسلب على الجزائر حكومة وشعبًا وعلى الوطن العربى كإقليم وأرض .

كما أن الظروف الموضوعية التى كانت وراء تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستبقى دون أن تتغير ، لأن فيها جزءا من الماضى وموروثه الإسلامى ، والذى صنعه تيار العلماء فى الثلاثينات ، والثانى هو التيار الوطنى الذى صنع ثورة نوفمبر ١٩٥٤م والجبهة الإسلامية تعبر عن الاستراتيجيتين ،وبذلك لا يمكن مصادرة الماضى ومكوناته التى تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل وجدان ونفسية وتفكير الشعب الجزائرى . كما أن الإسلام ، وهو المقدس المركزى لدى الشعب هو المغذى له ، أما الجزء الثانى لاستمرار العوامل الموضوعية لبقاء تيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو الغرب المتقدم فطالما يرى الشعب الجزائرى – وخصوصا الشباب منهم – من خلال التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى حياة الاستهلاك الغربى وحياة التمتع بالسلع والحياة ، والتقدم العلمى ، ووسائل تعبيره الديمقراطية وحيز الحرية الواسع . هذا العالم الذى لا يمكن للشباب الجزائرى أن يصل إليه لأسباب كثيرة منها القمع والفساد السياسى والفقر والجهل والمرض يؤدى كل ذلك إلى الشعور بالإحباط والدونية تجاه الغرب ، وبالتالى يرتد هؤلاء الشباب إلى الموروث التاريخى للبحث عن الهوية التى يفخرون بها أمام الغرب وبالتالى يجدون فى الإسلام وحضارته بغيتهم ، حيث نجحوا فى السيطرة على أسبانيا وفرنسا ومعظم جزر أوربا فى المتوسط وشرق أوروبا بفضل الإسلام وأقاموا حضارة مازالت باقية حتى الآن على الشاطئ

---

(١) تمام البرازى : مصدر سبق ذكره .

الآخر بفضل الإسلام وبالتالى فالحل فى العودة إلى هذا الأصل الذى يجعلهم لا يشعرون بالدونية الآنية تجاه الغرب وبالتالى محاولة التجربة ثانية .

وفى هذا الوقت كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقدم برنامجها ومشروعها الحضارى للشعب الجزائرى بما يخدم غاية هذا الشعب .مشروع يتلاقى فيه الشرع والعقل والعلم والعمل والأمل ، والماضى والحاضر والمستقبل ، والحرية مع احترام التقاليد الأخلاقية ، الإسلام بدون عقدة أيديولوجية من حرية الاقتصاد التى يبحث عنها الشعب الجزائرى بعدما ذاق مرارة الشمولية والاشتراكية الإسلام بمفهومه الجزائرى وبما يتلاءم مع نفسية الشعب . ولذلك اختار الشعب وخصوصًا الشباب المشروع الإسلامى الإنقاذى ليخوض معركة الحاضر والمستقبل على ضوء الماضى المجيد ، أراد معركة يشعر من خلالها بأهميته ودوره فى الحياة بدلاً من شعوره بالمهانة والانحطاط فى شوارع البطالة والانحلال أراد استثمار الفراغ فجاءت جبهة الإنقاذ لتقدم له ما يبحث عنه وهذا يدل على أن رجالها أكثر رجاحة من كل الساسة فى الأحزاب الأخرى .

وفى صراع الإنقاذ مع السلطة سواء الذى كانت تفتعله الأخيرة أو تستدرج به الأولى الثانية كان ينتهى دائمًا لصالح الأولى ، لأنها كانت التى تقمع وتتحول إلى شهيدة فى بلد الشهداء وهو ما لم تتنبه إليه السلطة مطلقًا حتى الآن ..

وبذلك نجحت « جبهة الإنقاذ » فى دخول وجدان الجماهير رغم أن السلطة استولت على حقها فى الحكم ، وتلك هى خطيئة النظام الحاكم فى الجزائر ، مهما كانت من المبررات التى تقال ، فاختبار السلطة كان من الممكن أن يضعف الإنقاذ لأن الكلام شىء والفعل شىء آخر ، ونتيجة الانتخابات المحلية وفقدان الإنقاذ لأكثر من مليون صوت لأسباب عدة منها سواء إدارة البلديات ، لدليل على ما ذهبنا إليه ، أما القول بأن الإنقاذ كانت ستئد الديمقراطية فكلام لا يصدق لأنه كان فى علم الغيب وعموما فإن الجيش الجزائرى كان هو الحامى للعملية الانتخابية والديمقراطية ، كان وقتها إذا تحرك لحمايتها لصمت الجميع ولكن بعد الممارسة لا قبلها .

الفصل السادس

* القوى والأحزاب الإسلامية البديلة
* حركة المجتمع الإسلامى (حماس)
* حركة النهضة الإسلامية
* حزب التجديد الجزائرى
* الحركة من أجل الديمقراطية
* حركة الأمة الجزائرية

القوى والأحزاب الإسلامية البديلة

لا يعنى بروز جبهة الإنقاذ ، كأقوى حركة إسلامية فى الجزائر منذ ظهورها عام ١٩٨٩ والتى تناولناها فى الفصل السابق ، عدم وجود أحزاب وتيارات إسلامية أخرى ففى الجزائر حاليا أكثر من عشرة أحزاب إسلامية بخلاف عشرات الجمعيات والمنتديات الإسلامية الأخرى والتى لا تعمل فى السياسة إلا أنها تدعم هذه الأحزاب بالكوادر الإسلامية القادرة على العمل السياسى .

وهذا يعنى احتمال دعم جماهير جبهة الإنقاذ ، التى تم حلها فى الجزائر بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الملغاة ، قد يتحول إلى الأحزاب الإسلامية الأخرى خصوصًا إذا علمنا أن حزب « حماس » جاء فى الترتيب الرابع فى تلك الانتخابات كما جاء بعده حزب « النهضة » الإسلامى وهذا يعنى أن الأحزاب إسلامية جاءت فى المركز : الأول والرابع والخامس وبالطبع فإنه فى حالة الاستمرار فى منع الإنقاذ من ممارسة العمل السياسى فإن أصوات الشعب المؤيدة للمشروع الإسلامى ستذهب إلى تلك الأحزاب إذا كانت الأصوات فعلاً ذهبت للمشروع الإسلامى . وستتناول فى هذا الفصل أهم تلك القوى وأكثرها تأثيرًا على مستقبل الجزائر فى حالة عدم عودة الإنقاذ وهى : حزب حماس وحركة النهضة الإسلامية ، وحزب التجديد الجزائرى ، وحركة الأمة الجزائرية ، والحركة من أجل الديمقراطية .

ويبدو أن الإسلام أصبح هو العملة المستخدمة فى بورصات ، الأحزاب السياسية الأخرى التى لا تضع الإسلام فى برنامجها وصلب توجهاتها الفكرية : ورغم ذلك بدأت تتوجه إليه بعدما اتضح لها توجه الجماهير واتجاهات أصواتها ، لذلك لم يكن من المستغرب أن يصرح عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرى السابق وأحد رجال بومدين « أن جبهة التحرير لها برنامج يتوافق مع الإسلام ، وهى على أتم استعداد للتباحث بشأنه مع الإخوة فى جبهة الإنقاذ الإسلامية »[1] .

---

(١) محمد على المداح: الجزائر بين الإسلام السياسى والتغيير الديمقراطى.السياسة الدولية١٠٣ الموافق يناير ١٩٩١ ص ٢٠٢ .

حركة المجتمع الإسلامى « حماس »

تأتى أهمية حركة المجتمع الإسلامى « حماس » لكونها حصلت فى الانتخابات التشريعية التى ألغيت على ثلث مليون صوت ، وبذلك يكون ترتيبها الرابع بالنسبة للقوى السياسية فى الجزائر ، وكذلك لكونها امتداد لحركة الإخوان المسلمين بما يعنى ذلك من ارتباطات خارجية لها واحتمالات تأثيرها وتأثرها بالإخوان فى باقى العالم العربى ، بالإضافة إلى أن الكثير من الجزائريين يرون أن هذا الحزب تم إعلانه بالاتفاق مع الرئيس السابق الشاذلى بن جديد لسحب البساط من تحت أقدام الإنقاذ بتقديم بديل إسلامى أكثر اعتدالاً ويؤمن بالتغير المرحلى لا الثورى ، ويبدو أن هذه الأخيرة كانت وراء ابتعاد الأصوات الجزائرية عن هذا الحزب الإسلامى الذى تقوده شخصية إسلامية لها وزنها وتاريخها الجهادى بغض النظر عن الاتفاق والخلاف معها ، نقصد « محفوظ نحناح » ولأهمية شخصية نحناح سنلقى الضوء عليها قبل الولوج فى أفكار الحزب وممارساته ومحفوظ نحناح ، هو أحد أقدم الدعاة الجزائريين ، ولد فى « بليدا » فى بداية الأربعينات من أسرة فقيرة جدًّا ، رفض أهله إرساله إلى المدارس الفرنسية ، يقول إنه شارك فى حرب التحرير ، من دون توافر قرائن على ذلك ، درس الأدب العربى بعد الاستقلال فى الابتدائى ، ثم فى الجامعة حيث تعرف من الأساتذة المصريين على أفكار « الإخوان المسلمين » ، كان أول من قام بعمل من أعمال العنف فى ١٩٧٦ ، واعتقل بعدها وأطلق الشاذلى بن جديد سراحه فى ١٩٨١ ، وهو يحمل تهمة التعاون مع السلطة ، كان عضوًا فى رابطة الدعوة ، وأسس جمعية الإرشاد والإصلاح وهى جمعية تربوية دينية ، أخلاقية ، خيرية(١).

ويروى محفوظ نحناح قصة حركته لعلى بوراوى قائلاً : « بدأت تبرز حركتنا فى السبعينات غير أن بدايات عملها كانت قبل منتصف الستينات إلى أن جاءت هزيمة

---

(١) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ، مرحلة الانقضاض مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥

عام ١٩٦٧ ، وسقط وقتها القناع القومى والناصرى والاشتراكى والعسكرى ، واتضح لكل ذى عينين أن العودة إلى الإسلام أمر أساسى ، وبدأنا نصعد الموقف مع النظام الجزائرى عن طريق البيان ، والبلاغ والكلمة الطيبة ، غير أننا كنا نلاحظ أن الوضع السياسى كان يتسم بطابع الإحادية الفكرية والسياسية ، وقمع أصحاب الكلمة الحرة النظيفة ، هذا الواقع أملى علينا أن نرتقى بالصراع ضد عوامل التغريب ومن أجل إثبات الهوية العربية والإسلامية ، وزاد من هذه الحدة التوجه الذى كنا نلاحظه فى ذلك الوقت نحـــو الشيوعية ، والاشتراكية المتطرفة التى تمنع الحريات وتكمم الأفـــواه وتؤمم الأرزاق وتصادر أملاك الناس ظلمًا وعدوانا ، وتمنع الكلمة فى بيوت الله ، حتى إن خطب الجمعة كانت تفرضها الجهات الرسمية المتخصصة على الأئمة ، هذا الأمر أدى بنا إلى الدخول فى معركة مع النظام القائم ، مما حملهم على سجننا لنسكن غرفًا بعيدة من الأضواء والناس ، كان ذلك من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ ، غير أن البعد عن الناس لا يعنى نهاية الفكرة أو نهاية الحركة ، فقد استمر سير الحركة بفضل الله تعالى » .

.. وعرف العمل الإسلامى فى الجامعة الجزائرية التى عملنا فيها مع إخواننا على تأسيس عمل إسلامى بفضل الله أولاً ، ثم بفضل رجل من المفكرين النزهاء ، وهو الأستاذ مالك بن نبى رحمه الله ، فلأنه كان مدير الجامعة فى إحدى الفترات ، استطاع بما له من علاقات وحسن معاملة مع بعض العناصر ، أن ينشئ مع مجموعة من الشباب الجامعى الطيب عملاً إسلاميًا منطلقًا من مسجد ، حيث كنا نصلى ساعتها فى مكتب صغير ، الإمام يصلى وسط الصف لضيقه ، وبدأ هؤلاء يعملون من أجل إيجاد مكان يلتئم فيه شمل الطلبة الجزائريين من ذوى التوجه الإسلامى ، وانطلق العمل منذ ذلك الوقت ، الحقيقة أن سنة ١٩٨٢ تعتبر سنة الفيصل بين الحق والباطل ، وبدأت الساحة الجزائرية تعرف منعرجًا جديدًا يتمثل فى عمل دعوى وعمل عسكرى وعمل سياسى ، والعمل السياسى بدأ يتطور بوجود ظاهرة الخطر الصهيونى فى المشرق العربى ، وبخطر التبعية الفكرية التى أرادت للرأسمالية الغربية والامبريالية الصهيونية أن تغرس أظافرها فى المنطقة العربية ، كنت وقتها أحد العناصر النشطة على الساحة الجزائرية ، وخير شاهد على ذلك فضيلة الشيخ سحنون « حفظه الله». فقد رتبنا جملة من ورقات العمل ، انطلقت من خلال الجامعة ، وترتب عن ذلك أن اعتقل بعض العناصر ، وبقيت عناصر أخرى خارج سلة البيض ، واعتقل بعض ممن لم يكن لهم دور فى العملية .

«لقد جاءت هذه السنة بتجول فى ذهنية الشعب الجزائرى» والانصراف المتعجل نحو الجدية فى الصراع، ونحو العمل للوصول إلى الدولة الإسلامية، ومن نتائج تلك العملية كانت أحداث أكتوبر١٩٨٨ التى ساهمت فيها أصابع كثيرة، منها أصابع اسمية كانت تريد مثل هذا العمل، لكن الوضع طغى عليها فانفلت الزمام، ولم تستطع التحكم فى الموقف كما ساهمت فيها أطراف أخرى، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية التى تعانى منها بالخصوص فئات الشباب، لذلك تحرك الشارع، وحصل هذا البركان الذى كاد أن يأتى بفتنة قد تؤدى إلى حرب أهلية ، لكن الله تعالى سلم ، وتحولت الفتنة إلى ما كنا نطالب به منذ أكثر من٢٠سنة بضرورة التعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية التملك، والدخول فى اقتصاد يضمن للمواطن حقوقه من غير أن تكون عليه ضغوط قانونية أو أيديولوجية تسبب القمع والحرمان، والجزائر الآن ماضية فى هذه الطريق»، والتداعيات الفكرية والسياسية تفرض على أية حركة ، خاصة إذا كانت للحركة قدم سابقة فى العمل الإسلامى أن تكون لها جملة من الثوابت وجملة من المتغيرات، وكنا نرى أن العمل الإسلامى يمكن أن ينطلق من جمعية خيرية تتوغل فى المجتمع ، وتعطيه صورة إسلامية من وجهة خيرية، ثم ترقى فى المجتمع إلى مستوى آخر هو المستوى السياسى، ولعل العمل السياسى جزء من العمل الخيرى الإسلامى، هذا جانب. من جانب ثان لاحظنا أن الساحة الجزائرية بدأت تعج بجملة من الأحزاب ذات توجه إسلامى، لكننا رأينا أن بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامى لا تستطيع أن تعطى من قدراتها ومن كفاياتها ، ما يخول لها أن تقف أمام القرن٢١ وأمام الجيران وأمام سكان حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأمام قوى العدوان، فرأينا أن ندلى بدلونا فى هذا المجال بغية تكملة نقص الآخرين، ونتصور أن العمل السياسى الإسلامى لايمكن أن تكون عليه وصاية لامن حزب ولامن شخص ولامن هيئة، لأن الوصاية فى رأيى معناها الدكتاتورية والاستبداد ونحن كنا نقاوم من سنوات طويلة ظاهرة الاستبداد والرؤية الأحادية.

« .. وقبل أن نعلن عن ميــلاد حركة المجتمع الإسلامى (حماس) أعلنا باسم جمعية الإرشــاد والإصلاح عن ضرورة تحالف إســلامى وطنى ، وقد أقبــل على

هذا التحالف ما يزيد عن ثمانية أحزاب وخمسمائة جمعية بغية أن يكون لها دور يحفظ وحدة المجتمع ، ويحفظ أمنه ويحفظ حرية الإنسان كل فى دائرته »[1] .

ومحفوظ نحناح يحاول فى سرد نشاطه أن ينفى ما قيل عنه أثناء أزمة ١٩٨٢م ، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر ، وحاول أن يأتى بالشيخ سحنون شاهدًا ، وإن كان لم يبرر عدم توقيعه على وثيقة نوفمبر ١٩٨٢م التى تحدثنا عنها سابقًا وحاول أن يعطى لنفسه دورًا فيها ! كما أنه لا يفتأ أن يُلمح لجبهة الإنقاذ دون أن يصرح بأن ليس لها وصاية على العمل الإسلامى ، وأنه أى حماس ونحناح هما الأكثر فهمًا من الآخرين لمواجهة تحديات القرن ٢١ والتعامل من الآخرين خارج الجزائر ، وأنهما يكملان نقصهما .

ونبرة التعالى هذه هى إحدى أخطاء الفكر الإخوانى تجاه باقى الحركات الإسلامية والتى تعلن دومًا تلك الحركات عن رفضها لتلك النبرة وتعتبرها سببًا للابتعاد عن الإخوان .

وكان قد تم الإعلان عن حزب « حماس » فى ١٩٩٠/١٢/٦م ، وبرز بشكل رسمى على الساحة فى ١٩٩١/٤/٢٩م ، وعقد مؤتمره التأسيس فى ١٩٩١/٥/٢٩م ، والذى انتهى إلى انتخاب نحناح رئيسًا للحزب ، وانتخاب مجلس الشورى للحركة وضم ١٥ مقعدًا للمرأة وهي إشارة إلى حرص الحزب على تطوير دور المرأة فى العمل المجتمعى .

وأعلن الحزب أنه يستند إلى الميراث السياسى الطويل الممتد عبر عدة أقطار عربية لحركة الإخوان المسلمين ، وبدأت العمل فى الجزائر سرًا عام ١٩٦٣ وأصبحت تملك قدرًا من الفاعلية أدى بها إلى الصدام مع النظام الحاكم فى عام ١٩٧٦م لمعارضتها لدستور البلاد ، وأسفر ذلك عن اعتقال نحناح ، وبعض القيادات الأخرى وبعدها بدأت الحركة تعمل من خلال غطاء شرعى تحت اسم ، جمعية الإرشاد والإصلاح . إلى أن تم الإعلان عن الحزب السياسى للحركة فى ديسمبر ١٩٩٠ .

---

(١) على بوراوى، الشيخ محفوظ النحناح رئيس حركة المجتمع الإسلامى فى الجزائر. مجلة العالم. لندن ١٩٩١/٣/٩م ص ٢٩ ، ص ٣٠ .

و « لحماس » تواجد كبير فى النقابات العمالية وغيرها من خلال الاتحاد الإسلامى للنقابات (إحسان) الذى تم الإعلان عنه عقب صدور قانون التعددية النقابية وعقد أول اجتماع له فى أواخر يوليو ١٩٩١م ، وحضره ٥ آلاف عامل والذى أعقبه إعلان الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن تشكيل « النقابة الإسلامية للعمل » لتنظيم تواجدها داخل النقابات[1] .

المقومات الفكرية لـ « حماس »

تعد مفاهيم التنشئة ، المتبعة لدى الإخوان بمثابة المنطلقات الفكرية لـ « حماس » التى تعتمد على أسلوب المرحلية ، وتجذير التربية الإسلامية فى الجماهير وعدم مواجهة السلطات القائمة ، والتعاون مع كل القوى السياسية ، وتطمين القوى الدولية بعدم استهدافها ومن خلال مبدأ التجميع لا التفتيت نفتح أبواب الحوار مع باقى القوى الإسلامية والوطنية . وبالنظر إلى توصيات مؤتمرها التأسيسى فإنها تؤكد « ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن والاستقرار والحفاظ على مكسب التعددية الحزبية فى نطاق الثوابت والتنافس الأخلاقى من أجل المصلحة » .

ويشرح محفوظ نحناح هذه النقطة بتفاصيل أكثر فى أحاديث الصحيفة وتصريحاته فيقول : « الحزب الإسلامى ليس معناه الهيمنة على كل الاتجاهات السياسية فى المجتمع ، ونحن نحترم الديمقراطية ولا نخشاها إذا كانت لها مصداقية تسمح للأكثرية بأن يكون لها الصوت والنفوذ ، وللاقلية بأن يكون عليها الانقياد فى إطار النضال من أجل المبادئ ، والأمة الجزائرية بل الأمة الإسلامية حزب واحد فى مواجهة طغيان الفرد على الجماعة أو الجماعة على الفرد ولمواجهة الطاغوت العالمى والاستكبار الدولى ، والأمة الإسلامية فى مواجهة هؤلاء إنما تقوم بمواجهة حضارة الباطل والاستغلال ، والروح العدوانية ، والآلة العسكرية واستغلال ثروات الشعوب ودفعها نحو الهاوية السحيقة من الضعف والهوان ، بحضارة تبنى قواعدها على الحق والعدل والحرية »[2] ويقول نحناح : « كنا ومازالنا نرفض الديكتاتورية والاستبداد وندعو إلى « الشوراقراطية » بأية وسيلة ، حتى يطمئن الشعب الجزائرى وجيرانه ومحبوه والمتعاطفون معه على أن الجزائر تمر فى عنق

---

(١) خليفة أدهم . خريطة حركات الإسلام السياسى . السياسة الدولية ١٠٧ يناير ١٩٩٤ ص ٢١٩ .
(٢) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ .

زجاجة للتحول من الأحادية إلى التعددية فى ظل المبادئ المتعارف عليها دوليا وهى الديمقراطية ، وقد كنا ومازلنا نقاوم فكرة الأحادية الحزبية والثنائية القطبية خشية أن يندثر معها المسار الديمقراطى ، ولهذا كنا فى معارضة ، وحتما سنبقى فى معارضة لكل ما يخالف هذه التوجهات حتى وإن كان مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لأن العبرة بضرورة إيجاد روح الحوار والتسامح والإصغاء للرأى المخالف أو إقرار الحريات العامة فضلاً عن ضرورة الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان ، حتى وإن كان يخالفنا فى المعتقد أو فى المذهب أو كان يخالفنا فى اللون وفى اللغة أو العرق ، وهذه أشياء نظل ننادى بها ، وإلا يكون الإقصاء ، وإذا كان الحزب الذى سيحكم الجزائر هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ فإننا لا نتصور بأن جملة من فعالياتها العاقلة تنحو هذا النحو الاستبدادى لأنهم كانوا يقاومون أيضًا الاستبداد[1] وهذا الرأى أدلى به نحناح بعد الجولة الأولى من الانتخابات التشريقية التى تمت فى ديسمبر ١٩٩١م ، وألغيت بعد ذلك وهو يقصد بالقطبية الثنائية أى حزب جبهة التحرير وحزب جبهة الإنقاذ ، ويبدو أنه يرفض تداول السلطة بين الجبهتين فقط ويحذر منها لأنها قد توئد الديمقراطية .

وحول التجربة الديمقراطية فى الجزائر وذلك قبل أن يتم وقفها قال نحناح فى مارس ١٩٩١ « نحن نتصور أن المكسب الديمقراطى حوله الآن جملة من احتمالات المغامرات ، وأتصور أن الغرب يحاول أن يجد ثغرات فى هذا الكيان العربى والإسلامى بدءا بالجزائر . هذه الثغرات يريد أن يفجرها من الداخل ، لأن ثمة تهمة لأمتنا بأنها غير ديمقراطية ، فإذا مضى بلد فى طريق الديمقراطية ، قيل له إنك لا تتقنها ، فالغرب الآن فى غاية الإحراج من هذا المكسب ، فلابد أن نحافظ عليه إذن . وأن نبذل النفيس من أجل بقائه ، لأنه يحمل تجربة رائدة لا يوجد لها مثيل فى العالم العربى والإسلامى ونحن نعمل من أجل أن تكون ديمقراطية جماهيرية وليس ديمقراطية بين أحزاب أو زعماء أحزاب ، أى ديمقراطية بمفهوم الشورى ، قد يقول قائل إن الديمقراطية وثنية المنشأ ، لكنها إذا جاءت ببعض الأخلاقيات المطلوبة فلماذا لا تقبل بها ، الرسول ﷺ لم يقض على الشورى التى كانت فى دار الندوة ، وإنما أضاف لها شورى مؤصلة ، فلنقبل بهذه الديمقراطية وسيلة من وسائل خدمة الإنسان وحريته وتحقيق حقوقه لأن الإنسان هو محور الوجود ، ويمكن

---

(١) قصى صالح درويش : محفوظ نحناح يحدد موقف حزبه من الانتخابات . جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/٣٠ ص٣ .

أن نلتقى من خلال هذه الديمقراطية مع بعض من يتصور أنهم علمانيون ، وقد تحدثنا مع جملة من عناصرهم ، وحاولنا أن ننبش عما فى صدورهم ، فوجدنا أن الإسلام يعتلج فى قلوبهم ، فهل نتهمهم بالخروج عن الملة ؟ لا ، فالهيمنة الغربية على بلاد المسلمين فرضت عليهم تصورات معينة ، ودور الدعوة الإسلامية هو أن تحاور هؤلاء ، فلعلهم يتراجعون عن بعض ما حملوه من أفكار ، والحوار لا يزال قائمًا ، وإذا الإسلام عودنا على الحوار مع الكافرين ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فإن الناس فى مجتمعاتنا مسلمون يحتاجون لمن يأخذ بأيديهم ويحاورهم ، والإسلام دين الحوار . ولعله بهذا ينجلى الغبار ويتحقق المشروع الإسلامى » .[1] .

وبعد مصادرة الديمقراطية وتولى المجلس الأعلى للدولة السلطة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد وإلغاء الدور الثانى من الانتخابات قال الشيخ محفوظ نحناح : « ..حاولنا الحيلولة دون وقوعه من خلال الدعوة إلى التحالف الإسلامى الوطنى ، والدعوة إلى البرنامج الموحد والتزام مبدأ الشورى كما نص عليه القرآن الكريم ، ثم الدعوة إلى احترام المسار الديمقراطى والعمل على تزويج الشورى بالديمقراطية ، وأثناء ذلك دعونا إلى الالتزام بمبدأين أساسيين هما : الحوار والتسامح ، لكن توالى الأحداث والصراعات أجهضت كل شيء ، وفتح نفقًا مظلمًا ، واحتمالات متعددة أمام المجتمع الجزائرى الذى أصبح فيه الحوار ، حوار طرشان مصيره البركان الذى تدفع فيه أعظم الأثمان ، والثمن هو خسارة الإنسان »[2] .

فحماس ترفض الديكتاتورية وتدعو إلى الشوراقراطية ، وهى الديمقراطية الغربية مع إضافة بعض الجوانب الأخلاقية لها ، وإن كانت لا ترفض الديمقراطية الحالية وتعتبرها تخدم الإنسان أما السمة الثانية التى تميز المنهج الفكرى لحماس هى ضرورة اتباع المرحلية فى السعى نحو إقامة وإرساء الدولة الإسلامية ، وجاء فى توصيات مؤتمرها التأسيسى الذى عقد فى ١٩٩١/٥/٢٩ « العمل على إرساء أسس الدولة الإسلامية بالطرق الشرعية كتابًا وسنة واتخاذ أسباب النصر المرحلية - الموضوعية -

(١) على بواروى . مصدر سبق ذكره ص ٣١ .
(٢) عادل رضا : زعماء الأحزاب فى الجزائر .. وماذا يطلبون . آخر ساعة القاهرة ١٩٩٢/٢/٢٩ ص١١ .

الواقعية وهى تتطلب مقومات النصر : العلم والعمل ، والعدل وحب الخير للناس كافة » .[1]

المرحلية هى الحل

ويقول محفوظ نحناح حول هذه النقطة : « حركتنا تعتمد على المرحلية فى العمل ، وتعتمد على الشرعية فى التعامل مع الواقع ، وتعتمد على الموضوعية . فهى لا تعتمد فقط على إلهاب العواطف وإنما تبحث عن تفجير العقول ، ورحم الله الإمام حسن البنا الذى قال « ألجموا لهيب العواطف بنظرات العقول » فلابد للعاطفة من رأى كما لابد للرأى من عاطفة »[2]

وبالنسبة للتطبيق العملى لهذا الفهم راهن حزب حماس على الانتخابات التشريعية لماذا ؟ يجيب نحناح « .. لأننا نرى بأن الساحة الجزائرية الإسلامية من خلال العقلاء والنزهاء والمخلصين تحتاج إلى ميدان التشريع لنتعامل مع المجتمع ، أما الميادين الأخرى التمثيلية فلعل سياسة الحزب الواحد فى السابق سلكت سياسة الأرض المحروقة ، مما جعل جملة من الأحزاب التى دخلت انتخابات ١٢ يونيو البلدية تلاحظ أنه ليس بين يديها ما يمكن أن تحقق به طموحات الشعب ، لذلك فإن كان هناك رهان ، فليكن على المجلس الوطنى الشعبى ، فمن خلاله تستطيع القوة الفاعلة أن تعبر عن طموحاتها المستقبلية واستشرافها للمستقبل ، لهذا اعتمدنا الموضوعية فى الطرح ، واعتمدنا المرحلية لأننا نسير وفق التغيير ، ومحاولة ألا تصطدم قــوة الاستعمار بقــوة أضعف وخطـة أوهن وبعمــل يتكافأ مع قــوة الإمبرياليــة الأميركية على الأخـص » .[3]

وتعليقا على ما تردد بأنه فى حالة تسلم جبهة الإنقاذ للحكم ستقيم « الدولة الإسلامية » قال نحناح : إننا نتصور بأن التوجه نحو تطبيق الشريعة بهذا العنوان الضخم فى ظل النظام الدولى الجديد ، وفى ظل التحولات فى منطقة المغرب العربى الأوسط ، أى الجزائر ، وفى ظل المخلفات المتعلقة بضعف القدرة الشرائية ، ببيع البترول بأبخس

---

(١) خليفة أدهم . مصدر سبق ذكره ص ١٢٠ .
(٢) على بوراوى . مصدر سبق ذكره ص ٣٠ .
(٣) المصدر السابق .

الأثمان ، بموضوع الأوبك ، بصندوق النقد الدولى الجديد ، بقضايا متعلقة بسكان البحر الأبيض المتوسط ، بالأنظمة المجاورة ، هذه كلها أدوات ضغط دولية لا تخفى علينا ، لكن كل هذه الأدوات الضاغطة يقابلها ضغط آخر وهو المتعلق بالتخلف الحضارى لدى بعض الأطراف التى لا تستطيع أن تتكيف مع الواقع ، ولذلك نحن بدأنا خطوات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل أن يأخذ المسار نحو الإسلام عبر الخصائص التى تصورناها وهو ضرورة السير بالمرحلة والتدرج ، واعتماد سنن الله فى التغيير ، وعدم الاعتماد على هذه الخصوصية معناه الدخول فى متاهة قد تؤدى فى نهاية المطاف إلى ثوران براكين وانفجار قنابل موقوتة »[1] وفى إجابة على سؤال حول أن بعض أنصار « الإنقاذ » قد انضموا إلى « حماس » قال محفوظ نحناح : « بعد الذى حدث للتجربة السياسية فى ظروف متحولة أدرك كثير من الناس ومنهم أنصار الإنقاذ أن حماس أصوب فى استراتيجيتها وفى خطابها وفى أسلوب عملها ، ونحن نعتقد أن استراتيجيتنا انتصرت ، والمطلوب تعميق التجربة السياسية الإسلامية وبلورتها فى ما يتعلق بـ دولة السلطة – سلطة الدولة – نظام الحكم – الديمقراطية – العلاقات مع الأحزاب – العلاقات الدولية – الخطاب السياسى – العمل الجماهيرى – التداول على السلطة ، السيادة والقانون – الشريعة الإسلامية – الدستور الوصفى – التنوع الثقافى فى إطار الوحدة ، الشورى ملزمة أم معلمة – وترشح حركة حماس للقيام بدور أساسى وفعال فى هذا الإطار »[2] .

وهذا التفكير لمحفوظ نحناح يزيل علامات الدهشة والاستغراب حول إجابته لسؤال عن إمكانية تحالف حماس مع جبهة التحرير أو الإنقاذ فقال : « الحقيقة أن قاعدتنا التى انطلقنا منها وما تزال هى القاعدة المستمرة فى حركتنا ، وهى أننا أصحاب دعوة بالدرجة الأولى ، والعمل السياسى ما هو إلا جزء مكمل لدعوتنا الإسلامية ، وأما الأمر الثانى فإن خطتنا ومنهجنا أن نبحث عن الأصلح والأكفأ والأصدق ، فكل من كانت فيه مثل هذه الصفات ، وإن شئتم فقولوا الصفات القرآنية : الحفظ والعلم ، والصفتان الثانيتان منهما القوة والأمانة »[3] .

(١) قصى صالح الدرويش . مصدر سبق ذكره .
(٢) الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٧م ص ٣ .
(٣) قص صالح الدرويش . مصدر سبق ذكره .

وبالتالى فإن موقف « حماس » بعد الانقلاب على الديمقراطية يتواءم مع التوجهات السابقة فهذا الحزب يتعامل مع الواقع أيًا كان هذا الواقع ، فنحناح يعتبر أن « السلطة القائمة حاليا والإجراءات التى اتبعت استقالة الرئيس بن جديد خروقا للدستور ولكن من باب تغليب المصالح وحقن الدماء ، وحفظ الوحدة الوطنية ، وتجنيب الشعب الفتنة قبلنا التعامل مع هذه السلطة فى إطار المصلحة الوطنية ومع ذلك يجب أن تخرج من هذه الحالة ، ونحقق الشرعية ، وتحترم الإرادة الشعبية حتى تنجح مشروعات الديمقراطية والتنمية بناء على قاعدة التسامح والحوار ونبذ العنف من أى مصدر[1] ومع ذلك فإن حماس نرى أن المشروع الإسلامى الذى استطاعت الإنقاذ أن تغطى به مساحة واسعة من العمل السياسى الجزائرى على حساب الأحزاب السياسية العريقة والأصيلة وعلى حساب الحركة الإسلامية ، يعتبر « خادمًا لا محالة لجزء من مشروعات حركة « حماس » لأنها بقدر ما تعتمد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وتعتمد سنن التغيير وهى تحاول الصراع مع ما يسمى ظاهرة التخلف وظاهرة المديونية التى أصابت الجزائر إلى النخاع كما يقول » ، ويضيف نحناح ، نحن لدينا ثلاث خصائص لا ننفك عنها ، وهى : الخاصية الأولى : المرحلية ، فنحن سائرون فى الخطة الوئيدة ، والمرحلة الثانية : الموضوعية ، والثالثة : الواقعية ، ومن خلال هذه الخصائص التى تتميز بها عن غيرنا من الحركات الإسلامية فى الجزائر أو فى غيرها ، نقول : إن دور هذه الحركة ليس الآن ، وإنما بعد الآن ، نحن نريد أن ننحو المنحى الذى لا يصطدم مع الفطرة ، ولا يصطدم مع نواميس الكون ، ولا يصطدم أيضًا مع ما يسمى بالشرعية الدولية وهدف حماس الرئيس « بناء مجتمع متكامل عادل متسامح متآخ ومتقدم ومتفتح على العالم العربى والإسلامى والخارجى » ، ولذلك سيكون دورها مع جبهة الإنقاذ – فى حالة توليها السلطة – ، دور الناصح والتعاون على الخير والتنسيق الخارجى والداخلى أن رغبوا فى ذلك ونحن مازلنا فى خطتنا عندما نادينا بالتحالف والتعاون منذ أكثر من سنتين[2] ، وهكذا نرى أن ألفاظ المرحلية والموضوعية والواقعية تمثل مثلث الرؤية السياسية لحماس وتحاول تأصيلها من خلال استقراء الدين الإسلامى ، وتربطها بالسنن الكونية فى التقير والواقعية السياسية التى

---

(١) الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٧م ص ٣ .

(٢) قصى صالح الدرويش

تحفظ للمسلمين دمهم ومالهم وأعراضهم ، وتطبق حماس هذه الأفكار على الساحة السياسية أيضًا ولذلك فمواقفها متوائمة مع ما تؤمن به ، وتوافق السلطة الحاكمة وبالتالى فاحتمالات القيام بدور مستقبلى قائمة لهذا الحزب وإن كان فى ظل النظام .

الموقف من المرأة

وتولى حركة « حماس » المرأة أهمية بالغة فى برنامجها ، فى محاولة منها لإظهار تعزيز الإسلام لموقعها وليس العكس كما يروج العلمانيون ، ولذلك فإن توصيات المؤتمر التأسيسى لحماس أفسح المجال لها للمشاركة فى صنع القرار والمساهمة فى العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى نطاق الشرع ، بكل حرية ودون وصاية ، كما شاركت فى مجلس شورى الحركة بـ ١٥ مقعدًا ، ويرى محفوظ نحناح « أن المرأة عنصر كالرجال تمامًا سواء بسواء فهى شريكته من حيث الخلقة ، وشريكته من حيث التكليف ، وشريكته من حيث وحدة المصير ، فلماذا غير هذا عن ذاك ؟ هذا أولاً – والأمر الثانى هو أن نظرتنا إلى المرأة على أنها كما أمر الله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولا يمكن أن يأمر الرجل بالمعروف وينهى عن المنكر فى غياب المرأة ، فلابد أن يكونا مشتركين فى القضاء على المنكر ، وعندى أن أعظم المنكر هو الاستبداد السياسى ، ومن هنا فإن المفهوم الذى يريد أن يحجر على المرأة ينتفى انتفاء كاملاً مع النص الشرعى ومقاصده ، فنحن نقول إن المرأة مكرمة كالرجل ، وإن للمرأة دورًا لا يقل أهمية عن دور الرجل وبالأخص فى أعظم مسألة ، وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فلابد أن يكون هناك اشتراك ، هذا الاشتراك قد يكون فى جمعية أو حزب أو برلمان أو مظاهرة أو إضراب أو إنتاج أو استهلاك أو تربية أو اتخاذ موقف حازم ، والرسول ﷺ كان يساعد أهله ، كان يكنس بيته ، ويخصف نعله ، ويطهو مع زوجته ويداعب نساءه ، فلماذا لا يكون الرجل على هذا المستوى من التأسى بالرسول ﷺ ، ولكن نحن تأثرنا فى نظرنا إلى المرأة بنظرة عصر الانحطاط فى الأمة الإسلامية ولكن الإسلام جاء ليرفع شأن المرأة إلى أعلى عليين فقال تعالى : ﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات) . إلى آخر الآية الكريمة ، سورة الأحزاب الآية ٣٥ : عشر صفات وصف الله بها الذكر والأنثى يجعلهما فى قمة الولاء لله تعالى ، والعمل من أجل التغيير السياسى والاجتماعى

والاقتصادى فى الأمة ، ومن خلال المنطلقات القرآنية ، ومن خلال المواقف التى اتخذتها المرأة فى العصور الإسلامية الزاهرة وأيام الجهاد ، إن المرأة والرجل هما على قدم المساواة جهادًا وعملاً وتربية وتوجيهًا وصياغة وحضارة وتشكيل عقلية تتسم بالشمول والتكامل والاعتدال والاتزان[١] .

التعريب والخبز

وتشغل مسألة التعريب أيضا حيزا لا بأس به من فكر « حماس » وتوجهات زعيمها محفوظ نحناح الذى يرى أن التعريب هو تعريب اللغة والثقافة والتوجه السياسى وتعريب الخبز أيضًا ، لأنه من لا يملك خبزه لا يملك إرادته ، إنه يجب أن يكون التعريب ذا محتوى إسلامى – لأنه لو كان غير ذلك لكان شعوبيًّا وجاهلية ، واللغة العربية هى جزء من الشريعة الإسلامية والشريعة هى جزء من اللغة العربية ، واللغة العربية وعاء الإسلام وحديثك عن اللغة العربية هو حديثك عن الإسلام – هكذا أنظر إلى المسألة ولا أنظر لها مبتورة[٢] .

وعندما صادق المجلس الوطنى الشعبى على قانون التعريب فى بداية عام ١٩٩١ ، قال نحناح تعليقا على هذا ! ، هذا المشروع جاء متأخرًا عن وقته ، ومن العار على بلد عربى مسلم أن يصادق على مشروع التعريب ، فالمفروض ألا يناقش هذا الموضوع لأنه من الثوابت ، ومن المفروض أن يكون ذلك مباشرة غداة الاستقلال سنة ١٩٦٢ ، دون أن يحجب اللهجات المحلية ، لأنها فى تصورنا من آيات الله التى لا يجوز أن تحطم ﴿ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾ فهذه المسألة جاءت متأخرة عن زمنها ، ولعلها مناورة سياسية أصحابها أدرى بها ، وننظر إلى أن الفرنكفونية تنقسم إلى أقسام ، هناك فرنكفونية فى الجزائر تعيش فى تبعية لقصر الأليزية بباريس ، وتريد أن تهيمن على الشعب الجزائرى ، وتعمل لتحول دون أن يكون الحرف العربى لغة الخبز ، نحن نريد للعربية أن تكون لغة الخبز والإدارة وعلى تدرج ، الأمر الآخر موضوع الفرنكوفونية يتعلق بناس عاشوا فى جو فرضت فيه اللغة الفرنسية ، فنحن لا نريد أن نستغنى عن هذا العنصر

---

(١) محمد مورو . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ – ص ١٧٢ نقلاً عن كتاب الأحزاب السياسية فى الجزائر – خلفيات وحقائق . عبد الله رزاقى – الجزء الأول .

(٢) المصدر السابق ص ١٧٠ .

الفرنكفونى الوطنى ، إنما الذى نتحرز منه هو العنصر الفرنكفيلى ، أى الذى يتعشق اللغة الفرنسية وقيمها وفلسفتها ، هذا النوع ، يجب أن يتوب إلى الله قبل فوات الأوان[1] .

الفكر والممارسة

وعندما نربط تفكير حركة « حماس » بممارساتها سنجد أنها عارضت جبهة الإنقاذ أكثر من معارضتها للسلطة ، فنجد نحناح يساجل الحزب الإسلامى الناشئ « جبهة الإنقاذ » قبل أن يعود بعد الانتخابات البلدية فى يونيو ١٩٩٠ إلى تأسس حزبة حركة المجتمع الإسلامى « حماس » ، وعارض المسيرة التى دعت إليها الإنقاذ فى ١٩٩٠/٤/٢٠ ، بالإضافة إلى معارضة لتنصيب الجبهة لنفسها سلطة بديلة فى المجتمع الجزائرى ، وتولت مجلة الإرشاد والدعوة الإسلام الأكثر اعتدالاً وانفتاحًا ، فهى أكثر تشددًا من غيرها على حقوق الإنسان ، وتؤيد عمل النساء وتؤكد احترام الديمقراطية ، وتدعو إلى « دولة إسلامية » على مراحل يتخللها الحوار ونبذ العنف والإرهاب السياسى والدينى .

يركز نحناح أن التيار الإسلامى فى الجزائر أوسع من أن تمثله « جبهة الإنقاذ » وحدها لذلك نميز بالدعوة الملحة إلى قيام تحالف إسلامى عريض اقترح له فى ١٩٩٠/٨/٩ الأسس التالية : توحيد صفوف المسلمين ، إنجاز البديل الإسلامى ، الدفاع عن ثوابت الأمة وقيمها ، تدعيم عرى العلاقة التاريخية بين جيل الشباب المسلم وماضيه المجيد ، فتح الباب أمام المرأة لتساهم فى المشروع الحضارى الإسلامى ، تخفيف عذاب الجماهير وتشجيع المبادرات الاقتصادية والاحترام الدقيق للملكيات الشرعية ، وهذا البرنامج بعيد جدًا عن طموح جبهة الإنقاذ لإعلان الدولة الإسلامية ، ولذلك رد بلحاج على دعوة نحناح بقوله : التحالف ممنوع فى الإسلام ، انتهى النقاش ، والانتصار الكاسح لجبهة الإنقاذ فى الانتخابات البلدية ، دفع نحناح فى ديسمبر ١٩٩٠ إلى الإعلان عن حزبه الجديد « حماس » — واتهام (الإنقاذ) بالديكتاتورية ورفضة تعدد الآراء فى الدفاع عن ضرورة التحالف فى الجزائر ، حتى مع غير الإسلاميين شرط عدم عدائهم للإسلام .[2]

---

(١) على بوراوى . مصدر سبق ذكره ص ٣١ .
(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٥

وعندما ظهر قانون الانتخابات ، ولم تكن حماس قد تم تواجدها بشكل رسمى إلا أنها قد عبرت عن موقفها تجاه هذا القانون بوصفه « بالإجحاف لأنه صبغ من جانب النظام لخدمته ومع ذلك نحن مستعدون لخوض المعركة » .

وعندما أعلنت الإنقاذ عن الدعوة للإضراب العام احتجاجًا على قانون الانتخابات فقد رفضت حركة (حماس) ذلك ورأت أن الوقت غير ملائم لذلك ، وقررت خوض الانتخابات بالترشيح فى ثلثى مجموع الدوائر الانتخابية ٣٦٦ دائرة من بين ٥٢٩ دائرة ، وبعد فشل حماس لمنع الإضراب ووقفه ، جاء موقف حماس مؤيدًا لتدخل الجيش ، ووصف نحناح الإنقاذ بأنها «لا تزال تعمل بفكر وعقلية السرية ولابد أن تتطور بشكل إيجابى وفقًا للتطورات ولا تحاول فرض أية وصاية على المجتمع باسم الدين » لذا أقول إن تدخل الجيش كان حكيمًا لولا بعض التجاوزات من بعض أفراده تجاه أفراد لا علاقة لهم بالإنقاذ[1] .

ولذلك لم يكن من المستغرب أثناء الحملة الانتخابية أن أهدر البعض دم نحناح وأحلَّه ، وتعرض لمضايقات فى بعض المناطق التى زارها ، ووجهت له تهم وشتائم شديدة القسوة من طرف جماعات الإنقاذ وعمومًا فإن المشروع الإسلامى الذى يقدمه محفوظ نحناح يعتبر اجتهادًا إسلاميًّا وفى ذلك يكون له أجران فى حالة صوابه وأجر فى حالة الخطأ ، يقدم مشروعًا استفاد من خبرات جماعة الإخوان المسلمين فى الكثير من الدول العربية ولذلك لا يمكن اتهامه بمحابة السلطة ولكن يمكن القول : إنها تهادنها لأسباب موضوعية تتصل بعدم توافر شروط الصدام معها فقهيًّا وشرعيًّا فدماء الناس تحكمها ضوابط وضعها العلماء .

كما أنها فى المنظور الاستراتيجى تتفق مع الإنقاذ فى إقامة الدولة الإسلامية ولكنها تخالفها الأسلوب فى الوصول إلى هذا الهدف ، فالخلاف إذن فى التكتيك ولكن الهدف النهائى واحد .

ولكن أخطاء حماس تمثلت فى إعلانها لنقاط الخلاف مع « الإنقاذ » ودعمت السلطة فى أوقات عصيبة فى الوقت الذى أدانت فيه « الإنقاذ » ويمكن اعتبار هذه الإدانة إحدى وسائل الدفاع عن باقى الحركة الإسلامية فى حالة الإجهاض على

---

(١) خليفة أدهم . مصدر سبق ذكره .

الإنقاذ ، وبذلك يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه من عناصر تلك الحركة وهياكلها ، ومهما كانت أخطاء الإنقاذ تجاه حماس فإن حالة الفوران العاطفى الشعبى التى تمارسها الإنقاذ وتعيش فيها – على حد قول حماس – كان يجب على الأخيرة ضبطها ولجمها بالعقل خصوصًا وأن نحناح كان يرى ويعلن أنه لابد من عقل يلجم العواطف ، وحماس ، كما قال ، هى هذا العقل ، ولكن أثناء الممارسة حدث العكس وأصبحت نظرية الفعل ورد الفعل هى التى تحكم العلاقة بين الطرفين ، ولذلك انفضت الجماهير عن « حماس » لقربها من السلطة خصوصًا أن ممارسات الأولى كانت تصب فى خانة الأخيرة .

وبالنسبة لصيغة التحالف المعروضة من حماس على الإنقاذ لم تكن هى الحل الأمثل ، لأن صيغة الجبهة لا تدخل فى إطار حزب مهيكل ، ولكنها جبهة للجماهير الجزائرية ذات التوجه الإسلام ، وانخراط نحناح وجماعته فيها كان هو الأمر المنطقى وكان يستطيع عقلنة تصرفاتها التى قد يراها طائشة من وجهة نظره ، ويستطيع أن يؤثر فى عملية صنع القرار الإنقاذى بشكل أكثر حيوية من دوره الحالى الذى لا يعدو كونه الناصح والناقد بلا أى صلاحيات لذلك ، وهكذا يفقد تأثيره .

كما أن رفض نحناح العمل الحزبى فى البداية ثم عودته إلى ممارستة من خلال تأسيس « حماس » لمواجهة الإنقاذ وضعه فى خانة القيل والقال ، وبأنه صنيعة السلطة ، وأن حماس تعتبر واجهة إسلامية معارضة فى إطار النظام تلجمها ضوابط معينة بهدف سحب الجماهير من جبهة الإنقاذ ، وتقديم نفسها كبديل إسلامى قد يفشل فى الممارسة بسبب عراقيل النظام والخضوع لمبادئ المرحلية والموضوعية والنظام الإقليمى والدولى ، وبالتالى تفشل التجربة الإسلامية فى الممارسة فينفض الناس عنها للبحث عن بديل جدى ، وبذلك تكون « حماس » فى تلك الحالة قد قدمت الفرصة لضرب المشروع الإسلامى ، وبالطبع كان من الممكن أن تكون حماس غير ذلك وبعد أن تتمكن من السلطة ، تنفذ الحلم الإنقاذى ويكون وجهها الحماسى المعتدل تكتيكًا حتى تتولى السلطة الشرعية ، وبالطبع لا يمكن حسم ذلك الأمر لأنه سيكون ، رجمًا بالغيب ، ولكن خلاصة القول أن حماس والإنقاذ وجهان لعملة واحدة هى المشروع الحضارى الإسلامى .

حركة النهضة الإسلامية

تأتى أهمية حركة النهضة الإسلامية رغم عدم حصولها على أكثر من ١٥٠ ألف صوت فقط فى الانتخابات التشريعية التى ألغيت ، إلى كونها إحدى الحركات التى مارست العمل السرى أثناء نظام الحكم الشمولى تحت اسم « الجماعة الإسلامية » ، والتى كان لها دورها فى نشر الوعى الإسلامى والتنظيمى فى الوسط الطلابى بالإضافة إلى أنها تقع بين الإنقاذ وحماس وإن كانت الأقرب إلى الانقاذ مما يرشحها مستقبلاً للنجاح فى دور توفيقى بين الحركتين رغم محاولاتها الفاشلة حتى الآن ، كما أنها أمدت الإنقاذ بجماهير إسلامية كانت قد شاركت فى توعيتها قبل إعلان الإنقاذ بالإضافة إلى أن عبد القادر حشانى وعثمان عيساتى وهما من قيادات الإنقاذ قد خرجا من صفوفها .

والشيخ عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية فى الجزائر ، واحد من رواد الدعوة الأوائل من مواليد عام ١٩٥٦ فى إحدى الضواحى الفقيرة لقسنطينه ، درس الإسلام فى صغره قبل دراسته الحقوق فى جامعة المدينة ، بدأ العمل فى الحقل الإسلامى عام ١٩٦٩ بمدينه الساحلية بشرق الجزائر ، ثم انتقل منها إلى قسنطينة عام ١٩٧٤ . قام مع جماعة من زملائه بتأسيس تنظيم إسلامى تحت اسم « الجماعة الإسلامية » تبنى منهج الإخوان المسلمين فى التغيير الاجتماعى .

ويروى الشيخ عبد الله جاب الله فى حواره مع عبد الله بوفوله قصة حركته الإسلامية قائلاً : « لما بدأ العمل سنة ١٩٦٩ لم نجد فى الساحة التى كنا نتحرك فيها (مدينة سكيكدة) واحدًا يقوم بهذا العمل على الإطلاق ، بل كنا النواة الأولى المؤسسة للعمل الإسلامى ، ولكن لما انتقلنا إلى قسنطينة سنة ١٩٧٤ ، كان هناك شباب يتحرك بدون عقد جامع ، ولما أسسنا الجماعة لم نكن نعلم على الإطلاق بأنه يوجد على مستوى الجزائر تنظيم إسلامى بإستثناء جماعة الدعوة ، والتبليغ التى كانت موجودة فى قسنطينة ، غير أنه فى أواخر سنة ١٩٧٥ ، وبعدما بدأ العمل الطلابى يأخذ مداه على مستوى جامعة قسنطينة أدركنا بأنه يوجد عمل آخر طلابى فى العاصمة يتمركز أساسًا فى جامعة الجزائر (الجامعة المركزية) والحى الجامعى بالحراش ، فقمنا عندها بأول اتصال فى أواخر

سنة ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦ مع القائمين على العمل الطلابي وطرحنا عليهم فكرة تنظيم العمل الطلابي وتوحيده عبر الجزائر ، ولكن الفكرة لم تجد سبيلها إلى الحياة .

وأحداث ١٩٨٢ كانت مرحلة في تاريخ الدعوة ، غير أني للأسف الشديد كان يغلب عليها كثيرًا الجانب العفوى والارتجالى ، فكانت الأسباب الباعثة على الموقف الذى اتخذ هو الصراع الذى وقع فى الحى الجامعى بابن عكنون بين الإسلاميين والشيوعيين والذى أودى بحياة أحد الطلاب ، ونتيجة ذلك قامت الدولة باعتقال مجموعة من الطلاب ، وتزامن هذا التصرف من الدولة بتصرف آخر تمثل فى غلق المسجد بهذا الحى ، وغلق مسجد الجامعة المركزية إلى جانب ظهور مواقف حكومية أخرى سبقت هذه الحادثة وأخرى زامنتها تمثلت فى تصعيد الحصار على التيار الإسلامى الذى بدأ يأخذ مداه الشعبى هنا وهناك ، كل هذه العوامل دفعت بعض العاملين على مستوى الساحة إلى تنظيم تجمع شعبى وإصدار بيان للحكومة ، وأدركنا وقتها أنه من الضرورى اتخاذ موقف ذى طابع سياسى يفرض علينا نوعًا من الحركة والتركيز على النخبة والاهتمام بالجماهير ، والاستعداد للخروج إلى العلن اعتقادًا منا بأن العمل على إيجاد انتشار أفقى ووعى سياسى لدى الجماهير مسألة هامة فى الدعوة ، تهيئها أكثر لخدمة أهدافها الاستراتيجية بشكل أعمق وأحكم ، لذلك قررنا اتخاذ ذلك الموقف وتعميمه ، وتمثل دور « الجماعة الإسلامية » فى تعميم الموقف على مستوى القطر الجزائرى ، وبينما ركز د . عباسى مدنى ، والشيخ سحنون ، والشيخ سلطانى رحمه الله على العاصمة . قمنا نحن بتعميم الموقف وعقدنا تجمعًا فى حى القصبة (قسنطينة) وأصدرنا ذلك البيان ووزعناه عبر سائر المدن وأصدرنا تعليمات بقراءته فى كل المساجد ، وهذا الموقف هو الذى أعطى للتجمع بالجامعة المركزية بعدًا وطنيًّا وشكل بالفعل نقطة تحول كبيرة فى الدعوة الإسلامية بالجزائر .[1] .

ويضيف جوزيف سماحه بعض المعلومات عن عبد الله حاب الله فيقول : إنه درس الإسلام فى صغره ، وأكمل تعليمه بالسعودية ، وعاد من هناك بعد عام ١٩٧٩ إلى الجزائر ليسجن مرات عديدة بينها سنة ونصف بعد أحداث ١٩٨٢ ، كما أنه خضع لنفوذ

---

(١) عبد الله بوفولة : الشيخ عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الجزائر : النظام الإسلامى لديه الضمانات اللازمة لتوفير الحريات السياسية في المجتمع . مجلة العالم . لندن العدد ٣٧٦ الموافق ١٩٩١/٤/٢٧ ص ٣٠ .

مباشر خلال الثمانينات من جانب الشيخ محمد الغزالى (الداعية المصرى) الذى استدعاه الحكم لمواجهة التيارات الإسلامية[1] .

وهذه الرواية لم يشر إليها عبدالله جاب الله ولاتتفق مع روايته حيث أنه فى عام ١٩٧٦ كان يمارس العمل فى الجزائر كما يقص ، ولم يذكر قصة دراسة بالسعودية ، ولا يعنى اتصاله بالشيخ الغزالى ، إنه كان يخضع لنفوذه ولكن يمكن القول أنه كان يستفيد من نفوذه لدى السلطة ، هذا إذا كانت المعلومة صحيحة .

وعمومًا فإن عبد الله جاب الله عندما أسس حركة النهضة الإسلامية للإصلاح الاجتماعى والثقافى فإنه خرج من العمل السرى إلى العلن حيث أن النهضة هى امتداد للعمل الإسلامى المنظم الذى تأسس سنة ١٩٧٤ فى قسنطينة ، والذى بدأ كعمل دعوى سنة ١٩٦٩ فى سكيكدة ، والذى سار من حيث التنظيم خلال المرحلة السابقة فى الخفاء والسرية الكاملة على الدولة والشعب وعلى الأنصار ، وحتى بعض الأتباع ، على حد قول جاب الله نفسه — وبعد أن أخذت الدعوة مداها الشعبى وحققت الانتشار المرجو والكثير من أهدافها التكتيكية ، وظهرت معالم تغير اجتماعى على مستوى الساحة الجزائرية ، سواء فى عقلية الجماهير أو فى توجهات السلطة ، فقام جاب الله بتأسيس جمعيات خيرية سنة ١٩٨٧ وهى تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية من التنظيم السرى إلى العلنى . وعندما صدر دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩ ، والذى نص على التعددية الحزبية رأى عبد الله جاب الله ضرورة الانتقال إلى مرحلة علنية الدعوة الإسلامية ، وذلك بمشاورة رموز الدعوة وذلك لتتجنب سلبيات التعددية .

ويقول الشيخ جاب الله : طرحنا رأينا بكل وضوح وصراحة ، وقدمنا مشروعًا قانونيا لحزب سياسى إسلامى ، ولكن ارتأى آخرون رأيًا آخر فقاموا بالإعلان عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهؤلاء كان من الدعاة الاستقلاليين ، ومع هذا واصلنا السعى معهم لإقناعهم بضرورة الاتفاق على جعل هذه الجبهة واجهة سياسية للعمل الإسلامى فى الجزائر تقابل واجهة دعوية هى رابطة الدعوة الإسلامية ، تشكل الخلفية الاستراتيجية للجبهة ، ولكن دون جدوى ، رغم أنا بذلنا جهدًا كبيرًا لإقناعهم بهذا الأمر ، وطرحنا مختلف الصيغ الممكنة على مدى سنة ونصف ، وفى النهاية وبعد شورى بين سائر المسئولين فى إطار تنظيمنا الخاص ، والذين تجاوزوا الألف أى الذين شملتهم هذه

---

(١) جوزيف سماحة .مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

الشورى ، قررنا الانتقال إلى مرحلة جديدة فى العمل الإسلامى ، وذلك بالإعلان عن « حركة النهضة الإسلامية » وهى امتداد للجماعة الإسلامية[1] .

وبالطبع هذه الرواية تتناقض إلى حد ما مع الرواية التى ذكرناها عند تأسيس جبهة الإنقاذ ، حيث كان عبد الله جاب الله من الرافضين للعمل الحزبى مثل محفوظ نحناح ، ولكنهما أسسا حزبيهما فيما بعد ، ولكن علينا هنا أن نصدق عبد الله جاب الله مع أن نضع فى الاعتبار تساؤلاً هامًا وهو ما دام يؤمن بالعمل الحزبى فلماذا لم ينخرط فى الإنقاذ ويخضع لتوجه الأغلبية فى الحركة الإسلامية ؟

وعندما أسس جاب الله حركة النهضة فى ديسمبر ١٩٨٧ أرفق ذلك ببرنامج من أحد عشر بندًا تركز على الأمور التالية : إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه والإصلاح ، التأكيد على التراث العربى والإسلامى ، تعميم الأخلاق العامة والفضائل ، إيجاد نواد ثقافية ورياضية وفنية ، توعية المساجين والمراهقين ومكافحة الأمية ، تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرًا ، مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية ، إنه برنامج متواضع سيجرى تسييسه لاحقًا ليحتل موقعًا بين الإنقاذ وحماس ، لذلك فإن جاب الله يدعو مثل نحناح إلى تحالف إسلامى ، لكنه يبدو أقرب منه إلى عباس مدنى وعلى بلحاج[2] .

والأولويات فى برنامج حزب النهضة اقتصادية وهى الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية وتكريس الحريات السياسية . ويرى جاب الله « أن إعادة الاستقرار إلى الجزائر وإعادة إطلاق طاقات الأمة المشلولة لتساهم المساهمة المطلوبة منها فى بناء نفسها ووطنها ، بما يحقق لها على الأقل الاكتفاء الذاتى ويجعلها ذات شخصية محترمة من قبل بقية أشخاص المجتمع الدولى ، إنما يتحقق أساسًا بتكريس الحريات السياسية والحقوق السياسية ، وتوفير الضمانات القانونية والشرعية والواقعية لها ، وأن هذا لا يتأتى إلا من خلال النظام الإسلامى . لأن الإسلام هو الذى يملك الضمانات اللازمة لتوفير الحريات السياسية فى المجتمع » .

---

(١) عبد الله بوفولة . مصدر سبق ذكره العالم ١٩٩١/٤/٢٧ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

وحول التعددية الحزبية يقول جاب الله « أنا من الذين يؤمنون بالتعددية السياسية الإسلامية فهى الضمانة الأساسية لنجاح الإسلام فى حسن عمارة الأرض » وأعتقد أن التعددية السياسية تتعلق بالحريات السياسية للأفراد والحقوق والحريات هذه لصيقة بشخصية الإنسان ، وإن الإنسان إذا ما منع من التمتع بحريته السياسية سوف يشعر بالاغتراب فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وسوف يؤثر هذا سلبًا على مساهمتة فى بناء المجتمع ، ومن ثم فإن الإسلام الذى جاء من أجل أن يجعل من الإنسان إضافة إيجابية فى الحياة عبر تفجير طاقاته ، ليساهم فى حسن عمارة الأرض حرص على أن يدفع به للتمتع بالحريات السياسية ، سوف يقود بالضرورة إلى الاختلاف فى الرأى ، والاختلاف فى الرأى يؤدى بالضرورة إلى تجمع كل مجموعة تشترك مع بعضها البعض فى الرأى والسعى للتمكين لاجتهاداتها وأعتقد أن التعددية الحزبية لا تخرج فى عمومتها عن هذا المفهوم ، وهى تعطينا وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعى ، ومن اللازم العمل على هامة تكريسها ، لنجنب الاستبداد والاستئثار بالسلطة ، وأظن أن الأمة الإسلامية عانت كثيرًا من الاستبداد والظلم .

ومن أهم أسباب تأخر العالم الإسلامى اليوم عن عالم الكفر ، هو حرمان الشعوب الإسلامية من الحريات السياسية ، ومن جهة أخرى المعروف فى ديننا أن لا تحريم إلا بنص ، ولم يرد نص فى هذه المسألة بالحرمة ، ويبقى الأمر على أصله وهو الإباحة ، كما أننا نعلم فى القواعد الأصولية أن الشريعة لا تتصادم مع الأمور الطبيعية ، وأن الاجتهاد واقع فى المسائل الفرعية ، وأن دائرة هذه المسائل أوسع من دائرة المسائل الأخرى بكثير ولذلك فالتعددية الحزبية لا غبار عليها بشرط أساسى هو أن تكون تعددية تنوع وتكامل لا تعددية تضاد وتناقض ، ولعل الترجمة الحقيقية لهذا هو أن يفقه المسلمون حدود دائرة الجواز والتحريم فى هذه المسألة ، فإذا وعى المسلمون أن اختلافهم فى الرأى لا يفسد أبدا ما بينهم من ود ، ولا ينبغى أن يؤثر على مواقفهم من القضايا المصيرية ذات الأثر المتعدى حينئذ يكونون قد فهموا المطلوب منهم شرعًا .

« ومن هنا فالتحزب إذا لم يفسد الأخوة ولم يؤثر على المواقف والعلاقات فهو مشروع وجائز ، وأعتقد أن القائلين بحرمة التعددية فى الإسلام إنما اشتبه عليهم الاختلاف فى قضايا الدين والعقيدة مع الاختلاف فى الرأى والاجتهاد ، والدليل على ذلك أن النصوص التى استشهدوا بها جميعًا هى نصوص تتناول الدين ، على أنه واحد وينبغى أن نتحد

حوله وحول العقيدة ، الأمر الثانى أن الاختلاف فى الوسائل التى تستعمل لتحقيق الأهداف وللتمكين للدين ، والاختلاف فى المسائل الفرعية فقد تركها الدين للاجتهاد ولم يورد فيها نصوصًا قطعية الدلالة ، بل جاءت فيها نصوص ظنية ، إما قواعد كلية عامة وإما متروكة هكذا للاجتهاد بناء على القواعد العامة ومراعاة مقاصد الشريعة ، وطبيعى أن يقع فيها الاختلاف[1] والعناصر الفكرية والسياسية لحركة النهضة تجمع بين الأصالة الإسلامية والعصرنة التطبيقية وهو أمر يحسب لها لا عليها ، وهدفها مثل باقى الأحزاب الإسلامية ليس التمكين لحزبها ، بل التمكين للإسلام وأنهم وسائل فقط .

وبعد الانقلاب على الديمقراطية كان موقف النهضة جيدًا حيث وقفت مع حق الإنقاذ فى تولى السلطة دون أن تواجه السلطة ، فقبل الانقلاب جدد الشيخ جاب الله فى ندوة صحفية دعوته إلى تشكيل « تكتل وطنى » لحماية الاختيار الشعبى ضد المناهضين له الذين قال إنهم « يعيشون اغترابًا فكريًا » وأنهم خائفون لجهلهم أن الإسلام يؤكد الحريات الفردية[2] .

وأعرب مصطفى بوقره الأمين العام لحركة النهضة عن خشيته من الاتجاه نحو تضييق الحريات فى الرأى والتنقل والعمل ، وقال : إن حركته لم تكن مقصودة بالصراع الدائر بين الجيش وجبهة الإنقاذ ، إلا أنها أخذت تشعر بالتضييق على الحريات[3] .

أما عبد الله جاب الله فهو يقول : كنا نتوقع أن الانفتاح السياسى فى الجزائر أداة من جملة الأدوات التى يستعملها النظام الحاكم ، بهدف تميع الحركة الإسلامية وتحجيمها من خلال إتاحة الفرصة للأحزاب . لأنهم جربوا ضرب الحركة فى عهد الحزب الواحد فما استطاعوا تطويقها ولا تحجيمها ،فبقى لهم أن يجربوا سلاح التعددية الحزبية التى جاءت فى وقت غير مناسب للحركة الإسلامية ، لا يعنى ذلك أن التعددية أسوأ من الأحادية ، ولكنها جاءت قبل أوانها بالنسبة للحركة الإسلامية ، ولم تكن الحركة فى مستوى ذلك سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين فصائلها ، أو من حيث مستوى وعى الكثير من دعاتها سياسيًا وحركيًا ، أو من حيث مستوى أعداد أبنائها المادى والمعنوى والبشرى لإدارة الصراع بنجاح فى مرحلة الانفتاح السياسى ولا من حيث الهياكل التنظيمية القادرة

---

(١) عبد الله بوفوله . مصدر سبق ذكره . العالم ١٩٩١/٤/٢٧ .
(٢) الحياة . ١٩٩٢/١/٦ ص ١ .
(٣) الحياة ١٩٩٢/١/٢٨ ص ٥ .

على استيعاب وتوجيه الطاقات التى تفد إليها ، لذلك دعونا الحركة الإسلامية أن تكون فى مستوى المرحلة الراهنة وقدمنا الصيغ التنظيمية لتحسين العلاقات فيما بين الإسلاميين ، ولكن الصراع الذى كان موجودًا بين الفصائل الإسلامية قبل الانفتاح السياسى ، وخاصة بين جماعتنا (الجماعة الإسلامية) وجماعة الإخوان (حركة المجتمع الإسلامى حاليا) أفرز قناعة راسخة لدى شرائح معتبرة من أبناء الصحوة الإسلامية ، وهى ضرورة العمل على تجاوز التنظيمات لذلك لما جاء الانفتاح السياسى ، بادر هؤلاء إلى الإعلان عن حزب وهو « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » ثم إنهم لم يسمعوا بعد ذلك إلى كل النداءات التى كانت منا أو من غيرنا من أجل الوحدة ، عرضنا خلال السنتين ونصف الماضية ٢٣ محاولة من الصيغ التنظيمية لكن كنا نواجه فى كل مرة بالصد والإعراض حيث أن غلبة العقلية الحزبية تفوق العقلية الشرعية ، خصوصًا من جانب جبهة الإنقاذ التى تريد أن تنفرد بالنجاح ، فلا يشاركها فيه أحد ، والجبهة مشكلة من خليط من الناس منهم الخارجون من جماعتنا ، ومنهم الطامعون المغرضون ومنها أناس من الأمن ولا يفرح هؤلاء التقاء الإنقاذ مع حركة النهضة .

ويحدد جاب الله موقف حركته حاليا من الموقف الحالى الذى انتهى بتدخل الجيش واستقالة بن جديد ، وإلغاء الانتخابات وحل الإنقاذ بقوله : « إن هناك أربعة مواقف أمام الإسلاميين ، الأول المواجهة ، ونعتقد أن شروطها الشرعية غير متوفرة ، وثبت فشلها فى ظل الظروف الدولية ، الثانى متذبذب أى اعتماد التصعيد عن طريق البيانات ، ويترك الأمر بعد ذلك للشباب الإسلامى للتصرف لكنه يقع فريسة استفزاز السلطات ، مما يجعل الحركة تستنزف وهو ما لا ننصح به ، الخيار الثالث الدخول مع السلطة فى حوار ليس من قبيل الاعتراف بها ، لأننا لن نعترف بأى سلطة إلا إذا التزمت بشرع الله ، وتصل الحكم عن طريق الانتخابات ، ولكن الحوار مع السلطة الفعلية يتم لتقليل مضارها ، أما الخيار الرابع فيكون بالسكوت واعتبار ما حدث عاصفة ، لسنا فى مستوى مواجهتها ، وهذا هو الموقف الذى اتخذته حركتنا حاليا وقد يتغير بتغير الظروف .

« وماخطر ببالى مطلقًا أن الجزائر مهيأة لدولة إسلامية لا الآن ولا سنة ١٩٩٦ وأنا أعرف جيدًا مستوى الحركة الإسلامية . عندنا ، وطبيعة المجتمع والنظام الجزائرى .

نحن لانملك من القوة إلاقوة الجماهير ، وهى كما هى ليست قوة حقيقية لأنها لا تمثل الأغلبية المطلقة ، فهى فى حدود النصف تقريبًا ، والبقية ضد المشروع الإسلامى حتى

هذه الأغلبية ليست ملتفة حول المشروع الإسلامى بسبب قناعة وإيمان ، بل رغبة لسقوط النظام ، وقيام نظام بديل ، هذا هو الذى تملكه الحركة الإسلامية ، أما موازين القوى الأخرى فهى بعيدة عنها ، فالوجود الإسلامى ضعيف جدًا فى الإدارة الجزائرية والإعلام ، وإن فكرة أن الجزائر مهيأة لقيام الدولة الإسلامية فكرة أوجدتها جبهة الإنقاذ واستعملتها ورقة لغت بها الصحوة الإسلامية وصدق من قال : من تعجل شيئًا قبل أوانه ، عوقب بحرمانه »(١) .

ويبدو أن رفض الإنقاذ لدعوات النهضة بالتحالف معها أثناء الانتخابات واستحواذها على الجماهير الإسلامية التى كان للنهضة دورها فى توعيتها إسلاميًّا كان من عوامل التوتر بينهما ، خصوصًا أن حركة النهضة لم توافق على الإضراب الذى دعت إليه الإنقاذ بسبب قانون الانتخابات ، بل ودعت إلى الحوار ، ثم هاجمت جبهة الإنقاذ بسبب هجوم الأخيرة عليها ، كما هاجمت النظام بسبب رفضه لفتح الحوار مع الجبهة ومناقشة مطالبها ، وبذلك يكون موقفها متوازن فى تلك النقطة .

أما تشخيص جاب الله للأزمة ومحاولة الإيحاء بأن الإنقاذ هى المسئولة عنها لرفضها الصيغ التنظيمية ، التى قدمت لتحالف القوى الإسلامية يجب أن لا نعره التفاتًا لأنه يتناقض مع ما قاله بأن التعددية كانت تستهدف تطويق الحركة الإسلامية ، بالإضافة إلى أنه يرفض اللجوء للعنف لمواجهة السلطة ، ويقر بأن الشعب ليس مستعدًّا لإقامة الدولة الإسلامية ، فكيف كانت صيغ التعاون التنظيمية هى الحل لمواجهة ذلك ؟ يبدو أن الخلافات تؤثر دائمًا فى إصدار الأحكام .

---

(١) مجلة العالم ١٩٩٢/٢/٢٢ العدد ٤١٩ : حوار مع عبد الله جاب الله ص ١٦ .

حزب التجديد الجزائرى

إذا كان حزب التجديد الجزائرى لم يحقق نتائج تذكر فى الانتخابات التشريعية الملغاة ، فإنه تقدم بمرشحيه فى أكثر من ٣٥٠ دائرة انتخابية ، وإن ٩٥ فى المائة من المرشحين من ذوى التعليم العالى ، وتأتى أهميته لكونه منتسب إلى التيارين الديمقراطى والإسلامى فى وقت واحد ، حيث أن المراقبين يضعونه فى خانة أحزاب التيار الديمقراطى الذى طرح نفسه منذ البداية ، نقيضًا لمشاريع الأحزاب الإسلامية ، رغم أن هذا الحزب طبقًا لمبادئه وأفكار قياداته ومنهجه الفكرى ، يعتبر حزبًا إسلاميًا عصريًّا مستلهمًا لفكر مالك ابن نبى المفكر والمصلح الإسلامى فى الجزائر أحد عناصر الصحوة الإسلامية المعاصرة .

وحتى تفهم أرضية هذا الحزب سنوجز توجهات مالك بن نبى (١٩٠٥- ١٩٧٣) ، فهو يقر بأن تخلف العالم الإسلامى سببه الرئيسى النفسية الإنسانية المسلمة ، وإن الإصلاح يبدأ من داخل الإنسان نفسه ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (أية الرعد ١١) . هكذا كان ابن نبى يرى أن أى تغيير يجب أن يكون ذاتيًّا وداخليا ، ويجب علينا أن نعيد بناء أنفسنا ، وتغيير النفس يؤدى إلى تغيير التاريخ ، فقبل تغيير أنفسنا لا يمكن أن نغير المجتمع من حولنا ،وتغييره مرتبط بتوفير الدافع الداخلى له .

وحدد مالك المشكلة المزمنة التى يعانى منها العالم الإسلامى ، التى هى أزمة حضارية لها أبعاد اجتماعية ونفسية ، وأطلق على هذه الحالة اسم « القابلية للاستعمار » والتى أصابت هذا العالم بعد سقوط دولة الموحدين بالمغرب ١٢٦٠ ،وأصبح بعدها المجتمع يعانى من الإفلاس الروحى والانهزام النفسى وهى القوة الداخلية الحية والدافعة للتحدى فى الحياة العملية ،وبعد أن أفرغ المجتمع الإسلامى من تلك الطاقة المحركة ، أصبح مستعدًّا ومهيأً نفسيًّا ومعنويًّا للاستعمار وللتبعية ، ولابد من سد ذلك الفراغ النفسى ، وملؤه لا يتم إلا بفكرة فعالة وحية ، وهى الفكرة الإسلامية[1]

---

(١) بن إبراهيم الطيب .مالك بن نبى ومنهجه الإسلامى . مجلة العالم .العدد ٣٧٠ الموافق ١٩٩١/٣/١٦ ص ٣٤ - ص ٣٥ .

أما طريق مالك الإصلاحى فهو مغاير لزعماء الحركة الإصلاحية الإسلامية ، حيث كان يرى جمال الدين الأفغانى كان يعمل بدون أن تكون له منهجية ، واتهمه بالرجعية بسبب مواقفه المعارضة لحركة التجديد الإسلامية فى جامعة عليكرة بالهند ، بزعامة أحمد خان ١٨١٧ - ١٨٩٨م ، كما أن إصلاحه لم يكن للإنسان نفسه وإنما كان يهدف لإصلاح النظم والقوانين وأنه لم يكن « فى ذاته مصلحًا بمعنى الكلمة » أما محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) فهو أكثر حظًّا عند مالك لأنه لم يتصور المشكلة سياسية وتحل بوسائل سياسية كأستاذه الأفغانى ، وإنما هو كرجل دين رأى أن المشكلة لا تحل إلا « بإصلاح العقيدة والوعظ » وأن الإصلاح يجب أن يبدأ بالفرد المسلم ولكن أدواته لم يكن موفقًا فيها لأن محمد عبده كان يرى فى تغيير علم الكلام تغييرًا للنفس ، لكن ذلك لا يتصل إلا بالعقيدة ، والمسلمون فى أزمتهم الحضارية لم يتخلوا عن عقيدتهم إطلاقًا ، بل تخلوا عن فاعليتها .

أما الحركة الإصلاحية فى المغرب ، وخاصة فى الجزائر والتى تزعمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة ابن باديس ، فيراه مالك بن نبى أكثر نجاحًا وأوفر حظًّا ، وأقل نقدًا ، لأنه أحسن بمحاربة العادات والتقاليد التى كانت تقام باسم الإسلام ، ورغم أن حركته لم تستطع تغيير النفسية إلا أنها أدخلت المشكلة إلى العقل ، وفى مجال الفكر والشعور ، ويصف هذه الحركة بأنها كانت « أقرب هذه الحركات إلى النفوس وأدخلها فى القلوب » ، وكان الفضل كل الفضل فى اليقظة الجزائرية ، وظهور معجزة البعث ، يعود إلى الفكرة الإصلاحية ، وتدفق كلمات ابن باديس ، إلا أن بن نبى أعاب على حركة العلماء المسلمين دخولهم اللعبة السياسية وسفر مندوبها سنة ١٩٣٦ عقب المؤتمر الإسلامى إلى باريس ، وكذلك خضوعهم للقادة السياسيين ، وكان يرى فيهم بأنهم هم أولى بقيادة وريادة المجتمع الجزائرى من رجال السياسة ، بل كان عليهم ريادة وقيادة رجال السياسة وليس العكس[١] .

من هذه الأرضية خرجت نخبة من المثقفين الجزائريين تلاميذ مالك بن نبى لتشكيل حزب التجديد الجزائرى ، لطرح فكر مالك كمنطلق لأهدافهم ، لكنه يختلف عن غيره من الذين يصنفون أنفسهم من حملة فكر مالك ، وحملة مشروعه ، إنه شديد المرونة فى

(١) المصدر السابق .

فكره ومواقفه العقائدية شديد التمسك بالديمقراطية فى السياسة والليبرالية فى الاقتصاد ، بقدر رفضه للاشتراكية ودعاتها .

وحول الهدف من إنشاء حزب التجديد الجزائرى يقول نور الدين بوكروح رئيس الحزب : « إن التاريخ الفكرى لحزب التجديد الجزائرى قديم ، ولكن إنشاء الحزب حديث ، فعمره الآن سنتان (هذا الكلام قاله فى سبتمبر ١٩٩١ م) ، نحن نعتبر أنفسنا من حاملى التصور العربى الإسلامى ، هناك سؤال يطرحه ضمير كل جزائرى عربى مسلم ، وهو لماذا بقينا متخلفين وتقدم كثيرون غيرنا ؟ ولماذا تعرضنا للاستعمار ؟ لماذا نحن اليوم فى حالة تبعية شاملة ؟ هذه الأسئلة وجدت لها أجوبة من خلال دراسات فكرية ، تبلورت بالخصوص عندما كنا نتابع الحلقات التى كان يقيمها مالك بن نبى رحمه الله فى نهاية الستينات إلى أكتوبر ١٩٧٣م تاريخ وفاته ، قد تكون لدينا تصور ومناهج تحليلية ، وعندما دقت ساعة الديمقراطية فى الجزائر ، لاحظنا ميلاد أحزاب تعبر عن عصبيات وعيوب موجودة فى المجتمع الجزائرى . فهناك التيار الأصولى الذى كان يحمل نظرة ضيقة للأشياء ، ويخلط بين الماضى والحاضر أو هو ينتظر حلولاً للحاضر من رجال مختصين فى الماضى ، وهو يحمل ذكريات مجتمع وعاجز عن أن يقدم مشروعًا مجتمعيًا يشمل كل جوانب الحياة هذا ما لاحظناه فى خطابه « وهناك تيار ثقافى أما زيفى (بربرى) يطرح إشكالية الأصالة ، ولكنه يعنى بها الرجوع إلى ما قبل عروبة البلاد وإسلامها ، وهو تيار يحمل أيديولوجية جهوية حتى فى الميدان السياسى ، وهذه أفكار تخيف مجتمعنا ولا تحمل له الإجابات التى ينتظرها ، وظهرت أيضا أحزاب تنتمى إلى التيار الاشتراكى الشيوعى ، وهو تيـار يهتم بطبقة معينة من المجتمع بعدما تبين لنا أن كل هذه الأحزاب هى عبارة عن عصبيات ، قلنا إن هناك مجالاً لعمل سياسى يأتى بتصور يشمل كل جوانب الحياة وجميع فئات المجتمع ، ويؤمن بالممارسة الديمقراطية للوصول إلى المجتمع المسلم ، هذا هو حزب التجديد الجزائرى . تكون من رؤية محددة ، ونحن نحاول أن نجسد تلك الأفكار فى واقع اجتماعى واقتصادى وسياسى »[1] وعن موقع الحزب بين الأحزاب الجزائرية خصوصًا أنه يرفض جبهة الإنقاذ والتيارات العلمانية أيضًا ، يرى بوكروح أنهم يقفون فى مفترق الطرق بين ثقافتين الأولى تؤكد الانتماء

---

(١) على بوراوى . نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائرى : هدفنا تحويل فكر مالك بن نبى إلى برنامج عمل سياسى . مجلة العالم . لندن . عدد ٣٩٥ الموافق ١٩٩١/٩/٧ م ص ٥٨

العربى الإسلامى ، والثانى تدرك تأثير مجاورة أوربا وأثر الاستعمار علينا ، ولذلك « لنا معرفة بالتصور الأوروبى للأشياء ، لقد أدت سنوات الاستعمار إلى ظهور شعبين فى الجزائر ، فبينما كان يتوجه البعض للتعلم فى المدارس الفرنسية كان آخرون يتلقون تعليمهم فى مدارس جمعية العلماء العربية الإسلامية ، فالمجموعة الأولى نشأت غربية عن واقعها والثانية جهلت أيضًا بالثقافة الغربية المؤثرة فى المنطقة ، حاولنا فى حزب التجديد جمع من يؤمن بالثقافة العربية الإسلامية والمتطلعين إلى الحوار مع أصحاب المدرسة الأخرى أما اختيارنا فهو عروبى إسلامى ، وللأسف إن جيل نوفمبر مارس آليات التفكير الشيوعى ، وأخفى ذلك حينا وصرح به حينا آخر وسماها الاشتراكية العلمية ، وكثير من قادة هذا النهج لا يزال فى السلطة الآن ، لذلك لابد من قطيعة نهائية مع هؤلاء حتى نبدأ بداية جديدة »[1]: .

ويمكننا تصنيف هذا الحزب تحت مسمى « الفرانكو - آراب » بحكم ثقافة قادته وكوادره ، وأما طرحه العقائدى فيقوم على أفكار مالك بن نبى ، وعصرنة الإسلام ليتلاءم مع الواقع الحياتى الحالى ، إلا أنه ضعيف على المستوى الشعبى ، ونتائج الانتخابات تدل على ذلك بل وضعته فى مصاف الأحزاب الورقية رغم أهمية أفكاره ومنهجه وإمكانية أن تشكل الحل الوسط بين الإسلاميين والمتفرنسيين والسلطة فى نفس الوقت ، فحزب التجديد جاء فى مفترق الطرق بين التيار الإسلامى والتيار الديمقراطى ، ويحرص على أن يكون نقطة وصل بين الاثنين .

الخلفيات الفكرية والسياسية وبرنامج الحزب

والخلفية الفكرية والسياسية لحزب التجديد ، تنطلق من خلفية ذات طابع حضارى فالمشكل الجزائرى لديه ، ليس اقتصاديًا ولا سياسيًّا وإنما أشمل من ذلك وأكبر ، إنه عملية تحويل اهتمامات شعب إلى درجة حاجة المجتمع ، وعدم الكفاءة فى الإنجاز ، يفرض تحويل العدد البشرى الموجود إلى ميكنزمات تجعله ينجز نمطًا حياتيًّا ومردودًا اقتصاديًّا ويخطط لحاجياته ، ويحمى نفسه من الغزو الأجنبى ، ويطرح فعالية القيم العربية الإسلامية بهدف تحويلها إلى واقع يلمسه الناس فى حياتهم[2] .

---

(١) جمال خاشقجى : بوكروح لـ « الحياة» الديمقراطية مؤجلة .الحياة . لندن ١٩٩٢/٢/١ ص ٣ .
(٢) على بوراوى . مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧م ص ١٨ .

والحزب ليس حزبًا إسلاميًا بالمعنى الجديد الذى أعطى لهذا المصطلح ، بل حزبًا يتكون من مسلمين غايتهم « رفع الشعب الجزائرى من مستوى مجموعة من الأفراد إلى مستوى مجتمع نام يستغل كل طاقاته لإخراج الشعب الجزائرى من أزماته المتراكمة باعتماد الديمقراطية كوسيلة ، تسمح بتنظيم أفضل لشئون الشعب فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . والغاية ترقية الشعب ليتمكن من التحكم بومام أموره بوسائل عصرية وعلمية ، بأسلوب يتميز باحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم »(١) .

وجاء فى برنامج الحزب أن هدفه إقامة المجتمع الإسلامى ، ويشرح بوكروح هذا الهدف ووسائل تحقيقه بقوله : « المجتمع الإسلامى بالنسبة لنا لا يقام بإعادة أشكال الماضى وإنما بالتمسك بالقيم القرآنية وإعطائها تفسيرًا وممارسة تتماشى ومستجدات العصر ، وتناسب المناخ الجغرافى والسياسى والعلمى الذى يميز حياتنا اليوم ، إقامة المجتمع الإسلامى تقتضى الاجتهاد والإبداع فى فهم القيم الإسلامية ، نريد الاستفادة من التجارب الفاشلة التى مر بها العالم الإسلامى لندخل بها عالم اليوم ، ونتحكم فى الميكانزمات الفكرية والاقتصادية والسياسية ونعطى بها القيم الإسلامية مردودية عالية وواقعية »(٢) .

ويرفع الحزب أيضًا شعار الإسلام و « العصرنة » : فالإسلام هو الثابت المقدس . والعصرنة هى مناخ القرن الحالى ، ولابد من الإحاطة بقواعد المحيط الذى نعيش فيه ، ونفهم قوانينه ، ونحسن استغلال ثرواتنا ، فالعصرنة هى النسبية ، والتخلص من عقدة رفض كل ما جاء من غيرنا فكرة يتبناها الحزب على أساس أن كل ما أنتجه عقل بشرى بنية بث الخير ، وتيسير الحياة فهو من الإسلام ، والإسلام أيضًا يقتضى تحويل النظرى والمثالى إلى واقع يومى ، هذا هو فهم رئيس حزب التجديد للعصرنة(٣) .

وللحزب نظرة خاصة للديمقراطية ، فهى وسيلة فقط باعتبارها تكنولوجيا سياسية ، غير أنها ليست غاية فى حد ذاتها ، وسيلة تخدم الشعب لرفع مستواه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والدولى ، وفهم الحزب للديمقراطية يأتى من كونها تنفيذ للمحتوى

---

(١) مصطفى سواق . بوكروح لـ « الحياة» شكل جديد من الديكتاتورية إذا لم تجر الانتخابات الاشتراكية . الحياة . لندن ١٩٩١/١٢/١٧ م ص٥ .

(٢) على بوراوى .مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧م ص ٥٨ .

(٣) المصدر السابق .

الحقيقى للشورى ، فالديمقراطية تكمل الشورى ، وتمنحها محتواها التكنولوجى التنظيمى الحديث ، ولا يرى الحزب تناقضًا بين الفكرتين[1] .

ويعتبر بوكروح أن تنظيم انتخابات تعبر عن اختيارات الشعب للانطلاق إلى عهد الديمقراطية التى تم الإقدام عليها كقاعدة تنظيمية للوصول إلى وفاق وطنى والقبول بوجود الرأى المخالف ، وكما يقول الرسول ﷺ فى الحديث « لا تجتمع أمتى على خطأ » ، فيسمح للشعب بالتعبير عن رأيه واختياره[2] .

ويهتم برنامج الحزب بالمشكلة الاقتصادية ، وتنطلق الحلول من حقيقة أنه ليس هناك فى الجزائر إنتاج قادر على تغطية احتياجات البلاد ، وهذا وضع غير مقبول ، فالبلاد تعانى من أزمة هيكلية ، ولذلك لابد أن يتجاوز الإنتاج الاستهلاك ، وضرورة فتح المجال الاقتصادى الجزائرى للاستثمار الأجنبى المباشر ، وتعطى أولوية للاستثمار العربى والإسلامى . ورفع كل العراقيل والمحرمات التى تمنع الاقتصاد الجزائرى من التحرر والانتعاش ، ولابد من الخروج من الفلسفة الاشتراكية التى ما زالت موجودة فى الذهنيات ، ويجب أن يعتبر كل إنسان نفسه كعامل اقتصادى وليس كمستهلك ، لابد من ربط حق الاستهلاك بواجب الإنتاج ، أما قضية الديون لا يمكن أن تعالج من جانب اقتصادى فقط ، وإنما تطرح ضمن واقع سياسى جيواستراتيجى ، ورفض إعادة جدولة الديون والحل بإيجاد ميكنترمات تسمح بالحصول على رءوس أموال يستعمل جزء منها لسد الديون ، وجزء آخر للاستثمار . والاستثمار لا تقوم به الحكومة وإنما العملاء الاقتصاديون عبر البنوك ، التفاوض مع الدول التى للجزائر علاقات اقتصادية ، ودخول الجزائر السوق الدولى ، وتوظيف الإمكانيات الهائلة الموجودة بالبلاد فى إطار مشترك مثل الشركات المختلطة[3] .

أما أولويات العلاقات الخارجية فحزب التجديد يرى على لسان رئيسه نور الدين بوكروح « أولوياتنا مع الدول المغاربية ثم الدول العربية ثم العالم الإسلامى ، هذا ما يتمناه كل إنسان ، لكن الواقع يدفعنا إلى القول إن الأولوية مع الدول الغربية لأن لكل دولة ارتباطات مع الدول المتقدمة التى تملك الثروة خصوصًا ونحن نعانى أزمة مالية ، نحن

---

(١) مصطفى سواق . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩١/١٢/١٧م .
(٢) على بوراوى . مصدر سبق ذكره . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٧ م ص ٥٩ .
(٣) المصدر السابق .

نريد علاقات عقلانية وحسن جوار بين كل الحضارات ، نقبل مبدأ التنافس ، فنحن لا نستطيع تجاهل الغرب لأننا نستعمل أمواله وخبراته وتكنولوجيته ، لابد من الحوار الذى يتميز بالاحترام المتبادل ، ولابد من توسيع العلاقة مع الدول الإسلامية التى لها خبرة[1] .

من هذه الملامح السريعة والمكثفة لتوجهات حزب التجديد أنه حزب للمسلمين النخبويين الذين يعتقدون بصلاحية الإسلام لهذا الزمان ، وذلك بعد عصرنته مع المحافظة على جوهره مع إيجاد الحلول من الحاضر ، وليس من الماضى فهو حزب شورامقراطى ليبرالى أقرب إلى حركتى « حماس » الذى يتزعمه محفوظ نحناح ، والحركة من أجل الدميقراطية فى الجزائر الذى يتبنى أفكار بن بيللا –على حد قول بوكروح .

ورغم اختلاف حزب التجديد مع جبهة الإنقاذ فى نقاط كثيرة أهمها كما يقول بركروح : « تهديده المجتمع المدنى ورغبته فى أن يستبدل بالجمهورية نظام يرجع إلى عهد الخلافة » فإنه يعترف بحقيقة أن الجبهة الإسلامية ليست حزبًا فقط وإنما هى تيار سياسى اجتماعى واسع داخل المجتمع الجزائرى ، ولابد من الاعتراف بشرعيته وحقيقة وجوده الذى بات واضحًا بالأرقام بعد الانتخابات الأخيرة ، ولابد من الأخذ فى الاعتبار مطالب الإنقاذ خصوصًا مطلبها بتطبيق الإسلام ، والتجديد يتفق مع الإنقاذ فى ذلك .وعلى حد قول بروكرح فالديمقراطية بمعناها العلمانى ليست صالحة للجزائر ، ولن تساعد فى حل مشاكلها ، ونأمل ألا يدافع الحكم الحالى (المجلس الأعلى للدولة برئاسة بوضياف) عن التصور العلمانى للديمقراطية » .ويرى بوكروح أنه من الصعب تحويل الإنقاذ إلى مجرد حزب سياسى مطارد ، فوجود الإنقاذ فى المجتمع الجزائرى أكبر من وجود الإخوان فى مصر أو النهضة فى تونس ، كما أن التيار الإسلامى موجود بقوة فى عمق المجتمع الجزائرى ، لذلك فإن إقصاءه بهذه النظرة البوليسية غير صحيح كما أن الإنقاذ حصلت على الشرعية الانتخابية ، عندما فازت مرتين بالأغلبية وهذا لن يمحى من ذاكرة الجزائريين .

والحل فى نظر بوكروح .. محاربة الأسباب التى أوجدت الإنقاذ ، من فساد وسوء إدارة ، والتخلص من رجال الحكم السابق المهتمين بشتى القضايا فى الذم والفساد حتى يحصل النظام على ثقة الشعب من جديد ، لأن القمع والقوة يولدان مزيدًا من الشعبية

---

(١) المصدر السابق

للإنقاذ التى تبدو اليوم مظلومة ، فتحصل على التعاطف الجماهيرى ، وكلما تزهق روح تزداد شعبية الإنقاذ والشعور بالظلم مكسب جديد تستخدمه فى مواجهتها للسلطة(١) .

وهكذا نرى أن حزب التجديد الجزائرى يتسم بالواقعية والعقلانية والعصرنة بالرغم من انطلاقه من أرضية إسلامية وأفكار مالك بن نبى الإصلاحية ، ولكن قد يكون مجرد عدم شعبيته تركيزه على العقل دون الاهتمام بالجانب الوجدانى والعاطفى وهو الجزء الذى يشكل القدرة التحريكية للجماهير فى عالمنا الإسلامى خصوصا وأنه كان خط الدفاع الأخير عن الهوية الإسلامية بعدما تكالبت القوى الصليبية على العقل الإسلامى ، وبقى الوجدان هو المقاوم الأول ، وبالتالى أصبحت له السيادة على الإنسان المسلم ، وهو الأمر الذى تنبهت إليه الإنقاذ وتعاملت معه بذكاء بينما توجه التجديد للعقل وبالتالى فهما متكاملان .

(١) جمال خاشقجى . مصدر سبق ذكره . الحياة . ١٩٩٢/٢/١ م ص ٣ .

الحركة من أجل الديمقراطية

تتبنى هذه الحركة أفكار أول رئيس جزائرى ، وهو أحمد بن بيللا والتى جاءت بعد مخاض عسير ، وكانت نتيجة تفكير عميق أثناء اعتقاله ، وإن كان ينفى أن الاعتقال كان سبب توجهه الإسلامى ، ويؤكد أنه منذ البداية إسلامى ولم يبدل السجن أفكاره وعمومًا لا يهمنا هنا تاريخ توجهه الإسلامى ، ولكن ما يهمنا هى أفكاره التى تعتبر المنهج الفكرى والسياسى للحركة من أجل الديمقراطية التى أسسها لتطرح مشروعه الجديد على الشعب ، وإن كان لم يتول قيادة الحركة بشكل رسمى بعد عودته للجزائر وبإلقاء نظرة عجلى على أفكار بن بيللا يمكننا تحديد المنطلقات الفكرية لهذه الحركة ، وسنعتمد على ثلاثة مراجع فى هذا المجال وهى كتاب : بن بيللا نحو عالم جديد وهو بدون مؤلف ويحوى معظم كتاباته ، والثانى أحمد بن بيللا ، حديث معرفى شامل لمحمد خليفة ، والثالث : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته لأحمد حمود بالإضافة إلى بعض المقابلات فى الصحف المختلفة .

وتنبع أهمية هذه الحركة من كون بن بيللا منظرها كان أول رئيس للجزائر ورفض تبنى الإسلام وتطبيقه عندما كان فى الحكم ، واستخدمه عندما أصبح خارج السلطة حيث يؤكد ذلك مدى معرفته بقدرته التعبوية للجماهير ، وكذلك لكونه سياسيًا أصلاً ويعرف وسائل الوصول إلى السلطة من جديد خصوصًا بعدم فطن إلى قوة الحركة الإسلامية فقرر مغازلتها وترويضها لصالح مشروعه الذى يمكن أن نضعه فى خانة الإسلام « الاريبسكو » وهى أفكار مرصعة بالمقولات الإسلامية .

بعد خروجه من السجن بدأ يردد « لنعد إلى الله دون أن نُشرك به أحدًا ، ولتكن تعاليمه الدليل الأساسى لحياتنا ، نهتدى بها فى كل لحظة نعيشها ، ولنعمل على إقامة حكم الله على الأرض ، واختصارًا ، لنعد إلى النموذج الحضارى المتفوق نوعيًا على النموذج المقدم من الغرب الرأسمالى ، والذى عم فى ما بعد الغرب المدعو بالاشتراكى »[1] .

(١) بن بك نحو عالم جديد ، بدون مؤلف . دار آسيا للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى باريس ١٩٨٤ م . الطبعة الثانية . بيروت سبتمبر ١٩٨٤ م ص ١٠ .

وبن بيللا يعرف قدرة الإسلام ، ولذلك يقول عنه الإسلام وحده قادر على تعبئة الجماهير ، لتستعيد قدرتها على التحكم فى مصيرها ، وصنع تاريخها بنفسها ، النهج الثورى التقليدى أخفق ، والنهج الصائب ينطلق دائمًا من الثقافة[1] .

ويحدد كيفية استغلال الزخم الإسلامى بقوله : إن دوافع الشباب الملتحى أى : « السلفيين » المسلمين هى دوافع صلبة ، ثابتة وحقيقية ، ولكنهم ليسوا موجهين كما ينبغى ، هم أشبه بصاروخ يدور فى فلك غير مناسب ، وإذا نفيت وجود الصاروخ تكون قد جانبت الواقع ، لأنه لابد له من الإنطلاق ، إن ردة فعل شبابنا هى تعبير عن رفضه لمجتمع الاستهلاك ، للمجتمع الغربى ، لما يفرض عليه أن يكون ، فهى والحالة هذه ظاهرة صحية ، إيجابية ، تقدمية ، شرط أن نوفر لها الإطار المناسب ، ان الشباب يرفض نموذجًا محبطًا ، ومغربًا ، ولا يعتبره نموذجًا لتنمية حقيقية ، هما الأول الإنسان وليس الأشياء ، وكمية المتاع إلخ ..[2] وبالطبع بن بيللا هو الذى يمكنه التوجيه ووضع الإطار المناسب لتلك الحركة طالما هو الذى شخص الحالة ، وأنه يستطيع تنقيتها فهو يقول : موجة السلفية هى رد طبيعى على عنف ، فهى عنف آخر ، وهذا العنف هو ذلك التطور الذى طال العالم الثالث ليستنزفه تمامًا ، وموجة السلفية التى عمادها الشباب ، كل الشباب ، تتجه ضد هذا الوضع المدمر ، ضد هذا النموذج الغربى القائم على النهب ، ليس عندنا فقط بل فى تونس والمغرب وسوريا والعراق ، إنها ظاهرة عامة ، والسلفية ليست الإمام الخمينى وحده ، وليست فى إيران وحدها ، إنها الشباب الذى يتفجر فى كل مكان عندنا ويملأ المساجد .

.. واعلم تمامًا أن ردات الفعل قد تكون مؤذية أحيانًا ،وتحمل فى أثنائها طبيعة الأفعال التى ولدتها ، والأصح هو العمل على تنقيتها تدريجيًّا ، وتقديم الأطر المناسبة لانطلاقة شبابنا ، وردة الفعل هذه طبيعية جدًّا .

« إننى مع معالجة لمشاكل التنمية تنطلق من الثقافة ، إذن من الإسلام ، الإسلام التقدمى الثورى ، والمنفتح على الآخرين ، الإسلام الذى يحترم الاختلاف سواء فى الداخل أو الخارج »[3] .

---

(١) المصدر السابق ص ١١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١٩٦ – ص ١٩٨ .

والحل فى نظر بن بيللا هو « حل التناقضين الرئيسيين اللذين يعوقان انبعاث الإسلام ، واللذين يتمثلان فى النظام العالمى والزمر العميلة الحاكمة فى العالم الإسلامى .. وأصبح الخندق الأول يمتد من طهران إلى القدس ، هناك على امتداد ذلك الخندق ، ترتسم ملامح مستقبلنا ، لوقت طويل جدًا ، وهناك يجدر بنا أن ننسج الشبكة الكثيفة لتضامننا وتضحياتنا لئلا يُخترق خط دفاعنا ، ولن يتم حل التناقضين الرئيسيين المذكورين آنفا بمجرد المجاهرة بالإيمان أو ادعاء التُقى ، بل لابد أن يصحب ذلك تعمقًا فكريًا شاملاً لكى يستوعب الإسلام المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من عالم اليوم ، وتؤخذ فى الاعتبار الأحوال المعاصرة ، وإيجاد الحلول الصحيحة لمشاكل العصر الأساسية ، كان الإسلام حتى اليوم سلاحنا الرئيسى فى مواجهة التحديات المفروضة علينا ، وهذا موقف قاصر ، وها قد حانت ساعة النضج والإبداع ! علينا أن نبحث عن نمط من التنمية يولى الزراعة عناية خاصة ، وأن نختار صناعة خفيفة توفر فرصًا للعمل ، بغية بناء اقتصاد متكامل متمركز محليًا ومرتبط بالسوق الداخلية من أجل تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين ، تلك هى الخطوط العريضة لتوجه يرمى فى المرحلة الأولى إلى التخفيف من النتائج السيئة الناجمة عن التبعية والقمح المستورد الذى أصبح سلاحًا فاعلاً فى يد الولايات المتحدة .

فى غضون ذلك يتعين علينا أن نستوعب المنجزات الصناعية الضخمة ونتمثلها بروية وحذر شديد ، فالمطلوب تطوير زراعة قادرة على سد حاجاتنا الأساسية باستنقاذ عناصر لا تقل عن الأرض والماء أهمية وحيوية ، ألا وهى السواعد الضرورية للعمل فى الأرض ، ووقف النزوح من الريف الذى يتفاقم أمره اليوم ، معتمدين فى ذلك على الأبحاث العلمية الطموحة التى ما إن نرسى قواعدها حتى تأخذ فى التطور لتوفر لنا الأدوات الملائمة لنا فى ميدان التصنيع ، أدوات تكون وليدة إبداعنا ومهاراتنا نحن لا مجرد مِنّة (هبة) من الأجنبى ، يتعلق الأمر إذن بتغيير منحى الثقافة والتعليم بوجه عام ، والتوجه نحو تحقيق ثورة ثقافية حقيقية تكون لخدمة الإنسان الذى اختاره الله ليكون خليفته فى الأرض ، والشرط الأساسى لذلك هو الابتعاد عن كل الفلسفات والآيديولوجيات الاختزالية ، وأولها العقلانية وتُرهاتها ، هذا الأمر ينبغى أن يتكامل على المستوى الاجتماعى وأن يرمى بجملته إلى إقامة مجتمع عادل ينطوى على إحساس عميق بالمضير المشترك ، وينسج بين الرجال والنساء وبين الشيوخ والأطفال والعجزة شبكة متينة من التعاون والتضامن ،

ليفضى أخيرا إلى مجتمع من غير ربا ، أى لا استغلال فيه ، ويتكامل على الصعيد الخارجى بانتهاج سياسة حازمة معادية للامبريالية ،وعاملة فى سبيل المستضعفين ، إن قضية استغلال الإنسان هى القضية المركزية ، وقد أخفق النظام الغربى لأنه لم يجد حلاً كاملاً لها ، ولكن مأساتنا ، ولنقلها صراحة ، بدأت فى وقت مبكر ، عندما ظهر هذا الاستغلال فى صلب نظامنا نحن مع نهاية خلافة عثمان ، وباستثناء خلافة على ، ولنعترف بالواقع ، فإن فى مجتمعاتنا أناسا يدَّعون الإسلام ولكنهم لا يتورعون عن استغلال غيرهم من المسلمين استغلالاً كاملاً وفاحشًا فى بعض الأحيان .والمسألة الجوهرية التى تحكم المسائل الأخرى هى كيف يمكننا أن نستأصل تلك النبتة السامة من نظامنا ؟

... أرى الحل الأمثل يكمن فى اتباع نظام التسيير الذاتى الشامل لمختلف قطاعات البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،والذى يفضى إلى نمط من اللامركزية ، والحكم الذاتى ، جاعلاً من الجماعة أو القرية أو المحلة مركز التقرير الأساسى فى حياة المواطنين المسلمين ، وهو أفضل ضامن لنا لانتفاء الاستغلال لما يولده من شفافية فى العلاقات بين الحكام والمحكومين ، وبفضل الديمقراطية الحقيقية التى تميز تلك العلاقات ، وتجعل المنتجين صناعًا فعليين لتاريخهم وهذا الحل الذى يقترحه بن بيللا كان قد تبناه أثناء تواجده فى السلطة وفشل . ويضيف بن بيللا ، ربما كان علينا أن نسعى لإيجاد تربية ثورية ، وهذا شأن على جانب من الأهمية ، أن تتبنى طريقة فى الحكم يتمكن منها المسلمون كل التمكن وهى مبدأ الشورى الذى يولى المنتجين أمر السلطة الاقتصادية وحسبُ لا يجدى نفعًا ما لم يكِل إليهم أيضًا أمر السلطة السياسية فى الوقت نفسه ، فالمساوئ الناجمة عن الفصل بين السلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية ، وبين السلطات السياسية من ناحية ثانية ،كما هى الحال فى المركزية الشديدة . و (البيروقراطية) باتت من الشهرة ، بحيث لا تحتاج إلى تعريف ، إنها مساوئ الدولة الحامية لرعاياها ، أو الحزب الأوحد المسمى حزب الطليعة ،والذى يعمل بالنيابة من الشعوب لما فيه شقاؤها .

لقد ظهر الاستغلال فى مجتمع الإسلام عندما تُرك العمل بمبدأ الشورى وبدأ فساد الدولة مع معاوية ، وعلينا أن نعود إلى ذلك التاريخ وخصوصًا إلى خلافة على رضى الله عنه ، ونمعن النظر فى طرائق الحكم المثلى التى أتاحت ممارسة حقيقية لمبدأ الشورى ، وذلك بغية تطهير مجتمعنا من كل مظاهر الاستغلال .

لا ريب فى أن مشكلات المجتمع الصناعى وما بعد الصناعى ، تختلف عن مشكلات مجتمع مثل مجتمع (المدينة) الذى كان قائمًا منذ أربعة عشر قرنًا من الزمن ، مما يقتضى استنباط طرائق حكم جديدة وحلول جديدة .

ومساعدة الدول النامية وغير النامية ، والكفاح ضد الجوع ، والعمل على إنقاذ البيئة بإقامة صلة حميمة بين الإنسان والطبيعة ، كل تدخل فى إطار السعى الرامى إلى تغيير وجه العالم ، وولادة نظام عالمى عادل ، والأموال الإسلامية المودعة فى مصارف الغرب تكفى تمامًا لتحقيق ذلك ، وإذا لم تقدم تلك المساعدات كهبات فلتقدم على الأقل كقروض بدون فائدة ، تقيدًا بتعاليم الإسلام .

.. والعالم الإسلامى ، بفضل ما يملكه من نفط وغاز ، قادر فى غضون ربع قرن من الزمان على القيام بعمل فعال من أجل تغيير وجه العالم ، وهو يمتلك بما لديه من مخزون النفط والغاز والقدرة على التحكم فى مصير النظام العالمى ، أو فى طريقة استخدامه لإمكانات كوكبنا الطبيعية والبشرية على نحو مدمر للإنسانية ، وفى إمكانه أن يعلن ساعة الخلاص من هذا النظام العالمى مفسحًا فى المجال لولادة نظام بديل مصمم بإمكانات جديدة تحمى الإنسان وتجعله موضوع الإهتمام الأول[1] وإذا نظرنا إلى فكر بن بيللا بشكل تفصيلى بعد أن عرضناه بشكل عام ، ستجد أن أحمد حمود فى كتابه : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته استخلصها من مقولاته الآتية :

أولاً : يجب إلغاء المسئولين والبيروقراطيين والإداريين ولأجهزة الفوقية والإيعاز لكل الناس فى القاعدة الشعبية بأن تمارس إدارتها للحياة وأن تقرر كل شىء بنفسها ، وعند القاعدة وفقًا لقاعدة ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ .. كل الشعب يجب أن يشارك فى القرار وفى الدولة من خلال أجهزة قياس الرأى والاتصال[2] .

ثانيا : حيث أن الدولة هى نظام ينظم المجتمع ، وهى فى نفس الوقت عنف ، وكلما أصبحت الدولة ذات حجم كبير وأقوى ، أصبح الأفراد صغارًا جدًّا أمام هذه الدولة ، لذلك يجب أن نكتشف الطريقة لتحديد حجم الدولة من جديد » بهدف

---

(١) المصدر السابق ص ١٦ – ص ٢٤ .

(٢) محمد خليفة: أحمد بن بيللا، حديث معرفى شامل –دار الوحدة – بيروت ١٩٨٥م ص ١٤٠ – ص١٤١ .

« تكبير وتعظيم الإنسان وليس الدولة »[1] « وينبغى لمؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية أن تزيد من شفافية العلاقات بين الحاكم والمحكوم لا أن تلقى عليها غشاوة كثيفة ، كما ينبغى لها أن تيسر للمنتجين ممارستهم الفعلية للسلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدل أن تعقد لأقلية زمام الوصاية على مستقبل شعوب بأكملها »[2] .

ثالثًا : من أجل ذلك كله « يجب تشكيل لجان ثورية شعبية تبنى منها السلطة الجديدة »[3] كما يجب « أن تخول القرية الصغيرة صلاحيات إدارة شئونها بنفسها .. من صحة وتعليم وزراعة ومواصلات وإدارة ، فيما عدا المعامل التى لها صيغة وطنية »[4] وبهذا الصدد يمكن مثلاً إيجاد « حكم محلى اسمه البلدية ذات صلاحيات واسعة وفيها مجلس يضم (أعضاء) منتخبين مباشرة ، إضافة إلى لجان فنية ، لجنة للفلاحة ، وثانية للصناعة وثالثة للتعليم ، وهكذا ، وتضم كل واحدة منها كل الفنيين وكل العاملين ليكون الحوار بينهم مباشرًا ، حقيقيًا وفعالاً ،قائما على علاقات متكافئة وجديدة .. فى المدينة وفى الثقافة وفى المجال الاجتماعى »[5] .

رابعًا : إننى (الكلام لبن بيللا) لست من أنصار برلمان على الطراز الغربى ، لست مع هذا الشكل من التمثيل الذى أعتبره أداة احتواء فالمال هو الذى صنعه ، وهو الذى يسيره والمال هو الذى يشكل الرأى العام[6] .

وعليه « فإن البرلمان يجب ألا يعطى تفويضًا مطلقًا طوال الأعوام الخمسة ، ويجب أن تكون هناك إمكانية إلغاء التفويض فى أى وقت ، فإذا أخطأ ممثل الشعب فليس من الضرورى الإنتظار خمس سنوات »[7] ويجب . ألا يكون الترشيح فرديًا

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٢ .
(٢) بن بيللا نحو عالم جديد . مصدر سبق ذكره ص ١٨ .
(٣) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .
(٤) المصدر السابق ص ١٤٢ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) بن بيللا نحو عالم جديد ص ١٠٣ .
(٧) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٢ – ص ١٤٣ .

بل أن يُرشح من قبل الوحدة التى ينتمى إليها بحيث يجب أن يربط الترشيح مع الإنتاج والكيانات أو الوحدات الصغيرة . »[1] .

خامسًا : إن ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح تقوم على التشاور الدائم ، تمامًا كنظام الجامعة عندنا بحيث لا تتخذ القرارات حسب مبدأ الأكثرية ، وإنما وفق مبدأ الإجماع[2] .

ومن هنا لابد أن نخرج من هذه الديمقراطية المبنية على الأغلبية ٥٠٪ أو ٥١٪ لأن هذه الأغلبية حق الحكم المنفرد ، والباقون الذين قد تقل نسبتهم عن الفائزين لا تزيد عن واحد فى المائة أو أقل ، لا حق لهم فى المشاركة أبدًا . وعليه يجب أن يدور الحوار حتى يتم الإقتناع ، والإقناع والإتفاق ، فالأقلية يجب إقناعها ، ويجب أن يكون هناك اجتهاد فى هذه الصيغة القديمة ، ولكن أفضل من الانتخابات لأننى أرى أنه إذا كانت هناك أقلية نسبتها ٣٠٪ فيجب أن تكون ممثلة بالثلث[3] .

سادسًا : يجب أن ترفض المركزية لأنها تتناقض مع قول ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ والمركزية المرفوضة هى الصادرة من « رئيس أو حكومة أو حزب أو تكنوقراط سواء فى العالم الاشتراكى أو الرأسمالى » « نحن بحاجة فعلا للمركزية ولكن مركزية شوروية مركزية صادرة من القاعدة »[4] .

سابعًا : .. أنا مع الحكم الجماهيرى والتسيير الذاتى ولكن بغير أن نلغى الأحزاب فى المرحلة الانتقالية ، بل يجب أن تلغى بإرادة الجماهير ، وبدون قرار من السلطة ، يجب أن يجىء زوال الأحزاب كتطور طبيعى فى المجتمع ومع شعور الفرد بعدم وجود حاجة للحزب أو للنقابة وأن مصالحهم مصانة عن طريق آخر أكثر ديمقراطية »[5] .

من هنا لابد من الانطلاق نحو ديمقراطية حقيقية تحافظ على تنوع التيارات والصحف ، والأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل المحيط الثقافى ، والحصار الرأسمالى[6] .

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٤ .
(٢) بن بيللا نحو عالم جديد ص ٧١ .
(٣) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٣٠ .
(٥) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٦) بن بيللا نحو عالم جديد ص ٩٢ .

الديمقراطية هي المعبئ الوحيد للجماهير ودفعها مجددًا ، لتكوين حركة ثورية عارمة ، كي تتحرك الجماهير يجب تمكينها من التعبير عن نفسها ، كي يصنع الناس التاريخ ، يجب أن يكونوا علة التاريخ وهذا ما لا يمكن أن يحصل في ظـل سيطرة الحزب الواحد[1] .

لذلك لا لسيطرة الحزب الواحد لأنه هو الداء الواحد والمرض الأكبر ، لأنه يعدم ويقتل الديالكتيكية الحياتية للقاعدة ، إنه يمنع الشفافية ويدمر العلاقات ما بين المسئول وغير المسئول ، ويحجب أي رأى غير الرأى الواحد ويحوله إلى رأى سماوى لا يعارض ويا ويل من يعارض[2] .

ثامنًا : الإسلام ليس وحده في العالم ، وأنا مع عالم تسوده التعددية ، لقد انتهى عالم الأيديولوجية الواحدة[3] ، وبالتالي لابد للمشروع البديل من أن « يحمل وجهات نظر مختلفة ويفسح المجال للنقد الدائم للممارسات والوسائل »[4] .

وهنا يتضح أن بن بيللا ما عاد يعتقد بعالم يسوده دين واحد أو فلسفة واحدة وإنما بمستقبل متنوع يقبل نفسه كما هو ، ويتيح حق الإختلاف أولاً مع الشعوب الأخرى ثم مع الأقليات في بلادنا على قاعدة القبول بالأجر[5] مستندًا إلى أن « العامل الثقافي هو المحرك للشعوب » وأن المطالبة بحق الاختلاف والتعدد الثقافي هي مطالبة مشروعة[6] .

تاسعًا : بالنسبة للأقليات لابد من « ترجمة عصرية تأخذ بعين الاعتبار حاسيات الأقليات ، وهذا أمر غير مستحيل على الاجتهاد ، يجب أن تشعر الأقليات بالطمأنينة الكاملة كما يجب أن يكون متاحًا لها أن تحقق ذاتها »[7] فالمسلمون الأوائل اجتهدوا ، وأعطوا صيغة أهل الذمة ، ونجح فيما مضى إلى حد بعيد ، يبقى علينا نحن أن نبتكر الصيغة المعاصرة ، أنا أقترح ، أن يكون لهم من حيث الشئون الدينية الحرية الكاملة في إقامة الأنظمة الخاصة بهم ، المستمدة من ديانتهم ، وفيما يتعلق بالشئون العامة ، فلابد

---

(١) المصدر السابق ص ١١٢ .
(٢) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ٢٣٥ .
(٣) نحو عالم جديد . مصدر سابق ذكره ص ٧٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٨ .
(٥) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٦) المصدر السابق ص ١١٣ .
(٧) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ .

من أن يكون لهم تمثيل فى كافة المؤسسات التشريعية والسياسية ، ولابد أن تكون كافة أبواب الدولة مفتوحة للجميع ..أنا لا أرى أى مانع يحول دون عمل هؤلاء فى القضاء أو فى الأمن أو فى الجيش أو فى حقل من حقول الدولة والمجتمع بدون حساسيات أو عقد أو تمييز[1] ثم إن منح الحكم الذاتى للأقليات لن يؤدى بالضرورة إلى الانفصال بل يؤدى فى الواقع إلى تنوع فى الوحدة وإغناء لها وليس العكس[2] .

أما على صعيد التنوع الطائفى والدينى فيقول : « لابد من تفريق الطوائف عن المذاهب ، فهذه غنى للفكر والاجتهاد ويجب أن تستمر وتتوسع » ، أما تلك فهى إفراز سياسى ، لأن السياسة هى التى خلقت الخلافات الطائفية وهى التى تقضى عليها[3] وتأجيل حل مشكلات الأقليات إلى وقت لاحق ، تذرعًا بصعوبة الظرف الحاضر ، فهى سياسة خطيرة جدًّا ووخيمة العواقب[4] .

عاشرًا : إن « العنف مسألة متكاملة متجانسة ، فإذا كان هناك تزمت فى الجزئيات فسيكون فى الأشياء الكبيرة أيضًا ،وإذا استعملنا العنف ضد الشيوعيين ستستعمله فيما بعد ضد بعضنا ، يجب أن تكون القاعدة هى التسامح والرحمة واليسر وعدم إقرار العنف إلا فى مواجهة العنف »[5] « إن العنف لا يواجه إلا بالعنف ، عنف متكامل يحتوى على العلم ، وكذلك على الأسلوب المناسب »[6] بقى على شعبنا ، وعلى المدركين لهذا الواقع أن يتحركوا لفرض خياراتهم ولا أرى طريقًا آخر غيره ، وهو الطريق الواجب على شعوب الجنوب عامة ، بما فيها الشعوب العربية والإسلامية أن يسلكه[7] .

تلك هى معالم اجتهاد بن بيللا لحل أزمة الديمقراطية ، لكن هذه المعالم تبقى مبتورة وناقصة إذا لم تقترن بالشرطين المهمين جدًّا اللذين أوردها بن بيللا وهما :

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٠ – ص ١٥١ .
(٢) نحو عالم جديد . مصدر سبق ذكره ص ٨٤ .
(٣) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ١٥٠ .
(٤) نحو عالم جديد .مصدر سبق ذكره ص ٥٧ .
(٥) محمد خليفة .مصدر سبق ذكره ص ١٤٦ .
(٦) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .
(٧) نحو عالم جديد ص ١٣٢ .

(أ) « لكى يصبح كل ذلك واقعًا لابد أن يأتى عن طريق المشورة والتسلسل بصياغة الإنسان والمحافظة على مقوماته وإعادة تربيته ، وبغير إكراه وقهر ، ويجب أن يأتى كنتيجة للتعديل فى المقاييس التى ستطرح وبتحقيق الإجماع من حولها » .

(ب) ويرى « اليوم بعد عشرين سنة تمامًا أنه ربما من الصعب تطبيق التسيير الذاتى فى العالم فى ظل النظام الدولى الحالى ، خاصة أن هذا التسيير الذاتى متماسك وأن تطبيقه يحتاج لنظام دولى آخر »[1] .

ويرى بن بيللا تعطيل تطبيق بعض من الشريعة « أنا أرى أننا فى حالة حرب ، وكما عطل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، الشريعة بسبب وجود الحرب ، فنحن يمكن أن نعطل بعضًا منها حتى تتحقق كل شروط الإسلام فى بناء المجتمع »[2] .

وعن الحرية يرى « الإسلام لا يرى بأن الله خلق الإنسان ليمتحنه بل هو خلق كائنا وهبه العقل والقدرة على التمييز بين الخير والشر ليكون حرًّا ، حرًّا فى أن ينظم ويعيش حياته الدنيا كما يراه مناسبًا شرط أن يحترم الآخرين ، وأن يكون مفيدًا للبشر . ثم إن الإسلام يأمر بالجهاد والجهاد بالمعنى الأول للكلمة لا يعنى كما يحاول البعض أن يزرعوا فى الأذهان : الحرب المقدسة ، إنه يعنى أن يستخدم الإنسان قدراته العقلية التى حباه الله إياها لا لتخدمه فقط بل لتخدم كمال الشخص ، لتعمق ، بواسطة التأمل وتفسير النصوص المقدسة إيمانه وحكمته ، وبالدراسة والعلوم معرفته وقدرته على العقل والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مع تطور العالم[3] .

ورؤية بن بيللا حول القومية والهوية الجزائرية تتبلور فى أنه يخشى « أن يصبح عندنا شعور بالمركزية ، ونرى أن الإسلام هو العرب » « لا أقبل أن يكون العرب سادة المسلمين وحكامهم »[4] .

أما الهوية الجزائرية فهى « تتفق تمامًا مع الهوية العربية ، وهى هوية لا تستند إلى مفهوم عرقى ، بل إلى ثقافة تشكل الإسلام نواتها المركزية ، وذلك على الرغم من استحالة

---

(١) أحمد حمودة : أحمد بن بيللا دراسة نقدية لأفكاره وطروحاته . مركز النهضة للدراسات والتوثيق .باريس .الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٩٩ – ص ١٠٦ .

(٢) محمد خليفه . مصدر سبق ذكره ص ١٣٧ .

(٣) أحمد حمود . مصدر سابق ذكره ص ٦٥ – ص ٦٦ .

(٤) محمد خليفة . مصدر سبق ذكره ص ١٧١ – ص ١٧٢ .

الفصل بين ثقافة عربية ، وأخرى إسلامية ، ثم إن العروبة تنطوى ، فى المقابل على مفهوم سياسى بيد أن الإسلام يفوق العروبة من حيث تقديمه إطارًا للوحدة أكثر قبولاً ، ليس فقط لكونه أوسع انتشارًا ، أى أكثر فاعلية ، بل لأن المفهوم الثقافى والواقع الحضارى ، على وجه التخصيص ، هما اللذان ينبغى لهما أن يحكما ما عداها .

والهوية العربية ، والثقافة العربية التى تشكل أساسًا للثورة الإسلامية فى الجزائر ، لا توافق مفهومًا عرقيًا ، فالجزائريون هم فى أغلبيتهم الساحقة من البربر ، بعضهم لا يتكلم بغير العربية ، وبعضهم لا يتكلم إلا باللهجة البربرية ، ومنهم أيضا من يتكلم الاثنين معا ، ولكن الأكثرية الساحقة منهم ذات ثقافة عربية ، شأنهم شأن السودان مثلاً ، ومن المستحيل الفصل بين ثقافة عربية وثقافة إسلامية علمًا بأن الأولى مستقاة من الثانية ، وكون ازدهار اللغة البربرية إلى جانب العربية لا يشكل قطيعة بل إثراء وإن ما تقدمه البربرية فى هذا المجال ليس تراثًا خاصًا بالقبائل وحدهم ، وإنما هو للجزائر كلها وللشعب الجزائرى أجمع ، وإن الإسلام فى أحسن حال لدى القبائل شأنه فى الجزائر كلها ، كذلك لا يقبل الجزائريون أن يكون القصد من وراء هذا المطلب هو ، فى النهاية خنق اللغة العربية ، إنه لمن الطبيعى أن يؤثر شعب مسلم اللغة العربية على غيرها من اللغات ، لكونها ضرورية لممارسة شعائره الدينية ، فاللغة والدين هنا متحدان اتحادًا لا تفصم عراه ، لقد أصبحت اللغة العربية إلزامية فى كل من غينيا ومالى وإيران ما بعد الثورة ،ماذا يقال إذن عن الجزائر التى اختارت العربية عمليا منذ ظهور الإسلام فى هذا البلد[١] .

وهذه الرؤية شبه الشاملة لبن بيللا والمطعمة بالإسلام لم تجذب لحزبه أصوات الناخبين رغم تاريخه النضالى السابق وتعامله مع الإسلام بحيوية ومحاولة تأصيل أفكاره إلا أنه لم يستطع إخفاء فكره القديم رغم الأغطية الكثيفة من أقمشة الإسلام ولكنه فى النهاية يقدم حزبًا إسلاميًا قوميًا عصريًا يضاف إلى الخريطة الإسلامية فى الجزائر .

(١) لوموند الفرنسية ١٩٨٠/١٢/٤ .

حركة الأمة الجزائرية

مثلما توجه بن بيللا أول رئيس جزائرى صوت الحركة الإسلامية ، فعل يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، التى تشكلت فى أعقاب الاستقلال لإجراء المحادثات مع فرنسا ، وهى الحكومة التى أطاح بن بيللا وهوارى بومدين بها وكان محمد بوضياف رئيس مجلس الدولة الأعلى الحاكم حاليا نائبًا لبن خدة واعتقل عام ١٩٦٣م بسبب وقوفه مع حكومة بن خدة على أساس أنها تمثل الشرعية .

ويروى يوسف بن خدة قصة تحوله من مؤمن بالاشتراكية والحزب الواحد إلى داعية للحل الإسلامى ، وملحّ فى المطالبة بالتعددية الحزبية : « فى سنة ١٩٦٢ عقدنا بطرابلس اجتماع المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ، وهو عبارة عن برلمان جبهة التحرير الوطنى ، واتخذنا قرارين : الاتجاه الاشتراكى والحزب الواحد ، كانت الاشتراكية فى تصورنا تمثل العدالة الاجتماعية ، ومن الناحية الدولية ، كانت الاشتراكية تعم الاتحاد السوفيتى والصين ومصر وسوريا ودولاً عربية أخرى ، وبجانب الحزب الدستورى الذى كان بورقيبة على رأسه كان ينادى بالاشتراكية ، وقررنا الإبقاء على الحزب الواحد لأن يحافظ على وحدة الشعب . ولكن الزمن أظهر لنا أنا كنا على خطأ ، فالحزب الواحد تحول إلى حزب للواحد ، لشخص واحد يتصرف فى الحزب والدولة ، وهذا من بداية الاستقلال ١٩٦٢ إلى أكتوبر ١٩٨٨ ، وإلى حد الآن تقريبًا ، وهذا خطأ .

الخطأ الثانى هو أن الاشتراكية فشلت ، وهى لم تفشل فى الجزائر فقط وإنما فشلت فى كل البلدان التى تبنتها ، وقد بحثت بعد تجربة طويلة وتحليل ومطالعة ، فعرفت الخلل ، إن الاشتراكية مبنية على المادة فقط ، بينما الإسلام مبنى على مادة وروح ، والاشتراكية أنتجها البشر بينما الإسلام منزل من السماء ، وأنا كمسلم أدركت الخطأ ، وسألت الله عز وجل التوبة ، لأن الأيدولوجتين متناقضتان .

وحول حزبه حركة الأمة الجزائرية يقول بن خدة : هناك مناضلون وطنيون شاركنا معهم فى حرب التحرير وفى النضال السياسى قبل ذلك ، وبعد أن تأكدنا من خطأ الاشتراكية ، ورجعنا والحمد لله للإسلام ، فإن منطلقنا هو بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ الذى ينص على دولة جزائرية ذات سيادة ، فى إطار المبادئ الإسلامية ، نحن نعتقد أننا حصلنا

على الهدف الأول من بيان نوفمبر وهو الدولة الجزائرية ذات السيادة بما فيها من نقائض ، وبقيت لنا المرحلة الثانية ، وهى (فى إطار المبادئ الإسلامية) .

ونحن نخوض هذه المعركة ، أما فيما يخص حركة الأمة ، فقد سميناها حركة ولم نسمها حزبًا لأن الحركة لها معنى أوسع من الحزب ، الحزب له معنى أضيق ، والأمة رمز وعقيدة .

نحن نعتبر دورنا سياسيًا بالأساس فى إطار المبادئ الإسلامية ، وعندما نريد الحل نبحث عنه ونستشير الفقهاء حتى لا نتجاوز حدود الإسلام ، كما أنه من أهدافنا ربط جيل ما قبل الاستقلال بجيل ما بعد الاستقلال ، ونقول إنه من الممكن أن نفيد بمعرفتنا وتجاربنا جيل ما بعد الاستقلال ، فنكون حركة واحدة تجمع ممثلى الجيلين فشباب اليوم أحسن منا علمًا ، وخصوصًا فى العلم الشرعى ، هناك تكامل . هذه نظرتنا ، أما فيما يخص الأحزاب الإسلامية الأخرى ، فإن هدفنا واحد وهو انتصار المشروع الحضارى الإسلامى لكن هناك اختلافنا فى الأساليب .

ويرى بن خدة أن الكفاح من أجل الدولة الإسلامية يتطلب وقتًا . ويتطلب تكوينًا وتربية ، ويقول : أنا لا أحدد الظرف هل هذا يتطلب عشر سنوات أو خمسين سنة أو أكثر أو أقل ولكننى ألاحظ أن بناء الدولة الإسلامية يمر عبر مراحل وجهد كبير وتوعية وتربية شعب . فالاستعمار الفرنسى - وكان استعمارًا استيطانيا - حاول أن يخرج بشعبنا عن شخصيته الإسلامية ولم ينجح والحمد لله ، ولكنه ترك مخلفات خصوصًا من حيث الهوية الثقافية .

من خلال تجربتنا الخاصة فى حرب التحرير ، فقد كنا أول حزب نادى بالاستقلال سنة ١٩٢٦ (الشعب) ، ونلنا بعد ذلك بنحو أربعين سنة (١٩٦٢) ، يمكن أن يكون الظرف الزمنى الآن أقل أو أكثر ، ولكن تكوين الدولة الإسلامية فى الجزائر يتطلب وقتًا وجهودًا كثيرة ، نحن علينا بالعمل ونترك النتيجة إلى الله .

ويرى بن خدة ، هناك مؤامرة ضد الجزائر ، وضد صحوتها الإسلامية بالخصوص ، فبعد انهيار الشيوعية فى أرضها ، ويرى الغرب أن عدوه الآن هى الصحوة الإسلامية التى تقف فى وجهه . فالغربيون أيقنوا أن الإسلام قادر على أن يحرك الجماهير ، لذلك ونظرًا للموقع الاستراتيجى للجزائر ، فإنهم يحاولون ضرب الصحوة الإسلامية فيها ، خصوصًا بعد انتصار المشروع الحضارى الإسلامى[1] .

ويشير فالح عبد الجبار إلى أن بن خدة يعارض جبهة التحرير بسلاح الإسلام منذ عام ١٩٧٦[١] .

وبالنظر إلى ممارسات حزب الأمة نجد أنه يتخذ مواقف تتسم بعدم محاباة السلطة حيث أدان النظام ورأى أنه وراء تصعيد الموقف ووصف الإضراب (الذى طالبت به الإنقاذ لمعارضة قانون الانتخابات ، بأنه حقًا مشروعًا وجبهة الإنقاذ كانت تقود إضرابًا سلميًا لولا تدخل الجيش الذى تسبب فى سفك الدماء ، وأكد أن تدخل الجيش كان من أجل حماية النظام لا حماية الديمقراطية[٢] .

وعندما بدأت حكومة سيدى أحمد غزالى الحوار مع الأحزاب ، والقوى الجزائرية بعد إنهاء الإضراب بتدخل الجيش واعتقال مدنى وبلحاج ، حضر بن خدة اللقاء الذى تم وقال عنه إنه لم يكن حوارًا والذى قام به غزالى أن عرض وضع البلاد الاقتصادى وكان رأى الأمة أن حكومة غزالى ليس من صلاحياتها أن تقرر مصير البلاد الاقتصادى إذ لها مهمة وحيدة وهى الإعداد للانتخابات التشريعية فقط[٣] .

وأعلن « حزب الأمة » أيضًا عدم المشاركة فى لقاء الحكومة والإضراب الثانى الذى عقد يوم ١٩٩١/٨/١٣ ، وأشار بن خدة فى تعليله هذا القرار الذى أعلنه فى مؤتمر صحفى أن مشاركة حزبه فى اللقاء الأول كان بهدف الإسهام فى بعث الحوار الحقيقى بين الحكومة والأحزاب لإخراج الشعب الجزائرى من الأزمة الخطيرة التى يعيشها وذلك بواسطة انتخابات اشتراعية حرة ونظيفة .

والحكومة أرادت أن تهيمن على الأحزاب ، وتسيرها كما تريد ، بينما لم تتمكن هذه الحكومة من الإجابة عن تساؤلات الأحزاب فى شأن إطلاق المعتقلين ورفع حال الحصار وإرجاع العمال المطرودين ، وهذه نقطة ضعف حكومة غزالى إذ الحقيقة تكمن لدى رئيس الجمهورية الشاذلى بن جديد ووزير الدفاع .

---

(٨) على بوراوى . الشيخ يوسف بن خدة : الصحوة الإسلامية دليل على رجوع الشعب الجزائرى إلى أصله . مجلة العالم . لندن . العدد ٣٩٨ الموافق ١٩٩١/٩/٢٨ ص ٥٨ ، ص ٥٩ .

(١) فالح عبد الجبار . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(٢) خليفة أدهم . مصدر سبق ذكره ص ٢٢١ .

(٣) على بوراوى . مجلة العالم ١٩٩١/٩/٢٨ مصدر سبق ذكره ص ٦٠ .

إن الدعوة الموجهة إلى الأحزاب هى مجرد استدعاء لقاصر تحت الوصاية لتقدم مقترحاتها إلى الحكومة التى تقوم هى باستخلاص النتائج منها ، وهذا يجعل علاقة الحكومة بالأحزاب علاقة هيمنة وعدم تقدير لها .

لم تتمكن الحكومة فى خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة ، أى منذ اللقاء الأول (٣٠ – ٣١ يوليو ١٩٩١) من الإجابة على تساؤلات الأحزاب ، بينما المناورات السياسية البوليسية تتحرك بسرعة لإبعاد أكبر حزب سياسى فى الجزائر (يقصد الإنقاذ) .

النظام مصمم على البقاء وهو لذلك يتجاهل مبدأ التداول على الحكم كما أنه يمارس سياسة خطيرة بتجاهله المشاكل اليومية التى يعانيها الشعب[١] .

وكانت جهة الإنقاذ وحركة الأمة الحزب الوطنى الجزائرى ، وحزب الطليعة الاشتراكية قد قررت مقاطعة اللقاء ، وبذلك الموقف من الأمة تكون قد دعمت موقف الإنقاذ .

وعندما تم إيقاف المسير الانتخابى من خلال الإنقلاب على الديمقراطية والإتيان بالمجلس الأعلى للدولة لحكم الجزائر كان موقف بن خدة أيضًا مع الإنقاذ فى عمومه فهو أعلن فى أحاديثه الصحفية أن الحل الوحيد لأزمة الجزائر هى فى الحوار بين الأطراف المعنية بالصراع السياسى الجارى أى بين السلطة وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ . وأن بوضياف يركز على رغبته فى الحوار مع الشباب ، والانتخابات أوضحت من دون شك أن الشباب أعطوا ثقتهم للإنقاذ ، وقيادة الإنقاذ معروفة ويستطيع بوضياف أن يتصل بها إذا أراد ، وأعرب بن خدة عن اقتناعه بأن رغبة الحوار غير موجودة الآن لدى السلطة .

ويقترح بن خدة أن يبدأ الحوار مع النواب المنتخبين من الجبهات الثلاث : الإنقاذ ، والتحرير ، والقوى الاشتراكية ، فهم الأكثر شرعية وتمثيلاً للمجتمع الجزائرى اليوم .

ويرى أن تركيز بوضياف على أن الأزمة الاقتصادية وعلى رغبة الشعب فى التغيير الجذرى هما سببان رئيسيان لظهور الجبهة الإسلامية ، تركيز مبالغ فيه لأن للجبهة الإسلامية بعدها الحضارى فى الجزائر ، فالتيارات العروبية والإسلامية الموجودة فى الجزائر قبل الاستقلال تمثلت هذه المرة فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وإذ كانت المشاكل الاقتصادية قد ساعدتها على الظهور بقوة ، فإنها لم تصنعها .

---

(١) مصطفى سواق . الجزائر : الجبهة الإسلامية وثلاثة أحزاب تقاطع اللقاء مع الحكومة الحياة ١٩٩١/٨/١٢ ص ٤ .

ويقول إن نقطة ضعف السلطة الرئيسية هى أن أرضية المعركة التى تخوضها ضد الإنقاذ هى المساجد أما الاقتصاد والسكن والتغيير الجذرى فهى تحد صعب يستغرق سنوات لتظهر آثاره ، وفى الوقت الحاضر تتواجه السلطة والإنقاذ حول المساجد ، وكل ما يحصل من تعديات ومنع وحصار يصب فى النهاية لمصلحة الجبهة الإسلامية . والسلطة لا تستطيع أن تحشد مئات الجنود أمام المساجد كل يوم جمعة طوالة الأشهر المقبلة(1) .

وهكذا نجد أن مواقف حزب الأمة أثناء الصراع بين السلطة والإنقاذ كانت تصب فى خانة الأخيرة لأنها صاحبة شرعية شعبية حصلت عليها من الانتخابات البلدية أولاً والتشريعية ثانيا ، ولأنها تعبر عن تيار جماهيرى أصيل داخل الشعب الجزائرى كما أن الأمة لم تجامل النظام الجديد بهدف البقاء فى أمان لأن ذلك قد يفقدها الأمان نفسه ويحولها إلى كائن ممسوخ وهذا لايتلاءم مع شخصية بن خدة التى اكتسبت احترامها التاريخى عندما جنب الجزائر الحرب الأهلية بعد التحرير ، والتى كانت تسمى وقتها حرب الولايات بين المؤيدين لحكومته الانتقالية ، والمؤيدين للجيش ، ووافق على التنازل عن السلطة لمصلحة بن بيللا وبومدين فى مقابل وقف تقاتل الإخوة .

وعمومًا فإن حزب الأمة يمكنه الحصول على تأييد بعد جماهير الإنقاذ فى حالة منعها نهائيًّا وكذلك الاتجاه الإسلامى داخل جبهة التحرير الوطنى أثناء حرب الاستقلال لأن شخصية بن خدة تجمع حاليا بين بعدين نضالى وإسلامى وإن كانت نقطة ضعفه الوحيدة هى أيضا تجاهل الوجدان الجماهيرى أولا والعمل السياسى فى إطار المبادئ الإسلامية ثانيا .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذا الفصل الذى تناولنا فيه أهم القوى الإسلامية الأخرى فى الجزائر – بخلاف جبهة الإنقاذ – أن تلك القوى رغم اختلافها فى الأسلوب مع الإنقاذ إلا أنها تتفق فى الهدف النهائى بإقامة الدولة الإسلامية وبأن الإسلام هو المادة الخام للمشروع الحضارى رغم اختلاف تشكيله .

وبذلك يمكن أن تشكل تلك القوى جبهة أو تحالفًا أوسع ، فى حالة عدم عودة الإنقاذ للحياة السياسية ، تتسم بالمرحلية والموضوعية والواقعية والعقلية والقومية والوطنية ، لتنفيذ المشروع الإسلامى ، ويمكنها أن تكون قوة مؤثرة أيضًا لما تملكه من عناصر قوة تستند إلى البعد التاريخى والنضالى والإسلامى لزعماء تلك الأحزاب ، فنحناح وجاب الله يمثلان البعد الإسلامى داخليا وخارجيًّا ، وبن بيللا وبن خدة يمثلان البعد النضالى

(1) جمال خاشقجى : بن خدة : الحل فى الحوار مع الإنقاذ . الحياة 1992/2/19 .

فى حرب التحرير ، وبوكروح يمثل البعد الإسلامى التجديدى النخبوى ، وهكذا تملك تلك القوى كل عوامل النجاح فى حالة تحالفها ، بالإضافة إلى عامل آخر هو دعم الجمعيات الإسلامية الكثيرة والقوية ، والتى تعمل فى مجال التربية والتعبئة الدينية فقط ، لهذه الأحزاب الإسلامية حيث أن الأولى تمثل الرصيد الاستراتيجى لها وتستطيع أن تدعمها بالكوادر والقيادات وتعبىء لها الجماهير فى أى معركة انتخابية مقبلة .

فهذه القوى الإسلامية لا يمكن أن يكون لها تأثيرها إلا فى حالة توحدها فى جبهة واحدة إلا أن ذلك قد يعرضها لضربة من جانب السلطة لإجهاضها ، فبقاؤها مفرقة أفضل على مستوى استراتيجية البقاء رسميًّا وأسوأ على مستوى تكتيك ممارسة اللعبة الانتخابية فى حالة عودتها مرة ثانية .

وعمومًا فإنه فى حالة عودة الديمقراطية وإجراء أى انتخابات أخرى ، لن يجد جمهور المشروع الذى اختار الإنقاذ لتمثيله وتنفيذ هذا الحلم الشعبى إلا تلك القوى التى تهيكلها المبادئ الإسلامية ، وبالتالى ستكون محط الاختيار على أساس قاعدة أن ما لا يدرك كله لا يترك كله وأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة . وبالتالى فإن هذه القوى رغم أنها لم تشكل أى تهديد للنظام فى المرحلة الماضية ولم تحصل مجتمعة على نسبة ١٠٪ من الأصوات فى الانتخابات الملغاة ، فإنها قد تشكل قوة المعارضة الرئيسية للنظام فى المرحلة المقبلة ، حيث تشكل البديل الإسلامى المتبقى مقابل النظام ، ومن هنا تنبع أهمية دراستها ، وفهم مرتكزاتها الفكرية ومعرفة أهدافها المستقبلية وهو ما قمنا به فى هذا الفصل .

الخاتمة

مأزق الديمقراطية وشرعية الإنقاذ

كان مقدرًا ليوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩٢ أن يكون يومًا مشهودًا فى حياة الجزائر والعرب والمسلمين ، حيث كان سيتم تطبيق المعنى الفعلى لكلمة الدولة ، ونعنى به تداول السلطة من خلال الاقتراع ، وبذلك تخضر أول بقعة فى « صحراء الاستبداد العربية » وهو التعبير الذى كانت الدول الغربية تصف منطقتنا به ، بالإضافة إلى وصول أول جماعة إسلامية إلى الحكم ، من خلال التصويت الجماهيرى وآليات الديمقراطية الغربية نفسها ،ولكن استقالة بن جديد ، وإلغاء نتائج الدور الأول فى الانتخابات البرلمانية ، وإنشاء مؤسسات جديدة ، المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشارى صادر كل الأحلام الشعبية وخياراتها الفعلية ، وأسقط التجربة الديمقراطية وأفقد هذه الكلمة مصداقيتها خصوصا بعدما شعرت الدول الغربية براحة لقطع المسار الديموقراطى طالما كان سيؤدى بالسلطة إلى خصوم الغرب .

وأصبحت الجزائر بين شرعيتين « شرعية الانقلاب على الديمقراطية » و « الشرعية الشعبية » البديلة المتمثلة فى جبهة الإنقاذ بعد فوزها فى الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية نهاية ١٩٩١ بـــ ١٨٨ ! مقعدًا بالإضافة إلى تأكد الفوز بأغلبية ثلثى المقاعد فى المجلس الشعبى الوطنى ، وهو الأمر الذى كان سيؤدى حتمًا إلى إعلان الدولة الإسلامية بعد تعديل الدستور وتسلم زمام الحكم .

والسؤال المثار هو ، لماذا استقال بن جديد ليضع الجزائر أمام مصير مجهول ؟ خصوصًا أن كل التطورات اللاحقة كانت غير دستورية ، حيث أصبحت البلاد تعيش فراغًا دستوريًا رغم كل الهياكل الجديدة التى تم عملها لتولى الحكم ، لأن ما أقيم على باطل فهو باطل ، بالقطع كان يمكن أن يستمر بن جديد فى الحكم حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، خصوصًا بعدما تراجعت الإنقاذ عن مطلبها الخاص بانتخابات رئاسية مبكرة ، وأنه كان يمكنه رغم الأغلبية الإنقاذية أن يكلف أى حزب آخر بتكوين الحكومة ، وفى حالة إسقاطها مرتين متتاليتين من قبل البرلمان ، يحق له حله دستوريا ، وبذلك ينزع الفوز من

جبهة الإنقاذ بشكل دستورى المعلومات المتداولة فى الصحافة الفرنسية تقول ، إن السلطات المدنية المعادية للإنقاذ والمتحالفة مع الجيش وضعت خطة محكمة للإطاحة ببن جديد والمتعاطف مع الإسلاميين وبجبهة الإنقاذ معًا .

ولكن كيف سارت الخطة ؟ أولاً إرغامه على حل الجمعية الوطنية (البرلمان) حيث أن الدستور يقضى بتولى رئيسها مكان رئيس الجمهورية ، حالة شغور المنصب لأى سبب خصوصًا وأن رئيس البرلمان كان على استعداد للقبول بفوز الإنقاذ ، وبالتالى فإن التخلص من الاثنين ، وبالتالى الدخول فى أزمة دستورية يتم الاجتهاد بالخروج منها ، ولن يكون هناك مفر إلا باستخدام وسائل غير دستورية ، حيث أن عدم وجود نص يحدد طبيعة التصرف فى حالة استقالة رئيس الجمهورية والبرلمان منحل ، لذا عرض منصب رئيس الجمهورية بالنيابة على عبد الملك بن حبليس ، رئيس المجلس الدستورى استنادًا إلى قياس حالة الوفاة ، بالاستقالة إلا أن حبليس رفض أن يكون ورقة التوت لأعمال غير دستورية ، واعتذر عن قبول المنصب الذى ظل فيه يومًا كاملاً لأسباب صحية ، وبرر مجلس الأمن الأعلى ذلك بأنه ثبت عدم وجود نص دستورى يخول لابن حبليس تقلد المنصب لابن الرئيس .

وبذلك لم يبق أمام القيادة السياسية المدنية والجيش إلا إسناد مهمة إدارة البلاد إلى المجلس الأعلى للأمن ،لكن هذا المجلس بمقتضى الدستور الجزائرى ليست له سوى سلطة استشارية ، ولا يملك أية صلاحيات لاتخاذ قرارات سياسية ، لأن هذا المجلس يجتمع أساسًا تحت رئاسة رئيس الجمهورية لإعطاء الآراء حول الأمن القومى ، وبالتالى لا يجوز اجتماع ذلك المجلس إلا فى وجود رئيس الجمهورية ، أو رئيس الدولة بالإنابة ، ولا يحق له اتخاذ قرارات مثل إلغاء الدور الثانى من الانتخابات وإلغاء نتائج الدور الأول .

وفى محاولة لإرضاء كافة الأطراف ومحاولة الحصول على بعض الشرعية ، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة باختيار محمد بوضياف رئيسًا له ، وذلك بمثابة ضمان الشرعية الثورية التاريخية ولتطمين دعاة الديمقراطية حيث أنه كان أول من طالب بالتعددية وتطبيق الديمقراطية ، ووقف بجانب حكومة بن خدة المؤقته ، والتى كانت تمثل الشرعية ، ولهذا تم اعتقاله ونفيه من الجزائر وجاء تيجانى هدام عميد مسجد باريس لإرضاء التيار الإسلامى المعتدل ، ولإثبات احترام المجلس للخيار الإسلامى ، أما على هارون والذى

كان يشغل وزير حقوق الإنسان فهو لإثبات البعد البربرى فى المجلس ، وكذلك للتأكيد على ضمان حقوق الإنسان وعلى الكافى جاء ليمثل رموز المجاهدين ، ثم خالد نزار وزير الدفاع ليمثل الجيش .

ويرى أساتذة القانون الدستورى أن القائمين بإدارة الجزائر استندوا إلى اعتذار رئيس المجلس الدستورى عبد الملك بن حبليس ، للقول بوجود فراغ دستورى لخلو الدستور من وجود نص على من يتولى مهام الرئاسة فى هذه الحالة ، لابتداع مجلس لم ينص عليه الدستور وهو « مجلس الدولة ، وأعطوه مدة للقيام مؤقتا بمهام الرئاسة ، حتى تتم انتخابات الرئاسة التى تخالف صراحة النصوص الدستورية التى حصرتها دائما فى ٤٥ يوما » .

وكان الواجب أن يعهد إلى المجلس الدستورى – وهو المكلف بنص المادة ١٥٣ من الدستور الجزائرى بالسهر على احترام الدستور ، وصحة الانتخابات العامة ، وبالفصل فى دستورية القوانين والمعاهدات والتنظيمات قبل أن تصبح واجبة التنفيذ وفقًا للمادة ١٥٥ – بأن يتوصل إلى الحكم الدستورى فى هذا الوضع الذى لم يتضمن فى شأنه الدستور الجزائرى نصًّا صريحًا ، وذلك بالالتجاء إلى ما هو متعارف عليه فى أصول الفقه وقواعد تفسير القانون من مبادئ لاستنباط الحكم السليم ، فيما لم يأت فيه نص صريح كالقياس ومفهوم المخالفة ، على حد قول د . محمد حلمى مراد ولو تم الالتجاء إلى هذا الطريق الدستورى السليم لأدى إلى تكليف من له حق رئاسة المجلس الدستورى فى حالة غياب رئيسه ، لكى يتولى مؤقتًا مهام رئيس الجمهورية ، ذلك أن هذا المجلس يتكون من سبعة أعضاء خلاف الرئيس كما يقول د . محمد حلمى مراد : اثنان معينان بمعرفة رئيس الجمهورية ، واثنان انتخبهما المجلس الشعبى الوطنى ، واثنان منتخبان من المحكمة العليا من بين أعضائها .

وبما أن المجلس الأعلى للدولة جاء وليد تفكير « المجلس الأعلى للأمن » فإنه طبقا لنص المادة ١٦٢ من الدستور الجزائرى أن مهمته تنحصر فى تقديم الآراء فى القضايا المتعلقة بالأمن الوطنى لرئيس الجمهورية .

وبالتالى فإن الوضع فى الجزائر يعتبر جد خطير خصوصًا ،وأنها تعيش فراغًا دستوريًّا رغم الأمر الواقع الحالى, ويبدو أن الأحزاب الإسلامية بعد حل جبهة الإنقاذ ستدفع الثمن أيضًا رغم اعتدالها وواقعيتها فمحمد بوضياف فى حواره مع هشام فهيم بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٢/٣/٤ ، وعلى الصفحة الخامسة يقول : « الديمقراطية التى أومن بها

هى التى تقوم على أسس سليمة ، وهذه الأسس تشمل عدم إقامة أحزاب على أسس دينية فلن تسمح أبدًا فالدين لله والوطن للجميع ، وعدم استغلال الدين لأغراض سياسية فرسالة الدين ليست التناحر على المناصب أو السلطة ، وإنما تنقية الشعوب وترقيتها وتوحيدها ، إننى مازلت أعتقد بأن الديمقراطية هى المخرج الوحيد للجزائر ، ولكن الديمقراطية التى تحل الأزمات ولا تساعد على تفاقمها وتعقيدها ، أما عن مصير الأحزاب فهى حرة ، ورغم حالة الطوارئ فلم تتخذ أى قرار ضد أى حزب باستثناء جبهة الإنقاذ ، التى اختارت طريق العنف .

والإسلام ليس هو العنف ، وهو بذلك التصريح يعيد نفس الخطأ ،وهو تجاهل البعد السياسى فى الإسلام ، وهو الأمر الذى لا يصلح مع الشخصية الجزائرية التى كان البعد السياسى للإسلام دوره فى إعادة الهوية الجزائرية وتحرير الأرض .

وبرروا عدم تسليم السلطة للإنقاذ بعدم معقولية تسليمها لمن يؤمن بعدم تداولها وأن الجزائر ليست جاهزة حاليا للتعددية ، وأن وصول الإنقاذ للسلطة يهدد البلاد بحرب أهلية .

وهذه التبريرات لا تحتاج إلى إجابات ، لأن الذين يقولون ذلك هم أساسًا غير المؤمنين بتداول السلطة ، ويعطون لأنفسهم حق الوصاية على الشعب الذى يعتبر فى نظرهم قاصرا ، وهم الذين قرروا تطبيق التعددية بناء على الرغبة الشعبية وأيًا كان الوضع الحالى فإن الشرعية الحقيقية فى الجزائر هى لجبهة الإنقاذ التى فازت فى انتخابين الأول المحليات ، والثانى الدور الأول من الانتخابات البرلمانية ، وعدم استكمالها لا يفقدها الشرعية ، بل جزء منها وغير ذلك فهو غير شرعى وغير دستورى . وسيؤدى هذا حتمًا إلى ردود فعل عنيفة من بعض الإنقاذيين ، ولجوء البعض الآخر إلى العمل السرى ، وكمون العدد الأعظم حتى يأتى وقت التحرك بالشروط الفقهية ، وهكذا تكون مصادرة نتيجة الانتخابات هى المقدمة الأولى لاحتمالات الحرب الأهلية ، بالإضافة إلى كونها ستنعكس على باقى الدول العربية والإسلامية حيث سترى الجماعات والحركات الإسلامية فى تجربة الجزائر الدليل الكافى على صحة مواقفها ، وعدم إيمانها بالديمقراطية وأن الوصول إلى الحكم لا يكون إلا بالعنف والقوة وأن الديمقراطية ليست حقًا للإسلاميين ولكنها للمتغربين فقط .

تم بحمد الله

محمد العباسى

فهرس

الملاحـق

(١)

معاهدة الأمير عبد القادر – دو ميشال
(٢٦ شباط – فبراير – ١٨٣٤ م)

إن الجنرال دو ميشال قائد القوات الإفرنسية فى إقليم وهران ، وأمير المؤمنين سيدى الحاج عبد القادر بن محيى الدين قررا العمل بالشروط التالية :

المادة الأولى : يتوقف النزاع بين الإفرنسيين والعرب ابتداء من اليوم ، ويبذل القائد العام للقوات الإفرنسية وأمير المؤمنين جهدهما ، كل من جهته ، لإحلال الود والإخلاص بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة ، ولهذا الغرض ، سيرسل أمير المؤمنين ثلاثة قناصل من جهته ، أحدهم إلى وهران ، وثانيهم إلى أرزيو، وثالثهم إلى مستغانم. وسيرسل الجنرال من جهته أيضًا قناصل إلى معسكر لمنع النزاع بين الفرنسيين والعرب .

المادة الثانية : ستكون عادات المسلمين وديانتهم دائمًا موضع الاحترام والحماية .

المادة الثالثة : يتم إطلاق سراح المساجين الإفرنسيين فورًا، وكذلك المساجين العرب .

المادة الرابعة : ستكون السوق حرة ولن يعترض أى من الطرفين فيها طريق الآخر .

المادة الخامسة : يجب على العرب إعادة كل العسكريين الذين يفرون من عند الإفرنسيين وتسليمهم إلى السلطات الإفرنسية . ومقابل ذلك يقوم الإفرنسيون بتسليم العرب الذين يلجؤون إليهم فرارًا من العقوبة عن مخالفة ارتكبوها ، ويتم تسليم هؤلاء فورًا – فى عين المكان – إلى قنصل الأمير فى وهران أو فى أرزيو أو فى مستغانم .

المادة السادسة : يحمل كل أوروبى يريد التنقل داخل البلاد جواز سفر عليه ختم قنصل الأمير وختم القائد العام للإقليم ، حتى يكون حامل هذا الجواز محل احترام وحماية أينما حل فى البلاد[1] .

(كتبت هذه الشروط فى أعمدة متوازية بالعربية والإفرنسية ووقعها وختمها أمير المؤمنين عبد القادر والقائد الإفرنسى دو ميشال – فى٢٦شباط–فبراير–١٨٣٤ م) .

---

(١) المرجع : حياة الأمير عبد القادر . شارل هنرى تشرشل) ص ٧٨ – ٧٩ .

(٢)
معاهدة الأمير عبد القادر – بيجو
(معاهدة تافنة)
٢٣ صفر ١٢٣ هـ = ٢٠ آيار – مايو ١٨٣٧م

إن اليوتنان جنرال بيجو قائد الجيوش الإفرنسية فى إقليم وهران ، والأمير عبد القادر ، قد اتفقا فيما بينهما على الشروط التالية :

المادة الأولى : يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الإفرنسية فى أفريقية (فى الجزائر) .

المادة الثانية : تحتفظ فرنسا لنفسها فى وطن بلاد وهران ومستغانم ومازغران ونواحيها (المحيطة) بوهران وأرزيو ، ومنطقة أخرى محددة كما يلى : من الشرق بنهر المقطع والسباخ التى يجرى فيها . ومن الجنوب بخط يبدأ من السباخ المذكورة مارًا بالضفة الجنوبية للبحيرة وممتدًا إلى وادى المالح فى اتجاه سيدى سعيد ، ومن هذا النهر إلى البحر سيكون تابعًا للإفرنسيين . أما فى إقليم الجزائر فتعتبر منطقة إفرنسية : مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجه (متوجة) محدودًا من الشرق بوادى القدرة (أو الخضرة) إلى قدام وقبله لحد رأس أول جبل حتى وادى شفة ، وداخل فى ذلك البليدة وسائر نواحيها ، وغربًا من شفة إلى المد المقابل لوادى مزغران (مازغنان) ومن هناك خط مساوى لحد البحر ، ومتضمن فى هذا الحد القليعة وكامل نواحيها .

المادة الثالثة : يحكم الأمير إقليم وهران وإقليم تيطرى (المدية) والجزء الذى لم يقع النص عليه من الشرق فى الحدود المذكورة فى المادة الثانية من إقليم مدينة الجزائر ، وليس له حق الدخول فى أى جزء آخر من الولاية .

المادة الرابعة : ليس للأمير أى سلطة على المسلمين الذين يرغبون فى الإقامة فى المنطقة التابعة لفرنسا ، ولكن لهؤلاء حرية الانتقال منها والإقامة فى المنطقة التابعة للأمير . وفى نفس الوقت يمكن للسكان المقيمين فى المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ويقيموا فى المناطق الإفرنسية .

المادة الخامسة : يتمتع العرب المقيمون فى المنطقة الإفرنسية بحرياتهم الدينية ، ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائرهم الدينية فى كل خصوصياتها ، تحت سلطة قضائهم ورجال دينهم .

المادة السادسة : يقدم الأمير للجيش الإفرنسى (٣٠) ألف مكيال من القمح و(٣٠) ألف مكيال من الشعير و(٥) آلاف رأس من البقر ، ويتم تسليم هذه المواد فى وهران على ثلاث مرات أولها فى ١٥ أيلول – سبتمبر – ١٨٣٧م . أما الباقى فبعد كل شهرين متتاليين .

المادة السابعة : يستطيع الأمير أن يشترى من فرنسا البارود والكبريت والأسلحة التى يحتاجها .

المادة الثامنة : للكراغلة الذين يرغبون البقاء فى تلمسان أو فى غيرها ، حرية التمتع بأملاكهم هناك ، وسيعاملون كمواطنين ، أما أولئك الذين يرغبون فى الانتقال إلى المنطقة الإفرنسية ، فلهم أن يبيعوا أو يؤجروا أملاكهم بحرية .

المادة التاسعة : تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون –أورشقون) و(تلمسان وقلعتها) وكل المدافع التى كانت فيها قديمًا ، ويتعهد الأمير بنقل كل الأمتعة إلى وهران .بالإضافة إلى العتاد الحربى التابع للحامية الإفرنسية فى تلمسان .

المادة العاشرة : تبقى المبادلات التجارية بين العرب والإفرنسيين حرة ، ويمكن لكل طرف أن يقيم مبادلة فى منطقة الآخر .

المادة الحادية عشرة : سيكون الإفرنسيون محل احترام بين العرب ، وكذلك العرب بين الإفرنسيين ، وتكون الأسلحة والأملاك التى اقتناها الإفرنسيون ، أو التى يمكن لهم أن يقتنوها فى المنطقة العربية مضمونة لهم ، ويستطيعون التصرف بما يقتنونه – يمتلكونه – بحرية ، ويتعهد الأمير بتعويضهم عن أى خسارة قد سببها العرب لهم .

المادة الثانية عشرة : يتعهد الأمير بعدم تسليم أى جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت بدون إذن فرنسا .

المادة الثالثة عشر : يعاد المجرمون فى كلتا المنطقتين مبادلة .

المادة الرابعة عشرة : لا تجوز المعاملات التجارية للولاية إلا فى الموانئ الإفرنسية .

المادة الخامسة عشرة : تبقى فرنسا على ممثلين لها لدى الأمير ، وفى المدن الخاضعة لسلطته حتى يعملوا كوسطاء لصالح الرعايا الإفرنسيين ، وللنظر فى كل الخصومات التجارية التى قد تنجم بينهم وبين العرب ، ويتمتع الأمير بنفس الامتياز فى المدن والموانئ الإفرنسية .

كتب (برشقون) فى ٢٦ صفر عام ١٢٥٣ هـ .

التافنة – فى ٣١ آيار – مايو – ١٨٣٧ م .
ختم الأمير عبد القادر تحت النص العربى .
ختم الجنرال بيجو تحت النص الإفرنسى .[1] .

وأقيم نصب تذكارى ، فى موضع تبادل وثائق معاهدة تافنا (تافنة) كتب فيه ما يلى : « فى السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٢٥٣ الموافق لفاتح يوليو سنة ١٨٣٧ م وعلى الساعة الثالثة مساء غداة التوقيع على معاهدة تافنة التى اعترفت فرنسا بمقتضاها بالدولة الجزائرية الحرة السيدة تقبل الأمير عبد القادر بهذا المكان ووسط جيوش آيات التكريم والإجلال من الجنرال بيجو قائد الجيوش الفرنسية النازلة بمنطقة وهران » .

(٣)
من رسالة الأمير عبد القادر إلى ملك فرنسا
(لويس فيليب)

وجه الأمير عبد القادر فى سنة ١٨٣٩ مجموعة من الرسائل إلى القادة الإفرنسيين يحضهم على الالتزام بنصوص معاهدة (تافنة) . وعندما شعر بنواياهم السيئة ، كتب إلى ملك فرنسا رسالة جاء فيها :

الحمد لله وحده .

من عبد الله الحاج عبد القادر بن محيى الدين أمير المؤمنين – إلى سعادة لويس فيليب – ملك الإفرنسيين ، أطال الله حكمه ، وجعله سعيدًا ومجيدًا . أما بعد .

فإنه منذ ظهور الإسلام كان المسلمون والمسيحيون فى حرب .وقد كان هذا يعتبر واجبًا مقدسًا لدى الطرفين ، ولكن المسيحيين ، بعد أن نسوا دينهم ومبادئه ، أصبحوا ينظرون إلى الحرب مجرد وسيلة للتوسع الدنيوى ، أما بالنسبة إلى المسلمين الحقيقيين فهم على النقيض من ذلك ، ينظرون إلى الحرب ضد المسيحيين على أنها مجرد التزام دينى ، وهل هناك أهم من هذا الالتزام حينما جاء المسيحيون للإعتداء على أرض إسلامية ! وبناء على هذا المبدأ فقد حدت عن القواعد التى نص عليها كتابنا المقدس ، عندما وقعت معكم أنتم ملك المسيحيين ، منذ سنتين ، معاهدة سلام ، وبالأخص عندما بذلت كل جهودى

(١) المصدر : شارل هنرى تشرشل . حياة الأمير عبد القادر ص ١١٧ – ١١٩ ، ص ٣٠٢ ص – ٣٠٤ .

لتدعيم هذا السلام بكل الوسائل التى كانت لدى ؛ إنكم تعلمون الواجبات التى يفرضها القرآن الكريم عن كل حاكم مسلم ، إذن ، الواجب عليكم شكرى على ما قمت به شخصيًا لتخفيف صرامة أحكامه نحوكم ، إنك تطلب منى تضحية تتنافى ودينى ، وهى الخضوع ، وأراك أعدل من أن تكلفنى مثل هذا ، إنك تطلب منى أن أتخلى عن قبائل – هم إخوانى فى الدين – تلقيت منهم الوفاء والطاعة ، وجاءوا بأنفسهم راضين يدفعون إلى ما فرضه القرآن من جزية ، وتضرعوا إلى وما زالوا بأن أكون عليهم أميرًا ، وقد جلت بنفسى عبر مناطقتهم –والتى هى خارجة عن الحدود التى خصصتها المعاهدة لفرنسا –وتريدون منى اليوم أن أطلب من هذه القبائل أن تخضع لهيمنة المسيحيين .أبدًا .وإذا كان الإفرنسيون أصدقائى ، فليس لهم أن يطلبوا منى شيئًا يحط من قيمتى لدى شعبى » ...

دعـوة
جمعيـة العلمـاء المسلمين الجزائـريين وأصولها

١ – الإسلامُ هُو دين الله الذى وضَعهُ لهدَايةِ عِبَاده . وأرسل بهِ جمِيعَ رسُلِه ، وكمله على يد نَبيه محَّمد الذى لا نَبِيَّ مِن بعْدِه .

٢ – الإسلامُ هُو دين البَشريَّةِ الذى لا تسْعَدُ إلا بهِ وذلِك لأنَّهُ :

أولاً : كما يدْعُو إلى الأخُوَّة الإسلامِيَة بيْن جميع المسلمين ، يُذكِّرُ بالأُخوةِ الإنسانيةِ بين البَشر أجمعين .

ثانيا : يُسَوى فى الكرامةِ البشريةِ والحُقُوق الإنسانيةِ بيْن جميع الأجْناس والألوَان .

ثالثًا : لأنَّه يَفرْضُ العَدل فرضًا عامًا بين جميع النَّاس بِلا أدنى تَمْيِيز .

رابعًا : يدْعُو إلى الإحْسان العَام .

خامسًا : يُحرمُ الظُّلْم بجمِيع وُجُوهِــه وبأقَل قَلِيلِه مـن أىّ أحَد عـلى أىّ أحَدٍ مِن النَّاس .

سادسًا : يُمجد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التَّفكير .

سابعًا : ينشُر دعوتَه بالحُجة والإقْناع لا بالختْل والإكراه .

ثامنًا : يترك لأهلِ كل دينٍ دينَهم يَفهَمونَه ويُطبقونهُ كما يشاءون .

تاسعًا : شرَّك الفُقَراء معَ الأغنياء فى الأمْوال وشَرع مثل القِراض والمُزارعة والمغارسة ممَّا يَظْهَر به التعاون العَادل بَيْن العُمَّال وأرباب الأراضى والأمْوال .

عاشرًا : يدْعو إلى رحمةِ الضَّعيف فيُكْفى العاجِز ويُعلِّم الجاهل ويُرشَدُ الضَّال ويُعاون المُضْطرَّ ويُغاث الْملهوف ويُنصَر المظلُون ويُؤخَذُ على يدِ الظَّالم .

حادى عشر : يُحرمُ الاستِعباد والجبَروت بجميع وجوهِه .

ثانى عشر : يجعلُ الحكمَ شورى ليْس فيه استبدادٌ ولوْ لأعدَلِ النَّاس .

٣ – القُرآن هُو كتاب الإسْلام .

٤ – السنَّة « القَولِيةُ والفِعليةُ » الَّصحيحة تِفسيرٌ وبَيان للقُرآن .

٥ – سلُوك السَّلف الصَّالح « الصَّحَابةِ والتَّابِعين وأتْباع التَّابِعين » تطْبِيقٌ صحيحٌ لهدْىِ الإسْلام .

٦ – فُهوم أئِمَّة السَّلِف الَّصالح أصْدَقُ الفُهُومِ لحقَائِق الإسلام ونُصوص الكتاب والسنَّة .

٧ – البِدعةُ كلُّ ما أحْدِث على إنَّه عِبادةٌ وقُربةٌ ولم يَثْبُت عن النَّبى ﷺ فِعْلُه وكل بِدعَةٍ ضلالة .

٨ – المصْلَحةُ كل ما اقْتضتْه حاجةُ النَّاس فى أمْرِ دنْياهم ونظامِ معيشتِهم وضبْطِ شؤونِهم وتَقدُّم عُمرانهم مما تُقِرّه أصولُ الشَّريعَة .

٩ – أفضلُ الخلْق هو محمد ﷺ لأنَّه :

أولاً : اختَاره الله لتَبليغ أكملِ شريعةٍ إلى النَّاس عامَّة .

ثانيا : كان على أكمل أخْلاق البَشريةِ .

ثالثًا : بلَّغ الرّسالةَ ومثَّل كمالها بِذاتِه وسيرتِه .

رابعًا : عَاش مجاهِدًا فى كل لحظَةٍ من حياتِه فى سبيلِ سعادة البشريةِ جمْعاء حتى خرج من الدُّنيا ودرعُه مرهونة .

١٠ – أفضلُ أمْتِه بعدَه هم السلف الصَّالح لكمَال اتّباعِهم له .

١١ – أفضلُ المؤمنين هم الذين آمنوا وكان يتَّقُون وهمُ الأولياءُ والصَّالحون فحظُّ كل مؤمِن من ولايَة الله عليه قدْر حظِّهِ من تَقْوى الله .

١٢ – التَّوحيدُ أساس الدِّين فكلّ شركٍ فى « الاعتِقاد أو فى القول أو فى الفِعل » فهو باطلٌ مردودٌ على صَاحِبه .

١٣ – العملُ الصالح المْبنىُّ على التَّوحيد ؛ بِه وحده النَّجاة والسَّعادة عنْدَ الله فَلا النَّسبُ ولا الحَسبُ ولا الحظّ بالذى يُغنى عن الظَّالم شيْئًا .

١٤ – اعتِقَاد تصرف أحدٍ من الخلْق مع الله فى شىء مَا ؛ شركٌ وضَلالٌ ومنْهُ اعتِقاد الغوْث والديوان .

١٥ – بنَاءِ القِبابُ على القُبور ووقْد السُّرج عليها والذبحُ عنْدها لأجْلها والاستغاثةُ بأهلِها ضلال من أعْمال الجاهِلية ومضاهاةٌ لأعْمال المُشرِكين مَن فعله جهْلاً يُعلّم ومَن أقرَّه ممَّن ينْتسِب إلى العلْم فهُو ضالٌ مُضِلٌ .

١٦ – الأوضاع الطرقيةُ بدْعةٌ لم يعْرِفْها السَّلَفُ ومبْناها كلُّها على الغُلوّ فى الشيْخ والتحيُّز لاتبّاع الشيْخ وخِدمةِ دار الشيْخ وأولاد الشيْخ إلى مَا هُنَالك من استِغْلال وإذلال وإعانة لأهْل الإذلال .. والاسْتِغْلال .. ومِن تجْميدٍ للعقُول وإماتَة للهِمَم وقتْل للشُّعور وغيْرذلك من الشُّرور ..

١٧ – ندْعو إلى مَادعَا إليه الإسْلام ومَا بَيَّنَّاه منهُ من الأحْكام بالكتاب والسُّنَّةِ وهدىِ السَّلفِ الصَّالح من الأئمة ، معَ الرَّحمةِ والإحْسان دون عداوة أو عدوان .

١٨ – الجَاهِلون والمغْرُورون أحقُّ النَّاس بالرَّحمةِ .

١٩ – المُعانِدون المستغِلُّون أحقُّ النَّاس بكل مشروع من الشدَّة والقسْوَة .

٢٠ – عنْد المصلَحة العامَّة من مصالحِ الأمَّة ، يجب تناسى كل خلافٍ يُفرق الكلِمَة ويْصدِّع الوَحْدة ويُوجدُ للشَّر الثُّغرةِ ، ويتحتَّم التآزر والتَّكاتُفُ حتى تَنْفَرج الأزمة وتزُولَ الشّدَّة بإذن الله ثم بقُوّة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة .

قل هذه سبيلى: أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى، وسبحان الله، وما أنا من المشركين.

عبد الحميد بن باديس

بقسنطينة بالجامع الأخضر
أثـر صـــلاة الجمعــة
٤ ربيع الأول ١٣٥٦

مستند رقم ٧ : من منشور [illegible] جيش تحرير المغرب العربي بعد اندلاع الثورة في [illegible] ص ١٢٢

جيش التحرير للمغرب العربي

بلاغ رقم :

" بسم الله الرحمن الرحيم "

" واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون "

بتوفيق من الله افتتح جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنيه الفدائيه في جميع اقطار الشمال الافريقي باكورة كفاحه بالعمليات المشتركه الاخيره . والقياده المشتركه لجيش التحرير التي هي من صفوف المكافحين والمجاهدين والممثلين الحقيقيين لافراد الحركات الوطنيه الفدائيه في داخل البلاد بعد ان فشلت الرجعية الفاسده فيما تدعيه واعمت المنفعة الشخصيه المستعمرين واعوانهم من الخونه من رؤية الحق – تعلن للعالم اجمع عن اهدافها الاتيه :

١ – الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي الى عرشه بالرباط .

٢ – عدم التقيد بأي اتفاقات عقدت او تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الاول بالكامل .

٣ – اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج على ما اجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائيه وان مثل هؤلاء لا يمثلون الا انفسهم وكفى ما قاسته البلاد من مفاسدهم .

وستوالي القياده المشتركه لجيش التحرير اصدار بلاغات دوريه من مركز قيادتها السريه في داخل بلادنا العزيزه لتوضيح الحالة للشعب المكافح واطلاعه على الاساليب الملتويه التي يلجأ اليها المغرضون لاستمرار الزج بالشعب في اغلال الاستعمار الفرنسي الابدي .

وبعد الاستعداد الطويل يعلن جيش التحرير للشعب انه بحمد الله لديه الامكانيات الكافيه للاستمرار في الكفاح حتى يحقق اهدافه كاملة غير منقوصه . ويهيب بالمواطنين ان يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه وان يكون درعا يحمي ظهور المجاهدين . كما يحذرهم من الخونه الذين قد يندسون في صفوفهم ومن المغرضين الانتهازيين وضعاف النفوس ومثبطي الهمم .

وتدعو قيادة الجيش المواطنين ان يكون شعارهم دائما الكفاح المنظم وان يتحروا الحقيقه عن اعمال المقاومة واخبارها من بلاغاتنا الدوريه وتحذرهم من الاستماع الى الاشاعات المغرضه التي ترمي الى التقليل من شان الكفاح

يا أهل المغرب

ان جيش التحرير يؤمن بان الطريق الذي سلكه لتحرير بلاده من ذل الاستعمار الفرنسي هو السبيل الوحيد لتحقيق اهدافنا الساميه وان العالم اليوم لم يعد فيه مكان للضعفاء . ان هدفنا الاكبر هو القضاء على قوات الاستعمار الفرنسي في جميع صوره وفي الوقت نفسه نهيب بالمواطنين الا يتشبهوا بالمستعمرين في الاعتداء على الاطفال والنساء والعجزه تمشيا مع مبادئ ديننا الحنيف .

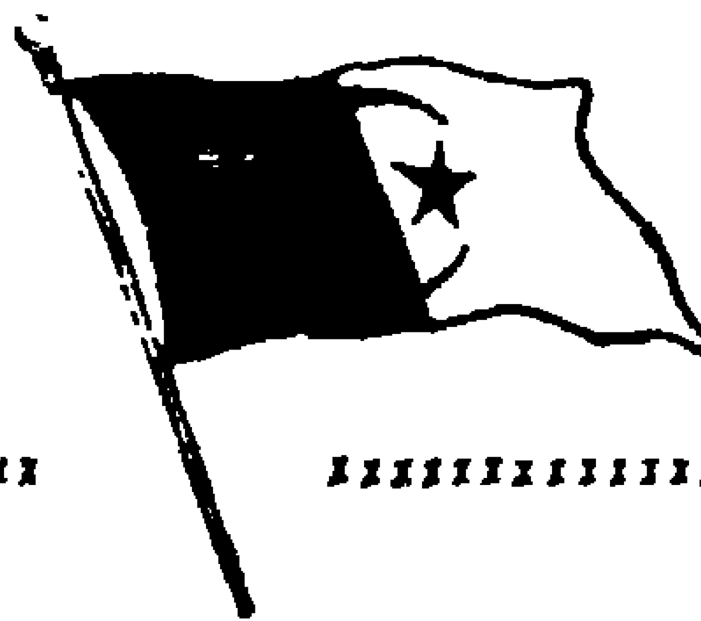
" يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون "

الله اكبر وحي على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

(حركة المقاومه المغربيه – جبهة التحرير الوطنيه الجزائريه

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE



جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

بسم الله الرحمن الرحيم

في يوم السبت الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ اجتمع المسؤولون من جيش التحرير الوطني الجزائري من المناطق الآتية :

سوق اهراس ، سدراته ، خنشلة ، والاوراس ، وهم بترجمة
سي اعمارة بوقلاز قائد منطقة سوق اهراس واركان حرب المنطقة سي محمد
لصوادقية وسي محمد عمور الطاهر ، ومن منطقة سدراته قائد المنطقة سي
عبد الله ابو الهوشات واركان حرب المنطقة سي الطيب علي وسي محمد ...
وسي لعمامرة ... ، ومن منطقة الاوراس سي المسعود بن عيسى نائب رئيس المنطقة
سي عمار بن بولعيد وسي الباهي شوشان رئيس منطقة خنشلة وسي المصطفى بو ... .

اجتمع هؤلاء في مكان ما وتداولوا الرأي في الحالة الراهنة بتونس والجزائر
واستعرضوا قرارات المؤتمر المنعقد بالصومام في ٢٠ اوت ١٩٥٦ وبعد عرض جميع الآراء
استقر رأيهم على القرارات الآتية :

١) عدم الاعتراف بقرارات المؤتمر للاسباب الآتية :

ا ـ المؤتمر انعقد بدون ممثلين له من جميع المناطق
والنواحي كوهران وسوق اهراس ، والاوراس ، وخنشلة ، وتبسة
وسدراته .
ب ـ القرارات تخالف اتجاه الثورة الاول .
جـ ـ إعطاء السلطة للسياسيين على العسكريين مما يتنافى مع
روح الثورة .
د ـ عدم وجود قرار ينص على أن الجزائر دولة اسلامية ...

٢) تطهير المنطقة بتونس وذلك بإبعاد جميع العناصر التي سببت الفوضى و
عرقلة سير عمل الثورة بتونس وتكوين لجنة من الجيش تمثل فيها جميع المناطق للاتصال والتنسيق تكون تحت ادارة المسؤول بتونس .

٣) ابعاد سي ابراهيم مزهودي وسي عمار بن عودة من تونس حالا لأن
في وجودهما ما يسبب القلاقل ويعطل الحركة من الاعمال لأن في
تصرفاتهما ما أثار الجيش عليهما .

٤) تعهد منطقتا سوق اهراس وسدراته على توصيل سلاح منطقة شمال قسنطينة
والمناطق التابعة الى حدودها ولقد وصل منهم على انهم اتصلوا بسلاحهم
على أن يقدم مسؤولو منطقة شمال قسنطينة تعهدا كتابيا وعلنا كتابيا
بأن هذا السلاح لا يستخدم ضد منطقتا سوق اهراس وسدراته والمناطق المجاورة

٥) ... تجديد الثقة بالاخ سي علي محساس ... .

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

لمسائل الجيش العسكرية والسياسية في الخارج وتمويل الجيش تمويلا كاملا .

الامضاءات

قائد ونواب
سوق اهراس

قائد ونواب
سدراتة

قائد ونواب
الاوراس والنمامشة

العمودي حب
الباهي شوشان
بوعكاز مصطفى

قائد ونواب
تبسة

الازهر الشريط
نيابة عن سي محمد

١ – القانون الأساسى
لجيش التحرير الوطنى الجزائرى

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢ أفريل – نيسان – ١٩٥٨ ، بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائى العسكرى ، يقع تطبيقها فى جميع صفوف جيش التحرير الوطنى فور نشرها .

الباب الأول
دليل المجاهد
الفصل الأول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهدًا كل جزائرى التحق بمحض إرادته فى صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطنى ، للمساهمة فى تحرير التراب الوطنى بواسطة السلاح .

يعتبر كل مجاهد متطوعًا طوال مدة الحرب التحريرية .

يتمتع المجاهد فى صفوف جيش التحرير الوطنى بحقوق ، كما أنه ملزم بواجبات .

يجب أن يكون سلوك المجاهد قويمًا وبعيدًا عن كل خدش أو مؤاخذة ، ثم زيادة على الصفات الفكرية والجسدية التى تتماشى مع مهمته التحريرية ، فإن للمجاهد لا يقبل مبدئيًا ، فى صفوف (جيش التحرير الوطنى) إلا إذا بلغ عمره (١٨) عامًا على الأقل و(٤٠) عامًا على الأكثر .

الفصل الثانى

واجب المجاهد نحو وطنه :

يتحتم على المجاهد أن يكون قد ركز حب الوطن فى نفسه ، كما يجب عليه أن يقدم الدليل على التفانى الكامل الذى يصل به إلى حد التضحية بحياته فى سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها ، ويجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذى منه نشأ ومن أجله يجاهد ، يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الاحترام والتقدير ، كما يجب على المجاهد أن يحمل فى قلبه حبًا عميقًا للسكان ، وأن لا يتردد

فى التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم . فاستمالة الشعب بالمجاملة ، وبذل الذات ، يتحتم أن تكون من صفات المجاهد الذى يجب عليه أيضًا أن يربى فى نفسه على الدوام ، إكبار الشهداء ، وإجلال العلم .

واجب المجاهد مع نفسه :

على المجاهد أن يحترم نفسه ، وأول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية . وعليه أن يمحو من نفسه كل شعور أنانى ، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة ، صوت الضمير والإحساس بالواجب ، ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه ، بل عليه أن يحاسبها كل يوم فى كل شىء .

على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يؤدى إلى الانفعال أو التأثر نتيجة حب الذات ، بل عليه أن يكون طاهرًا وصريحًا ومخلصًا .

يطلب إلى كل مجاهد القيام بشعائره الدينية الإسلامية ، كما يطلب منه أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه .

إن مصلحة الوطن يجب أن تكون رائده فى الحياة .

واجب المجاهد نحو إخوانه :

على المجاهد أن يكون متفانيا فى خدمة إخوانه ، وأن يشاطر كلاً منهم آلامه ، كما يطلب منه أن يحاول التخفيف عن كل من أصيب منهم بنائبة ، وعلى المجاهد أن يكون مثالاً للسيرة الحميدة والشجاعة لجميع إخوانه ، وإن مساعدته لهم فرض عليه ، خاصة فى أحلك أوقات الكفاح المشترك .

واجب المجاهد نحو رؤسائه :

احترام الرؤساء والامتثال لهم واجب على كل مجاهد ، إذ يتحتم عليه أن يولى ثقته الكاملة لرؤسائه ، وأن يطيعهم فى جميع الظروف ، وفى كل مكان .

التحية هى العلامة الظاهرة التى تدل على الاحترام ، ولذا وجبت تحية كل ضابط فى جيش التحرير الوطنى .

على المجاهد ألا يحيد عن الهيئة العسكرية أمام قاداته ، وليس له أن يناقش أى أمر ، كما لا حق له فى الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها .

واجب الرئيس نحو مرؤوسيه :

يجب أن يكون الرئيس أو القائد مثالاً للتضحية والشجاعة والعدل والتفانى فى خدمة مرؤوسيه ، يجب عليه أن يكون صارمًا وأبويًا فى وقت واحد ، كما يجب أن يكون قادرًا كل القدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات ، وإن السهر على راحة مرؤوسيه المادية والمعنوية فرفض عليه فى كل الظروف والأحوال ، ويجب عليه كذلك أن يصغى بكل اهتمام وتعقل لمطالب مرؤوسيه ، وأن ينزل عند رغباتهم إذا كانت جديرة بالاعتبار .

الفصل الثالث

حقوق المجاهد

المادة الأولى : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالقيام بشؤون المجاهد كلها .

المادة الثانية : تعطى لعائلة المجاهد منحة بحسب إمكانيات الجيش .

المادة الثالثة : إذا استشهد مجاهد ، فإن الجيش يستمر فى دفع المنحة لعائلته حتى اليوم الذى تحدد فيه الحكومة الجزائرية إعطاءها منحة دائمة .

المادة الرابعة : يحصل المجاهد على مرتب لإنفاقه فى شؤونه الخاصة .

المادة الخامسة : إذا جرح المجاهد أو مرض أو حكم عليه بأنه أصبح غير قادر على متابعة الخدمة العسكرية ، فإن الجيش يستمر فى دفع مرتب له .

المادة السادسة : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالعلاج الطبى للمجاهدين الجرحى أو المرضى .

المادة السابعة : المجاهدون الذين يفقدون أهليتهم للخدمة العسكرية بسبب إصابتهم بجراح أو مرض ، لهم الأولوية بالحصول على المناصب التى تناسب معلوماتهم وكفاءاتهم .

المادة الثامنة : لا يجوز للمجاهد أن يتزوج إلا بعد إذن كتابى من طرف السلطات العليا .

الباب الثانى
حفظ النظام العام
الفصل الأول

حفظ النظام العام :

بما أن النظام هو الدعامة الأساسية والقوة الأولية للجيوش ، فإن على كل مسؤول أن يحصل من مرؤوسيه على طاعة تتسم بالدقة والكمال ، كما أن على المجاهد تنفيذ أوامر قادته بدون تردد ، ولا تذمر ، وإن السلطة التى أصدرت الأوامر هى وحدها المسؤولة عنها ، ولا يخول الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها . أما الاعتراضات الجماعية فهى ممنوعة بصورة باتة .

الفصل الثانى

المكافآت :

المكافأة هى شهادة استحسان (تقدير) على ما قام به المجاهد من أعمال بطولية ، أو على سيرة قويمة . والمكافآت التى يمكن للمجاهد الحصول عليها هى :

(أ) الرخص (الإجازات) .

(ب) الثناء (الشكر) والتهانى قولاً أو كتابة .

(جـ) الشهادة الكتابية (التعميم) والتى تقرأ على ملأ من الجنود .

(د) الأوسمة .[1]

٥ – ترفيع الرتبة العسكرية .[2]

---

(١) لم تحدد الأوسمة أو طريقة منحها ، إلا عندما صدر قرار من مجلس الوزراء – الحكومة المؤقتة . بتاريخ ١٧ جانفى – كانون الثانى – ١٩٥٩ .

(٢) حدد مؤتمر وادى الصومام تسلسل الرتب العسكرية فى جيش الجزائر على النحو التالى : جندى – جندى أول – عريف – عريف أول – مساعد – ملازم – ملازم ثانى – ضابط أول – ضابط ثان – صاغ أول – صاغ ثان – مقدم – عقيد .

الفصل الثالث

العقوبات :

العقوبة قصاص على الأخطاء المرتكبة ، وغايتها تقويم ما أعوج من سيرة المجاهد ، ومنعه من نسيان واجباته . وتقسم أنواع الأخطاء فى جيش التحرير الوطنى إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) الأخطاء البسيطة :

١ – الطبع الردىء .

٢ – كل شىء يدل على عدم احترام رفيق ما .

٣ – قلة التبصر (التسرع) .

٤ – تأخير العمل أو إهماله .

٥ – القذارة .

٦ – التكاسل .

٧ – الخصام .

٨ – لباس مشوش (غير نظامى) .

٩ – عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

١ – محاولة الاغتيال .

٢ – العبث بحفظ النظام .

٣ – تضييع السلاح .

٤ – إفساد الذخائر عن عمد (بصورة اختيارية) .

٥ – الغش فى المحاسبات ، واختلاس الأموال .

٦ – التزوير واستعماله .

٧ – تضييع رسالة أو عدم تسلميها .

٨ – التأخير فى تنفيذ الأوامر .

٩ – السرقة .

١٠ – التعدى على السلم النظامى العسكرى (التسلسل) .

١١ – التغيب فى المناداة (الاجتماع) .

١٢ – السكر .

١٣ – الخطر العلنى من جيش التحرير الوطنى أو من القادة .

١٤ – التجاوز فى السلطة .

١٥ – الامتناع من أداء التحية .

١٦ – التنقل بدون إذن (إجازة) .

(جـ) الأخطاء الفاحشة :

١ – القتل المتعمد .

٢ – الفرار من صفوف الجيش .

٣ – التواطؤ مع العدو والخيانة .

٤ – تعمد كشف السر .

٥ – بث روح الهزيمة .

٦ – الإنشقاق والتألب .

٧ – نشر الدعاية الطائفية .

٨ – شق عصا الطاعة .

٩ – الاعتداء على الحرمات .

١٠ – اللواط .

١١ – تبذير الأموال .

١٢ – إخفاء أرزاق الثورة .

١٣ – التخلى عن المركز .

١٤ – الجبن أمام العدو .

١٥ – العمل على حط معنويات الجيش .

١٦ – جريمة الزنا .

تحديد العقوبات

(أ) الأخطاء البسيطة :

(ويحدد المعاقبة عليهاالجنود الأولون ، أو ضباط الصف) يقتص من الأخطاء البسيطة بما يلى :

* الإنذار .
* تسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة .
* تعيينه للحراسة لوقت إضافى .
* اللوم .
* قطع المرتب .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

ويحدد المعاقبة عليها الضباط) .

* نزع السلاح .
* نقل الجندى .
* إلغاء الرخص (الإجازات) .
* خفض الرتبة .
* نزع الرتب كلها .

(جـ) الأخطاء الفاحشة :

تجر الأخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها أمام المحاكم العسكرية ، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبتدئ من السجن ونزع الرتبة العسكرية ، وخلع الجنسية الوطنية ، إلى حكم الإعدام .

لا يصدر حكم الإعدام إلا فى الجرائم التى ثبت اقترافها ، وكل شك – مهما كان ضئيلاً – يكفى ليتوقف صدور هذا الحكم .

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على كل جزائرى ارتكب خطأ فاحشًا ، سواء كان ذلك الجزائرى مقيمًا على التراب الوطنى أو خارجه .

تنظر محكمة الولاية فى جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات ، مهما كانت رتبة المتهم .

الباب الثالث
القضاء العسكرى

١ – المحاكم العسكرية :

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على الذين اقترفوا الأخطاء الخطيرة جدًا .

٢ – المحاكم المختلطة :

(أ) المحكمة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين – القادة) .

(ب) محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط – الأعوان) .

(جـ) محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود) .

٣ – كيفية تشكيل المحاكم :

(أ) **المحكمة القضائية العليا** : (تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد الحصول على إذن من لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتشكل من :

* رئيس (برتبة صاغ ثان – رائد) .
* ضابطان ساميان (كلاهما عضو فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية) .
* ثلاثة حكام مساعدين (تكون لكل منهم رتبة ضابط) .
* مفوض عن الجيش .
* كاتب قضائى .
* محام (مدافع) يختاره المتهم ، أو يعين بدون استشارة .

(ب) **محكمة الولاية** : (تتكون بقرار من مجلس الولاية ، بعد موافقة هيئة القيادة) وتتشكل محكمة الولاية من :

* رئيس (برتبة صاغ أول – نقيب) .

* ضابطان .

* ثلاثة حكام مساعدين (أحدهم ضابط والآخر صف ضابط والثالث جندى) .

* مفوض عن الجيش .

* كاتب قضائى .

* مدافع (محام) .

(جـ) **محكمة المنطقة** : (وتتكون من) :

* ضابط أول ، أو ملازم ثان للمنطقة .
* ضابطان (ملازم ثانى – أو ملازم) .
* ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وصف ضابط وجندى) .
* مفوض عن الجيش .
* كاتب .
* مدافع (محام) .

٤ – شكوى للإحالة أمام المحكمة العسكرية :

إذا اقترف الجندى خطأً خطيرًا ، يجب على رئيسه المباشر أو السلطة التى اكتشفت الخطأ (عاينته) أن ترسل بأسرع ما يمكن إلى المسؤول الذى له حق تعيين أعضاء المحكمة العسكرية ، شكوى ترمى إلى إحالة المتهم على المحكمة العسكرية .

(أنموذج الشكوى (رقم – ١) موجود مع هذه النسخة)

وتكون الشكوى مصحوبة بتعزيز مفصل عن الخطأ ، أو الأخطاء ، المرتكبة . وفيما إذا انعدم ذلك ، تصطحب الشكوى وثائق مؤيدة للتهمة ، ومن المتحتم أن يحتوى التقرير على المسائل التالية :

* الأعمال المؤاخذ عليها ، أو الخطأ الخطير الذى ارتكب ...

* سوابق المتهم .

* ملاحظة حول كيفية قيام المتهم عادة بواجباته .

* تضاف إلى التقرير مجموع العقوبات التى تعرض لها المتهم السابق ، وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه - أوسمته - الشهادات التى يحملها) .

٥ - البحث :

فور وصول شكوى إحالة أمام المحكمة العسكرية إلى السلطة التى يهمها الأمر ، يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائى لدراسة التحرير أو بالجبهة ، الجراح التى أصيب بها فى ميدان الشرف ، الأوسمة أو الشهادات التى يحملها) .

١ - تقرير عن كيفية قيام المتهم بواجباته فى الماضى ، وكذلك عن سوابقه .

٢ - طلب بإحالة أمام محكمة عسكرية . (نموذج رقم ١) .

٣ - محضر تعيين محكمة عسكرية . (نموذج رقم ٢) .

٤ - محضر تعيين ضابط بحث - تحقيق . (نموذج رقم٣) .

٥ - محضر استنطاق - استجواب - الشهود . (نموذج رقم ٤) .

٦ - محضر استنطاق المتهم . (نموذج رقم ٤ - مكرر) .

٧ - محضر الجلسة . (نموذج رقم ٥) .

٨ - محضر تنفيذ حكم الإعدام - إن وقع ذلك - (نموذج رقم ٦) .

يجب تنظيم هذه المحاضر على ثلاث نسخ و تحفظ إحداها فى خزانة المحفوظات ، وترسل الأخريان إلى القيادة العسكرية ،وإلى لجنة التنسيق والتنفيذ .

فى ١٢ - أفريل - نيسان - ١٩٥٨

عن لجنة التنسيق والتنفيذ

المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية

التوقيع : كريم بلقاسم

المصدر : بسام العسيلى : جيش التحرير الوطنى الجزائرى. سلسلة جهاد شعب الجزائر رقم (١٠) دار النفائس . بيروت . الطبعة الثانية .

(٢)

المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطنى[1]

أولاً : مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر ويتحقق استقلالها التام .

ثانيا : مواصلة تحطيم قوات العدو ، والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن .

ثالثًا : تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية فى وحدات جيش التحرير الوطنى .

رابعًا : الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة ، وإلى التفرق ثم الاجتماع بعد ذلك والهجوم .

خامسًا : تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات .

سادسًا : توسيع شبكة الاستخبارات فى وسط العدو ، ووسط السكان .

سابعًا : توسيع الشبكة العاملة على إقـرار وتعزيز نفـوذ جبهـة التحرير الوطنى لدى الشعب ، لتجعل منه سدًا أمنيًا وثابتًا .

ثامنًا : تقوية روح الامتثال للأوامر، والملازمة للنظام فى صفوف جيش التحرير الوطنى.

تاسعًا : تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك فى نفوس المجاهدين .

عاشرًا : مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية فى تحطيم قوات العدو .

البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، وبعد ..

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى هى جبهة الشعب الجزائرى الأبى الطامح إلى المعالى ، المقبل على عهد رسالى تاريخى حضارى ، وضع فى ظروف من التأزم

(١) وثائق الثورة الجزائرية – الأرشيف .

السياسى والاقتصادى والاجتماعى ما جعله أمام معوقات، تهدد عزيمته بالتثبيط، وتهمش عبقريته بفساد التوجيه ..

ففى هذه الحال من التناقض والإشكال بين إرادة طموحة وثابة ، وعبقرية سخية معطاءة ، وبين سياسة التثبيط ، وتقييد الحريات وغلق أبواب العمل التاريخى الواعى والحضارى الرسالى فى وجه الشعب ، الأمر الذى جعل الخروج من ورطة الأزمة بكل أبعادها الصعبة يستوجب عملية تغيرية منهجية واعية على جميع الأصعدة .

بيد أن وعى الشعب الجزائرى لحاجته إلى الحرية ليستعيد مكانته الجديرة به بين أرقى الأمم ، وقيمته التاريخية من حيث هو من خير أمة أخرجت للناس ، تحرك فى مواقف عملاقة حقق بها استقلاله فى ثورات تخللت مدة تواجد الاستعمار فى وطنه إلى ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وإذا كانت هذه الثورة استعادت له البلاد ، فإنها لم تعد له الحرية والتى من أجلها انتفض فى أكتوبر ١٩٨٨ كى ينطلق عملاقًا من أجل تحقيق ما يطمح إليه من الآمال فى عمل منهجى رشيد ، وبجهد واع حكيم يُشخص إرادته ، ويبلور عبقريته ، ويبرهن على جدارته ..

من أجل ذلك أخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على عاتقها مهمة وضع الخطة المنهجية العملية لمواجهة المستجدات بيقظة ، لابد من أن تكون فى مستوى الأحداث من جهة ، ومستوى إرادة الشعب من جهة أخرى لتوفير الشروط النفسية والشرعية والعلمية والتقنية ، وذلك فى الخطوات التالية .

(أ) تحديد المشكلات على اختلاف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

(ب) اختيار أحسن الحلول مع مراعاة الشرع الإسلامى ونفسية الشعب الجزائرى ، وجميع إمكانات التطبيق الإجرائى للحلول .

(جـ) التحديد المنهجى لمراحل تحقيق الخطة الإجرائية لتنفيذ الحلول فى الأوقات المحددة والشروط المبينة .

ولئن كانت أولى الخطوات الإجرائية المنهجية تتمثل فى تشكيل لجنة لصياغة المشروع من المجلس التأسيسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فإن مناقشة مجلس الشورى الوطنى للجبهة وإثرائه قد تم بحمد الله حتى خروج المشروع فى المستوى الذى أنار السبيل للعمل المنهجى الرشيد فى معالجة المشكلات وتقديم الحلول لها ، غير أن الجبهة الإسلامية

للإنقاذ ليست كالأحزاب التقليدية ينتهي برنامجها بمجرد اتفاق أعضائها ، وإذا هي جبهة الشعب أبت إلا أن تعرضه عليه ليشارك في مناقشته وعملية إثرائه كي يكون في المستوى المطلوب من الوعي السياسي والعمل الجاد المنهجي النابع من عبقرية الشعب المعتمد على إرادته ، المتوقف على عمله في جهد كلي منظم ، وإحكام منسق ، ذي قناعة جماعية قوية .. لذلك تعد مرحلة عرض المشروع السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ على الشعب الجزائري لمناقشته بكل حرية ،وعرضه على كل شرائحه ، من المراحل الضرورية المنهجية ، التي حددت الخطة الإجرائية للمشروع .

أيها الشعب الجزائري المسلم ، ها هي أمانتك رُدت إليك ، ومسؤليتك أمام الله والتاريخ والأجيال المقبلة بين يديك ، خذها بعبقريتك الفذة ، وإرادتك الخيرة الجادة بوعي لا تشوبه غفلة . وقوة لا تضعفها عقبة .

كن على عادتك ربانيا ورساليا وعملاقًا تاريخيًا :

﴿ ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز﴾ (الحج : ٤٠) .

مدخل

تعرف البلاد تناقضات على جميع المستويات ، من ذلك شعب طموح يريد النهوض بنفسه إلى مستويات مقاصد الشريعة الإسلامية ، والنموذج الإسلامي القرآني السني على مستوى النظم ، النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي في النطاق الحضاري الإسلامي لمواجهة مستجدات أزمة الحضارة في الوقت الذي بقي فيه النظام الحاكم عاجزًا عن مواجهة القضايا الأساسية التي تطرحها حيثيات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، وقد آل أمر البلاد إلى خطر الضياع والبلبلة ،انعكس في حيرة هزت الشعب هزة عنيفة وكان الشباب أكثر تأثرًا بهذه الحيرة .

وإذا كانت الدعوة الإسلامية قد أخذت على عاتقها مسئولية توجيه الشعب الجزائري والسير به نحو المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، المانعين من المخاطر المذكورة آنفًا والضامنين للنجاة والمحققين للمراد من الصحوة الإسلامية التي ما فتئت تشكل معقد آمال الأمة .

ولئن كانت الدعوة الإسلامية محاصرة بالضغوط المعادية للإسلام وللشعب الجزائري في الداخل والخارج ، فإن الدعوة كانت دومًا تشع على العقول بأنوار الهداية وتنعش الضمائر بالغذاء الروحي ، الذي تزخر به أخلاق القرآن والسنة وتشحذ الإرادة الخيرة

للأمة بالطاقة الإيمانية الفعالة ، مما جعل الشعب الجزائرى يقوى على مواجهة النوائب ومصارعة الاستعمار الحديث كما قوى بالأمس على سابقة الاستعمار القديم .

وبعد أن جربت مختلف الأيديولوجيات الحديثة الشرقية منها والغربية ، وثبت إفلاسهما بما لاشك فيه ، لم يبق للشعب الجزائرى إلا أن يجد فى العمل بدينه القويم لإنقاذ مكاسبه التاريخية الرسالية الحضارية وثرواته البشرية والطبيعية ، دون أن يضيع الوقت الذى أصبح يشكل أهم العوامل فى نجاح الخطة الإصلاحية الشاملة .

ولتحقيق ذلك لابد من هيئة تستوعب كل المطالب والحاجات التى تكون فى مستوى مستجدات الأزمة ، وتوظيف كل أو جل الإمكانات والطاقات كى تثرى الحلول على قدر مطالب النهضة الشاملة والصحوة الحقة ، وتوفر لها إذكاء عبقرية الجيل وذكاءه وإنماء خبراته ، واستقامة مسلكيته كى يكون فى مستوى الجهد الرسالى والعمل الجاد المبدع فى مختلف مجالات الحياة وميادين الحضارة من أجل ذلك كان ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ أرهاصة تاريخية ساعد على ظهورها نفسية الشعب الجزائرى المفعمة بالإيمان ،التائقة إلى عزة الإسلام وعدل شريعته وهدى القرآن والسنة وقيم أخلاقه والتأسى برسوله ﷺ وأجيال الصحابة والتابعين لمواصلة الرسالة .

مواصفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

للجبهة الإسلامية مواصفات يمكن بيانها فيما يلى :

١ – أنها تعمل على وحدة الصف الإسلامى ، وتحافظ على وحدة الأمة لقوله تعالى : ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا » رواه البخارى .

٢ – تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى نطاق الإسلام ، كما جاء فى القرآن والسنة مع مراعاة الشروط النفسية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية محددة فى الزمان بكل أبعاده النفسية والحضارية ، قال تعالى : ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ آل عمران ١٩ ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين﴾ آل عمران ٨٥ ولقوله تعالى : ﴿إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾ ولقوله تعالى : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم

نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾ . ولقوله عليه الصلاه والسلام : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى » .

٣ – من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾ وقوله ﷺ لبعض أصحابه : « يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا » .

٤ – ومن ميزات طريقتها الاعتدال فى الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط . لقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ . ولقوله عليه الصلاه والسلام : « لا تزال طائفه من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم» . وتستعمل المطالبه لإقامه الحجه لقوله تعالى : ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وقوله تعالى : ﴿وما كان الله ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون﴾ .

كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا) .

٥ – ومن طرقها العملية ، العمل الجماعى وجودة توظيف الجهد الكلى للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع فى الأغراض الشخصية ونبذ الاتكالية . لقوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ ولقوله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ ولقوله تعالى : ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾ ولقوله عليه الصلاة والسلام : « الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وقوله عليه الصلاة والسلام : « اعقلها وتوكل » .

٦ – ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجمع الإرادات الخيرة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

٧ – ومن خصائصها الإنقاذ الرسالى التاريخى الحضارى الشامل أسوة برسول الله ﷺ منقذ البشرية لقوله تعالى : ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾

ولتحقيق ذلك تحدد الجبهة خطتها فى مشروع شامل مختصر ، ومركز (البرنامج السياسى) فى محاور تضعها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بين يدى الأمة ليتم أمر التغيير الشامل فى نطاق الحل الإسلامى .

أولاً : العناصر المنهجية .

ثانيا : تمهيد .

ثالثًا : الإطار العقائدى الإسلامى .

رابعًا : المحور السياسى .

خامسًا : المحور الاقتصادى .

سادسًا : المحور الاجتماعى .

سابعًا : المحور الثقافى والحضارى .

ثامنًا : السياسة الإعلامية .

تاسعًا : الجيش .

عاشرًا : السياسة الخارجية .

العناصر المنهجية

الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية :

١ – الشرع .

٢ – العلم .

٣ – نفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة .

٤ – حيثيات التطبيق وشروط إنجازه .

٥ – المعيار السياسى لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبد ورسوله .

﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا﴾ .

﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾ .

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النهار .

مدخل :

من أهم خصائص العمل الإسلامى الهادف ؛ الجدية ، فهو منضبط شرعًا وعقلاً ومصلحة وواقعًا ، مراعاته للفطرة البشرية التى يتعامل معها وحتى لا نقع فى الضلال والزيغ أو الشطط فى الإفراط والتفرط ، عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على أساس الضوابط التالية :

١ - الالتزام بالمشروع الإسلامى ومنهجه فى العدل والكفاية والشمول حتى يتسنى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها لقوله تعالى : ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ .

٢ - توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته فى ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها ، وكشف الحلول لها وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هى شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف ، وكل هذا تحقيقا لقوله تعالى : ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا﴾ . وقوله تعالى : ﴿وقل رب زدنى علمًا﴾ .

٣ - ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائرى المسلم التائق للمعالى ، الراغب فى الخروج من ورطة الاستعمار ، للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته فى ربه عز وجل ، ذلك الذى يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهدًا لعبقريته ومحكًا لتجربته واستمرارًا لرسالته ...

وحتى لا تثبط عزيمته ينبغى أن تنبسط المراحل ضبطًا منهجيًا مراعيًا نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه فى أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية ، والفعالية ، وباختصار إننا ننطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

٤ - حفاظًا على مشروعنا السياسى من أن يبقى حبرًا على ورق ، لابد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافزًا لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسيًا واعيًا وجهدًا للإرادة الكلية للشعب الجزائرى عبر أجياله إلى أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهجيتها أنها تعمل لا فى معزل عن الشعب ، بل تنطلق دومًا من مبدأ العمل معه فى كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده وهو منهج الصحابة رضى الله عنهم عندما قالوا .. لو استعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ولا يتخلف منا أحد .

٥ - التزامًا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقتها ، ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات فى ضوء الوضوح المنهجى لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فى النطاق الإسلامى الشامل ، والمصالح الكبرى للشعب الجزائرى وثوابته ، وذلك حسمًا للمواقف الارتجالية ومنعًا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف الفاقدة للوعى السياسى المطلوب والالتزام بالمنهجية والشريعة من ضوابط الجبهة .

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالى :

(أ) الإطار العقائدى :

إن الشعب الجزائرى شعب مسلم عريق فى إسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدى والضابط الأيديولوجى للعمل السياسى فى جميع مجالات الحياة ، وإذا كانت الأزمة التى تجتاح العالم وتهز الحضارة الغربية من أقوى الأدلة على القصور الأيديولوجى ، الذى آلت إليه النظم والأمم ، فإن الإسلام هو النطاق العقائدى الأقوم للمشروع السياسى الذى يقوى على مواجهة الأزمة

لقوله تعالى : ﴿ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن﴾ . وقوله تعالى : ﴿إن الدين عند الله الإسلام ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين﴾ . وقوله تعالى : ﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ .

(ب) المحور السياسى :

السياسة فى مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى السياسة الشرعية والتى تتمثل فى حكمة التدبير وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام واعتدال فى المواقف بمنهج الصدق ، لأنها تقوم على الإقناع بدلاً من القهر ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ . وقوله تعالى : ﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾ . وتنبنى بالاختيار دون الإجبار لقوله تعالى : ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ . وقوله تعالى : ﴿ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ . وتلتزم الشورى تفاديًا للاستبداد لقوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ . وقوله : ﴿وشاورهم فى الأمر﴾ . ولتجاوز تناقضات سياسية الأيدلوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق ما يلى :

أولاً : القضاء على الاستبداد بتبنى الشورى ولإزالة الاحتكار السياسى والاقتصادى والاجتماعى بتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتفادى قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة ، وفى جميع مجالات الحياة واكفالها للناس على السواء ، للتخلص من سياسة الحرمان تعمل على وضع معايير للمسؤليات ، وضمان الأمانة وأداء المهام فى تشجيع روح العمل الجماعى ، والقضاء على الأنانية والمحسوبية والنزاعات الفردانية ، وكى لا تقع الجبهة فى ذلك تضمن حرية التعبير ، وتشجع على النقد الذاتى وتحد طرق المحاسبة الإدارية والسياسية والاقتصادية فى كل المؤسسات والنظم وتوعية الشعب وإشعاره بالمسؤلية حيال ذلك ، وتحيى نظام الحسبة الإسلامية وتطبق مبدأ من أين لك هذا فى حدود الشرع .

ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لزامًا أو مطلوبًا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسى ابتداء من الميادين التالية :

(أ) جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى : ﴿أم لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ . وقوله تعالى : ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾ . مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه فى الإصلاح ابتداء من المجلس الوطنى وسائر المجالس الولائية والبلدية حتى يصبح جميعها قائمًا على الشريعة التى يتبناها الشعب الجزائرى المسلم من خلال قناعتها .

(ب) إصلاح الجهاز التنفيذى فى الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

(جـ) إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقى بها إلى حماية البلاد والعباد من أى خطر يمس بالسيادة أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبرى .

(د) إصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف ، وتؤم لمصلحة الأمة فى ضوء رسالتها وفى نطاق حرياتها ، التى أقرها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

(هـ) إصلاح المنظومة الإعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية ، بوعى سياسى ثقافى حضارى يجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافى الذى ما زالت هدفًا له .

(و) إصلاح المنظومة الاقتصادية توزيعًا وظيفيًا سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا لإعادة النظر فى سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات .

(ز) إصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حد للاحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع .

(ح) إصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال .

(ط) إعادة النظر فى السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحى وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتى والتصدير المناسبين لكل من السوق الداخلية والخارجية .

(ى) إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوى واستيعاب جميع الأعمار وكفالة حقهم فى الحد الأعلى من وجودة التحصيل أو التوعية التربوية التى يطمحون إليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين فى حمل الرسالة وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل .

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهياكلها ومؤسساتها يتم الإصلاح الشامل للنظام السياسى فى نطاق الحل الذى يمثل سياسة التغيير كما تحدده الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

(ك) إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضى كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الربانى الذى لا تشوبه شائبة الظلم ولا تشينه شائنة الجور من حيث أن العدل هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسى .

(ل) ضماناً لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية يعاد النظر فى قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد كالسفيه والصغير وفاقد العدالة الشرعية ولا يجير أحد على الانتخاب سواء فى خدمة عسكرية أو فى وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية .

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم وتنظم طرق عد الأصوات وجمعها ونقلها إلى الرأى العام الوطنى والعالمى مما يضمن شرعيتها ولا يترك سبيلاً إلى الشك فى صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاء .

بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة فى تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين فى مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

(جـ) منظور السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما فى ضوء النمو السكانى والتطور الحضارى والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى .. بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية

البلاد من التضخم والمديونية اللتين أمستا تشكلان أخطر التناقضات التى تواجهنا أمام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ولما تعرضت البلاد لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدة قرن وربع من الاستعمار كما تعرضت للضياع فى فترة النظم السابقة التى أوقعت البلاد فى أزمة اقتصادية ، تعذر فيها التوازن بين الاستهلاك والإنتاج حتى فى أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن ، فزاد الاستهلاك وقل الإنتاج وزادت الحاجة إلى استيراد المواد الاستهلاكية والإمعان فى التبعية الاقتصادية .

ولتعرض البلاد إلى سياسة خنق الحريات والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الإنمائية ، وتخلف المنظومة التربوية ، تعرضت لفاقد همَّش الطاقات البشرية ولانخفاض مستوى التحصيل ، وسذاجة الخبرات وتعطيل المشاريع الإنتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى ، فقلت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمت العطالة مما زاد التضخم استفحالاً ، والتناقضات الاقتصادية تفاقمًا ، وجعل النظام الحالى يفقد القدرة على السيطرة على أوضاع اقتصاد متدهور .

إن سياسة التصنيع التى انطلقت من المركبات الصناعية الكبرى والمصانع التى تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة ، وخبرات عالية مستعارة وإنتاج غير كاف فى جودته وفى وفرته ، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاد إلى إفلاس اقتصادى خطير ، فإذا لم تكن الصناعة مبنية على الاكتفاء الذاتى سواء فى التشغيل أو الاستهلاك أو التصنيع ، فإن هذه الصناعة لن تزيدنا إلا فقرًا وإمعانًا فى التبعية ، وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الاقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاد وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات ، بالإضافة إلى ما سبق سوء التسيير وضياع التسويق .

إن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة خاصة فى شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثى السكان شبابًا ، أقل من ثلاثين سنة . فإذا لم تكن السياسة الاقتصادية قادرة على التكريس المالى فى ميزانية الدولة مما يجعل الاستثمار فى مستوى الحاجات المستقبلية لإعداد شروط الاستقبال فى مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف ، يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذى يتهددها بالبطالة والفقر المفضيين إلى الهامشية الحضارية .

لهذه الأسباب كلها تتلخص الجهود السياسية الاقتصادية فى المحاور التالية :

١ – وضع سياسة رشيدة للزراعة .

٢ – إعادة النظر فى سياسة التصنيع الحالية كى تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب .

٣ – إعادة النظر فى التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك ..

٤ – إعادة النظر فى السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال القرار السياسى سواء بالداخل أو فى الخارج .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهى تنطلق من منطلق إسلامى لإنقاذ الإنسان والحضارة ، تعتبر الاقتصاد سواء فى إنتاجه أو استهلاكه وسواء فى استثماره الاستهلاكى أو الحضارى الأشمل ، ما هى إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقى به إلى ما يطمح إليه من سعادة فى الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدى والأيديولوجى الاقتصادى تعالج المحاور التالية فى نموذج اقتصادى إسلامى فى جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الانمائية الشاملة .

١ – الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد وذلك لما منحها الله من سعة فى المساحة واعتدال فى المناخ وتنوع فى التضاريس ، بالإضافة إلى أن الجزائرى بطبعه مرتبط بأرضه ارتباطًا نفسيًا وعضويًا جعله من أنجح الفلاحين إنتاجًا نوعًا وكمًا مما در على البلاد أرزاقًا طائلة ، جعلها تعرف بالتصدير لأشهر الأسواق العالمية استهلاكًا ، هذا بالنسبة لما تم إصلاحه واستغلاله فى الشريط الشمالى وفى عمق الهضاب العليا من الأراضى الخصبة ، أما الهضاب العليا والأراضى الصحراوية الصالحة للزراعة التى لم تستصلح بعد لافتقارها إلى سياسة واعية للرى و جعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التى أدرها الله على البلاد مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج والأودية والأنهار تهدر فتكب فى الشطوط فى عمق الصحراء وفى البحر من الناحية الشمالية .

إن السياسة الزراعية التى أخلت الأراضى من فلاحيها وضيعت الوقت على الأمة والبلاد بعدم إنجاز السدود وتحويل الثروة المالية إلى الأراضى التى تطلبها ، ورط البلاد فى تخلف زراعى لم تعرفه فى تاريخها القديم والحديث .

إن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفًا تتوقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن استفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضى وذلك بإصلاحها حسب الطرق العلمية ، والتقنيات ذات الكفاءات والفاعليات التى قد تجعل الصحراء ترتوى بأمطار الشمال وتجعل أسواق الشمال تغنى بغلال الصحراء ، فإذا تكاملت الطبيعة فى تنوعها ، كيف لا تتكامل السياسة فى إنتاجها وفق الحاجات الاستهلاكية والأسواق العالمية ، فعندما تتوفر الجودة للمنتوج الزراعى تقوى الخطوط للتفوق فى الأسواق العالمية للمنتوج الزراعى .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الإجراءات التالية بعون الله وتوفيقه :

(أ) تصاغ السياسة الزراعية فى السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصبًا من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبرًا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » رواه البخارى ومسلم عن عائشة .

(ب) جدية استصلاح الأراضى بالطرق الفنية التكنولوجية وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والحضوة وسائر حالات التعسف والظلم ، أى أن يكون توزيع الأراضى عادلاً وفق المعايير التى تحدد بعد فى نطاق الشرع .

(جـ) العناية بتربية المواشى حيث تستغنى البلاد فى أقرب وقت ممكن عن استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها .

(د) إعادة النظر فى سياسة التوزيع والتسويق فى الداخل والخارج .

(هـ) تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كى لا يتعرض منتوجها إلى إتلاف .

(و) إنشاء المخازن الكبرى لخزن المنتوجات الزراعية احتياطًا وتحسبًا للأزمات والحروب والعاهات .

(ز) وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة أو العكس .

إن السياسة التى لا تأخذ بعين الاعتبار سنين القحط فى سنين الرخاء سياسة عمياء ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى : ﴿ تزرعون سبع سنين دأبًا فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ﴾ .

(ح) إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية فى مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

(ط) ارجاع ثقة الجزائرى بنفسه ومساعدة له على رفع مستواها فى الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد إلى أرقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفى حالة ما إذا كانت وسائل الاستقبال غير كافية تدعم وتثرى وتساند بما يكون محققًا للمراد .

(ى) وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعى حتى تكون الزراعة فى بلادنا فى مستوى التطور السلمى والتكنولوجى للبلدان التى تنافسنا فى الأسواق العالمية باعتبار أن نوعية الإنتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها ، مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلاً من تسويقها فى الخارج فلا تكون التجارة على حساب الزراعية .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ تحدد العوامل الأساسية المؤثرة فى الميدان الزراعى سلبًا أو إيجابًا فذلكم فقط فى مجال عالم الأسباب وهى تدرك أن توبة الشعب الجزائرى ، والتى تجسدها هذه الروح التى انطلقت من أعماق ضميره فى شوق إلى العودة للإسلام فإن الله سبحانه وتعالى قادر بذلك أن يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضاله لقوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ . على أن ذلك لا يبرر الاتكالية وعدم الجد فى توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام « اعقلها ثم توكل » .

٢ – الصناعة :

فى بلد يطمح شعبه إلى وضع حد للتبعية ويأمره دينه بإعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ . تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

غير أن الصناعة فى منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضى ، بل بالعكس تعمل على مساندتها والتكامل معها ، ولا تكون على حساب الإنسان المسلم فى قيمته وقيمة نفسيته ومكانته كالذى يحدث فى البلدان الرأسمالية فى أمريكا وغيرها ، أو الذى يحدث فى البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها ، وإنما هى صناعة للإنسان الصانع لذاتية حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجـــالات السلمية أو للضروريات العسكرية لحماية حمى أمـة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وحماية الحق والحريات فى العالم .

وتتلخص السياسة الصناعية فى المحاور التالية :

١ - جعل الصناعة فى الجزائر تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها .

٢ - لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الإكثار من مناصب الشغل ، عن طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، على أن توظف هذه المراكز فى ضوء حاجات البلاد الاستهلاكية إلى حد الكفاية دون أن تفتقر إلى المواد الأولية الأجنبية ، التى تتعارض مع مبدأ الاستقلالية الاقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة فى إنتاجها وتصنيعها ، على أن لا تكون على حساب النوعية .

٣ - تشجيع التنوع الوظيفى للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الاكتفاء الذاتى فيشغل بعضها بعضًا فى سلسلة محكمة حلقاتها ، منسقة وظائفها متوازنة إنتاجيتها ، متجاوبة أدواتها بالقدر الذى يكفى البلاد مؤونة الحاجة إلى الخارج .

٤ - إنماء الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربوية الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبى حاجة البلاد إلى النهضة الصناعية .

٥ - مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متكيفة مع مستجدات التطور الصناعى والتكنولوجى ، الذى تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء فى التسلح أو فى التسويق أو فى الاستهلاك .

٦ - إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على إعداد ذوى الكفاءات العليا والعبقريات المتفوقة من العلماء والتقنيين وذوى التخصصات الدقيقة سواء فى العلم أو فى التكنولوجيا خاصة فى علوم الصناعة أو ما لها علاقة بها كالفيزياء

والرياضيات والكيمياء ومختلف أشكال الهندسات المعمارية والقضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والإبداع .

٧ – وإذا كان تسيير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الإسلامية تقضى بأن تسوده روح الجماعة عن طريق الشورى والاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع العاملين فى المؤسسة وفقًا لقوله عليه الصلاة والسلام : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » .

٨ – ضرورة إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه وتوفير الشروط النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية والنقل والترقية والتعويضات والتشجيعات والسكن وسائر متطلبات الحياة الكريمة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » ، وكذلك قوله : « من أمسى كالاً من عمله أمسى مغفورًا له » .

٩ – إعادة النظر فى سياسة الجمارك فى ضوء تحقيق وحدة المغرب العربى وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة للخروج من الحصار الجمركى التقليدى الذى صار عائقًا لضرورة التبادل الوظيفى للمنتوج الزراعى والصناعى ، وتبادل المصالح وتكامل الثروات والإمكانيات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى أوسع عبر البلاد الإسلامية وللتخلص من المضايقات التى تفرضها علينا الدول المنتجة الثرية ، كالذى حدث لليبيا بسبب الموقف الأمريكى ، والذى حدث لقبرص التركية وللبترول الإيرانى ، وهو ما يثبت ضرورة التكامل الاقتصادى سواء فى الإنتاج أو فى الاستهلاك على مستوى أوسع مغاربى وعربى وإسلامى دون أن نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة لتعميق سياسة الوحدة الأفريقية .

١٠ – إنشاء مؤسسات إدارية ذات الاعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والاكتشاف والتجديد والتطوير فى مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وذلك برفع الحواجز الجمركية أمام هذه المبادرات وتخفيف أو إعفاء المشاريع من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة .

١١ – إعادة النظر فى سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع فى يد الأجنبى أو ذوى الحضوة لقوله تعالى فى شأن المال : ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ .

١٢ – وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة فى الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا .

١٣ – وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دومًا بعون الله وتوفيقه على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ، ضمن سياستها الإسلامية الشرعية الشاملة ، حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسى المتكامل ، واكتشاف المعوقات والموانع التى تظهر فى الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الإنمائية الشاملة فى أوانها ومكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التى تنهجها الجبهة .

٣ – التجارة :

التجارة كما تتصورها الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى شرايين الاقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات ، وبواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية فى نطاق الشريعة الإسلامية والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك ، كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون لا يصح العكس أيضًا لقوله تعالى : ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » . لتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الطرق التالية :

أولاً : إصلاح المنظومة التجارية بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واخسار الميزان وبيع الغرر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من غشنا فليس منا » .

ثانيا : إعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثًا : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتيسير أو توفير حاجات الطلب الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية عن الأسواق الخارجية فى توزيع المنتجات الوطنية .

رابعًا : إعادة النظر فى سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقًا للقاعدة – لا ضرر ولا ضرار .

خامسًا : التوفيق بين البيع والشراء ، ويتم حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم .

سادسًا : إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة .

سابعًا : إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية فى إبرام العقود التجارية وتنظيم الشركات وضبط المعاملات فى كل مستويات الحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات .

ثامنًا : إيجاد المؤسسات الإعلامية الاقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمنتجين والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الاستهلاكية ومركز توزيعها وطرق الحصول عليها قصد تسهيل التبادل التجارى بين المستهلك والمنتج حتى يجد كل إنسان حاجته على قدر مستواه وكفايته .

تاسعًا : وضع جهاز استقبال إدارى تقنى اقتصادى للإشراف على هذه المؤسسات .

عاشرًا : وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الاقتصاد وحمايته بالشروط التالية :

(أ) ضبط التعامل التجارى الخارجى وفق الحاجة والوفرة فى الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجى على حساب السوق الداخلية أو المنتج أو المستهلك .

(ب) منع احتكار التجارة إلا فى حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرها .

(جـ) ضرورة مراعاة التدرج فى تحقيق حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادى الضرورى الذى يكون بين حجم الصادرات والمستوردات ، وأن تعطى الأولوية فى المراحل المبكرة من هذه السياسة إلى المواد المصنعة والضرورية صحيًّا ومعرفيا لفك الحصار عن عبقرية الأمة وإدارتها للمساهمة فى الحظوظ الحضارية والجهود الرسالية لتؤدى مهمتها حيال الإنسانية ، والعمل على إقرار السلم بالمفهوم الإسلامى والعدل ومناصرة

الشعوب الضعيفة والأمم المتضررة من السياسة الاستعمارية والتخفيف من وطأة التخلف والفقر والجوع والمرض والجهل والضلال وإن استلزم ذلكم سياسة التقاف .

(د) ويخضع ميزان الصادرات والواردات إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية البعيدة المدى كى لا تحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آنية مما يجعل سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنصف الأحقاد ، وتراعى حاجتهم لزمانهم مما يجعل النهضة الاقتصادية والحضارية ذات النفس الطويل عبر الأجيال فى المستقبل .

(هـ) وضع ميزان بين الصادرات والواردات من نفس النوع لحماية المنتوج الوطنى مع مراعاة ضمان الجودة وأن يؤدى ذلك إلى دعم الدولة للمنتوج المحلى .

(و) يعتبر المنتوج المصدر للخارج من أهم الميادين التى تتبلور فيها إرادة الشعب الجزائرى لفرض وجوده بجهده واجتهاده لكسب الثقة بالجودة مع الاعتدال فى الأسعار حسب مقتضيات السوق العالمية المبنية على التنافس .

(ز) ضرورة إعادة النظر فى العلاقات مع صندوق النقد الدولى وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة فى الأزمة الحالية وإثارة مشكلة المديونية فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكملة ومتكاملة مع سياستها الزراعية والصناعية فى نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنماء والتجارب مع متطلبات النمو الاجتماعى والثقافى والحضارى .

٤ – المالية :

تشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التى تساعد على التحكم المنهجى فى الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية حسب الطرق التالية :

(أ) إعادة النظر فى القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء فى الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى بين الصادرات والواردات ، مما يشكل الحوافز الحقيقية للإنتاج على أن ذلك يخضع إلى التحديدات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

(ب) إعادة النظر فى تسعير العملة داخليا وخارجيًّا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن فى الداخل والخارج أو تقوية الحافز لجهد المنتج وحماية القيم الاقتصادية .

ولضمان القرار السياسى سواء فى الداخل أو الخارج ، تعتمد ميزانية الدولة على المصادر التالية :

١ – الثروات الطبيعية .

٢ – المنتوج الزراعى والصناعى والتجارى والاعتماد على توفير شروط الاكتفاء الذاتى وعدم الاتكالية على الغير مع ضرورة ضمان العدل .

وبناء على ذلك يعاد النظر فيما يلى :

(أ) سياسة الضرائب الجمركية .

(ب) اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية .

(جـ) وفى حالات التأزم الاقتصادى أو الاجتماعى يكون صندوق التكافل الاجتماعى والقرض الشرعى . إن الدولة التى تستلف من مواطنيها لعدلها خير من تلك التى تغتصب أموالهم أو تعتمد على أسلوب التضخم أو المديونية الخارجية .

(د) تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة فى الخارج ما فى ذلكم المهاجرين على وضع أموالهم فى صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليحقق الكفاية المطلوبة وهو من ضروف الجهاد بالمال ، وذلك سواء عن طريق القرض أو عن طريق التبرع أو الاستثمار على أن الدولة تلتزم بجميع الضمانات للحفاظ على أرزاق الناس .

(هـ) إعادة النظر فى سياسة البنوك قصد ضمان ثروات الدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين فى إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

(و) إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، وبناء على ذلك تحدد فى كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والآجلة ، بميزان يضمن التحسن التدريجى والنمو الاقتصادى بالسرعة المطلوبة حسب حيثيات المستجدات السياسية والأحداث التاريخية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ،

على أن سياسة الميزانية تلتزم بأن تصرف المالية ، حسب سلم الأولويات الذى يحدد حسب المستجدات باستثناء الزكاة التى تصرف لما حدده الشارع الحكيم لها .

(ز) تعديل وسيلة الجباية التى صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وصارت عاملا من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن واغتصاب ماله باسم القانون والمصلحة العامة وكأن المصلحة العامة فى إضرار المواطن وتكليفه ما لا يطيق فلابد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل .

السياسة الاجتماعية :

تنطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان الذى ورد فى قوله تعالى : ﴿ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾ وذلك بدءا بكفالة الحقوق والحريات التى كفلها الشرع الحكيم المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس بالتساوى لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعى المانع للصراع الطبقى الطائفى .

ومن ثمة فإن السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتمحور فى العناصر التالية :

(أ) حق الوجود :

من أبعاد التكريم الربانى للإنسان أن جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبررًا لوجوده فقال تعالى ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ .

فبرر الله الوجود بالعبادة ولم يبرره بالكسب الذى اعتبرته النظريات الحديثة . ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيليا فى الكون ، كما أبرز التكريم فى علاقته بربه أكثر من علاقته بالأكوان التى سخرها له فقال تعالى : ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ .

وإذا كان الإنسان بحكم التكريم هو محور الكون بفضل فعاليته فإن هذه الفعالية ليست بالفعالية الحيوانية التى لا تتجاوز حدود الاستهلاك ، بل هى فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو – أى الإنسان – يصير صانعًا

للحضارة وليس أبدًا عالة عليها ، ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمته واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية فى الكون يقول تعالى : ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ . على أن الأمة مطالبة بكفالة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوى فى حظوظها ويعد الحرمان من ذلك مسًّا بقيمة الوجود .

(ب) حق الرعاية والعناية :

إن حق الرعاية والعناية فى جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال وأرقى مستويات التحصيل ، مرتبط بقيمة الوجود باعتباره وجود رسالى تاريخى حضارى ، ومن ثمة فان الحق فى التربية حق شرعى يتضمن الواجب الذى يخول المسؤلية التربوية لكل من الأم والطفل المعنى بالتربية ولذلك فهى حق وواجب فى آن واحد لقوله تعالى : ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق﴾ . فربط النص الشرعى بين حق الإيجاد وحق التعلم لمضمون الرسالة ، إشارة إلى أن الرسالة من مبررات الخلق وأن التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ولذلك فإن سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمقتضى مبدأ المساواة فى الإسلام وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ، ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة فى كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

١ – السياسة التعليمية :

(أ) إذا كانت السياسة التعليمية جزءًا من سياسة الدولة عامة ، وإذا كانت السياسة التى تنتهجها الجبهة الإسلامية هى السياسة الشرعية فى السياسة التربوية ملزمة بكل ما ألزمتها مقاصد الشريعة الإسلامية ، من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من فى الوطن دون تمييز عنصرى أو طائفى أو عرقى أو دينى أو نوعى .

(ب) اعتبار التربية كما هى حق للفرد ، هى حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها .

(جـ) تحدد ميزانية التربية فى نطاق ضمان العدل والتوعية معًا .

٢ – ميزانية الدولة للتربية :

تحدد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

٣ – التوجيه التربوى :

يتقيد بالقيم التالية :

(أ) الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات .

(ب) القيم الإسلامية كعدم الاختلاط ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية التى ينبغى أن تكون وفق الضوابط الشرعية .

(جـ) مراعاة التوظيف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات فى التعقيد التكنولوجى الوظيفى .

(د) ضبط سياسة الامتحانات حسب هذه المعانى كلها للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين ، ولتلافى ما حصل تمنح فرص جديدة للمتواجدين فى الشارع والذين طردوا من المعاهد التربوية إن بواسطة الامتحان وإن بغيره قصد كسبهم للمشروع الاقتصادى والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

٤ – المحتوى التربوى أو المنهج :

(أ) يعاد النظر فى المحتويات التربوية فى نطاق حاجة البلاد إلى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان التوعية التربوية المطلوبة فى كل المستويات وجميع التخصصات .

(ب) إعادة النظر فى المحتوى التربوى من أجل تصفيته من الأيدلوجيات الغازية والمفاهيم التى تحمل قيمًا تتعارض وقيم الأمة الإسلامية وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الإبداع .

(جـ) إعادة النظر فى الطرق التربوية الشائعة عندنا والتى تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلاً من أن تنتجها ، وصارت تكون المتعلمين بدلا من العلماء العارفين ، وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية مع ضمان أعلى المستويات التربوية للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة إلى الخبرات الأجنبية .

٥ – إعداد المعلمين :

إعادة النظر فى وضع المؤسسات التربوية بإعداد المعلمين لمختلف المستويات التعليمية ، وذلك لضمان أعلى المستويات فى الخبرة وأرقى النماذج فى المسلكية باعتبار المعلم والمربى قدوة ليس فقط لتلاميذه بل للأمة بأكملها ، وذلك يعنى إعادة الاعتبار إلى رسالة المربى وقيمته ومكانته فى الأمة الإسلامية اقتداء برسول الله ﷺ من ضرورة رد الاعتبار المادى ليتكافأ مع الواجبات الجسام المطلوبة منه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة باعتبار أن الواجب يكمن مبرره فى الحقوق ، فكلما زاد الطلب النزعى فى المهمة زاد حق مردودها المادى والمعنوى على صاحبها .

٦ – النظام الاجتماعى فى المؤسسات التربوية :

(أ) يعد النظام الاجتماعى فى المؤسسة التربوية من أهم الشروط التربوية لتكوين شخصية التلميذ والطالب بحيث يكون المجتمع التربوى نموذجًا سليمًا للأمة .

(ب) ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والاجتماعية فى الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الإسلامية تنمو فى شكل متكامل شامل ، صحيًا ونفسيًا وعقليا وثقافيا واجتماعيًا وأخلاقيًا

٧ – السلم التعليمى من الحضانة إلى ما بعد الجامعة :

إعادة النظر فى السلم التعليمى من المدرسة إلى الجامعة فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وجعل الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاضعًا للشروط التربوية لا غير ، مع تعريب كل المراحل الجامعية التى لم يتم تعريبها .

٨ – مرحلة الإلزام :

رفع مرحلة الإلزام إلى التعليم الثانوى .

٩ - الوسائل التعليمية :

إعادة النظر فى الكتب المدرسية بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

١٠ - المنظومة التربوية الرياضية :

إعادة النظر فى السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والأخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية .

١١ - التربية الأعلامية :

إعادة النظر فى جميع برامجها ومقاصدها كى تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافى إلى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة إيمانية وجدارة فنية تتبلور فيها عبقرية الأجيال وقدرتها على الإبداع والتفوق .

١٢ - سياسة المنح فى الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون لمن هو أكثر استحقاقا سواء فى الجدارة أو فى الحاجة .

١٣ - النظام الإدارى لسياسة تسيير المؤسسات فى كل المستويات :

يعاد النظر فى سياسة التسيير الإدارى بحيث يكون ثمة اعتدال فى المركزية واللامركزية على أن تعتمد الروح الجماعية ، ويجمع بين معاهد التربوية والإدارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم معًا ويخدم مصلحة البلاد .

١٤ - سياسة التوظيف فى الميدان والتسيير والبحث :

يعاد النظر فى سياسة التوظيف فى الحقل التربوى سواء فى التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق التوعية .

(جـ) حق الانتخاب والترشيح والمشاركة فى التسيير :

إن الإسلام دين الحرية باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسئولية من حيث هى تعبير على الإرادة الخيرة الواعية القائمة على القناعة الإيمانية والمناعة الأخلاقية الوجدانية من ذلكم قوله تعالىٰ : ﴿فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾ وقوله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا » فالإنسان بناء على هذا المنظور

العميق الإسلامى للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولا وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية :

١ – حقه فى الانتخاب أو اختيار القيادة .

٢ – إن حقه فى الانتخاب يخوله حقًّا للترشيح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية : الإسلامية – العدالة – القدرة – الكفاءة أو الجدارة – الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضعية التى تتطلبها المستجدات .

٣ – حقه فى التسيير وهو تولى المسؤليات الإدارية والمهنية وهى تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير ، فمبوجب ذلك يكون الموظف أو المعين للمسئووليات مسئولاً أمام الله ومسؤلاً أمام الأمة ومسؤولاً أمام المصلحة التى شرف عليها أو يكون عنصرًا مسيرًا منها وذلك حتى لا تضيع الأمانات بضياع المسؤولية قال تعالى : ﴿إن الله يأمركم أن تؤدى الأمانات إلى أهلها﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .

٤ – توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعى والأخلاقى المهنى والسياسى .

(د) إفساح المجال للمبادرة :

لتكون الأمة فى مستوى مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية ، والثقافية والحضارية ، لابد من فك القيود التى قضت على روح المبادرة فى شعبنا العصامى الذى كاد يحال إلى اتكالية خطيرة ، لابد من الحريات التى تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية فى جميع مجالات الحياة وهو شرط نفسى تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التى تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ .

(هـ) ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال :

إن الإسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ومن ضرورياتها كفل الإسلام الضرورات الخمس والتى لا يكون الإنسان إنسانًا إلا بها وهى :

١ – كفالة الدين .
٢ – النفس .
٣ – العقل .
٤ – العرض .
٥ – المال .

فكفالة هذه الضرورات توفر شرطًا نفسيًا لا يكون الاستقرار إلا به .

(و) إصلاح الأسرة الجزائرية فى نطاق الشريعة الإسلامية :

اعتنى الإسلام بالأسرة عناية لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام لا قديمًا ولا حديثًا وذلكم لخطورة وظيفتها فى الأمة ونجمل هذه العناية فيما يلى :

١ – الرعاية والعناية بالطفل إلى سن الرشد .

٢ – ضمان التكافل الاجتماعى إلى حد الإيثار .

٣ – ضمان التماسك الاجتماعى بواسطة التماسك الأسرى وإذ اشتملت الأسرة على هذه الخصائص وأدت هذه المهام فى مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول ﷺ إلى اليوم فإن ذلك ليعد من أهم نتائج اهتمام الشرع بها ، ولئن تعرضت الأسرة إلى التضرر من جراء ظروف الاستعمار بشكليه القديم والحديث فإنها لم تتسلم لسياسته وبفضلها استطاع الشعب الجزائرى أن يواجه فى غياب الدولة وأن يثور فى وجه الأعداء ، ونتيجة لما تعرضت له الأسرة من سياسة التعذيب والانحلال والفقر والجهل فإن إصلاحها ليعد من أوسع ميادين سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولذلك فهى تقترح إزالة العقبات التالية :

(أ) **توفير الشغل لأصحاب الأسر** لإيقاف الهجرة التى اتخذت سبيلاً لتفكك الأسرة .

(ب) **إعادة النظر فى سياسة الإسكان** لتوفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعًا للتشرد وسائر آفات غياب السكن التى عرفته البلاد بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشييد عمرانه وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التى تمليها ضرورة نموه السكانى فى مرحلة النمو الشامل .

(جـ) **العناية بالمهاجرين** وتيسير عودتهم إلى بلادهم ، وذلك بتوفير ما جعلهم يلجأون إلى الغربة ويتجرعون مرارتها وغصة آلامها ووحشة البعد عن الوطن .

(د) **العناية بالأم** ، خاصة التى ترعى الأطفال ، تسعف – فى حالة الضرورة – بمساعدة توظف لذلك وتعطى منحة للأمومة حيث يعتبر عملها البيتى وظيفة اجتماعية وتربوية ، تتقاضى عليها جراية بنفس المستوى الذى يتقاضاها العامل فى المعمل أو الحقل أو غيرهما مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدارة بالنسبة إلى التربية البيتية ، ويقوم بمهمة التوظيف والإشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الاجتماعى يضمن جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية .

(هـ) **العناية بالمرأة** : نظرًا لسمعة المرأة المسلمة التى اكتسبتها فى عهد الرسول ﷺ بما توصلت إليه – فى نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضى الله عنها بعلمها – حتى كانت راوية لأكثر من ألفى حديث – ومشاركتهن مع الرسول فى غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ، مما دل على وعيها السياسى ، وفى عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات فى الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفى عهود كثيرة كانت استماتتهن فى المواقف الجهادية فى المغرب والأندلس وفى عهد احتلال الجزائر ، وثورة نوفمبر التى برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها فى هذه المرحلة ، وقد أصبحت تمثل أكثر من ثلثى نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد فى الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية :

١ – رفع مستواها العقائدى وجودة تكوينها المسلكى .

٢ – رفع مستوى وعيها السياسى والتربوى والحضارى .

٣ – إعادة الاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى .

٤ – توعية المجتمع كى يدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها . من أجل ذلك كان الإسلام وما يزال الدين الذى لم يميز المرأة عن أخيها الرجل بكل ما يكرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام « النساء شقائق الرجال » وقوله « استوصوا بالنساء خيرًا » .

(و) **إعادة النظر فى سياسة المنح العائلية** خاصة للعمال أو الذين مستوى دخلهم لا يكفى لضمان الضرورى من الغذاء .

(ز) **رفع مستوى جراية المتقاعدين** الذين جمدت جراياتها وصارت لا تكفى أمام التضخم الذى آلت إليه البلاد ، وأرامل الشهداء وذوى الحقوق .

(حـ) **العناية بالعجزة والمعوقين** بتحديد جرايات تكون فى مستوى كفالتهم الاجتماعية التى تحفظ لهم كرامتهم وتجعلهم فى مأمن من الضياع أو الإهمال أو التفريط مما يجعلهم يشعرون بدفء احتضان أمتهم لهم ، والجدير بالملاحظة أن هذه العناية لجميع المستحقين بدون ميز نوعى أو عنصرى أو طائفى أو دينى ..

(ط) إعادة النظر فى سياسة السجون وطرق معاملة المساجين لضمان كرامتهم ورعايتهم جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وتربويًا : إسلاميًا ومعرفيا ومهنيًا وإعدادهم للاندماج الوظيفى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم .

(ى) وضع ميزان بين الجراية المناسبة للجهد والخبرة وبين القدرة الشرائية التى تستجيب للحاجات الاستهلاكية عمومًا .

(ن) الإصلاح الاجتماعى الشامل :

يعد نظام الحسبة فى الإسلام من أحكم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس فى الميادين التالية :

١ – الشارع .	٤ – الحقل .
٢ – السوق .	٥ – الإدارة .
٣ – المصنع .	٦ – المسجد .

وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذى يعين من طرف القضاء يستتب النظام وتتوفر شروط الوئام ، وتصان المصانع والآداب العامة والقيم والشيم وترقى الأمة إلى ما ترمى إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة .

(حـ) السياسة الصحية :

إن الصحة والعناية بها ضرورية لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة وسائر العاهات التى تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية أجيال يكونون محققين لما ترمى إليه الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ وقوله تعالى ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم﴾ وقوله تعالى : ﴿إن خير من استأجرت القوى الأمين﴾ وقوله ﷺ : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير » .وللعناية بالمرضى وكفالة علاجهم فى الوقت المناسب وبالقدر الكافى ، ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية :

١ – رفع مستوى الوعى الصحى التربوى فى جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائر وسائل الإعلام مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر منها من عاهات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية – كالأطباء المتخصصين ومراكز الاستقبال والخبراء فى التمريض والإسعاف بأنجع الطرق وأسلمها ووسائل النقل الجيد وإن أدى ذلك إلى تخصيص أسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم .

٢ - وضع علامات على صدر المريض بالسيدا لكى يحذر منه الناس ، ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية ، فإذا كان مصابًا بأى مرض معد يتجنب الاحتكاك بالناس وفى حالة الضرورة تلثم منعًا لانتشار الجراثيم ونقلها لغيره - خاصة إذا كان معلمًا للأطفال أو طبيبًا يحافظ على المرضى أو تاجرًا يحافظ على زبائنه .

٣ - إعادة النظر فى نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة بالنظافة المادية والأخلاق وحسن أداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها .

٤ - وضع طريقة تكاملية بين الطب المجانى والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان فى منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أجير .

٥ - توفير الدواء مع تدعيمه كى لا يقصر على شرائه فقير .

٦ - توفير الأجهزة التكنولوجية المتناسبة مع تطور علوم الطب والإكثار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمى ، لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المجال الصحى حتى يشمل جميع التخصصات ومراكز الشبه طبية وهو ما يساعد على إيجاد مناصب للشغل دون أن تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعى والتطور الحضارى .

٧ - تطوير وسائل الإنتاج الصيدلى ومخابر البحث كى تحقق البلاد كفايتها التى هى شرط فى استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها .

٨ - الإكثار من المستوصفات حتى تتواجد فى كل الأحياء .

المحور الثقافى والحضارى

إن السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتلخص فى حماية الأمة من الغزو الثقافى والقهر الحضارى ، مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الإسلامية وحضارتها خاصة فيما يلى :

(أ) الدين وشريعته .

(ب) الأخلاق الإسلامية وقيمها .

(جـ) الفكر الإسلامى وعبقريته .

(د) حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية واشراقاتها .

وهى ثقافة تكامل فيها العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلم نظر وتطبيق ، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيه أجيال من العبقرية ، إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرجت للناس ، أمة الرسالة ، أمة الحضارة .

وخلاصة القول فإن هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية :

١ – ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هى أمة ذات استحقاق لحياة العزة ، حياة المشاركة الفعالة فى الجهد الحضارى على أوسع مدى وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبقرية .

٢ – ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامى كنظام حياة ضامن لسعادة الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذى سبق ذكره .

٣ – إعادة الاعتبار إلى العلم وتقنياته حتى يعود إلى مكانته فى الأمة تلك التى أعطاها له القرآن الكريم والسنة برد الاعتبار إلى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم أولو الأمر فلا يبث أمر عظيم من أمور الأمة إلا بعد استشارتهم وفى ضوء حكمتهم وفى نطاق توجيهاتهم ما أطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبينوا .

٤ – تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية فى سائر أنحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظًا على وحدة القطر و لأنها لغة القرآن والسنة ، وهذا لا يعنى نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب وإثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعًا من موانع التصدع لوحدتنا وحامية حمى الأمة الثقافى والحضارى من الغزو الفكرى والحضارى ومصدرا من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلاً مزدهرًا ، تطورت فيه أصالته وتفوقت بالتجديد عبقريته ليكون من ورثة الرسالة وبناة الحضارة ، وتحقيقًا لذلك يعاد النظر فيما يلى :

١ – البرمجة الإذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكز الثقافية والمسرح ..

٢ – المركبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ – تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة .

٤ – توفير الكتاب الإسلامى والعلمى والتقنى مما يجعل المكتبات فى مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكز البحوث .

إن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هى الميدان الذى تتجسد فيه حرية التعبير وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى من حيث هى نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته فى أحداث أطواره ، على أن الخناق الذى عانت منه الأمة فى البلاد حرمها من حقها فى حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم ، كى تعيش ظروفه وتستغل علومه وتقنياته وتوظف أجود فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات عبقريته وتواكب تطور اكتشافاته ، وتدرك أرقى مستويات وعية الحضارى والتربوى مما يساعدها على التجاوب المثمر ، ويؤهلها للمشاركة الفعالة فى حل مشكلات الإنسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوبًا وأمة .

ولذلك . فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة ومرحلة من أغلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ، ومن ثمة يعد الإعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ، الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الربانية ، ولا تأخذ إلا ما صح من علوم وتقنية ، ولا تستورد إلا ما جد مما يصلح لمواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافى والحضارى ، المعزز للإرهاصات التى تجعل عبقرية أجيالنا محققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ، ومن ثمة فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتمحيص للأخبار وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبليغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك تعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إصلاح ما يلى :

١ – الصحف على اختلافها من يومية وأسبوعية إلى شهرية أو دورية ، تشجعه على كشف الحقائق والبحث عنها ، وعرضها بموضوعية يساعد على معرفة واقع البلاد فى مختلف المجالات ، وحتى على مستوى العالم و بل تذهب سياسة الجبهة إلى أبعد من ذلك فتشجعها (أى الصحافة) على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام

الأجنبية كى تستعيد ثقة الشعب بها على اختلاف مستويات الثقافة ، وذلك لضمان حصانة الصحافى وإعادة الاعتبار إليه على أهمية رسالته المذكورة آنفًا .

٢ – تشجيع التخصص فى الصحافة فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

إن العموميات التى تطغى على الأسلوب الصحفى فى بلادنا أمسى من أخطر عوامل سيطرة العموميات والمستوى الردىء الثقافى ، والذهاب بالوعى السياسى والحضارى ، إن تجهيل الشعب الجزائرى فى إسلامه وعملية تشويهه قصد تنفيره وتحريفه لمن أخطر السياسات الاستعمارية التى شدت على الإسلام أيام الاستعمار وما تزال إلى اليوم ، ولذلك تلفت الجبهة نظر الشعب الجزائرى الغيور على دينه إلى ضرورة إنشاء جرائد وصحف تكون فى مستوى وظيفة الدعوة الإسلامية المعطلة ، وترشيد صحوته المظفرة وإجلاء الحقائق لجدارته فى الإنقاذ للأمة والإنسانية ، والتصدى لخصومه ووضع حد لتضليلهم وتزويرهم وتخدير الرأى العام وتأليبه على الإسلام والمسلمين . إن غياب الصحافة الإسلامية الحرة ترك ثغرة خطيرة نفذ منها الغزو الثقافى والتوجيه المغرض لعرقلة سير النهضة الإسلامية التى هبت الشعوب لحمل لوائها ، وانطلقت الأمة بجدية لتحقيق آمالها بعد إزالة آلامها حدًا لسياسة استعمارية تركتها ضحية لخططها الماكرة وأغراضها الحاقدة .

إن من يريد الغناء فى كل وقت يجده ، ومن يريد الأفلام يلقها وأما من يريد أن يبحث عن دينه كى يفقهه أو ينشد علما كى يتعلمه وينتفع به لايجدهما ، لأن وسائل الإعلام ضاقت وأوصدت نوافذها أمام طلاب الحرية والحقيقة والراغبين فى الإسلام والشريعة والباحثين عن العلم والتقنية .

ولتفادى هذه الأوضاع المتردية ترى سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحها ، كى تصبح صالحة تربويًا ومصلحة اجتماعيًا ومقنعة عقائديًا وفكريًا ومشوقة أدبيًا وفنيًا ، فلا يكون الجمال على حساب الخير ولا تكون الأخبار على حساب الحقيقة ولا يكون التوجيه على حساب الأمانة ...

٣ – ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكفاءات وأعلى الخبرات وأرقى التقنيات كى تكون فى المستوى المحقق للمراد من الحرية الإعلامية .

الجيش

إن الجيش الجزائرى ذو شهرة تاريخيًا ، قلما وصلت إليها أشهر جيوش العالم، لقد قام كحام لحمى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله وحام حمى دار الإسلام برجاله، وحامل للواء الجهاد للذود عن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهيبة والمنعة ، فكان يحمى حماها وبالغا صداها ...

ولئن انكسرت شوكته بعد الغزو وأخذت سلطته بعد العز فإن الشعب الجزائرى لم يستسلم نهائيًا بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة ، أبدى فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرته على الاستمرار حاملاً لواء الجهاد إلى أن حقق الله له الانتصار على الاستعمار وأفتك حريته واستقلاله واستعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه .. فبينت الثورات وأحداث ثورة التحرير أن شعبنا جيش وجيشنا شعب .

ولكى يبقى كذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحه كى يستعد سمعته التاريخية وقدرته القتالية كما يلى :

١ – إصلاح البرامج التربوية العسكرية إبتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يصير الإيمان أول مواصفاته .

٢ – أخلاقه التى تجعله شجاعًا أبيًّا وأمينا على المسؤليات غيورًا على المصالح صادقًا فى العهد ثابتًا عليه .

٣ – رفع مستوى خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .

٤ – تطوير عتاده وجدية تدريبه على جودة استخدامه .

٥ – إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات القيادية العسكرية فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى العسكرى فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضائى .

٦ – إحداث الصناعة العسكرية التى تكون فى المستوى الحضارى المطلوب .

٧ – تشجيع البحث والاكتشاف فى المجال العسكرى .

٨ – ترفع الجيش عن التورط فى القضايا السياسية كى يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما يجعل ثقة الإمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ – لكى لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادى والتماسك الاجتماعى تحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكرى الذى يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه و على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير فى توصيات لتنمية الخبرة تتم فى ظروف مناسبة للتدرب .

١٠ – ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التى تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزئر ليكونوا فى مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة، ويبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ لأنه إذا أردت السلم فاستعد للحرب.

إن الجيش الجزائرى عريق فى تاريخه وأمجاده ، جديد فى نشأته وخبراته يحتاج إلى جهود جبارة من التدريب والخبرة كى يستعيد مكانته ويصبح فى المستوى المطلوب الذى تفرضه القيمة الاستراتيجية بترقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تحدد فى نطاق المطالب التالية :

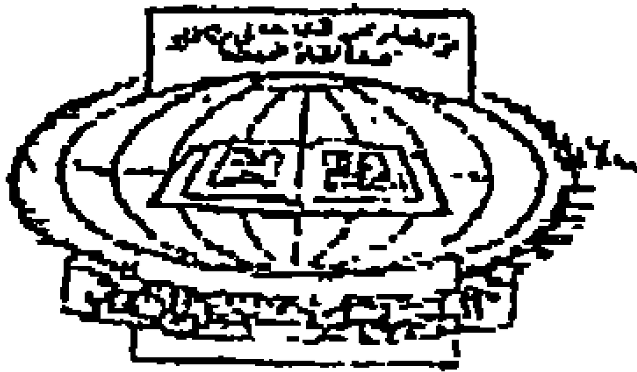
١ – مكانة الجزائر وسمعتها فى العالم .

٢ – منهجها الاعتدالى فى المواقف والعدل فى معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية ، التاريخية والحضارية .

٣ – معاملاتها الاقتصادية والسياسة الرائجة تحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية، وبذلك تكون الجزائر فى عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها، وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميهما الإسلامى واستقرار العالم مايجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر فى ازدهارها. إن الإسلام يمثل أثقل وزن عقائدى فى العالم، وأقوى محرك لضمير الإنسانية وأقدر، إحياء له وأعظم رسالة ربانية لهداية البشرية وأثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكوين الإنسان وأعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فإن السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر حماية حقوق الإنسان كما جاءت فى القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها وبذل أقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتمييز العنصرى والتعذيب وبشاعة الأسر وخنق حريته فى التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولايليق ببشريته لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
المكتب التنفيذي الوطني المؤقت

بسم الله الرحمن الرحيم



(4)

الجزائر في 16 رجب 1412
الموافق لـ 21 جانفي 1992

البيان رقم 8

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل الاستمرارية الشرعية لجهاد الشعب الجزائري عبر التاريخ ؛ لأنها بمشروعها الإسلامي تجسد طموحه في تحقيق المعنى الصحيح للإسلام دينا ودولة ينظم العلاقة التعبدية كما ينظم شؤون الحياة في مختلف المجالات و يعبئ الشعب في معارك الدفاع عن الوجود كما يعبئه في معارك البناء والنهوض من كبوة العثار الحضاري ، الذي أصاب أمتنا جراء عزل الحكام الإسلام و استوردوا مناهج الضلال من الشرق ومن الغرب.

وأمام حملة التضليل الإعلامي التي تسعر نارها أقلام مأجورة معروفة بغربتها الثقافية عن الشعب الجزائري وخطها الفكري الثابت المعادي لكل ما هو إسلامي أصيل؛ فإننا - رفعا لكل لبس أو غموض حتى يكون الشعب الجزائري المسلم على بينة من أمره - نوضح ما يلي:

أولا- إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد رفعت لواء المطالبة والمغالبة من أجل التمكين للإسلام عقيدة وعبادة وشريعة، فالتف الشعب الجزائري حولها لما عهده من وفاء للإسلام وجهاد الشعب الذي ظل يصبو على مر الزمان إلى تحقيق الدولة الإسلامية؛ والإسلام في مفهوم الشعب الجزائري بحاجة إلى أوفياء يطبقونه في واقع الناس لا إلى من يرقعه لأنه نزل كاملا وبقي على الدوام الحصن المنيع للأمة في أحلك الظروف قال تعالى: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ....

ثانيا : إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجسد في مشروعها الإسلامي مقاصد الإسلام ومصالحه على نهج النبوة والخلفاء الراشدين مع احترام كل التجارب الإنسانية الناجحة في خدمة الصالح العام للبشرية التي لا تصادم نصوص الشريعة

ثالثا : إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الواثقة من زخم الإمكانات العظيمة للشعب الجزائري في النهوض الذاتي لرفع التحدي الحضاري ما فتئت تعتمد على الله ثم على القدرات الذاتية للشعب لأنها تعلم أن المشاريع التي تصنع التاريخ هي تلك التي تنبع في واقع الشعب انطلاقا من دينه وتشبعا بقواه الذاتية .

رابعا : إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترى في حرية الصحافة ظاهرة صحية عندما تؤدي رسالة الحسبة والتقويم والنقد البناء . لكن بعض الأقلام الموتورة المأجورة المغتربة ثقافيا إلى الشاطئ الآخر تجاوزت حد الإعلام الموضوعي والتحليل النزيه إلى الكذب والإشاعة والإثارة والفتنة وتهيئة الأجواء للانزلاق الخطير . ولذلك ندعو جمهور القراء من الشعب الجزائري المسلم أن يقاطعوا الصحف التالية شراء وقراءة :

LE MATIN - ALGER REPUBLICAIN - EL WATAN

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نوجه تحياتنا إلى كل صحفي مرابط على خط المواجهة دفاعا عن الحقيقة والصدق والأمانة والموضوعية . يدافع عن الحق لأنه حق ويحارب الباطل لأنه باطل؛ ولا يخط حرفا حتى تترجح فيه المصلحة للإسلام والجزائر ، وليس فيه ذرة من الخدمة المأجورة لأعداء الدين والوطن . .

هذا ونجدد النداء للشعب أن يبقى متمسكا بالاعتصام بحبل الله في هذا الظرف الدقيق صلاة ودعاء، وأن يبقى على الحذر واليقظة والاستعداد لتفويت الفرصة على المتربصين بمشروعك الإسلامي ووحدتك وشعبك ويراهنون على شرخك بين أبنائك حماة أرضك .

قال تعالى: «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور».

مسؤول المكتب التنفيذي المؤقت
للجبهة الإسلامية للإنقاذ
عبد القادر حشاني

حركة المجتمع الاسلامي
حماس HAMAS
63 شارع علي ...
المرادية الجزائر
الهاتف : 10 09 66 (02)
(02) 66 09 45
الناسخ : 99 05 66 (02)
التلكس : ....



رقم الإرسال :

في 04 شعبان 1412 هـ / 08 - 02 - 1992م

بيان : أسس الحوار للخروج من الأزمة

ان الذي حذرت منه حركة حماس بسبب التجاوزات الشرعية و القانونية و الاخلاقية التي لم يعرف بها الانسان الجزائري الذي ينشد الامن و الاستقرار و التسامح و الاخوة لتعطي دلالة قاطعة على غياب الحوار .

و ها نحن الآن و أزمة الدماء و المساجد و الشوارع و المصلين و الجيش تزداد توترا لا يدفع ثمنه الغالي سوى شعبنا الذي يعيش هذه الأيام حيرة مشوبة بقلق و توتر عاليين مما حمل حركة حماس على الاتصال - كعادتها - بشخصيات جزائرية هامة دعوية و سياسية و التي عبرت عن الاحساس بالالم من الوضع المتأزم في شوارعنا و جوامعنا التي استبيحت فيها دماء الجزائريين و اصبحت رخيصة للاشف !! .

و من هذه الحيثيات تتقدم حركة حماس بالاقتراحات الاتية كأسس عملية ضامنة للخروج من الازمة :

1 - ان تمد السلطة - وهي حاليا ممثلة في المجلس الاعلى للدولة - يدها لكل الفعاليات الاسلامية و الوطنية .

2 - المبادرة العملية لرفع المظالم و المضايقات الادارية و القضائية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية عن الشعب .

3 - تحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية و التشريعية .

و أما الجبهة الاسلامية للانقاذ فإنها مطالبة الان ب:

- الاعلان الفوري عن ابعاد المساجد عن اي نوع من انواع الصراع

- اعلان البراءة من كل مشاغبة في المساجد و الشوارع التي تؤدي الى إراقة الدماء

اذ أن كل تصرف غير حكيم سيكون سببا في تقييد الحريات و يشرع صدور أعداء الجزائر وهذا يفرض تحمل المسؤولية بكل شجاعة في هذا الظرف المتأزم

ان حركة حماس تعرض هذه المقترحات من منطلق الحرص على رفض إراقة الدماء او استباحتها سواء على مستوى من يفتي بجوازها او يستهين بإراقتها ، قال تعالى: "من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعا و من أحياها فكانما أحيا الناس جميعا"

و الحديث الشريف يقول: "كل المسلم على المسلم حرام دمه و ماله وعرضه" .

و هذا كله يفرض على الجميع اجتناب مواطن الفتنة .

المكتب ...



المؤلـف

محمد حسن يوسف العباسى

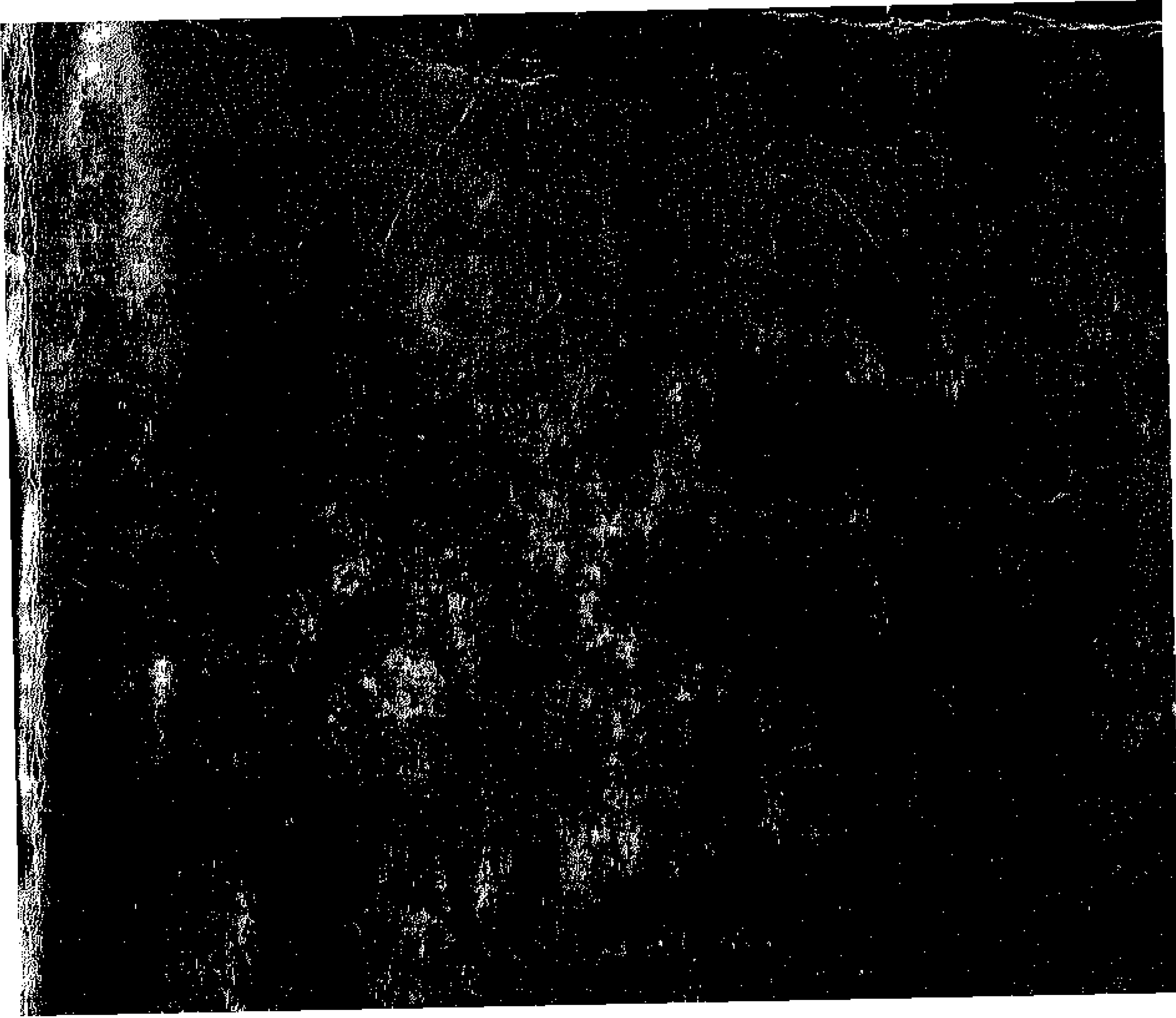
* من مواليد دمياط عام ١٩٥٤م .
* يعمل بالصحافة .. وله أبحاث فى السياسة والتاريخ العربى الحديث ..
* بدأ يصدر كتاباته منذ عام ١٩٨٦م حتى الآن وبلغت أربعة عشر كتابًا أهمها :

– جذور المؤامرة الدولية فى الحرب العراقية الإيرانية .
– شاويش البعث على عبد الله صالح .
– من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم .
– حزب البعث: التاريخ.. الفكر.. التطبيق .

رقم الإيداع		١٩٩٣/١١٢٥٤
الترقيم الدولى	977-02-4319-7	ISBN

١/٩٢/١٨٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع)



يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل من خلال الوثائق والدراسات دور الإسلام فى الحياة الجزائرية فى الماضى والحاضر وأثره فى صناعة الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية .. مع دراسة المناهج الفكرية للأحزاب والجماعات الإسلامية الحالية فى الجزائر .. فى محاولة لاستشراف المستقبل المجهول .

كتاب جرىء يهم كل عربى

